

شرح

العالم العلامة القدوة الفهامة ، البدر السارى الأكمل

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد البارى الأهدل

على

متممة الآجرومية

تاليف

العلامة الزاهد محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب

رحمهما الله تعالى آمين

وضعنا المتممة مضبوطة بالشكل الكامل بأعلى الصحائف ليعم نفعها

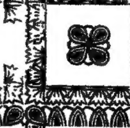
الجزء الثانى

طبع بمطبعة شركة

مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

وباشر طبعه محمد أمين عمران

جمادى الأولى سنة ١٣٥١ هـ — رقم ٤٩

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ
(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب المنصوبات من الأسماء

اَلْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ : وَهِيَ الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَمِنْهُ الْمُنَادَى كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ ، وَالْمَصْدَرُ ، وَيُسَمَّى الْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَيُسَمَّى مَفْعُولاً فِيهِ ، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالْحَالُ ،

باب المنصوبات

جمع منصوب أى اسم منصوب ، لاجمع منصوبة ، وجمع بالألف والتاء لانه صفة لمذكر لا يعقل ، وقيل انه جمع منصوبة أى كلمة منصوبة ، وهى كل ما اشتمل على علم المفعولية وهو الفتحة والكسرة والألف والياء (من الأسماء) خاصة ، أما المنصوبات من الافعال فذكرها فى غير هذا الباب (المنصوبات) أى من الأسماء كثيرة أوصلها بعضهم إلى ستة وعشرين والمذكور هنا (خمسة عشر) منصوبا (وهى) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو : ضربت زيدا ، وخلق الله السموات (ومنه) مفعولا ظنّ ومفاعيل أعلم ، و (المنادى) بجميع أقسامه حتى المبنى على الضم لأنه فى محل نصب (كما سيأتى بيانه) فى محله . (و) ثانيها (المصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى المفعول المطلق) لعدم تقييده بحرف الجر ، بخلاف بقية المفاعيل ، نحو : ضربت ضربا ، ونحو : ولا تضرّوه شيئا ، أى نوعا من أنواع الضرر . (و) ثالثها (ظرف الزمان) نحو : صمت يوما (وظرف المكان) نحو : اعتكفت أمامك ، وقوله تعالى ـ فلما رآه مستقرّا عنده ـ وليس المراد بالاستقرار الكون العام خلافا لابن عطية بل عدم التحرك فهو كون خاص ، فالظرف متعلق به ، ومستقرّا حال من الضمير (و) كل من الظرفين (يسمى مفعولا فيه) بوقوع الفعل فيه . (و) رابعها : (المفعول من أجله) نحو قوله تعالى ـ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله . (و) خامسها (المفعول معه) نحو قوله تعالى ـ فأجمعوا أمركم وشركاءكم ـ أى معهم . (و) سادسها (المشبه بالمفعول به) وهو منصوب الصفة المشبهة ، نحو : زيد حسن وجهه ، بنصب وجهه ، أصله بالرفع ولكن حوّل الاسناد عنه إلى ضمير المضاف إليه ، فصار هو الفاعل ، واستتر جوازا فى الصفة ، وأجاز بعضهم نصب المشبه بالفعل ، نحو : سفه زيد نفسه ، ووجع زيد بطنه ، والأصح أنه منصوب على المفعول به بالتضمين . (و) سابعها (الحال) نحو : جاء الأمير راكبا ، وقوله تعالى ـ ولا تمش فى الأرض مرحا ـ

وَالتَّمْيِيزُ ، وَالْمُسْتَثْنَى ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ الْحُرُوفِ الْمُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ ، وَخَبَرُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ ، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَاسْمُ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ وَالتَّابِعُ ، لِلْمَنْصُوبِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ كَمَا تَقَدَّمَ .

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ الِاسْمُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ،

(و) ثامنها (التمييز) فى بعض أحواله ، نحو : طاب محمد نفسا . (و) تاسعها (المستثنى) فى بعض أحواله أيضا ، نحو: فشربوا منه إلا قليلا . (و) عاشرها (خبر كان وأخواتها) نحو : كان زيد قائما ، وقوله تعالى ـ ليسوا سواء ـ . (و) حادى عشرها (خبر الحروف المشبهة بليس) نحو: قوله تعالى ـ ماهذا بشرا ـ ولات حين مناص ، وقول الشاعر :

* تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا * وقولهم إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية . (و) ثانى عشرها (خبر أفعال المقاربة) نحو : وما كادوا يفعلون ، وعسيت صائما . (و) ثالث عشرها (اسم إن وأخواتها) كقوله تعالى ـ إن الله برىء من المشركين ـ . (و) رابع عشرها (اسم لا التى لنفى الجنس) نصا ، نحو : لاصاحب علم ممقوت ، ولا إله إلا الله . (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم) أى فى المرفوعات : النعت والعطف والتوكيد والبدل سواء أكان تابعا للمنصوب لفظا أو محلا حقيقة أو حكما كلا رجل ظريفا حاضر ولا رأيت من أب ولا ابنا وياهؤلاء العاملين ، ورأيت رجلا يأكل وشاربا ، ولم يذكر مفعولى ظن وأخواتها لاندراجهما فى المفعول به كالمنادى ، ثم ذكر المصنف تفاصيل الأبواب السابقة على الترتيب المذكور ، فقال :

باب المفعول به

بدأ به لأنه أحوج إلى الأعراب لأنه الذى يلتبس بالفاعل من المفاعيل الخمسة ، ولأنه أكثر استعمالا ولا يراد عند الاطلاق إلا هو (وهو الاسم الذى يقع عليه الفعل) أى فعل الفاعل ، والمراد به ماينصبه الفعل المتعدى أو شبهه (نحو : ضربت زيدا) فزيدا مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الضرب عليه . قال فى المحصول : الضرب إمساس جسم حيوان بعنف . قال القرافى فى شرحه الظاهر أنه لايشترط فى المضروب كونه حيوانا ، لقوله تعالى ـ أن اضرب بعصاك الحجر ـ والظاهر أن هذا حقيقة لأن الأصل عدم المجاز (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسىّ إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا بل المراد مايشمل الحسى كما فى هذين المثالين والمعنوى فقط ، نحو : قوله تعالى (واتقوا الله) وإعرابه اتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعل، الله منصوب على أنه مفعول به ، ويقال فيه أدبا منصوب على التعظيم ومثله (وأقيموا الصلاة) والمراد بالوقوع المعنوى تعلق فعل الفاعل بشىء هو المفعول به من غير واسطة بحيث لايعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشىء

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٍ ، وَمُضْمَرٍ . فَالظَّاهِرُ مَاتَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ : مُتَّصِلٌ ، نَحْوُ : أَكْرَمَنِي وَأَخَوَاتِهِ . وَمُنْفَصِلٌ ، نَحْوُ : إِيَّايَ وَأَخَوَاتِهِ

كالضرب فانه لايتحقق بدون مضروب ، والتقوى لاتتحقق بدون من يتقى ، والاقامة لاتتحقق بدون شيء يقام سواء أنسب الفعل إليه بطريق الاثبات كما مثل أو بطريق النفى ، نحو : لم أضرب زيدا فزيدا فى نحو هذا المثال مثله فى ضربت زيدا لأنه إنما كان مفعولا باعتبار أن ذكر الفعل معه دالّ على من وقع عليه وهو كذلك أثبت أو نفى ، وهكذا الفاعل باعتبار كونه فاعلا ؛ قاله هطيل. وعلامة المفعول به هو الذى يصح أن يخبر عنه باسم مفعول تام مصوغ من لفظ فعله ، فتقول فى الأمثلة : زيد مضروب ، والفرس مركوب ، والله متقى ، والصلاة مقامة . والفعل بالنسبة للمفعول به أقسام: الأوّل ما لايتعدّى إليه أصلا كالدالّ على حدوث ، نحو : حدث المطر ، ونبت لنا الزرع . الثانى مايتعدّى إلى واحد بالحرف : كغضبت من زيد ومررت عليه ، وهذا كالذى قبله يسمى لازما وقاصرا ، ولا يسمى متعدّيا اصطلاحا ، وقد تتصل بالفعل القاصر أمور فيتعدّى وهى عشرة ذكرت فى المطوّلات . والثالث مايتعدّى لواحد بنفسه كأفعال الحواس ، نحو : شممته وأبصرته وسمعته . والرابع مايتعدّى لواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف ، نحو : شكرته فيجوز فيه شكرت له . والخامس مايلزم تارة ويتعدى لاثنين بنفسه مرة أخرى ، نحو : زدته دينارا وزاد الدينار ونقصته شيئا ونقص الشيء ، والسادس مايتعدى لواحد بنفسه وللآخر بنفسه تارة وبالحرف أخرى وهو ثانى مفعوليه ، كوزنته الدراهم أو وزنت له الدراهم ، وكلته الطعام أوكلت له الطعام ، وزوجته هندا أو بها ، وسميت أو دعوت ابنى محمدا أو بمحمد وكنيته أباعلى أو بأبى علىّ ، والسابع مايتعدى بنفسه لاثنين أولهما فاعل فى المعنى وهو باب أعطى وكسا ، والثامن مايتعدى لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر وهو باب ظنّ ، والتاسع ما يعدّى لثلاثة مفاعيل أصل الأخيرين منها المبتدأ والخبر والأوّل أجنبىّ عنها وهو باب أعلم وأرى (وهو على قسمين : ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر ماتقدّم ذكره) من الأمثلة (والمضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله لايستقل بنفسه (نحو أكرمنى) للمتكلم وحده والضمير الياء وحدها والنون للوقاية ، وتلزم اختيارا قبل الياء فى الفعل بخلافها فى اسمه ، وفى من وعن ، وتقلّ فى لعلّ ، وفى قد وقط بمعنى حسب اسمى فعل ، وتكثر فى ليت ولدن ، وتجوز فى إنّ وأنّ ولكن وكأن (وأخواته) وهى أكرمنا للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه ، وأكرمك بفتح الكاف للمذكر المخاطب ، وأكرمك بكسرها للمؤنثة المخاطبة ، وأكرمكما للمثنى المخاطب مذكرا أو مؤنثا ، وأكرمكم للجمع المذكر المخاطب ، وأكرمكنّ لجمع المؤنث المخاطب ، وأكرمه للغائب ، وأكرمها للغائبة ، وأكرمهما للمثنى من ذلك مطلقا ، وأكرمهم لجمع المذكر الغائب ، وأكرمهن لجمع المؤنث الغائب ، والصحيح أن الضمير الكاف أو الهاء وحدها وما حرف تثنية ، والميم حرف جمع وتذكير ، والنون المشدّدة حرف جمع وتأنيث (و) ثانيهما (منفصل) وهو مايستقلّ بنفسه (نحو إياى) أكرمت للمتكلم ، وإعرابه إياى ضمير منفصل فى محل نصب مفعول مقدّم أكرمت فعل وفاعل (وأخواته) وهى : إيانا إياكَ بفتح الكاف إياكِ بكسرها إياكما إياكم إياكنّ إياه إياها إياهما إياهم إياهنّ ، والأصحّ أن الضمير إيا وحدها وضع مشتركا ، فيز

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِى فَصْلِ الْمُضْمَرِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفَاعِلِ جَوَازاً وَوُجُوباً ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِى بَابِ الْفَاعِلِ ، وَمِنْهُ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ جَوَازاً ، نَحْوُ : قَالُوا خَيْراً ، وَوُجُوباً

باللواحق وهى حروف ، فالياء ونا حرفا تكلم ، والكاف حرف خطاب ، والهاء حرف غيبة وما ، والميم والنون على ماص (وقد تقدم ذلك) كله (فى فصل المضمر) بما يغنى عن إعادته :

وكل قسم منهما قد انحصر * ماجاء من أنواعه فى اثنى عشر

(والأصل فيه) أى المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بأن يذكر بعده لأنه فضلة (نحو: وورث سليمان داود) وإعرابه : ورث فعل ماض ، سليمان فاعل مرفوع ، وداود مفعول به منصوب والذى ورثه سليمان من داود هو العلم والنبوّة لا المال ، فلا ينافى حديث «انا معاشر الأنبياء لا نورث» أخرجه بهذا اللفظ النسائى فى الكبرى ، وما يرويه بعضهم بلفظ : نحن معاشر الأنبياء الخ . قال الحفاظ هو بلفظ نحن غير موجود (وقد يتقدم) أى المفعول (على الفاعل) بأن يتوسط بينه وبين الفعل (جوازا) نحو ـ ولقد جاء آل فرعون النذر ـ (ووجوبا) إن كان المفعول وحده ضميرا منفصلا ، نحو ـ شغلتنا أموالنا وأهلونا ـ أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول ، نحو ـ وإذ ابتلى إبراهيم ربه ـ أو كان الفاعل محصورا ، نحو ـ إنما يخشى الله من عباده العلماء ـ فان كان المفعول هو المحصور ، نحو : إنما أكرم زيد إياك ، أو كان الفاعل ضميرا متصلا ، نحو : بصرت زيدا ، أو خيف لبس كأن لم تظهر فيهما الحركة كأن كانا مقصورين ولا قرينة وجب تقديم الفاعل (وقد يتقدم) أى المفعول (على الفعل والفاعل) جوازا ، نحو ـ فريقا هدى ـ ووجوبا ، نحو : أيًا ما تدعوا ـ (كما تقدم فى باب الفاعل) وذكره هنا زيادة إيضاح . قال الفاكهى : ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدمه ، نحو ـ إن كنتم للرؤيا تعبرون ـ والذين هم لربهم يرهبون ـ وتسمى هذه اللام مقوّية لأنها قوّت العامل حتى وصل إلى المفعول المتقدم لأنه بتقدمه عليه ضعف عن الوصول إليه . والناصب للمفعول به ، إما فعل متعدّ كما تقدم أو وصف ، نحو : ـ إنّ الله بالغ أمره ـ أو مصدر ، نحو : ـ ولولا دفع الله الناس ـ أو اسم فعل ، نحو ـ عليكم أنفسكم ـ والأصل فى ناصبه أن يكون مذكورا ، وقد يضمر كما قال (ومنه) أى من المفعول به (ما) أى شىء (أضمر) أى قدّر (عامله) الناصب له ، ثم الاضمار قد يكون (جوازا) بأن قامت قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوصية الفعل المحذوف ، وليس موضع الفعل لفظ يقوم مقامه ولا كثرة بلغت مبلغا يستغنى بها عن الفعل فمثال القرينة المقالية (نحو) قوله تعالى ـ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم ـ (قالوا خيرا) أى أنزل خيرا فحذف العامل الذى هو أنزل للقرينة المقالية التى هى السؤال ، ومثال القرينة الحالية ، نحو قولك : لمن علمت أنه يريد مكة ورب الكعبة أى تريد مكة ، وللمستهلين إذا كبروا الهلال والله أى أبصروا ، فحذف العامل لدلالة الحال عليه (و) قد يكون الاضمار (وجوبا) بأن قامت فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف وفى موضع الفعل لفظ يقوم مقامه كما فى باب الاشتغال والمنادى أو كثرة تغنى عنه كما جاء فى التحذير والاغراء إذا كرّر ، كالطريق الطريق ، والأسد الأسد ، وأخاك أخاك ونحوها لأن أحد الاسمين

فِي مَوَاضِعَ : مِنْهَا .

بابُ الاشتغال

وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ مُشْتَغِلٌ بِالْعَمَلِ فِي ضَمِيرِ الِاسْمِ السَّابِقِ أَوْ فِي مُلَابِسِهِ عَنِ الْعَمَلِ فِي الِاسْمِ السَّابِقِ

قد صار كالنائب عن العامل،وهل هو الأوّل أو الثانى . قال الأندلسى : والأشبه أن يكون الأوّل لأنه فى موضع الفعل ، وإن أفرد لم يجب إضمار العامل بل يكون إضماره حينئذ جائزا ووجوب الاضمار (فى مواضع) سبعة ذكر المصنف منها موضعين فقط الاشتغال والمنادى ، والثالث المنصوب على الاختصاص وهو منصوب بأخصّ مقدرا بعد ضمير المتكلم وحده أو ومعه غيره ، ويكون إما بأل ، نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، وإما مضافا إضافة معنوية لا إضافة لفظية ، نحو : نحن معاشر الأنبياء لانورث ، والرابع المنصوب على الاغراء ، وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، وهو منصوب بتقدير الزم واجب الحذف إن كرّر كالصلاة الصلاة ، أو عطف عليه ، نحو : السيف والرمح ، والإلحاز ذكره ، كقوله تعالى ـ عليكم أنفسكم ـ ودونك زيدا ، والخامس المنصوب بالتحذير ، وهو تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليجتنبه وهو منصوب بنحو : اتق واجب الحذف إن كرّر كالأسد الأسد ،أوعطف عليه : كناقةالله وسقياها ـ أوكان بلفظ إياك ، نحو:إياك من الأسد إذ الأصل باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وهو نفس ، فانفصل الضمير الذى هو الكاف فصار إياك ، ونحو : إياك والأسد ، والأصل : احذر تلاقى نفسك والأسد بنصب الأسد عطفا على تلاقى فحذف احذر ثم تلاقى ثم نفس فانتصب الضمير وانفصل ، السادس المثل الوارد بحذف المفعول كالكلاب على البقر ، يعنى بقر الوحش بنصب الكلاب بفعل محذوف تقديره أرسل ، والسابع شبه المثل فى الاستعمال ، ومنه قوله تعالى ـ انتهوا خيرا لكم ـ أى وأتوا خيرا ، وكأهلا وسهلا ومرحبا ، أى صادفت أهلا ، وأتيت مكانا لينا ، ومكانا رحبا أى واسعا ، ويجوز كونها مفعولا مطلقا ، أى أهلت أهلا ، وسهلت سهلا ، ورحب منزلك مرحبا (منها) أى من المواضع السبعة التى يكون فيها حذف عامل المفعول واجبا .

باب الاشتغال

أى اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقته أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل) متصرف (أو وصف) وهو ما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل لأنه فى معنى الفعل (مشتغل) أى الفعل أو الوصف (بالعمل) أى عمل النصب (فى) محل (ضمير الاسم السابق أو) مشتغل بالعمل (فى ملابسه) أى فى اسم يلابس الضمير : إما بأن يضاف إليه ، نحو : زيدا ضربت غلامه ويكون موصوفا بعامل ذلك الضمير أو موصولا به ، نحو : زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه . قال الرضى:وضابط الملابسة أن يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر (عن العمل فى الاسم السابق) أى فى لفظه ، نحو : زيدا ضربته ،أو فى محله ،نحو :هذا ضربته

نَحْوُ : زَيْدًا اضْرِبْهُ ، وَزَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ الآنَ أَوْ غَدًا ، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ ، وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ، فَالنَّصْبُ فِي ذٰلِكَ كُلِّهِ بِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : اضْرِبْ زَيْدًا اضْرِبْهُ ، وَأَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ ، وَأَهَنْتُ

ولولا اشتغاله بالعمل فى الضمير لعمل فى ذلك الاسم السابق (نحو : زيدا اضربه) هذا مثال لما اشتغل فيه الفعل بالعمل فى ضمير الاسم السابق، وإعرابه زيدا مفعول لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير اضرب زيدا لأنه لا يجوز لك إبراز الفعل استغناء عنه لتفسيره ، ولا يصح أن يكون منصوبا بما بعده لأن الفعل لا يمكن إعماله إعمالين من جهة واحدة ، واضرب فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول به والجملة لا محل لها من الاعراب (وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا) هذا مثال لما اشتغل فيه الوصف بالعمل فى الضمير وإعرابه زيدا مفعول لوصف محذوف وجوبا يفسره مابعده ، والتقدير أنا ضارب زيدا ، وجملة أنا ضاربه مبتدا وخبر مضاف إلى ضمير الاسم السابق ، وضارب اسم فاعل وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا وهو مضاف ومفعوله مضاف إليه ، وأشار بقوله : الآن أو غدا إلى أن الوصف لايعمل إذا كان مجرّدا من أل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال كما سيعلم من باب اسم الفاعل إن شاء الله تعالى ، فخرج زيدا أنت ضاربه أمس فلا يجوز فيه نصب زيد لأن الوصف غير عامل (وزيدا ضربت غلامه) هذا مثال لما اشتغل فيه الفعل بالعمل فى الملابس لضمير الاسم السابق ، وإعرابه زيدا مفعول لفعل محذوف ، والتقدير أهنت زيدا ضربت غلامه ، ولا يصح أن يقدر ضربت زيدا لأنك لم تضرب زيدا أشار إليه ابن هشام وغيره ، ولم يذكر المصنف مثالا لما اشتغل فيه الوصف بالعمل فى ملابس ضمير الاسم السابق ، وذلك نحو : زيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا ، ويكون تقدير العامل فى الاسم السابق حينئذ أنا مهين زيدا (و) فى اشتغال الفعل بالعمل فى الضمير قوله تعالى (كل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه) أى ما من مولود يولد إلا وهو مقرون بعمله وما قدّر له من خير وشرّ وسعادة وشقاوة ، ويلزمه ذلك لزوم الطوق فى عنقه فلا ينفك عنه أبدا ، وإعرابه الواو حرف عطف كل مفعول لفعل محذوف وجوبا تقديره ألزمنا كل إنسان، ألزمنا فعل وفاعل ، ألزم فعل ماض بمعنى صيرناه لازما له ينصب مفعولين ، ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أوّل ، وطائر مفعول ثان ، والهاء مضاف إليه ، وجملة فى عنقه حال من طائر متعلق بكائن أو مستقرّ (فالنصب فى ذلك كله) أى فى جميع الأمثلة المذكورة (بمحذوف) أى بعامل محذوف فعلا كان أو وصفا (وجوبا) فلا يجوز إظهاره ، ويشترط كون المحذوف المقدر مماثلا للمذكور أى مناسبا له فى المعنى كتقدير ضربت فى زيدا ضربته، أو مستلزما له كتقدير أهنت زيدا ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة (يفسره مابعده) فلايجوز إظهاره لأن من عادتهم أنهم لايجمعون بين مفسر ومفسر . ثم اعلم أنه يشترط كون المحذوف المقدّر مماثلا للمذكور أى مناسبا له فى المعنى أ -ستلزما له ، ولذا قال (والتقدير) للعامل المحذوف فى الأمثلة السابقة مختلف ، فالتقدير فى المثال الأول (اضرب زيدا اضربه و) فى الثانى (أناضارب زيدا أنا ضاربه) وهذان المثالان المقدّر فيهما مماثل للمذكور (و) التقدير فى المثال الثالث (أهنت

زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ، وَأَلْزَمْنَا كُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ * وَمِنْهَا الْمُنَادَى، نَحْوُ: يَاعَبْدَ اللهِ، فَإِنَّ أَصْلَهُ أَدْعُو عَبْدَ اللهِ، فَحُذِفَ الْفِعْلُ، وَأُنِيبَ يَا عَنْهُ، وَالْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ

زيدا ضربت غلامه) وهذا المثال المقدر فيه مستلزم للمذكور لأن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة (و) التقدير فى المثال الرابع (لزمنا كلّ إنسان ألزمناه) وهذا المثال المقدر فيه مماثل للمذكور، وإذا قلت: زيدا مررت به، فالتقدير: جاوزت زيدا مررت به، وهذا مما المقدّر فيه مستلزم للمذكور لأن المجاوزة مستلزمة للمرور، والجملة المفسرة فى الأمثلة كلها لامحلّ لها من الاعراب.

[تنبيه] إنما يجب النصب فى باب الاشتغال إن وقع الاسم المنصوب بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط، نحو: إن زيدا لقيته فأكرمه، أو أدوات التحضيض، نحو: هلا زيدا أكرمته أو أدوات الاستفهام، نحو: متى زيدا رأيته وإلا فلا يكون النصب واجبا، بل قد يجب رفعه بالابتداء، وذلك إذا ولى مايختص بالابتداء كإذا الفجائية، نحو: خرجت فاذا زيد يضربه عمرو، أوكان لايصلح عمل مابعده فيه نحو ـ وكل شىء فعلوه فى الزبر ـ فكل مبتدأ، ولو نصب بتقدير فعلوا كل شىء لفسد المعنى إذ هم لم يفعلوا شيئا فى الزبر، أى كتب الحفظة، وإنما التقدير وكل شىء مفعول لهم ثابت فى الزبر * (ومنها) أى من المواضع التى يضمر فيها العامل وجوبا (المنادى) بجميع أنواعه، وهو المطلوب إقباله بحرف من حروف النداء الثمانية: الأول الهمزة، نحو أزيد، وهى للقريب، والثانى أى بالقصر والسكون، نحو قوله ﷺ لعمه أبى طالب: أى عمّ قل لا إله إلا الله، وهى للقريب أيضا، والثالث: يا، وهى أمّ الباب، وهى لنداء البعيد حقيقة أو حكما كالنائم والساهى، وقد ينادى بها القريب توكيدا، والرابع: أيا، نحو: أيا زيد وهى للبعيد، والخامس: هيا للبعيد، وهاؤها بدل من همزة أيا، وقيل هى أصل، والسادس: آى بالمد والسكون، نحو: آى زيد بمعنى يا زيد، والسابع وا، وهى عند الجمهور مختصة بالندبة، وحكى استعمالها فى غير الندبة قليلا، كقول عمر رضى الله عنه: واعجبا لك يا ابن عباس، والثامن: آ بالمدّ بأن يؤتى بعد الهمزة بالألف، وإنما يظهر نصب المنادى إذا كان مضافا (نحو: يا عبد الله) ويا رسول الله أو شبيها بالمضاف، نحو: ياطالعا جبلا، أو نكرة غير مقصودة، نحو قول الواعظ: يا غافلا والموت يطلبه، وفيما عدا ذلك لا يظهر نصبه، وإنما يكون منصوبا محلا لأنه مفعول به من حيث المعنى (فآن أصله) أى أصل، نحو: ياعبد الله (أدعو) أو أطلب أو أنادى (عبد الله فحذف الفعل وأنب يا عنه) أى وعوض عنه حرف النداء للتخفيف، وليدلّ على الانشاء، وإنما وجب حذف العامل وهو أدعو لامتناع الجمع بين المعوّض والمعوض عنه، وظاهر كلامه أن انتصاب المنادى مذهب سيبويه، وقال المبرد: الناصب له حرف على أنه مفعول به وإن ناصبه فعل مقدّر، وهذا النداء لسدّه مسدّ الفعل (والمنادى خمسة أنواع) على المشهور (المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقا على النداء كيا زيد وهو باق بعد النداء على تعريفه السابق بالعلمية استصحابا له بعد النداء غير أن الخطاب أحدث فيه نوعا من التخصيص على جهة التأكيد كما تخصصه الصفة (والنكرة المقصودة) وهى ما عرض تعريفها بالنداء بأن قصد بها

وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ وَالْمُضَافُ وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ ، فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى مَا يُرْفَعَانِ بِهِ فِي حَالِ الْإِعْرَابِ ، فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ إِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ ، نَحْوُ يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ ، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ ، نَحْوُ : يَا زُيُودُ ، وَيَا رِجَالُ . أَوْ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا نَحْوُ : يَا مُسْلِمَاتُ . أَوْ مُرَكَّبًا مَزْجِيًّا ، نَحْوُ : يَا مَعْدِي كَرِبُ

معين ، كقولك : يا رجل، تريد به شخصا معينا (والنكرة غير المقصودة) بالذات وإنما المقصود واحد من أفرادها ، نحو : يا إنسانا أنقذنى (والمضاف) إلى غيره إضافة لفظية ، نحو : يا ضارب غلامه أو إضافة معنوية ، نحو : ياغلام زيد (والمشبه بالمضاف) وهو كل اسمين أحدهما مرتبط بالآخر على ماسيأتى (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان) لفظا أو تقديرا (على مايرفعان به فى حال الاعراب) لفظا أو تقديرا أو محلا من غير تنوين إلا فى الضرورة (فيبنيان على الضم إن كانا مفردين ، نحو : يازيد) وإعرابه ياحرف نداء زيد منادى مفرد مبنىّ على الضم (ويارجل) وإعرابه ياحرف نداء رجل منادى نكرة مقصودة مبنى على الضم لأن المقصود به معين ، ومثل ذلك المعرب تقديرا ، نحو : يا موسى ، فانه منادى مفرد مبنىّ على ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والمعرب محلا كالموصول نحو : يا من لا إله إلا هو ، واسم الاشارة ، نحو : يا هذا القائم ، والضمير نحو : يا أنت ويا إياك وياهو فى ندائه تعالى ، ويمتنع نداء غيره به كما قال بعض المحققين وألف فيه مؤلفا حافلا فالمنادى فى جميع ذلك مبنى المحل على الضم (أو) كانا (جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (نحو يا زيود) هذا مثال للمنادى المفرد المجموع جمع تكسير لمذكر (ويارجال) هـذا مثال للمنادى النكرة المقصودة المجموعة جمع تكسير ، ومثال المنادى المفرد المجموع جمع تكسير لمؤنث ياهنود لأنه جمع هنـد جمع تكسير ، ومثال المنادى النكرة المقصـودة المجموعة جمع تكسير المبنية على ضمة مقدرة ياأسارى ، فيا فى جميع ذلك حرف نداء وما بعـدها منادى مبنى على ضمة ظاهرة كالثلاثة الأول ، وعلى ضمة مقدرة كالمثال الرابع (أو) كانا (جمع مؤنث سالما) بالنصب نعت لجمع (نحو يا مسلمات) وإعرابه يا حرف نداء ومسلمات منادى نكرة مقصودة مبنى على الضم ، ومثال المنادى المفرد المجموع جمع مؤنث سالما يا هندات (أو) كانا (مركبا) تركيبا (مزجيا نحو : يا معدى كرب) بضم الباء ، وإعرابه ياحرف نداء ومعدى كرب منادى مفرد مبنى على الضم ، ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى ثعلب عداه الكرب أى تجاوزه ، حكى ذلك أبو الفتح عن الفارسى ، ومن المركب المزجى نحو : سيبويه ، فتقول فيه ياسيبويه بالبناء على الكسر كما تقول : ياحذام وقطام ونحوها من الأعلام المبنية قبل النداء فانك تبنيها بعد النداء على ما كانت عليـه قبله وتقدر فيها الضمة كما تقدرها فى المعتل كالفتى والقاضى ، ويظهر أثر ذلك فى التابع ، فتقول : ياسيبويه العالم برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة فى آخر سيبويه وإن كان مبنيا لفظا على الكسر ونصبه مراعاة لمحله كما يفعل فى تابع المنادى والعلم المركب الاسنادى المحكىّ كما هو عليـه كالمبنى فى تقدير الضمة فى آخره ، فتقول يا تابط شرا ويابرق نحره ، وإعرابه ياحرف نداء وتأبط شرا منادى مفرد مبنى على ضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها الحكاية ،

وَيُبْنَيَانِ عَلَى الْأَلِفِ فِى التَّثْنِيَةِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدَانِ ، وَيَا رَجُلَانِ ، وَعَلَى الْوَاوِ فِى الْجَمْعِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدُونَ

ومثله برق نحره ، وتقول فى إعراب يا سيبويه يا حرف نداء ، وسيبويه منادى مفرد مبنى على ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء ، وفى نحو القاضى منع من ظهورها الاستثقال ، وفى نحو الفتى وموسى منع من ظهورها التعذر ، ومعنى تابط شرا جعل السلاح تحت إبطه (ويبنيان على الألف فى التثنية) أى المثنى نيابة عن الضمة (نحو يازيدان) هذا مثال المنادى المفرد (ويا رجلان) هذا مثال النكرة المقصودة، وتقول فى إعراب الأوّل يا حرف نداء وزيدان منادى مفرد مبنىّ على ما يرفع به لو كان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وفى إعراب الثانى يا حرف نداء ورجلان منادى نكرة مقصودة مبنى على ما يرفع به لو كان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى (و) يبنيان (على الواو فى الجمع) المذكر السالم نيابة عن الضمة (نحو يازيدون) هذا مثال المنادى المفرد ، وتقول فى إعرابه ياحرف نداء وزيدون منادى مفرد مبنى على ما يرفع به لو كان معربا ، وهو الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، ومثال النكرة المقصودة يا مسلمون فتعربه كما تعرب يا زيدون غير أنك تقول فيه منادى نكرة مقصودة لأن مفرده وهومسلم نكرة، بخلاف زيدون ، فان مفرده وهو زيد معرفة ، وبهذا يتبين الفرق بين المفرد والنكرة المقصودة ، ولم يذكر المصنف مثالا للنكرة المقصودة فى المركب المزجى بل اقتصر على معدى كرب ، وهو مثال للمفرد العلم .

[تنبيه] إنما بنى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة مع أن أصلهما الاعراب لمشابهتهما لكاف أدعوك فى الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب ، وهذه الكاف تشبه كاف ذاك لفظا ومعنى فصار كل منهما مشابها لشبه الحرف ، فلهذا قال هطيل البناء ههنا عارض لشبه بعيد وبنيا على الحركة ليعلم أن لهما أصلا فى الاعراب ، وكانت ضمة إيثارا له بأقوى الحركات إذ كان معربا فى الأصل ، وللفرق بينهما وبين المنادى المضاف ، وإذا اضطر إلى تنوينهما جاز أن ينوّنا مضمومين ، نحو قول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها ✽ وليس عليك يا مطر السلام

ومنصوبين كقول الآخر : ضربت صدرها إلىّ وقالت ✽ يا عديا لقد وقتك الأواقى

وإذا وصف المنادى المفرد العلم بابن أو ابنة مضافين لعلم ، نحو : يا زيد بن سعد ويافاطمة ابنة محمد جاز ضمه وفتحه ولا أثر للوصف ببنت عند جمهور العرب ، فنحو : ياهند بنت عمرو واجب الضم كالوصف بالعم والعمة ونحوهما ، نحو : ياصفية عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه واجب الضم ويمتنع الفتح ، وإذا وصفت النكرة المقصودة بمفرد اختير نصبها ، نحو : يارجلا كريما أقبل ويجوز يا رجل كريم ، وإذا وصفت بجملة أو شبهها وجب عند البصريين نصبها كالحديث «ياعظيما يرجى لكل عظيم» ومنه قول الأبوصيرى :

كيف ترقى رقيك الأنبياء ✽ يا سماء ما طاولتها سماء

وكقول الشاعر : ألا يا نخلة من ذات عرق ✽ عليك ورحمة الله السلام

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَاغَيْرُ ، وَهِيَ النَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ كَقَوْلِ الْأَعْمَى : يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي ، وَالْمُضَافُ نَحْوُ : يَا عَبْدَ اللهِ ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ نَحْوُ : يَا حَسَناً وَجْهُهُ ، وَيَا طَالِعاً جَبَلاً ، وَيَا رَحِيماً بِالْعِبَادِ

فنخلة واجب نصبها لأنها نكرة مقصودة موصوفة بالظرف كما هو رأى البصريين وقال الكوفيون إنها نكرة غير مقصودة ، ولذا جاز وصفها بالظرف (والثلاثة الباقية) وهى المضاف والمشبه بالمضاف والنكرة الغير المقصودة (منصوبة) لفظا (لا غير) لقصورها عن المفرد المعرفة فى الشبه بالكاف الاسمية .

[تنبيه] قول المصنف لاغير بالبناء على الضم تشبيها له بقبل و بعد أى لا غير ذلك جائز قال ابن هشام فى شرح الشذور ولا يجوز حذف ما أضيف إليه غير إلا بعد ليس وأما مايقع فى عبارات العلماء من قولهم:لاغير فلم تتكلم به العرب،فاما أنهم قاسوا لاعلى ليس أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة ، وقال فى المغنى قولهم لا غير لحن وانتقد عليه ذلك غير واحد من الأئمة ، فمن كلام بعضهم ليس الأمر على ماقاله ، فهذا ابن الحاجب قد ذكر وقوعها بعد لا أيضا بل لم يذكر فى الكافية سواه ، وقد ذكر وقوعها بعد لا أيضا ابن السراج والسيرافى وأبو حيان والزمخشرى وغيرهم ، قال الرضى لا يحذف منها المضاف إلا مع لا التبرئة وليس لكثرة استعمالها بعدهما ، ومما ورد فيه وقوعها بعد لا قوله :

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا ✱ لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

انتهى (وهى النكرة غير المقصودة كقول الأعمى) ومثله الغريق الذى يخاف الهلاك (يارجلا خذ بيدى) وإعرابه ياحرف نداء رجلا منادى نكرة غيرمقصودة وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره،خذ فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت،بيدى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها إلا كسر ما قبلها، وهو مضاف والياء مضاف إليه (والمضاف) سواء كانت الاضافة معرّفة للمضاف وتسمى محضة (نحو ياعبد الله) وإعرابه ياحرف نداء عبد منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره،ولفظ الجلالة مضاف إليه وعلامة جره كسر الهاء تأدّبا، أم غير معرّفة له وتسمى غير محضة ، نحو : ياحسن الوجه (والمشبه بالمضاف) فى توقف فهم معناه على ما بعده كتوقف المضاف إلى المضاف إليه فهو ما اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان مرفوعا به (نحو ياحسنا وجهه) وإعرابه ياحرف نداء حسنا منادى، شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وحسنا صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، وجه فاعل وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة أومنصوبا به نحو : ياضاربا زيدا (وياطالعا جبلا) وإعرابه ياحرف نداء طالعا منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وطالعا اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا ،جبلا مفعول به،أو مجرورا متعلقا به (و) ذلك نحو (يارحيما بالعباد) وإعرابه ياحرف نداء رحيما منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره ، ورحيما صفة مشبهة

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِى بَابِ لَا الَّتِى لِنَفْىِ الْجِنْسِ بَيَانُ الْمُشْبَهِ بِالْمُضَافِ وَبَيَانُ الْمُرَادِ بِالْمُفْرَدِ فِى هٰذَا الْبَابِ ، وَاللّٰهُ أَعْلَمُ .

(فَصْلٌ) وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ جَازَ فِيهِ سِتُّ لُغَاتٍ : أَحَدُهَا حَذْفُ الْيَاءِ وَالْإِجْتِزَاءُ بِالْكَسْرَةِ ، نَحْوُ : يَاعِبَادِ وَيَاقَوْمِ ،وَهِىَ الْأَكْثَرُ . الثَّانِيَةُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ ،نَحْوُ : يَاعِبَادِى.الثَّالِثَةُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ مَفْتُوحَةً ، نَحْوُ : يَاعِبَادِىَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا .

باسم الفاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة بالعباد متعلق برحيما (وقد تقدم فى باب لا التى لنفى الجنس بيان المشبه بالمضاف) وهو أنه ما لايتمّ معناه إلا بانضمام شىء آخر اليه (و) تقدم أيضا (بيان المراد بالمفرد فى هذا الباب) وأنه ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فيدخل فيه المركب المزجى والاسنادى والمثنى والمجموع كما تقدم (والله أعلم) كذا رأيته فى نسخ ، وهو حسن لما فيه من كمال الأدب لاشعاره بالاعتراف بالقصور .

[تنبيه] لم يذكر المصنف المنادى المرخم مع أن كل واحد من هذه الأنواع الخمسة يجوز ترخيمه أى حذف آخره تخفيفا ، نحو قولك فى عائشة ياعائش ، وفى صاحب ياصاح ، وفى مروان يامرو ، وتقول فى إعرابه يا حرف نداء عائش منادى مرخم مبنىّ على الضم على لغة من لا ينتظر ، وعلى الفتح على لغة من ينتظر ، وفى ياصاح منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الكسر على لغة من ينتظر وتقول يامرو مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر ،وعلى الفتح على لغة من ينتظر وهكذا.

(فصل) فى ذكر شىء من أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم (وإذا كان المنادى) الصحيح الآخر (مضافا إلى ياء المتكلم) إضافة محضة (جاز فيه ست لغات) لكثرة استعماله وكثرة ذلك يستتبع فيه التخفيف ، فان كانت إضافته غير محضة نحو : يامكرمى و ياضاربى فليس فيه إلا لغتان إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة (أحدها حذف الياء والاجتزاء) بالمد أى الاكتفاء (بالكسرة) الدالة عليها (نحو ياعباد) وإعرابه يا حرف نداء ، عباد منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ماقبل الياء المحذوفة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف والياء المحذوفة مضاف إليه (و) مثله (ياقوم) بكسر الميم (وهى) أى هذه اللغة (الأكثر) فى كلامهم ، والأفصح عندهم ، ويليها اللغة (الثانية) وهى (إثبات الياء ساكنة نحو ياعبادى) وإعرابه يا حرف نداء عبادى منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه ، ويليها اللغة (الثالثة) وهى (اثبات الياء مفتوحة) على الأصل لأنها اسم على حرف واحد فيجب أن يبنى على حركة كالكاف فى نحو ضربك وما أشبهه والسكون فى اللغة التى قبلها إنما هو للتخفيف ، وهذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظا للفتحة ، فيقال ياعباديه (نحو : ياعبادى الذين أسرفوا) وإعرابه يا حرف نداء عبادى منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء مضاف إليه ، الذين اسم

الرَّابِعَةُ قَلْبُ الْكَسْرَةِ فَتْحَةً وَقَلْبُ الْيَاءِ أَلِفًا ، نَحْوُ : يَا حَسْرَتَا . الْخَامِسَةُ : حَذْفُ الْأَلِفِ وَالِاجْتِزَاءُ بِالْفَتْحَةِ ، نَحْوُ : يَاغُلَامَ . السَّادِسَةُ : حَذْفُ الْأَلِفِ ، وَضَمُّ الْحَرْفِ الَّذِي كَانَ مَكْسُوراً كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي بِضَمِّ الْمِيمِ ، وَقُرِئَ : رَبُّ السِّجْنِ وَهِيَ ضَعِيفَةٌ ، فَإِنْ كَانَ الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ أَبًا أَوْ أُمًّا جَازَ فِيهِ مَعَ هَذِهِ اللُّغَاتِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ أُخَرُ : إِحْدَاهَا إِبْدَالُ الْيَاءِ تَاءً مَكْسُورَةً نَحْوُ : يَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ ، وَبِهَا قَرَأَ السَّبْعَةُ غَيْرَ ابْنِ عَامِرٍ فِي يَا أَبَتِ . الثَّانِيَةُ : فَتْحُ التَّاءِ ، وَبِهَا قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ

موصول فى محل نصب صفة ، وجملة أسرفوا صلة الموصول، ويليها فى الفصاحة اللغة (الرابعة) وهى (قلب الكسرة) التى تليها (فتحة وقلب الياء ألفا) للخفة (نحو ياحسرتا) وإعرابه ياحرف نداء، وحسرتا منادى وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ماقبل الياء المنقلبة ألفا ،فان أصله ياحسرتى فعل به ما ذكر، والحسرة الاغتمام والحزن على مافات. قال سيبويه : ومعنى نداء الحسرة والويل هذا وقتك فاحضرى ، وقوله فى الآية ـ على مافرطت ـ مافيه مصدرية أى على تفريطى فى جنب الله أى طاعته وحقه وأمره. (الخامسة) أى اللغة الخامسة من اللغات الستّ (حذف الألف والاجتزاء بالفتحة) الدالة عليه ، وذلك وإن كان واردا لكنه ضعيف شاذ (نحو يا غلام) بفتح الميم ، وإعرابه ياحرف نداء غلام منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ماقبل الياء المنقلبة ألفا محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة . (السادسة حذف الألف) أى والياء اكتفاء عن الاضافة بنيتها (وضمّ الحرف الذى كان مكسورا) لانهم لما حذفوا الألف شابه المنادى المفرد ، فجعلت حركته كحركته (كقول بعضهم) أى العرب (يا أمّ لاتفعلى بضم الميم) حكاه يونس (وقرئ) أى خارج السبع، وقد قرأ بها أبو جعفر من العشرة ـ قل ربّ احكم بالحقّ ـ (ربّ السجن) بضم الباء،وإعرابه ربّ منادى مضاف حذف منه حرف النداء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ماقبل الياء المحذوفة المنقلب ماقبلها ضمة، السجن مبتدأ وخبره أحبّ إلىّ (وهى) أى هذه اللغة (ضعيفة) بل أضعف اللغات الستّ (فان كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أوأمّا جاز فيه مع هذه اللغات) الست (أربع لغات أخر) وجملة ذلك عشر لغات (إحداها) أى الأربع (إبدال الياء) المضاف إليها المنادى (تاء) مفيدة للتأنيث (مكسورة) وهو الأكثر فى كلامهم لأن الكسر عوض من الكسر الذى كان يستحقه ماقبل ياء المتكلم لمناسبة الياء وزال حين جاءت تاء التأنيث ، إذ لا يكون ماقبل التاء إلا مفتوحا (نحو ياأبت) وإعرابه ياحرف نداء أبت منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ماقبل الياء المنقلبة تاء مكسورة (و) مثله (ياأمّت) بضم الهمزة وتشديد الميم وكسر التاء أى أمى (وبها) أى بهذه اللغة (قرأ السبعة غير ابن عامر) أحد القراء السبعة (فى ياأبت) حيث وقعت فى القرآن (الثانية) من اللغات الأربع (فتح التاء) وهو الأقيس لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتحة فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل فى القياس (وبها قرأ ابن عامر) وإعرابه يا حرف نداء أبت منادى

الثَّالِثَةُ : الجَمْعُ بَيْنَ التَّاءِ وَالأَلِفِ ، وَبِهَا قُرِئَ شَاذًّا . الرَّابِعَةُ : يَا أَبَتِي بِالْيَاءِ ، وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَى الْيَاءِ مِثْلُ : يَا غُلَامَ غُلَامِي لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا إِثْبَاتُ الْيَاءِ مَفْتُوحَةً أَوْ سَاكِنَةً إِلَّا إِذَا كَانَ ابْنَ عَمِّ أَوِ ابْنَ أُمِّ ، فَيَجُوزُ فِيهِمَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ : حَذْفُ الْيَاءِ مَعَ كَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِهَا ، وَبِهِمَا قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - يَا ابْنَ أُمَّ -

---

مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء المقلبة تاء مفتوحة (الثالثة) من الأربع اللغات (الجمع بين التاء والألف) فيقال يأبتا ويا أمتا بالتاء والألف جمعا بين العوضين (وبها قرئ شاذا) أى خارج القراءات السبع ، وعليه قول الشاعر : * يأبتا علك أو عساكا *
وإعرابه ياحرف نداء أبتا منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء المقلبة ألفا قبلها تاء وإذا وقف على ذلك جيء بهاء السكت فيقال أمتاه (الرابعة يا أبتى) ويا أمتى (بالياء) التحتية قبلها مثناة فوقية ، وإعرابه ياحرف نداء أبتى منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها إلا كسر ما قبلها والياءمضاف إليه وهى أضعف اللغات المتقدمة ، ولذا أخرها لما فيها من الجمع بين العوض والمعوض وهما لا يكادان يجتمعان ، والأولى أسهل من هذه لذهاب صورة المعوض عنه الذى هو الياء ، وأما قول الشاعر :

أيا أبتى لا زلت فينا فانما * لنا أمل فى العيش مادمت عايشا

فهو ضرورة خلافا لكثير من الكوفيين .

[تنبيه] لا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء التكلم إلا فى النداء خاصة ولا يجوز جاءنى أبت ولا رأيت أبت (وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء) الدالة على المتكلم (مثل ياغلام غلامى لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى (إلا إذا كان) أى المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم (فيجوز فيهما أربع لغات) وذلك لكثرة استعمالهما فى النداء خصا بالتخفيف:إحدى اللغات الأربع (حذف الياء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم) كقولك : يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما ولا تركيب فى ذلك بل هما إضافتان ، وإعرابه حينئذ يا حرف نداء ابن منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وأم مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء المحذوفة المجتزأ عنها بالكسرة (و) ثانيها حذف الياء لا مع كسر الميم بل مع (فتحها) وفيه قولان : أحدهما أن الأصل ابن أمى وابن عمى فقلبت الياءألفا وحذفت الألف وأبقيت الفتحة دليلا عليها وعلى هذا فأم وعم علامة الجر فيهما كسرة مقدرة على ماقبل الياء المقلبة ألفا محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة ، والثانى أنهما جعلا اسما واحدا مركبا وبنى على الفتح ، والأول قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة ، وحكى عن الأخفش ، والثانى قيل هو مذهب سيبويه والبصريين (وبهما) أى اللغتين المذكورتين (قرئ فى السبعة) أى فاللغتان فصيحتان (فى قوله تعالى) قال (ياابن أم) لاتأخذ بلحيتى فقرأ بالكسر ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائى وخلف، وقرأ الباقون بالفتح

وَإِثْبَاتُ الْيَاءِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي   أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

وَقَلْبُ الْيَاءِ أَلِفًا كَقَوْلِهِ :

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي   فَلَيْسَ يَخْلُو عَنْكِ يَوْمًا مَضْجَعِي

(و) ثالثها (إثبات الياء) وهذه اللغة والتي بعدها أقلّ استعمالا من اللغتين الأولتين ، بل لا تكاد العرب تثبت الياء ولا الألف فيهما إلا فى الضرورة (كقول الشاعر :

يا ابن أمى ويا شقيق نفسى * أنت خلفتنى لدهر شديد)

قاله أبو زيد الطائى، واسمه حرملة بن المنذر من قصيدة من الخفيف يرثى بها أخاه * اللغة شقيق قال الشنوانى : تصغير شقيق ، وخلفتنى أى جعلتنى خليفة بعد موتك ، وروى خليتنى أى أسلمتنى. والدهر . قال فى الصحاح : الزمان ، والشديد بين الشدّة * الاعراب : يا حرف نداء ابن منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وأمى مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقدّرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه وشقيق منادى مضاف إلى نفس، وباقيه ظاهر، والمعنى ياابن أمى ويا أخا نفسى خلفتنى لدهر شديد أكابده وحدى ، وقد كنت لى ظهيرا عليه ، وركنا أستند إليه ، فأوحشنى فقدك ، وأتلفنى موتك، والشاهد فى إثبات الياء فى أمى ، والأصل إثبات الياء فى المضافة إلى ياء المتكلم إلا فى يا ابن أمّ ويا ابن عمّ لكثرة الاستعمال فيهما ، وذلك للضرورة . (و) رابعها (قلب الياء ألفا كقوله :

يا ابنـة عما لاتلومى واهجعى * فليس يخلو عنك يوما مضجعى)

قاله أبو النجم العجلى ، واسمه الفضل بن قدامة من قصيدة مرجزة أوّلها :

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى * علىّ ذنبا كله لم أصنع * من أن رأت راسى كرأس الأصلع

ومضى فى شعره حتى انتهى إلى ذكر هذا البيت و بعده :

وانمى كما يمحى خصاب الأشـجع * ويروى * لايخرق النوم حجاب مسمعى

اللغة ابنة تاؤه للتأنيث وتقلب هاء للوقف ، وأما التاء المتطرّفة فى بنت وأخت فهى تاء أصلية تثبت فى الوصل والوقف وليست للتأنيث على الحقيقة ، لأن تاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحا كالميم فى فاطمة والراء فى شجرة إلا أن تكون ألفا كالألف فى قطاة وقناة . قاله الحريرى ، واللوم مصدر لامه يلومه إذا عذله، واهجعى أمر من هجع يهجع هجوعا بمعنى نام بالليل فهو خاص بنوم الليل ولعل المراد هنا لازمه وهو السكوت فان النوم يلازمه السكوت ، وذلك لأن مقصوده نهى ابنـة عمه ، وهى امرأته أمّ الخيار عن لومها إياه على صلع رأسـه وهو ذهاب شـعره ، والمضجع موضع الاضطجاع . قاله فى القاموس * الاعراب يا حرف نداء ابنة منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ، وعما مضاف إليـه ، وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقـدّرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا وهو مضاف والياء المنقلبة ألفا مضاف إليه ، لا ناهية تلومى فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع

باب المفعول المطلق

فاعل والواو حرف عطف ، اهجعى فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والفاء تعليلية ، ليس فعل مض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره هو ، يخلو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو عنك جار ومجرور ، يوما ظرف زمان ، مضجع فاعل يخلو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، ويجوز أن يكون مضجع اسم ليس ، وفى يخلو ضمير مستتر جوازا يعود على مضجعى لأنه من باب التنازع بناء على أن شرط الاعمال صلاحية كل من العاملين للعمل فى المتنازع فيه ، وهو ماجرى عليه ابن مالك ، والمعنى كما فى الاسعاف أن الشاعر يقول : إن زوجتى هذه أصبحت تدعى علىّ ذنبا وهو الكبر والشيخوخة ، والحال أنى لم أصنع شيئا من ذلك الذنب فهو ينهاها عن لومه على صلعه كأنه يقول لها : لا تلومينى على هذا فانى لو لم أصلع لشاب رأسى ، والشيب عند النساء قريب من الصلع فى الكراهية ، وقوله كله لم أصنع يروى بنصب كل على أنه مفعول أصنع مقدما ، ويروى برفعه مبتدأ خبره جملة لم أصنع ، وهو أولى لأنه يفيد عموم السلب ، وهو مراد الشاعر ، والشاهد فى إثبات الألف فى عما وابدالها من الياء إذ أصله يا ابنة عمى .

[تنبيه] يجوز حذف النداء وهو يا خاصة إلا فى مسائل . الأولى المنادى البعيد مطلقا . الثانية الاستغاثة وهى نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة ، ويجرّ المستغاث به بلام مفتوحة تتعلق بفعل النداء بعد تضمينه معنى الالتجاء ، ويجرّ المستغاث لأجله بلام مكسورة مع الاسم الظاهر يتعلق بفعل النداء أيضا ، نحو : يالله للمسلمين ، وإعرابه يا حرف نداء لله جار ومجرور ، اللام حرف جر ، ولفظ الجلالة مستغاث به مجرور باللام ، وعلامة جره كسر الهاء تأدبا ، وللمسلمين جار ومجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم ، ومن الاستغاثة المنادى المتعجب منه ، نحو : ياللعجب لزيد ، ومنه الحديث : واعجبا لك يا ابن الخطاب . الثالثة الندبة ، وهى نداء المتفجع عليه باسمه بياء أو بواو ، وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى إن كان معرفة مفردا يبنى على الضم ، وإن كان مضافا أو شبهها به ينصب ، نحو : وازيد ، واعبد الله ، واضاربا زيدا ، وإعرابه وا حرف نداء زيد منادى مندوب مبنىّ على الضم ولك زيادة الألف فى آخره ، نحو : وازيدا ، وهو حينئذ مبنى على ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف . الرابعة اسم الاشارة : فلا يجوز حذف حرف النداء منه عند البصريين ، نحو : هذه وهؤلاء ، وأما قوله تعالى ــ ثم أنتم هؤلاء ــ فهؤلاء خبر أنتم ، وجملة تقتلون حال أو بدل ، وجملة تقتلون هو الخبر وليس من قبيل المنادى المحذوف منه حرف النداء .

باب المفعول المطلق

أى الذى لم يقيد بالجار لصحة إطلاق المفعول عليه من غير تقييد لأنه المفعول الحقيقى الذى فعله فاعل الفعل ، بخلاف بقية المفاعيل إذ لا يصح إطلاق ذلك عليها إلا بعد تقييدها بالصلة بأن

يقال

وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ أَوِ الْمُبَيِّنُ لِنَوْعِهِ أَوْ عَدَدِهِ ، فَالْمُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ ، نَحْوُ : وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ، وَضَرَبْتُ ضَرْبًا ؛ وَالْمُبَيِّنُ لِنَوْعِ عَامِلِهِ ، نَحْوُ : فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ، وَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ الْأَمِيرِ ، وَالْمُبَيِّنُ لِعَدَدِ عَامِلِهِ نَحْوُ : فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ، وَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ، زَيْدًا ضَرْبَتَيْنِ ، وَهُوَ قِسْمَانِ :

يقال مفعول به ، أو مفعول له ، أو مفعول فيه ، أو مفعول معه (وهو المصدر) لأنه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور أو مقدّر ، والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصحّ إسناده إليه ، لا أن يكون موجدا إياه ، فلا يرد نحو : مات موتا (الفضلة) وهي التي لا تكون عمدة في الكلام ، لا أنها التي لا يحتاج إليها ، فخرج نحو : جدّ جدّه ، وركوعك ركوع حسن ، وضربك ضرب شديد ، فان المصدر في جميع ذلك عمدة فلا يجوز نصبه (المؤكد لعامله) بأن لم يزد مدلوله على مدلول عامله إذا كان عامله مصدرا و إلا فالمصدر المفهوم منه (أو المبين لنوعه) أى لنوع عامله بأن دلّ على هيئة صورة الفعل فيفيد زيادة على التأكيد (أو عدده) أى عدد العامل بأن دلّ على مرّات صدور الفعل ، فهو حينئذ ثلاثة أقسام (فالمؤكد لعامله) نحو : أعجبني ضربك لزيد ضربا ، فضربا مفعول مطلق مؤكد لضرب ، ومثال المؤكد للمصدر المفهوم من العامل (نحو : وكلم الله موسى تكليما) و إعرابه كلم فعل ماض ، الله فاعل ، موسى مفعول به والفتحة فيه مقدّرة ، تكليما مفعول مطلق مؤكد لمضمون كلم ، وهو الكليم ، لا للعامل نفسه لأنه بصيغة الفعل (وضربت ضربا) وإعرابه : ضربت فعل وفاعل ، ضربا مفعول مطلق مؤكد لمضمون ضرب ، وهذا النوع لا يجوز تثنيته وجمعه لأن مدلوله معنى واحد فهو بمثابة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع (والمبين لنوع عامله) إما باضافة (نحو : فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر) وإعرابه الفاء باعتبار ماقبلها ، أخذناهم فعل وفاعل ومفعول ، أخذ مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعزيز مضاف إليه ، مقتدر نعت ، أو بلام العهد نحو : ضربت الضرب : أى الذى تعرفه ، أو بصفة مع ثبوت الموصوف ، نحو : جلست جلوسا حسنا أو مع حذفه نحو — أن أعمل صالحا — أى عملا صالحا (وقولك : ضربت زيدا ضرب الأمير) أى ضربا مثل ضربه ، أو باسم خاص ، نحو : رجع القهقرى ، فالقهقرى مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه باختلاف أنواعه كسرت سيرى زيد الحسن والقبيح (والمبين لعدد عامله) مثاله (نحو : فدكتا دكة واحدة) وإعرابه : دكتا فعل ونائب الفاعل ، دك فعل ماض مغير الصيغة ، والتاء علامة التأنيث وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل ، دكة مفعول مطلق ، واحدة صفة . قال المفسرون — وحملت الأرض والجبال — أى حملتها الريح أو القدرة أو الملائكة فدكتا ، أى دقتا ، أى ضربت إحداهما بالأخرى دكة واحدة ، أى ضربة واحدة ، وفتتا حتى صارت كثيبا مهيلا فلم يتميز شىء من أجزائها عن الآخر . قال الفراء : ولم يقل فدككن لأنه جعل الجبال كلها كالجملة الواحدة ، والأرض كالجملة الواحدة (وقولك ضربت زيدا ضربتين) فضربتين مفعول مطلق مبين لعدد عامله ، وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه بلا خلاف (وهو) أى المفعول المطلق (قسمان) كما قاله ابن الحاجب وابن مالك تبعا للكوفيين بناء على أن ا لمنوى

لفظيٌّ ومعنويٌّ ، فإنْ وافقَ لفظَ فعلِهِ ، فهوَ لفظيٌّ كما تقدّمَ ، وإنْ وافقَ معنى فعلِهِ فهوَ
معنويٌّ ، نحوُ : جلستُ قعوداً ، وقمتُ وقوفاً ، والمصدرُ اسمُ الحدثِ الصادرِ منَ الفاعلِ ،
وتقريبُهُ أنْ يقالَ هوَ الذي يجيءُ

منهما منصوب بالفعل المذكور الموافق له فى المعنى ، و إن كان مخالفا له فى اللفظ . قال الرضى : وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير ومذهب سيبويه ، والجمهور أن المعنوى منصوب بعامل مقدر من لفظه، فنحو قمت وقوفا الناصب لوقوفا فعل مقدر من لفظه ، كأنك قلت قمت ووقفت وقوفا (لفظى) أى منسوب للفظ إن وافق عامله فى لفظه (ومعنوى) أى منسوب للمعنى إن وافق عامله فى معناه (فان وافق) أى المصدر المسمى بالمفعول المطلق (لفظ فعله) أى عامله فعلا كان كالأمثلة المذكورة ، أو وصفا نحو - والصافات صفا - أو مصدرا نحو سيرك السير الحثيث متعب ، والمراد بالموافقة أن تتحد مادّته ومادّة فعله سواء اتفقا فى المعنى كالأمثلة المذكورة أو لم يتفقا نحو[1] (فهو لفظى) أى يسمى المصدر اللفظى (كما تقدّم) من الأمثلة (وإن وافق معنى فعله) دون لفظه بأن اختلفت مادّته ومادّة فعله (فهو معنوىّ) أى يسمى بالمصدر المعنوى لتوافقهما فى المعنى فقط (نحو : جلست قعودا وقمت وقوفا) فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف ، ولكن المادّة مختلفة ، وهذا إنما يصحّ بناء على أن معنى الجلوس والقعود واحد وهو المشهور ، وفى شرح المصابيح : أن القعود من الاضطجاع ، والجلوس من القيام ، وقال الامام الراغب : القعود إنما يقابل به القيام ، والجلوس إنما يقابل به الاتكاء ، فيقال للقائم اقعد ، وللنائم اجلس، فقد بان تباينهما وافتراقهما اهـ كذا قال ، وفى القاموس : القعود الجلوس ، وهو من القيام، والجلوس من الضجعة أو من السجود اهـ وأشار بقوله : أو إلى آخره إلى الخلاف فى ذلك ، ومن قاعدته أن المشهور المعروف فى اللغة هو الذى يصدّر به كلامه ثم يعطف عليه مادونه من الأقوال بأو (والمصدر) حدّه الذى يميزه عن غيره أنه (اسم الحدث) أى اسم يدل على الحدث كالضرب ، والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره . زاد بعضهم بعد قوله اسم الحدث : الجارى على الفعل أى المشتمل على جميع حروفه لفظا ، نحو : ضرب وإكرام ، أو تقديرا نحو : قتال فانه مشتمل على حروف قاتل تقديرا بدليل أنه قد ورد بلفظه قيتالا بكسر القاف ، فخرج بذلك اسم المصدر فانه وإن دلّ على الحدث إلا أنه غير جار على الفعل لخلوّه عن بعض حروف الفعل كالغسل والوضوء والعطاء لخلوّ كلّ من الثلاثة عن بعض حروف فعله ، فالمصدر الاغتسال والتوضؤ والاعطاء لجريانها على الفعل بخلاف عطاء فانه خال عن همزة أعطى، والغسل خال عن الهمزة والتاء من اغتسل، والوضوء فانه خال من التاء من توضأ فكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر ، وفسر بعضهم جريان المصدر على الفعل بقوله وهو إيراد اسم الحدث بعد ما اشتق منه منصوبا به على أنه مفعول مطلق (الصادر) نعت للحدث (من الفاعل) نحو : قعدت قعودا أو القائم بذاته نحو : مات موتا ومرض مرضا (وتقريبه) أى حدّ المصدر إلى فهم المبتدى (أن يقال هو الذى يجىء) حال كونه

---

(١) هكذا بياض بالأصل ، ويصح أن يكون المثال ضربت ضربا إذا كان المراد بالمصدر السفر للتجارة ، وبالفعل الضرب بنحو يد أو عصا اهـ مصححه .

ثَالِثاً فى تَصْرِيفِ الفِعْلِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً ، وَقَدْ تُنْصَبُ أَشْيَاءُ عَلَى المَفْعُولِ المُطْلَقِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَصْدَراً ، وَذٰلِكَ عَلَى سَبِيلِ النِّيَابَةِ عَنِ المَصْدَرِ ، نَحْوُ : كُلّ وَبَعْض مُضَافَيْنِ لِلْمَصْدَرِ ، نَحْوُ : فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ . وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ، وَكَالْعَدَدِ ، نَحْوُ : فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، فَثَمَانِينَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَجَلْدَةً تَمْيِيزٌ ، وَكَأَسْمَاءِ الآلاَتِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُهُ سَوْطاً أَوْ عَصاً أَوْ مِقْرَعَةً

(ثالثا فى تصريف الفعل) جريا على عادتهم من تقديم الماضى وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر وإلا فلا بعد أن يتكلم الشخص بالمصدر بعد الماضى ، ثم أشار المصنف إلى كيفية التصريف تعليما للمبتدى فقال : (نحو : ضرب) فعل ماض (يضرب) فعل مضارع (ضربا) مصدر ، لأنه وقع ثالثا فى تصريف الفعل ، والصحيح أن المصدر هو الأصل وما عداه مشتق منه ، وسيأتى تمام الكلام على أحكام المصدر مع الاتمام بشيء من أحكام اسم المصدر فى أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق ، وإن لم تكن مصدرا) لدلالتها عليه (وذلك على سبيل النيابة عن المصدر) وقد أوصل بعضهم عدّة ما ينوب عن المصدر إلى أحد وعشرين واقتصر المصنف على ثلاثة منها إشارة إلى أن ما ينوب من المصدر ، وينصب على المفعولية المطلقة لا يخرج عن الأقسام الثلاثة : التأكيد ، والتبيين للنوع ، والتبيين للعدد (نحو : كل وبعض) مما دل على كلية أو بعضية حال كونهما (مضافين للمصدر نحو : فلا تميلوا كل الميل) وإعرابه : الفاء حرف عطف لاناهية ، تميلوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل كل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : فلا تميلوا ميلا كل الميل (ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل) وإعرابه : الواو حرف عطف ، لو حرف امتناع لامتناع ، تقوّل فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، علينا جار ومجرور ، على حرف جر ، ونا ضمير متصل فى محل جرّ بعلى ، بعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : ولو تقوّل علينا أقاويل قليلة حقيرة ، وهذا مثال المبين لنوع عامله ، ومنه قوله تعالى ـ ولا تضرّوه شيئا ـ أى بنوع من أنواع الضرر (وكالعدد) المميز بمصدر (نحو : فاجلدوهم ثمانين جلدة) وإعرابه : الفاء رابطة للشرط المفهوم من الموصول فى قوله ـ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ـ اجلدوا فعل أمر مبنىّ على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والهاء مفعول به ثمانين مفعول مطلق وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، جلدة تمييز (فثمانين مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف ، والأصل : فاجلدوهم جلدا ثمانين ، ثم حذف جلدا ، وجعل تمييزا لغرض الابهام ، ثم التفسير كما قال المصنف : (وجلدة تمييز) أى للعدد (وكأسماء الآلات) المعهودة للفعل كالأمثلة التى ذكرها المصنف . قال المرادى : فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لأنه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى (نحو : ضربته سوطا) وهى العصا الصغيرة (أو عصا) معروف ، والحركة فيه مقدّرة على الألف المحذوفة المعوّض عنها التنوين لأنه اسم مقصور (أو مقرعة) وهى العصا القصيرة الضخمة ، فكل من سوط وعصا ومقرعة

باب المفعول فيــه

وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفَ الزَّمَانِ ، وَظَرْفَ الْمَكَانِ . وَظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ

منصوب على المفعولية المطلقة نائب عن المصدر ، والأصل : ضربته ضربا بسوط ، أو عصا أو مقرعة ، ثم توسع فى الكلام لحذف المصدر ، وأقيمت الآلة مقامه ، وهذا والذى قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله ، وأما النائب عن المؤكد للعامل فلم يمثل له ، وذلك نحو : اغتسل غسلا ـ والله أنبتكم من الأرض نباتا ـ ومنه قول النووى فى المهاج : وما ضبب بذهب أو فضة ضبة ، ولا ينوب عن المصدر صفته ، نحو : سرت أحسن السير ، وقوله تعالى ـ أن أعمل صالحا ـ وكلا منها رغدا ، فأحسن وصالحا ورغدا أحوال من المصدر المفهوم من الفعل ، أى سرت حال كون السير أحسن ، وحالة كون العمل صالحا ، وحالة كون الأكل رغدا ، هذا ماجرى عليه ابن هشام فى شرح القطر الذى عليه الجمهور ، وجرى عليه فى المغنى ، واقتصر عليه فى الكشاف : أن كلا من الثلاثة صفة مصدر محذوف إذ الأصل: سرت سيرا أحسن السير ، أن أعمل عملا صالحا ، وكلا أكلا رغدا . قال فى الكشاف : جعله صفة مصدر محذوف أقوى فى المدح ، وليس المعنى على تقدير الأمر بالأكل حال كونه رغدا فانه لايكون أكل الجنة إلا رغدا واسعا رافها انتهى ، ثم المصدر إن لم يفهم زيادة على معنى عامله بأن كان لمجرد التأكيد سمى مبهما ، ويمتنع حذف عامله ، وإن أفهم زيادة على معناه ، وهو المبين للعدد أو النوع وناب عنهما سمى مختصا ، ويجوز حذف عامله لدليل ، نحو : سير زيد لمن قال أى سير سرت ، وقد يجب حذف العامل ، وذلك فيما إذا وقع بدلا من فعله سماعا فى نحو : حمدا وشكرا لله وسأفعله وحبا وكرامة ولبيك وسعديك وحنانيك ومعاذ الله وغفرا لك ، أى اغفر ، وقيل تقديره أسألك غفرا لك فهو مفعول ، وسبحان الله وريحانه ، أى استرزاقه ، وقياسا فى مواضع : منها أن يكون المعمول المطلق خبرا عن المبتدأ ، نحو : ما أنت إلا سيرا ، ومنها أن يقع المصدر تفصيلا لمضمون جملة ، نحو ـ فشدوا الوثاق فاما منا بعد وإما فداء ـ ومنها أن يقع تأكيدا لمضمون جملة لايحتمل لها غيره ، نحو : على ألف درهم اعترافا .

باب المفعول فيــه

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه ، أى لابد له من زمان ومكان يقع فيه ، وتسميه الكوفيون مفعولا فيه ومحلا وصفة ، وقد عرفه ابن هشام فى الشذور بقوله : المفعول فيه ، وهو ماذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقا أو مكان مبهم أو مفيد مقدارا أو مادته مادة عامله (وظرف الزمان) وقدمه لأنه الأصل لشدة احتياج الفعل إليه (هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه كصمت فى نحو : صمت يوم الخميس ، فانه لفظ دل على الصيام الواقع فى الظرف فعلا كان ، ومنه قوله تعالى ـ اطرحوه أرضا ـ ، ـ وجاءوا أباهم عشاء ـ أو شبيها بالفعل من مصدر أو صفة أو غيرهما ، نحو : أبو بكر أفضل عندنا من على ، والشيخان خير لدينا من الختنين ، أو مؤولا بشبه الفعل ، نحو : علقم عندك ، وحنظل لديك ، فالظرفان متعلقان بعلقم وحنظل لتأويلهما بصعب وشاق ،

بِتَقْدِيرِ فِي نَحْوِ : الْيَوْمَ ، وَاللَّيْلَةَ ، وَغُدْوَةَ ، وَبُكْرَةً ، وَسَحَراً ، وَغَداً ، وَعَتَمَةً

فان لم يكن شيء مما ذكر موجودا قدّر به ، نحو : زيد فى الدار ، أى كائن ، ومنه نحو قوله ـ واذكروا إذ كنتم قليلا ـ أى اذكروا نعمة الله عليكم الكائنة فى وقت قلتكم ، فحذف العامل وهو الكائنة وموصوفه الذى هو مفعول اذكر ، وقيل إذ فى الآية ونحوها مفعول به لا ذكر فلاحذف، ومثل الظرف المجرور فى جميع ماذكر ، ويجب حذف متعلقهما إن وقع أحدهما صفة أو صلة أو حالا أو خبرا أو ورد بلا متعلق كالبسملة ، ويجوز فى غير ماذكر حذفه لدليل لفظى أو غيره ، نحو : من لى بكذا أى من يتكفل لى ، وقوله تعالى ـ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ـ أى النفس مقتولة أو تقتل بالنفس ، والعين مفقوءة أو تفقأ بالعين ، والأنف مجدوعة أو تجدع بالأنف والأذن مصلومة أو تصلم بالأذن ، والسنّ مقلوعه أو تقلع بالسن ، وقس على هذا (بتقدير فى) الدالة على الظرفية ، وهى استقرار الشىء فى الشىء حقيقة ، نحو : الماء فى الكوز ، أو مجازا نحو نظرت فى المصحف وتفكرت فى كذا ، فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير فى ، ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو : وترغبون أن تنكحوهنّ إذا قدّر فى ، فانه ليس باسم زمان فلا يكون ظرفا ، وخرج مانصب لابتقدير فى نحو : يخافون يوما فانه مفعول به لافيه ، وما كان منه مرفوعا أو مخفوضا فانه ليس بظرف .

[تنبيه] مرادهم بقولهم تقدير فى أى تقدير معناها لا لفظها لأنه قد لايصح تقديرها قبل الظرف ، وذلك فى نحو : سرت قبله ، وصليت معه ونحوهما ، وقد ذكر المصنف عدّة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف ، وذلك (نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، تقول : صمت اليوم ، أو يوما ، أو يوم الخميس ، وإعرابه . صمت فعل وفاعل ، اليوم ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وقد يراد باليوم مطلق الزمان ، نحو : يوم الطائف يوم الحرة يوم الخندق مرادا به أيام القتال الكائن فى ذلك الوقت (والليلة) وهى من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق على الصحيح ، وقيل إلى طلوع الشمس تقول : اعتكفت الليلة ، أو ليلة ، أو ليلة الجمعة ، وإعرابه : اعتكفت فعل وفاعل ، الليلة ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره (وغدوة وبكرة) وهما علما جنس على وقتهما ، وهو من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس ، فيمتنع صرفهما لعلمية الجنس والتأنيث بالتاء ولا تدخلهما أل ، ولا الاضافة فتنو ينهما ضرورة ، وقيل إن أريد بهما غدوة وبكرة يوم معين منعا لعلمية الشخص ، التأنيث ، وإلا صرفا فتنوينهما للصرف وهما نكرتان ، وهذا هو الأصح، تقول أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين أو بكرة أو بكرة النهار (وسحرا) وهو آخر الليل قبيل الفجر بالتنوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه ، نحو : جئتك سحرا : أى من الأسحار، وبلا تنوين إذا أردت به ذلك نحو: جئتك يوم الجمعة سحر ، فيوم ظرف زمان ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وسحر بدل منه منصوب بلا تنوين لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل (وغدا) وهو اسم اليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه تقول : أكرمك غدا (وعتمة) بفتح التاء . وهو ثلث الليل الأوّل ، تقول : آتيك عتمة أو عتمة ليلة الخميس ، وإعرابه : آتى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة

وَصَبَاحاً ، وَمَسَاء ، وَأَبَداً ، وَأَمَداً ، وَحِيناً ، وَعَاماً ، وَشَهْراً ، وَأُسْبُوعاً ، وَسَاعَةً

رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، والكاف مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، عتمة ظرف زمان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره (وصباحا) وهو عند الفقهاء من نصف الليل إلى الزوال ، وقد يراد به أول النهار من بعد طلوع الفجر إلى الزوال ، تقول : انتظرنى صباحا أو صباح يوم الجمعة (ومساء) بالمد ، وهو من الظهر إلى نصف الليل ، تقول : أجيئك مساء أو مساء الخميس ، ومثل ذلك آتيك صباح مساء ببنائهما على الفتح ، أى كل صباح ومساء ، أو يوم يوم ببنائهما أيضا أى كل يوم (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذى لا نهاية لمنتهاه ، تقول : لا أكلم زيدا أبدا ، وكان حقه أن لايثنى ولا يجمع إذ لا يتصور حصول أبد آخر ينضم إليه فيثنى ولكن سمع جمعه على آباد وآبدين بمد الهمزة ، فيقال : لا أفعله أبد الآبدين فهو من الملحق بجمع المذكر السالم ، ومعناه الزمان الطويل الذى لانهاية له (وأمدا) وهو اسم لزمن مستقبل ، تقول : لا أكلم زيدا أمدا ، وأمد الدهر ، وأمد الداهرين ، جمع داهر ، وهو ما بقى على وجه الأرض ، والداهرين ملحق بجمع المذكر السالم ، ويقال دهر الداهرين (وحينا) وهو اسم لزمن مبهم ، تقول : قرأت حينا وحين إذ جاء الشيخ . قال ابن عقاء: وانتصابه على جهة التأكيد المعنوى لأنه لا يزيد على دلالة عامله ، وأما غيره فنصبه بتقدير نيابته عن المصدر لأن قولك : سرت يومين أو صباحا معناه : سرت سيرا مقدار يومين أو سيرا واقعا فى الصباح (وعاما) تقول : سرت عاما ، وهو مرادف للسنة ، وهى ثلاثة : الأولى شمسية ولها شهور العجم من رومية وفارسية وقبطية وغيرها ، وعليها حساب أعياد كفار العجم كالنيروز والمهرجان ، والفصح بكسر الفاء فهملتين ، وهى ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم على الصحيح فى غير الفارسية ، وأما الفارسية فلا كسر فيها ، سميت شمسية لأنها عبارة عن دورة من دورات الشمس فى الأبراج الاثنى عشر . والثانية قمرية : ويقال لها عربية . أولها المحرم ، وآخرها ذو الحجة ، وهى ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه فهى دون الشمسية بأحد عشر يوما تسمى أيام البين أى التفاوت بين السنين ، سميت قمرية ، لأن شهورها على حساب رؤيته فى عرف الشرع وحساب سيره فى منازله فى عرف الفلك . والثالثة عددية ولها الأشهر العددية وهى ثلثمائة وستون يوما بلا كسر (وشهرا) تقول : لا أكلمك شهرا ، وجمعه أشهر ، سمى بذلك لشهرته وظهوره ، وهو قمرى ، ويسمى الهلالى والعربى ، وأيامه ثلاثون أو تسعة وعشرون ، منوط فى عرف الشرع رؤية الهلال ، وأهل الفلك يبدءون بالمحرم فيجعلون كل وتر ثلاثين ، وكل شفع تسعة وعشرين إلا ذا الحجة ، ففى سنة الكبيسة ثلاثين ، وفى غيرها تسعة وعشرين وخمسا وسدسا . وشمسى ، وله الأشهر الرومية . أولها : تشرين ، فكل وتر واحد وثلاثون ، وكل شفع ثلاثون إلا الكانون فأحد وثلاثون مطلقا وشباط باهمال سينه وإعجامها ، فى سنة الكبيسة تسعة وعشرون ، وفى غيرها ثمانية وعشرون وربع . وعددى ، وأيامه ثلاثون مطلقا ، وليس له شهور مخصوصة تعينها (وأسبوعا) نحو : اعتكفت أسبوعا ، ويقال : ست تسمية له باسم أول أيامه على الأصح ، ويقال له جمعة تسمية له باسم آخر أيامه (وساعة) نحو : سرت ساعة ، وهى تطلق

وظرف

وَظَرْفُ الْمَكَانِ : هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي نَحْوُ : أَمَامَ ، وَخَلْفَ ، وَقُدَّامَ ، وَوَرَاءَ ، وَفَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَعِنْدَ ، وَمَعَ

على الملكية ، وعلى قدر حلب شاة وعلى اللحظة اللطيفة ، ومثل هذه المذكورات ما أشبهها .
واعلم أنّ هـذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ، ومنها ما هو منفى التصرف والانصراف ، نحو : سحر إذا كان ظرفا ليوم بعينه فانه لاينوّن لعدم انصرافه ولاتفارقه الظرفية لعدم تصرفه ، ومنها ما هو ثابت التصرف منفى الانصراف ، نحو : غدوة وبكرة علمين . قيل وكذا عتمة إذا أريد بها معين ، فانها تصير علما فيمتنع صرفها . قال ابن عنقاء : وهو وجيه ومنها ماهو ثابت الانصراف منفى التصرف ، نحو : صباحا ومساء ، و بقى قسم خامس وهو الظرف المبنى الذى لاتصرّف له كاذ و إذا ، وقد يضاف إلى إذ اسم زمان ، نحو: يومئذ و ـ بعد إذ هديتنا ـ وكصباح مساء بالتركيب ، و يوم يوم ، وقط للزمان الماضى ، وعوض للمستقبل غالبا والماضى قليلا و يلازمان النفى ومنذ ومذ والآن وأمس إن كان ظرفا لليوم الذى قبل يومك ، والمراد بالمتصرف مايستعمل ظرفا وغير ظرف كأن يقع مبتدأ ، أو فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا إليه كيوم وشهر . و بغير المتصرف ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجر بمن (وظرف المكان) مفعل من الكون (هو اسم المكان المنصـوب) بالرفع نعت لاسم ، ونصبه باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه على نحو : ما مرّ فى ظرف الزمان (بتقدير) معنى (فى) الدالة على الظرفية ، وقد ذكر منه المصنف أيضا عدّة أمثلة (نحو : أمام) بفتح الهمزة وهو بمعنى قدّام تقول : جلست أمام الشيخ ، وإعرابه جلست فعل وفاعل ، أمام ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره ، والشيخ مضاف إليه (وخلف) وهو ضدّ أمام تقول : صليت خلف المقام (وقدّام) وهو مرادف لأمام تقول : مشيت قدّام الأمير (ووراء) وهو بمعنى خلف تقول : قصدت وراء الحجر ، وقد تأتى بمعنى قدّام ، نحو قوله تعالى ـ وكان وراءهم ملك ـ (وفوق) وهو المكان العالى ، نحو : جلست فوق المنبر (وتحت) وهو ضدّ فوق نحو : جلست تحت الميزاب (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول : جلست عند زيد ، أى قريبا منه ، وفى شرح بانت سعاد لابن هشام مالفظه : عند اسم لمكان حاضر أو قريب ، فالأول نحو ـ فلما رآه مستقرّا عنده ـ والثانى ـ ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ـ وقد يكون الحضور والقرب معنويين ، نحو ـ قال الذى عنده علم من الكتاب ـ ونحو ـ ربّ ابن لى عنـدك بيتا فى الجنـة ـ وقد تفتح فاؤه ، وقد تضمّ ولاتقع إلامنصوبة على الظرفية أو مخفوضة بمن ، وعنها ألغز الحريرى بقوله :

وما منصوب أبدا على الظرف ٭ ولا يخفضه شىء سوى حرف

وقول العامة : ذهبت إلى عنده لحن انتهى ، وقد تردّ بمعنى الزمان كقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الصبر عنـد الصدمة الأولى » (ومع) بفتح العين وربيعة تسكنها ، وهو اسم لمكان الاجتماع ، نحو : جلست مع زيد أى مصاحبا له ، ولهذا يخبر بها عن الذوات ، نحو ـ والله معكم ـ وقـد تأتى لزمان الاجتماع ، نحو : جئتك مع العصر ، وهى من الظروف العادمة التصرف

وَإِزَاءَ ، وَحِذَاءَ ، وَتِلْقَاءَ ، وَهٰذِهِ الثَّلَاثَةُ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ ، وَثَمَّ ، وَهُنَا ، وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ تَقْبَلُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، لَا فَرْقَ فِي ذٰلِكَ بَيْنَ الْمُخْتَصِّ مِنْهَا وَالْمَعْدُودِ وَالْمُبْهَمِ ، وَنَعْنِي بِالْمُخْتَصِّ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِمَتَى ، وَنَعْنِي بِالْمَعْدُودِ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِكَمْ كَالْأُسْبُوعِ وَالشَّهْرِ ، تَقُولُ : اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا ، وَنَعْنِي بِالْمُبْهَمِ مَا لَا يَقَعُ جَوَابًا لِشَيْءٍ مِنْهُمَا كَالْحِينِ وَالْوَقْتِ ، تَقُولُ : جَلَسْتُ حِينًا

(وإزاء) بكسر الهمزة ، وهو بمعنى مقابل ، نحو : جلست إزاء الحجر الأسـود ، بمعنى مقابله ، (وحذاء) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة بمعنى مقابل أيضا ، وقيل بمعنى قريب منه ، نحو : جلست حذاء زيد أى مقابله أو قريبا منه (وتلقاء) بكسر التاء بمعنى مقابل ، نحو : قوله تعالى ـ ولما توجه تلقاء مدين ـ أى مقابل مدين (وهذه الثلاثة) أى الأخيرة (معناها واحد) وهو مقابل (وثم) بفتح الثاء المثلثة اسم إشارة للمكان البعيد فى محل نصب على الظرفية كما مرّ فى باب اسم الاشارة (وهنا) بضم الهاء اسم إشارة للمكان القريب ، و بفتحها وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد كما مرّ ، وقد تأتى للزمان ، ومما يأتى للزمان والمكان من الظروف قبل وبعد (وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر أو غير محدودة كحين وزمان (تقبل النصب على الظرفية) بتقدير فى مطلقا من غير تقييد بشىء (لافرق فى ذلك) أى فى قبولها النصب (بين المختص منها) بوصف أو إضافة أو تعريف بأل (والمعدود) وهو مادلّ على عدد (والمبهم) قال الرضىّ : وهو مالاحدّ له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان ، ثم بين المصنف كل واحد من الثلاثة ، فقال : (ونعنى بالمختص) من الظروف الزمانية (مايقع جوابا لمتى) الاستفهامية نحو : يوم الخميس أو اليوم ونحوهما ، فانك إذا سئلت متى تسير صلح أن تقول : أسير يوم الخميس أو اليوم أو الليلة ونحو ذلك (ونعنى بالمعدود) منها (مايقع جوابا لكم) الاستفهامية فقط (كالأسبوع والشهر) فانه إذا قيل لك كم اعتكفت فانك (تقول) مجيبا له (اعتكفت أسبوعا) أو شهرا أو عاما (ونعنى بالمبهم) منها (مالايقع جوابا لشىء منهما) ويدلّ على قدر من الزمان غير معين (كالحين والوقت تقول) ابتداء من غير سبق استفهام بمتى ولا بكم (جلست حينا) وساعة ووقتا ، وقد مرّ أن نصبه على جهة التوكيد المعنوى ، لأنه لا يزيد على دلالة الفعل ، وقضية عطف المؤلف المعدود على المختص أنّ المعدود ليس بمختص ، وهو ظاهر كلامهم ، وجزم المرادى بأنه من قسل المختص ، وهو الصحيح لأنه إن دلّ على قدر غير معين ، ولم يصلح جوابا لمتى ولا لكم فمبهم كحين وزمان ، وإلا فمختص معدودا كان أوغيره ، إذ التخصيص يكون بالعدد كما يكون بالصفة وغيرها مما مرّ قريبا ، وعبارة ابن هشام فى جامعه ، اصلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص أو لكم كيومين ، فمعدود أولهما فمختص معدود كأسماء الشهور ، وغيرما أضيف إليه شهر ، وهو الربيعان ، ورمضان ، وغيرهما مبهم كحين اه وكلام سيبويه وجماعة كالصريح فى جواز إضافة شهر إلى سائر أعلام

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْمَكَانِ فَلَا يَنْتَصِبُ مِنْهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : الْأَوَّلُ الْمُبْهَمُ كَأَسْمَاءِ الْجِهَاتِ السِّتِّ ، وَهِيَ : فَوْقُ ، وَتَحْتُ ، وَيَمِينٌ ، وَشِمَالٌ ، وَأَمَامُ ، وَخَلْفُ ، وَمَا أَشْبَهَهَا . وَالثَّانِي أَسْمَاءُ الْمَقَادِيرِ : كَالْمِيلِ ، وَالْفَرْسَخِ ، وَالْبَرِيدِ ، نَحْوُ : سِرْتُ مِيلاً ، وَالثَّالِثُ : مَا كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ ، نَحْوُ : جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى ـ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ـ

الشهور كشهر صفر ، وشعبان ، وخصه بعضهم برمضان ، والربيعين كما جزم به ابن هشام وكثيرون فان قيل لك متى صمت أو كم صمت ؟ فانه يصح أن تقول فى جوابهما : صمت الربيع ، أو المحرّم ، أو صفرا ، أو رمضان ، أو ربيعا ، ومثل ذلك الصيف والشتاء . قال ابن عقاء : فان قلت شهر رمضان بزيادة شهر لم يصلح إلا فى جواب متى اه (وأما أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية) بتقدير فى (إلا ثلاثة أنواع : الأوّل المبهم) وهو ما لا يختص بمكان بعينه ، ولا تعرف حقيقته إلا بما معه من مضاف إليه أو إشارة ونحوهما ، ويقال فيه أيضا هو ما افتقر إلى غيره ببيان صورة المسمى ، ويقال فيه أيضا هو ما كان غير محدود (كأسماء الجهات الست) إذ ليس لها حدّ ونهاية معينة (وهي فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف) الأولى : قراءتها بضم أعجازها بلا تنوين كقبل وبعد مبنية على الضم ومحلها النصب على الظرفية ، فأمامك مثلا فى نحو : جلست أمامك يتناول أمام وجهك إلى منقطع الأرض ، وخلفك فى نحو : جلست خلفك يتناول ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض ، وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان ، فانه له ست حالات (وما أشبهها) فى الابهام : كأرض ، ومكان ، وعند ، ولدى ، ودون ، وسوى ، ووسط ، وناحية ، وجهة ، وجانب كما ذكره فى المغنى خلافا لما يفيده كلام الرضى من أنه لا يقال : زيد جانب عمرو وكتفه بل فى جانبه وكتفه (والثانى : أسماء المقادير) الدالة على مسافة معلومة (كالميل) وهو أربعة آلاف خطوة (والفرسخ) وهو ثلاثة أميال (والبريد) وهو أربعة فراسخ (نحو : سرت ميلا) وإعرابه : سرت فعل وفاعل ، ميلا ظرف مكان عند جمهور النحاة وقيل إنه منصوب على المصدر ، ومثله : سرت فرسخا ، وسرت نصف ميل ، أو بعضه ، أو جميع الفراسخ ، أو كله ، أو بريدا ، وظاهر عبارته أن أسماء المقادير قسم مفرد ليس بمبهم ولا مختص ، وهذا هو الأصح لأن الحقّ أن فيه شوبا منهما فهو مختصّ لدلالته على كمية معينة ، مبهم لعدم اختصاصه بمكان معين (والثالث : ما كان مشتقا من مصدر عامله) سواء أكان عامله فعلا أم اسما ، وإنما يكون بصيغة اسم مفعوله إلا فى الثلاثى فعلى مفعل بفتح ميمه وعينه ما لم تعتل فاؤه وحدها أو تكسر عين مضارعه فتكسر عينه كموضع ومجلس ، وشذ ماخالف ذلك وهو قياسى (نحو : جلست مجلس زيد) وإعرابه : جلست فعل وفاعل ، مجلس ظرف مكان مفعول فيه ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وزيد مضاف إليه . وفى الحواشى التى علقها على شرح القطر مجلس بكسر اللام لأن المراد به المكان ، وكذا تكسر إذا أريد به الزمان ، فان أريد به المصدر فتحت كما يعلم من فنّ الصرف اه (وقال الله تعالى ـ وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ـ) وإعرابه :

وَمَاعَدَا هٰذِهِ الثَّلَاثَةَ الْأَنْوَاعَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ لَايَجُوزُ انْتِصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَلَا تَقُولُ : جَلَسْتُ الْبَيْتَ ، وَلَا صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ ، وَلَا قُمْتُ الطَّرِيقَ ، وَلٰكِنْ حُكْمُهُ أَنْ تَجُرَّهُ بِفِي . وَقَوْلُهُمْ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ، وَسَكَنْتُ الْبَيْتَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّوَسُّعِ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ .

أنّ حرف توكيد ونصب ، ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، كنا فعل وفاعل ، كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ونا ضمير متصل فى محل رفع اسمها نقعد فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، منها جار ومجرور متعلق بنقعد ، ومقاعد ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره ، وللسمع جار ومجرور فى محل نصب نعت لمقاعد وجملة نقعد وما بعده فى محل نصب خبر كان ، فان كان مشتقا من غير ما اشتق عامله نحو : ذهبت فى مرمى زيد ، ورميت فى مذهب عمرو لم يجز فى القياس نصب شىء منه على الظرفية بل يجب جره بفى ، وشذّ قولهم فى تمثيل القرب والبعد هو منى مقعد القابلة ، أى من النفساء ، ومزجر الكلب : أى من الزاجر ومنزلة الولد أى من أبيه ، ومناط الثريا أى من المتناول ، فهذا يحفظ ولا يقاس عليه والظرف فيها هو الخبر ، فيتعلق بالاستقرار ، ومنى متعلق بما تعلق به الخبر من غير أن يكون خبرا ثانيا ، ويجوز أن يكون خبرا ثانيا .

[تنبيه] ما أفاده المصنف من أنّ المشتق قسيم للمبهم لا قسم منه هو الذى جزم به ابن هشام فى الشذور والأوضح وهو الظاهر ، لأنه يكون مختصا كجلست مجلسك ، ومبهما كجلست مجلسا ، وهذه الثلاثة الأنواع يطرد انتصابها على الظرفية المكانية (وما عدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان لايجوز انتصابه على الظرفية) وكذلك كلّ ما كان من الظروف المكانية مختصا ، وهو ماله اسم من جهة نفسه ، وله أقطار تحويه كالدار ، والبيت ، والقصر ، والطريق ، والسوق ، والمسجد ، والجامع ، والقرية ، والمدينة ، والبلد ، والشام ، واليمن ، والعراق ، ومكة ، وطيبة ، فهذا كله لاينقاس نصبه (فلا تقول : جلست البيت ، ولا صليت المسجد ، ولا قمت الطريق) بالنصب فيهن (ولكن حكمه أن تجرّه بفى) الظرفية مصرحا بها . قاله الفاكهى ، وقال العصامى : إن أراد بقوله يجرّ بفى الجر بها حقيقة ورد عليه أنه يجوز أن يجرّ بالباء الظرفية ، وإن أراد بالجرّ بها حقيقة أو حكما ورد عليه أنه لا يجوز جرّه بغيرهما مما يفيد الظرفية كما أفهمه كلام أبى حيان وغيره فتأمّل اهـ (وقولهم) أى العرب فيما سمع منهم (دخلت المسجد وسكنت البيت) والعراق وذهبت الشام ، وقالا خيمتى أم معبد من القيلولة . وعسل الطريق الثعلب ، أى جرى فيها باضطراب (منصوب) كل ما ذكر (على التوسع باسقاط الخافض) لاجراء العامل القاصر الذى يتعدّى بحرف الجر مجرى المتعدّى بنفسه من حيث إسقاط الواسطة ونصبه فهو على هذا من قبيل المفعول به على الاتساع باسقاط فى ، والأصل : دخلت فى المسجد وسكنت فى البيت فحذف الجار كما حذف فى قوله : تمرّون الديار ، ونصب مابعده ، وهذا هو مذهب الفارسى وطائفة واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه ، وقيل إنه منصوب على الظرفية تشبيها له بالمبهم ، وهو مذهب الشلوبين وعزاه لسيبويه ، واختاره ابن الحاجب ، وقيل مفعول به وعليه الأخفش وجماعة، وقضية

باب

باب المفعول من أجله

وَيُسَمَّى المَفْعُولَ لأَجْلِهِ ، وَيُسَمَّى المَفْعُولَ لَهُ ، وَهُوَ الاِسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالاً لِعَمْرٍو ، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.

تمثيل المصنف بسكنت البيت أن حذف الخافض يطرد بعد سائر الأفعال ، وقال بعضهم انه لايطرد بعد سائر الأفعال ، فلا يقال : صليت الدار ، ولاتمت الدار . فان قلت لم استأثر ظرف الزمان مطلقا بصلاحيته للنصب على ظرف المكان . قلت لأن أصل العوامل الفعل ودلالتـه على الزمان أقوى من دلالتـه على المكان لأنه يدلّ على الزمان بصيغته و بالالتزام ، وعلى المكان بالالتزام ، فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدّى إلى المبهم وغيره ، ولما كانت دلالته أى الفعل على المكان ضعيفة اختصّ بما ذكره المؤلف لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة ، هذا والمنصوب بنزع الخافض هو الاسم المنصوب بفعل حقه أن يتعدّى بالحرف لكنه حذف عند تعينه استغناء عنه سماعا أو قياسا ، وقد شرحت هذا الحدّ فى نحو ورقة . «وسميته تعريف من انتصب لتلقى الوهب الفائض بحدّ المنصوب من الأسماء بنزع الخافض» .

باب المفعول من أجله ، ويسمى المفعول لأجله

أى الذى يفعل له فعل ونوع من أجله (ويسمى المفعول له) فله ثلاثة أسماء بل أكثر من ذلك ، إذ يقال له المنصوب على العلة والمصدر المعلل لما قبله (وهو الاسم) الفضلة كالأمثلة الآتية ، خرج نحو : حصل لى رغبة فى الخير (المنصوب) بما فى الجملة من فعل كالأمثلة التى ذكرها المصنف أو شبهه ، نحو : قصدى لك محبة ، وأنا زائرك ابتغاء نفعك (الذى يذكر) علة و(بيانا لسبب وقوع الفعل) الصادر من الفاعل،والمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل، وعلامته وقوعه فى جواب لم فعلت ؛ وصحة تقديره بلام العلة كما أنّ المفعول به مقدّر بالباء والمفعول فيه مقدّر بفى والمفعول معه مقدّر بمع (نحو : قام زيد اجلالا لعمرو) وإعرابه قام فعل ماض ، زيد فاعل إجلالا مفعول لأجله وعلامة نصبه فتح آخره ، لعمرو جار ومجرور متعلق بواجب الحذف فى محل نصب نعت لاجلالا والتقدير إجلالا كائنا لعمرو (وقصدتك ابتغاء معروفك) وإعرابه : قصدتك فعل وفاعل ومفعول ، ابتغاء مفعول لأجله ، ومعروفك مضاف إليه ، ومن ذلك قولهم فعلت كذا مخافة الشر وفعلت ذلك أجل كذا ، وقوله تعالى ــ يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت ــ وكرّر المصنف المثال إشارة إلى أنّ المفعول لأجله ، وإن كان علة لكن يكون نكرة كالمثال الأوّل ، ومعرفة كالمثال الثانى فان ابتغاء بإضافته إلى معروف المضاف إلى الضمير اكتسب التعريف . وفى المفصل وشرحه لطيل : ويكون يعنى المفعول لأجله معرفة ونكرة ، أى على الصحيح ، وذهب الجرمى إلى أنه لا يكون معرفة وليس بشىء لأنه لامانع من ذلك ، ولأنه قد سمع عنهم ، وقد جمعهما العجاج فى قوله يصف ثورا وحشيا أفلت من الصائد :

يركب كل عاقر جمهور * مخافة وزعل المحبور * والهول من تهول الهبور

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَصْدَراً ، وَٱتِّحَادُ زَمَانِهِ وَزَمَانِ عَامِلِهِ ، وَٱتِّحَادُ فَاعِلِهِمَا كَمَا تَقَدَّمَ فِى الْمِثَالَيْنِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ـ وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ ـ

وفيه دليل على أنه قد يكون معرفة بالاضافة ، كقوله : وزعل المحبور ، وبالألف واللام كقوله : والهول، والعاقرالرملة التى لاتنبت ، والجمهور الجماعة المجتمعة.والزعل ، أى القلق من النشاط .والمحبور المسرور المنعم ، والهول الفزع ، والتوهل عظم الشىء فى العين ، والهبور المطمئن من الأرض اه ملخصا (ويشترط) لجواز نصب المفعول لأجله ثلاثة أشياء لأنّ معنى التعليل يقوى بهذه الثلاثة التى سنذكرها ، فيصح معها حذف الحرف الدال على التعليل ، ووجه القوة فيما حصلت فيه هذه الأمور أنّ أكثر ما يكون التعليل كذلك ، فكان فيها تنبيه عليه فصح حذف اللام : لأوّل من الثلاثة (كونه) أى المفعول لأجله (مصدرا) وهل يشترط مع ذلك كونه قلبيا أم لا ؟ فيه خلاف والأصحّ اشتراط كونه قلبيا ، أى من أعمال النفس الباطنة كالرغبة والرهبة والتعظيم والاجلال لأن أعمال الجوارح لا تجتمع فى الزمان مع الفعل المعلل ، فلا يجوز : جئتك ضرب زيد ، أى لتضربه خلافا للفارسى ، فانه أجازه . قال ابن عنقاء : وظاهر الارتشاف موافقته ، والمراد بالمصدر مايعمّ المصدر واسمه ، وأجاز يونس كونه غير مصدر ، كقولهم : أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد بمعنى مهما يذكر شخص من أجل العبيد ، فالمذكور ذو عبيد لا غير ، وأنكر سيبويه نصب العبيد، وقال إنه لغة خبيثة قليلة وأوجب الرفع ، وأوّله الزجاج على حذف المصدر : أى أما تملك العبيد ، والذى عليه أكثر محققى المتأخرين كابن هشام على أنّ العبيد ونحوه مما جاء من هذا التركيب منصوب على أنه مفعول به ، أى مهما ذكرت العبيد ، ونحو قولهم : أما البصرة ، فلا بصرة لكم ، أى مهما ترى البصرة . وهذا هو الراجح (و) الثانى (اتحاد زمانه وزمان عامله) بأن يكون زمن العلة والمعلول واحدا ، وذلك بأن يقع الحدث الذى هو مضمون العامل فى بعض زمن المصدر كجئتك طمعا ، وقعدت عن الحرب جبنا ، فالمجىء وقع فى بعض أزمنة الطمع ، والقعود عن الحرب وقع فى بعض أزمنة الجبن ، أو يكون أوّل زمان الحدث آخر زمان المصدر ، نحو : جئتك خوفا من فراقك أو بالعكس ، نحو : شهدت الحرب إيقاعا للصلح بين الفريقين ، (و) الثالث (اتحاد فاعلهما) بأن يكون فاعله وفاعل عامله واحدا ، وما ذكره المصنف من اشتراط الاتحاد فى الوقت والفاعل هو رأى الأعلم والمتأخرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدّمين ، والمعتمد ما قاله المصنف تبعا للمتأخرين . وذلك (كما تقدّم فى المثالين) فانّ إجلالا وابتغاء مصدران وزمنهما وزمن عاملهما واحد ، وكذا فاعلهما وفاعل عاملهما (وكقوله تعالى ـ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ـ) وإعرابه : الواو حرف عطف لاناهية ، تقتلوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، أولاد مفعول به ، والكاف فى محل جرّ بالاضافة ، والميم علامة الجمع خشية مفعول لأجله ، وهو مصدر ذكر علة للقتل المفهوم من قوله تعالى ـ ولا تقتلوا ـ مشارك له فى الوقت والفاعل ، ومعنى الآية : ولا تقتلوا أولادكم مخافة الفاقة . قال البيضاوى : وقتلهم أولادهم وأدهم بناتهم مخافة الفقر فنهاهم عنه ، وضمن لهم أرزاقهم ، فقال ـ نحن نرزقهم

وَقَوْلِهِ تَعَالَى ـ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ـ وَلَا يَجُوزُ : تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ لِعَدَمِ ٱتِّحَادِ الزَّمَانِ ، وَلَا جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّايَ لِعَدَمِ ٱتِّحَادِ الْفَاعِلِ بَلْ يَجِبُ جَرُّهُ بِاللَّامِ ، تَقُولُ : تَأَهَّبْتُ لِلسَّفَرِ ، وَجِئْتُكَ لِمَحَبَّتِكَ إِيَّايَ .

وإياكم ـ اه . وقال غيره : الوأد دفن البنات فى حال الحياة،كانت العرب تفعل ذلك مخافة الفقر والعيلة والسبي والعار اه (وقوله تعالى ـ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ـ) وإعرابه : ينفقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، أموال مفعول به وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع ابتغاء مفعول لأجله، وهو إما مصدر ذكر علة للانفاق المفهوم من ينفقون ، وهو متحد به وقتا وفاعلا * فان قلت فما تصنع فى نحو قوله تعالى ـ هو الذى يريكم البرق خوفا وطمعا ـ فانّ فاعل يرى هو ضميره سبحانه ، وفاعل الخوف والطمع هم المخاطبون * قلت الخوف والطمع اسما مصدر بمعنى التخويف والتطميع أو الاخافة ، والاطماع ، لا مصدران فيتحد الفاعل حينئذ ، لأنّ فاعل التخويف والتطميع هو الله وكذلك ، نحو ـ إذ يغشيكم النعاس أمنة منه ـ فانّ فاعل الأمنة ، والتغشية هو البارى سبحانه ، فهو مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا (ولا يجوز : تأهبت السفر) بنصب السفر مفعول لأجله (لعدم اتحاد الزمان) فنّ زمن التأهب سابق على زمن السفر ، وإن كان فاعلهما واحدا ، والتأهب مأخوذ من الأهبة بضم الهمزة ، وهى العدّة التى يحتاجها المسافر فى سفره كالزاد ونحوه كما يفيده كلام القاموس (ولا) يجوز أيضا نحو (جئتك محبتك إياى) بنصب محبتك على أنه مفعول لأجله مضاف لفاعله ، وإياى مفعول به، وإنما لم يجز نصبه (لعدم اتحاد الفاعل) فان فاعل المجيء هو المتكلم ، وفاعل المصدر هو المخاطب ، فلا يجوز نصبه وإن كان زمنهما واحدا (بل يجب جرّه) أى المصدر فى المثالين المذكورين لعدم استيفائه لشروط جواز نصبه ويكون جرّه (باللام) التعليلية ، وعلى هذا (تقول : تأهبت للسفر) وإعرابه : تأهبت فعل وفاعل ، للسفر جار ومجرور فى محل نصب على الحال من ضمير المتكلم (وجئتك لمحبتك إياى) وإعرابه : جئتك فعل وفاعل ومفعول لمحبتك ، اللام حرف جرّ ، محبتك مجرور باللام ، ومحبة مصدر مضاف إلى فاعله ، وإياى ضمير منفصل فى محلّ نصب مفعول به ، وجملة الجار والمجرور فى محلّ نصب على الحال من التاء فى جئت ، ويجوز أن يجرّ بكل مايفيد التعليل ، وهى الباء نحو ـ فبظلم من الذين هادوا حرّمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدّهم ـ وفى نحو ـ لمسكم فيما أفضتم فيه ـ أى بسببه، وعن نحو ـ إلا عن موعدة وعدها إياه ـ والكاف نحو ـ واذكروه كما هداكم ـ، وعلى نحو ـ ولتكبروا الله على ما هداكم ـ، وكى نحو : زرتكم كيما تكرمونى ، وقد استثنى ابن مالك فى العمدة من المعلل الفاقد شرطا المصدر المؤوّل من أنّ وأن وصلتهما ، فلا يجب معه اتحاد الزمان والفاعل ، بل يجوز نصبه ، وإن اختلف فاعله وفاعل عامله ، أو زمنه وزمن عامله ، نحو : زرتك أن تكرمنى أو أنك تكرمنى .

[تنبيه] ما استوفى الشروط الثلاثة لايتعين نصبه بل يجوز جره بلام التعليل وما ناب عنها

باب المفعول معه

وَهُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى مَعْ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ مَسْبُوقًا بِجُمْلَةٍ فِيهَا فِعْلٌ أَوِ اسْمٌ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفُهُ ، نَحْوُ : جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ

فى إفادة التعليل من الحروف السابقة ، فيجر بكثرة إن كان بأل كضربته للتأديب ، وبقلة إن كان مجردا منها ، ومن الاضافة كقوله :

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

وباستواء إن كان مضافا ، نحو ـ وإنّ منها لما يهبط من خشية الله ـ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ـ وفى حال جره يكون مفعولا به بواسطة حرف الجر كما يفيده قول بعضهم : قضية الحذاق نحو : قمت لاجلالك مفعول له ، وذلك رأى ابن الحاجب والقوم على أنه مفعول به بواسطة حرف الجر ولا مشاحة فى الاصطلاح اهـ .

باب المفعول معـــــهُ

هذا الباب هو خاتمة المفاعيل ، وجعل آخرها لكون العامل لايصل إليه إلا بواسطة ظاهرة ، وهى الواو ، والخلاف فى كونه قياسيا أو سماعيا، وإن كان المختار كما قاله العصامى أنه قياس مطلقا، وعبارة بعضهم قال ابن مالك : والصحيح استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة ، واختار ابن عصفور عدم القياس اهـ وقوله معه نائب الفاعل أسند إليه المفعول كما أسند إلى المجرور فى المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والضمير المجرور عائد على أل كذا قال العصامى وخالفه بعض المتأخرين ، فقال نائب الفاعل هو الضمير العائد إلى المصدر المفهوم من مفعول ، كما قيل فى قوله تعالى ـ وحيل بينهم و بين ما يشتهون ـ لأنّ مع لازم النصب على الظرفية كبين ، فلا يصح نيابته عن الفاعل اهـ (وهو الاسم) الفضلة (المنصوب) بما قبله من فعل أو شبهه مما فيه حروفه ومعناه ، وهو فى المعنى كالمفعول به ، فنحو : سرت والنيل ، معناه : سرت بالنيل بباء المصاحبة . قاله ابن عنقاء (الذى يذكر بعد واو بمعنى مع) أى مفيدة للمعية جيء بذلك الاسم المنصوب بعد واو بمعنى مع (لبيان من فعل معه الفعل) لاعلى جهة المشاركة كما تفيده الأمثلة بل على جهة المصاحبة ، والمراد بها أن تكون مع الفاعل فى صدور الفعل عنه ، وذلك فى نحو : سرت وزيدا ، أو مع المفعول فى وقوع الفعل عليه فى زمن واحد ، نحو : تركت الناقة وفصيلها (مسبوقا) أى ذلك الاسم (بجملة فيها فعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل) الذى تضمنه وهو الحدث (وحروفه) أى الأصلية (نحو : جاء الأمير والجيش) أى مع الجيش ، وهذا المثال والذى بعده مثالان للمسبوق بجملة فيها فعل ، وإعرابه : جاء فعل ماض مبنىّ على فتحة ظاهرة،الأمير فاعل،الواو واو المعية ، الجيش مفعول معه ، وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره (واستوى الماء والخشبة) أى مع الخشبة ، وإعرابه : استوى فعل ماض مبنىّ على فتحة

مقدّرة على الألف كما تقول فى صلى وسعى ، ونحو ذلك مما آخره ألف ، الماء فاعل ، والخشبة الواو واو المعية ، الخشبة مفعول معه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، وعدّد المصنف المثال ليفيد أنّ مابعد الواو قد يكون صالحا لمشاركة ما قبله فى حكمه فيصح عطفه عليه ، وذلك كالمثال الأوّل فانّ نسبة المجىء فى المعنى إلى الجيش ممكنة إمكانها إلى المخاطب بأن تقول : جاء الأمير وجاء الجيش وقد لا يكون مابعد الواو صالحا لمشاركة ما قبله فى حكمه فيمتنع عطفه عليه ، وذلك كالمثال الثانى فانّ الخشبة غير مشاركة للماء فى الاستواء ، إذ الاستواء هنا بمعنى الارتفاع والاعتلاء ، لا بمعنى الاعتدال الذى هو ضدّ الاعوجاج ، فيمتنع عطفها على الماء ، لفساد المعنى بذلك ، ويجب نصبها مفعولا معه ، والخشبة مقياس ولو من حديد ونحوه أوحجر منحوت يركز فى الأنهار غالبا وفى البرك الكبيرة ، وفيه علامة يعرف بها وزن الماء وقدره زيادة ونقصا ، والمعنى أنّ الماء لم يزل يزداد حتى صار مصاحبا للخشبة فى استوائه أى ارتفاعه (وأنا سائر والنيل) أى معه ، وهذا المثال للمسبوق بجملة فيها اسم فيه معنى الفعل وحروفه ، فانّ سائر بمعنى يسير وحروفه هى حروف الفعل وهذا المثال يمتنع فيه العطف ، ويجب فيه النصب أيضا ، لأنه لايصح فيه مشاركة مابعد الواو لما قبلها ، لأنه لايقال سار النيل بل يقال جرى ، فمعنى المثال حينئذ أنا سائر مصاحب فى السير النيل لا أنه سار وسار النيل معه ، وقد علم من هذا المثال والذى قبله فساد قول الأخفش : لا يجوز النصب إلا حيث يجوز العطف فى المعنى نحو : جاء الأمير والجيش ، فلا يقال جلس زيد والسارية ولا ضحك زيد وطلوع الشمس ، لأنّ الجلوس لايسند إلى السارية ، والضحك لايسند إلى الشمس.

[تنبيه] علم مما ذكره من الحدّ والأمثلة أنّ المفعول معه لا يكون فعلا ، فلم يدخل نحو : لاتأكل السمك وتشرب اللبن ، بنصب تشرب ، لأنه وإن كانت الواو فيه للمعية لكنه ليس باسم بل هو فعل ، فالواو فى مثله عاطفة كما سيأتى فى نواصب الفعل إن شاء الله تعالى ، وقيل انه مفعول معه حقيقة ، وصححه حفيد ابن هشام ، وعلى هذا فالمراد بالاسم أعم من أن يكون صريحا ، أو مؤوّلا من أن والفعل ، ولا تكون الواو فى مثله حينئذ عاطفة ، وهو خلاف الراجح ، ولا يكون جملة نحو : سرت والشمس طالعة ، فقولنا والشمس مبتدأ ، وطالعة خبره ، والجملة حالية ، وهذه الواو يقال لها اعتراضية ، وتشتهر بين المعربين بواو الحال ولا عمدة ، فلا يجوز النصب فى نحو : اشترك زيد وعمرو ، لأنه وإن كان الاشتراك فعل اثنين ، إلا أنه ليس واحد منهما فضلة ، لأنهما فاعلان فلا يصح الاكتفاء بأحدهما عن الآخر ، فلا يقال اشترك زيد ، ولا يقع بعد غير الواو نحو : جئت مع زيد ، وبعتك العبد بثيابه ، ولا بعد غير واو المعية ، كجاء زيد وأخوه قبله ، أو بعده ، إذ المعية توجب اتحاد الزمان ، ولا بعد مفرد خلافا للصيمرى فانه أجاز فى نحو : كل رجل وضيعته ، وأنت وربك نصب مابعد الواو مفعولا معه ، وخلافا للزمخشرىّ أيضا فانه أعرب أخاك فى نحو : حسبك وأخاك درهم مفعولا معه ، والصحيح أنه معطوف على الكاف ، وأنه جاء على لغة قصر الأخ ، أو هو مفعول به لمحذوف ، والتقدير حسبك ، ويحسب أخاك أى يكفيه ، ولا بعد ما فيه معنى الفعل دون حروفه ، فلا يجوز النصب فى نحو : هذا لك وأباك بالباء الموحدة ، لأنّ فى

وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ نَحْوُ الْمِثَالَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ وَنَحْوُ : لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ .

ها التنبيه معنى أنبه ، وفى ذا معنى أشير ، وفى لك معنى استقر ، لأنه ليس فيما قبل الفعل فعل ولا اسم فيه حروف الفعل ، وأما قولهم ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، فالأكثر الرفع بالعطف ، وسمع النصب فى ذلك بجعل الضمير فاعلا بمحذوف ، والأصل ما كنت وزيدا ، وكيف تكون وزيدا ، وكيف تكون وقصعة من ثريد ، فحذف الفعل وحده فبرز ضميره وانفصل ، وكان هذه تامة ، فما مبتدأ خبره الجملة اهـ وكيف نصب على الحال وقيل إن كان ناقصة ، والضمير اسمها ، وما وكيف خبران لها ، ومن أحكام المفعول معه أنه لا يتقدم على عامله والمصاحب معا ، فلا يقال : وعمرا مررت بزيد ، ولا على مصاحبه فقط ، فلا يقال : استوى والخشبة الماء ، خلافا لابن جنى فى إجازته لذلك ، ولا يجوز فصله عن الواو ، ولو بظرف أو مجرور فلا يقال : قام زيد واليوم عمرا ، لأنه وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها ، إلا أن هذه الواو نزلت منزلة الجار مع المجرور ، فلذلك امتنع الفصل بينها وبين المفعول معه ، ثم لما كان بعض المواطن يجب فيها النصب على المفعول معه ، وبعضها يترجح ، وبعضها يمتنع ، وبعضها يكون مرجوحا بين حكم ذلك فقال : (وقد يجب النصب على المفعولية) وذلك عند وجود مانع من العطف (نحو المثالين الأخيرين) وهما : استوى الماء والخشبة ، وأنا سائر والنيل ، لما تقدم من أن العطف يفيد فساد المعنى المراد نعم إن فسر استوى بمعنى تساوى لم يمتنع العطف ، لأن المعنى حينئذ تساوى الماء والخشبة فى العلو ، بمعنى أن الماء ارتفع حتى بلغ الخشبة فليست الخشبة أرفع منه (ونحو لا تنه عن القبيح وإتيانه) بالنصب وجوبا ، إذ لو جر بالعطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهو خلاف المعنى المراد ، وهذا اللفظ مأخوذ من قول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم

وإعرابه : لا ناهية ، تنه فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، عن القبيح جار ومجرور متعلق بتنه ، وإتيانه الواو واو المعية ، إتيان مفعول معه ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والهاء فى محل جر بالاضافة (ومات زيد وطلوع الشمس) بالنصب إذ العطف يقتضى التشريك فى المعنى ، وطلوع الشمس لا يقوم به الموت ، وإعرابه : مات فعل ماض ، زيد فاعل ، الواو واو المعية ، طلوع مفعول معه ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والشمس مضاف إليه (وقوله تعالى : فأجمعوا أمركم وشركاءكم) وإعرابه : الفاء حرف عطف ، أجمعوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل أمر مفعول به ، والكاف فى محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، وشركاءكم الواو للمعية ، شركاء مفعول معه ، والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، أى مع شركائكم وليست الواو عاطفة ، لأن أجمع لا يقع على الشركاء ، لا يقال أجمعت شركائى ، لأن أجمع لا يتعدى

وَقَدْ يَتَرَجَّحُ عَلَى الْعَطْفِ نَحْوُ قُمْتُ وَزَيْدًا ، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ نَحْوُ الْمِثَالِ الْأَوَّلِ وَنَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، فَالْعَطْفُ فِيهِمَا وَفِيمَا أَشْبَهَهُمَا أَرْجَحُ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ

﴿ فَصْلٌ ﴾ وَأَمَّا الْمُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فَنَحْوُ زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ بِنَصْبِ الْوَجْهِ

الى الأعيان انما يقال جمعت شركائى بغير همز وأجمعت أمرى بالهمز فى أوله ، ويجوز أن تجعل الواو عاطفة ويقدر بعدها فعل عامل فى شركاءكم ، والتقدير فأجمعوا أمركم بهمزة قطع ، واجمعوا شركاءكم بهمزة وصل لما تقرر من أنه يقال جمعت شركائى ، وعلى هذا فالمثال المذكور لا يكون مما يتعين فيه النصب على المعية وهو مارجحه جمع (وقد يترجح) : أى النصب مفعولا معه (على العطف) لأمر صناعى (نحو قمت وزيدا) بنصب زيدا على أنه مفعول معه وهو أرجح من رفعه عطفا على ضمير المتكلم لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لايحسن الا بعد توكيده بضمير منفصل نحو ـ لقد كنتم أنتم وآباؤكم ـ أو بعد الفصل بينهما بأى فاصل كان نحو ـ ما أشركنا ولا آباؤنا ـ فآباؤنا معطوف على نا للفصل بينهما بلا ، ورجحان النصب فيما ذكره المصنف هو مذهب الكوفيين ، وجزم به ابن هشام فى التوضيح ، وجزم ابن الحاجب فى كافيته بوجوبه وكذا ابن هشام فى القطر وقال انه الأصح ، وقال غيره انه الذى عليه الجمهور لأنه لما ترك عندهم مصحح العطف كان القصد من الواو التنصيص على المعية ، والفرق بين الرفع والنصب من جهة المعنى أن النصب يقتضى مشاركة زيد للمتكلم فى القيام فى وقت واحد بخلاف الرفع فان زيدا وان شارك المتكلم فى القيام لايلزم أن يكون قيامهما فى وقت واحد . قاله الفاكهى (وقد يترجح العطف عليه) : أى على النصب وذلك (نحو المثال الأول) وهو جاء الأمير والجيش (ونحو جاء زيد وعمرو) برفع عمرو عطفا على زيد (فالعطف فيهما) : أى المثالين المذكورين (وفيما أشبههما) مما العطف فيه خال من ضعف فى اللفظ ، والمعنى نحو كنت أنا وزيد كالأخوين (أرجح لأنه الأصل) فى الواو ، وقد أمكن بلا ضعف ، ومع ذلك يجوز النصب على المفعول معه . قال الفاكهى وغيره : ومحل رجحان النصب أو العطف اذا قطع النظر عن مراد المتكلم لاختلاف معنى النصب والرفع ، أما اذا نظر اليه فان قصد المعية نصا تعين النصب والا فالعطف فلا يتصور رجحان انتهى .

[تتمة] يمتنع العطف والمعية فى نحو ✽ علفتها تبنا وماء باردا ✽ بل هو منصوب على اضمار العامل ، والتقدير علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا لأن الماء لايعلف حتى يصح فيه العطف بل يسقى ولا يصحب التبن وقت العلف حتى يصح نصبه على المعية بل يقع قبله أو بعده ، وكذلك نحو قوله :

اذا ما الغانيات برزن يوما ✽ وزججن الحواجب والعيونا

أى وكحلن العيون لأن العيون لاتزجج بل تكحل ولا تصاحب الحواجب فى التزجيج ، وهو تدقيق الحاجبين وتحسينهما بل تصاحبهما فى المكان وهو الوجه .

﴿فصل : وأما المشبه بالمفعول به﴾ وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد (فنحو زيد حسن وجهه بنصب الوجه) واعرابه زيد مبتدأ ، حسن خبره ، وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، وفاعلها ضمير مستتر فيها جوازا تقديره هو يعود على

وَسَيَأْتِي

باب الحال

هُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ : إِمَّا مِنَ الْفَاعِلِ نحوُ جاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا وَقَوْلِهِ تَعَالَى: فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا ،

زيد ليفيد تعميم الحسن له لأن من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جملته ، ولو رفع الوجه على أنه فاعل لكان الحسن مسندا لوجهه فقط ، ووجه منصوب على التشبيه بالمفعول به ، وليس مفعولا به لأن الصفة المشبهة قاصرة لاتتعدى كفعلها الذى صيغت منه (وسيأتى) أى المشبه بالمفعول به فى باب الصفة المشبهة ، وأنه يتعين نصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة ، وان كان نكرة جاز فيه النصب على التشبيه بالمفعول به ، والنصب على التمييز .

باب الحال

وألفها منقلبة عن واو لقولهم فى جمعها أحوال ، واشتقاقها من التحوّل ، وهو التنقل ، والأفصح تذكير لفظه وتأنيث معناه كهذه حال لازمة ، ويجوز تذكيرهما كهذا حال لازم ، وتأنيثهما كهذه حالة لازمة لا تأنيث لفظه مع تذكير معناه فيمتنع نحو هذا حالة لازم (هو الاسم) أى الوصف ، وهو مادلّ على حدث وصاحبه : أى على مصدر وذات قام بها المصدر كقائم فانه يدلّ على ذات اتصفت بالقيام وراكب دلّ على ذات اتصفت بالركوب ، فخرج نحو القهقرى فى رجعت القهقرى فانه وان كان مبينا للهيئة الا أنه مصدر لا وصف ، وسواء كان الوصف صريحا كالأمثلة الآتية فى المتن ، أومؤوّلا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها فى تأويل الوصف (المنصوب) لفظا أو محلا بعامل صاحبه فقط ولا يعمل فيه غيره على الأصح ، ولهذا لايأتى من المبتدا على الأصح خلافا لسيبويه لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل فى شيئين الحال وصاحبها فاذا دخل عليه ناسخ عمل فى الحال : ككان ، وكاد وأخواتها ، وليت ، ولعلّ ، وكأن على الأصح فى الجميع ، وجاء منه (المفسر لما انبهم من الهيئات) أى هيئات ما هو له وصفاته التى هو عليها وقت صدور الفعل منه أووقوعه عليه ، والهيئات جمع هيئة وتكسر ، حال الشئ وكيفيته كذا فى القاموس . وقال ابن هشام فى حواشى التسهيل : المراد بالهيئة الصورة ، والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر محققة كانت تلك الحال أو مقدرة ، وتسمى الأولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا : أى مقدرا ذلك ، ومنه ـ ادخلوها خالدين ـ : أى مقدرين خلودكم ، وجعل منه ابن هشام قوله تعالى ـ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين ـ . قال الدمامينى ، وهو كذلك بالنسبة الى محلقين ومقصرين لا بالنسبة الى آمنين فانها من قبيل المحققة لا المقدرة انتهى (اما) لبيان ما انبهم (من) هيئة (الفاعل) لفظا (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا منصب حال من زيد مبين هيئته وقت مجيئه ، ومثله جاء زيد ضاحكا ، وطلع البدر كاسفا (وقوله تعالى : فخرج منها خائفا) خائفا حال من فاعل خرج مبين هيئته وقت خروجه ، أو من الفاعل

أو

أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ نَحْوُ رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ، أَوْ مِنْهُمَا نَحْوُ لَقِيتُ عَبْدَ اللّٰهِ رَاكِبَيْنِ ، وَلاَ يَكُونُ الْحَالُ إِلاَّ نَكِرَةً ، فَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ فَمُؤَوَّلٌ بِنَكِرَةٍ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ : أَيْ مُنْفَرِدًا ، وَالْغَالِبُ

معنى كاسم كان وأخواتها ، ونحو ـ فما لهم عن التذكرة معرضين ـ لأن المعنى فما يصنعون ، فمعرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا فى المعنى ، وما اسم استفهام مبتدأ ، وجملة لهم خبر المبتدا ، وعن التذكرة متعلق بمعرضين ، ونحو أزيد فى الدار جالسا ، فجالسا حال من الضمير المستتر فى الظرف وهو فاعل فى المعنى (أو) لبيان ما انبهم (من) هيئة (المفعول) لفظا (نحو ركبت الفرس مسرجا) فسرجا حال من المفعول الذى هو الفرس مبين هيئته وقت الركوب عليه (وقوله تعالى . وأرسلناك للناس رسولا) واعرابه أرسل فعل ماض ، ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، للناس جار ومجرور ، رسولا حال مؤكدة من الكاف فى وأرسلناك مبين هيئته وقت ارساله اهـ أو من المفعول معنى نحو بحسبك محتاجا درهما إذ المعنى يكفيك محتاجا فجاءت الحال من الضمير حيث هو مفعول بحسب المعنى نحو ـ هذا بعلى شيخا ـ فان بعلى خبر عن المبتدا وهو فى المعنى مفعول : أى أنبه عليه أو أشير اليه شيخا (أو منهما) أى الفاعل والمفعول معا (نحو لقيت عبد الله راكبين) فراكبين حال من عبد الله ومن التاء فى لقيت اهـ والمعنى لقيت عبدالله حالة كونى راكبا وكونه راكبا * فان قلت لقيت عبدالله راكبا بالافراد احتمل كون الحال من الفاعل أو من المفعول ، والمراد من المفعول ما يعم نائب الفاعل نحو ضرب زيد قائما وتجىء الحال أيضا من المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة ، أو بالمضاف بشرط أن يكون المضاف هو العامل فى الحال نحو ـ اليه مرجعكم جميعا ـ فجميعا حال من الكاف وناصبه مرجع ، أو يكون المضاف جزء المضاف اليه ليصح اسقاطه نحو ـ أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ـ فلحم بعض ما أضيف اليه ، ولهذا يصح اسقاطه ، بأن يقال أن يأكل أخاه ، أو يكون المضاف مثل جزء المضاف اليه فى صحة اسقاطه نحو ـ أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا ـ فحنيفا حال من ابراهيم لأنه يصح أن يقال أن اتبع ابراهيم بحذف المضاف ، وأجاز الفارسى كبعض البصريين مجيئه منه بلا شرط (ولا يكون الحال الا نكرة) لئلا يشتبه بالصفة فى نحو رأيت زيدا العاقل ، ولأن الأصل التنكرة ، والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط فلا معنى للتعريف حينئذ ، فلو عرف وقع التعريف ضائعا (فان وقع) فى كلام بعض العرب (بلفظ المعرفة فمؤول بنكرة) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير (نحو جاء زيد وحده) فوحده معرفة لاضافته الى ضمير وهو حال من زيد مؤول بنكرة من معناه (أى منفردا) ونحو رجع عوده على بدئه ، فعوده حال مؤول بنكرة من لفظه أى عائدا ، ومثله فعله وجهده وطاقته : أى جاهدا مطيقا ، وما قاله المصنف هو مذهب سيبويه والجمهور ، ولا بعد أن يكون الشئ بلفظ المعرفة ، ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل مثلك ، فان مثلك صورته صورة المعرفة لأنه مضاف الى الضمير وهو نكرة فى المعنى لأنه لا يتعرف بالاضافة . قال الزمخشرى : ومن ذلك مررت بهم الجماء الغفير فانه معرفة لفظا نكرة من حيث المعنى فهو حال كأنما قضهم بقضيضهم على أحد استعماليه (والغالب) فى الحال كونه منتقلا : أى وصفا غير ملازم

كَوْنُهُ مُشْتَقًّا وَقَدْ يَقَعُ مُؤَوَّلاً بِمُشْتَقٍّ نَحْوُ بَدَتِ الْجَارِيَةُ قَمَراً : أَيْ مُضِيئَةً ، وَبِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ : أَيْ مُتَقَابِضَيْنِ ، وَادْخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً : أَيْ مُتَرَتِّبِينَ ، وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلاَمِ : أَيْ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَامَّةٍ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدَ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِتَمَامِ الْكَلاَمِ أَنْ يَكُونَ الْكَلاَمُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تعالى : وَلاَ تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ،

لصاحبه تارة يوجد ، وتارة يزول كجاء زيد راكبا ، وقد تكون لازمة ، ويجب ذلك ان كانت جامدة غير مؤولة بمشتق نحو هذه جبتك خزا أوكانت مؤكدة كـ يوم أبعث حيا ـ فتبسم ضاحكا ـ أو دل عاملها على تجدد كـ خلق الانسان ضعيفا ، وجاءت به أمه أكحل ، والغالب (كونه مشتقا) من مصدر لأن المقصود منها الدلالة على الهيئة ، والدال عليها حيث يكون مشتقا أكثر فى كلامهم من غير المشتق ، وأفهم قوله غالبا أن ذلك غير لازم وهو كذلك فقد يقع الحال جامدا غير مؤول ، ونحو هذا بسرا أطيب منه رطبا خلافا لمن أوله بمبسرا ومرطبا ، وقوله تعالى ـ فتمثل لها بشرا سويا ـ ، ونحو ـ أأسجد لمن خلقت طينا ـ (وقد يقع) أى الحال جامدا (مؤولا بمشتق) كأن يدل على تشبيه (نحو) جاء زيد أسدا أى شجاعا ، و (بدت الجارية قمرا) فقمرا حال من الفاعل وهو حال مؤول بمشتق (أى مضيئة) بالهمز ، ويجوز التشديد من الاضاءة ، وهى شدة الانارة ، وهى كناية عن فرط حسنها وجمالها ، أو دل على مفاعلة من الجانبين (و) ذلك نحو (بعته البر (يدا بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول ، و بيد بيان ، وفيه معنى المفاعلة (أى متقابضين) بفتح الضاد بصيغة التثنية ، أو دل على ترتيب (و) ذلك نحو (ادخلوا رجلا رجلا) واعرابه ادخلوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، رجلا حال وكذا رجلا الثانى (أى مترتبين) بكسر التاء بصيغة الجمع . قال الأزهرى : وفى نصب الجزء الثانى خلاف ذهب الزجاج الى أنه توكيد ، وذهب ابن جنى الى أنه صفة الأول ، وذهب الفارسى الى أنه منصوب بالأول . قال المرادى ، والمختار أن الجزء الثانى ومقابله منصوبان بالفعل لأن مجموعهما هو الحال ، فالحالية مستفادة منهما لامن أحدهما ، ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض ، ولو ذهب ذاهب الى أن نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء ، والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ، ونص أبو الحسن على أنه لايجوز أن يدخل حرف العطف فى شئ من المكرر الا الفاء خاصة اهـ (ولا يكون) أى الحال (الا) فضلة ، فلذا لايقع الامن (بعد تمام الكلام) لأنها فى الحقيقة خبر عن صاحبها ، وحق الخبر أن يتأخر ، فسر التمام بقوله (أى) بأن يقع (بعدجملة تامة) متركبة من مبتدأ وخبر ، أو من فعل وفاعل فلا يكون ركنا للكلام نحو القائم زيد وزيد قائم (بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة) وان توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد بتمام الكلام أن يكون الكلام مستغنيا عنه) كما وهم فى ذلك بعضهم لأن الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل قوله تعالى . ولا تمش فى الأرض مرحا) : أى مستكبرا ، واعرابه لاناهية ، تمش فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . فى الأرض جار ومجرور مرحا حال من فاعل تمش ، وقوله تعالى ـ وما خلقنا السموات

والارض

والأرض وما بينهما لاعبين ـ ألا ترى أن الكلام لاتتم فائدته المقصودة بدون ذكر مرحا ولاعبين * واعلم أن للحال مع عامله ثلاث حالات . إحداها وهى الأصل أن يتأخر عنه كجاء زيد راكبا ، وأن يتقدم عليه كراكبا جاء زيد ، وانما يكون كذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا كما مثلنا ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف فى نحو زيد منطلق مسرعا فيجوز أن تؤخر مسرعا عن منطلق وأن تقدمه نحو مسرعا زيد منطلق . قال الله تعالى ـ خاشعة أبصارهم يخرجون ـ الثانية أن يتقدم الحال على عاملها وجوبا ، وذلك ما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد لأن كيف لها صدر الكلام فكيف فى موضع الحال من زيد ، وهل هى ظرف أو اسم ؟ وعلى القولين يستفهم بها عن الأحوال ، فعلى الأول يكون معناها فى هذا المثال فى أى حال جاء زيد ، وعلى الثانى يكون معناها على أى حال جاء زيد . قال ابن عقيل : وانما يقع كيف خبرا لمبتدا ولو فى الأصل فيما لا يستغنى عنها ، وحيث كانت فضلة تقع حالا كالمثال المذكور ، وقوله تعالى ـ كيف تكفرون بالله ـ : أى على أى حال ، أو فى أى حال تكفرون ، أو مفعولا مطلقا وتحتمله الآية والمثال . الثالثة أن يتأخر الحال عن عاملها وجوبا ويمتنع تقديمها ، وذلك فيما اذا كانت جملة مقرونة بالواو كجئت والشمس طالعة ، أو مؤكدة لعاملها كولى مدبرا ، أو لمضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوفا أو كان عاملها مقرونا بلام قسم متصلة به كوالله لأقومن طائعا ، أو كان فعلا جامدا غير متصرف كفعل التعجب ، ونعم ، وبئس ، وليس ، أو غير فعل كاسم الفعل نحو هيهات زيد راكبا ، أو صفة تشبه الاسم الجامد لعدم تصرفها كاسم التفضيل اذا لزم الافراد والتذكير نحو هذا أفصح الناس خطيبا أو كان مصدرا مقدرا بالفعل ، وحرف مصدر نحو يعجبنى ركوب الفرس مسرجا ، أو كان لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو ـ فتلك بيوتهم خاوية ـ فان تلك عامل فى خاوية لأن فيه معنى الفعل وهو أشير دون حروفه ، والتمنى نحو ليت زيدا محسنا أخوك ، والترجى نحو لعله أميرا أبوك ، والتشبيه نحو كأنه مسفرا قمر ، والتنبيه كهذا بعلى شيخا ، وقيل لا يعمل فيها التنبيه ، وهو الأصح لئلا يختلف عامل الحال وعامل صاحبها والظرف المستقر نحو ـ فمالهم عن التذكرة معرضين ـ فمعرضين حال من هم المجرور باللام ، وناصبها مافيه من معنى الاستقرار ، فصاحبها اذن عاملها أو جزء عاملها ، وجاز ذلك لأن العامل حقيقة هو المتعلق المحذوف ، والاستفهام نحو ياجارتا ما أنت جارة ، فجارة حال من أنت منصوب بما لما فيها من معنى التعظيم : أى عظيمة أنت فى حال الجوار ، أو هى تمييز واسم الجنس المراد به التعظيم كأنت الرجل علما ، فعلما حال من الضمير المستتر فى الرجل على الصحيح لأنه بمعنى الكامل ، لامن أنت ، ويحتمل التمييز بل هو أحسن ، وتسمى هذه عوامل معنوية لتضمنها معنى الفعل دون حروفه ، وكما لا تعمل متأخرة لضعفها لا تعمل محذوفة بخلاف ما اذا كان العامل فعلا متصرفا ، أو صفة تشبه المتصرف ولا معارض مما مر فانه يجوز حذفه لدليل حالى كقوله للمسافر راشدا مهديا : أى تذهب ، وللقادم مأجورا : أى رجعت ، وللمحدث صادقا : أى نطقت . أو مالى نحو ـ أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين ـ أى نجمعها قادرين ، وكقولك مسرعا لمن قال كيف سرت ، وقد يجب فى مواضع : الأول فى الحال النائبة عن الخبر كضربى زيدا قائما . الثانى فى الحال الواقعة بدلا من التلفظ بالفعل فى توبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس : أى أتقوم قائما ، أو فى غيره نحو عائذا بالله : أى أعوذ عائذا . الثالث

وَلاَ يَكُونُ صاحِبُ الحَالِ إلاَّ مَعْرِفَةً كَمَا تَقَدَّمَ فِي الأَمْثِلَةِ ، أَوْ نَكِرَةً بِمُسَوِّغٍ نَحْوُ فِي الدَّارِ جَالِساً رَجُلٌ ، وَقَوْلِهِ تعالى: فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً ، وَقَوْلِهِ تَعالى : وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ ، وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقاً بِالنَّصْبِ ،

المبينة لزيادة أونقص بتدريج كتصدّق بدرهم فصاعدا ، واشتريته بدرهم فسافلا ، وأخذته بدينار ثم رافعا ، وأعطه دينارا ثم نازلا ولايعطف بغير الفاء وثم ، وهو من عطف الجمل : أى ذهب الدرهم صاعدا ، أوصعد صاعدا ، أوسفل سافلا ، وذهب رافعا ، أونازلا (ولا يكون صاحب الحال) وهو ما كانت الحال وصفا له فى المعنى (الا معرفة) : أى فى الغالب (كما تقدم فى الأمثلة) لأنه محكوم عليه ، والحكم على الشئ انما يتأتى بعد معرفته ، ولئلا يشتبه بالصفة فى نحو قولهم رأيت رجلا را كبا . قال السيوطى فى الأشباه والنظائر . واذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة ، فتقول هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب منطلقين على الحال تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الأندلسى فى شرح المفصل اه (أو نكرة بمسوّغ) : أى يجوز مجىء الحال منها لأن ذلك المسوّغ يقرب النكرة من المعرفة فيزول منها كثير من الابهام كما يقع المبتدأ نكرة بمسوّغ ، فصاحب الحال بمنزلة المبتدا ، وهى بمنزلة الخبر ، فمن المسوّغات أن يتقدّم عليه الحال (نحو فى الدار جالسا رجل) واعرابه فى الدار جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم ، ورجل مبتدأ مؤخر ، وجالسا حال من رجل وسوّغ مجيئه منه تقدّمه عليه ، وقيل انه حال من الضمير المستكنّ فى الظرف وهو أظهر لأنه يلزم على الأوّل مجىء الحال من المبتدا ، وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع ، ومن المسوّغات أن يكون صاحب الحال مختصا باضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى : فى أربعة أيام سواء) فسواء حال من أربعة وهى نكرة ، لكنها تخصصت بالاضافة الى أيام أويكون صاحبها مسبوقا بنفى (و) ذلك نحو (قوله تعالى : وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون) واعرابه ما نافية ، أهلكنا فعل وفاعل من قرية من صلة ، قرية مفعول به ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ،مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، الأداة حصر ، لها جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم ، منذرون مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب على الحال من قرية ، وهى نكرة عامة لوقوعها فى سياق النفى ، أويكون صاحبها مخصصا بوصف ، وذلك نحو قراءة بعضهم ، وهو ابراهيم بن أبى عبلة بالباء الموحدة بعد العين المهملة (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدّقا بالنصب) وهى قراءة شاذة وبقية القرّاء قرءوها برفع مصدّق نعت لكتاب ، واعرابه لما رابطة لوجود شئ بوجود غيره ، جاء فعل ماض ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، والميم علامة الجمع ، كتاب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، من حرف جر ، وعند مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، والظرف وما أضيف اليه شبه جملة فى محل رفع نعت لكتاب ، مصدّقا حال من كتاب وهو نكرة ولكنه تخصص بنعته بظرف ، وهو قوله ــ من عند الله ــ ، ولايتعين فيه ذلك بل يجوز أن يكون حالا من الضمير المستكنّ فى الظرف ، وقد يقع صاحب الحال نكرة بلامسوّغ كقولهم : عليه مائة بيضا بكسر الباء بلفظ الجمع ، وفى الحديث

وَتَقَعُ الْحَالُ ظَرْفًا، نَحْوُ: رَأَيْتُ الْهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ، وَجَارًا وَمَجْرُورًا نَحْوُ: فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ وَيَتَعَلَّقَانِ بِمُسْتَقِرٍّ أَوِ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفَيْنِ وُجُوبًا، وَيَقَعُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً مُرْتَبِطَةً بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ نَحْوُ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ،

« فصلى رسول الله ﷺ قاعدا وصلى وراءه رجال قياما » . قال الفاكهي : ولا يقاس عليه . وقال ابن عنقاء : وقاسه سيبويه اهـ . وقال عبد الملك العصامي ، وفي القياس على ماورد من مجيء الحال من النكرة المحضة قولان ، والذي عليه سيبويه الجواز ، واختاره أبوحيان اهـ (وتقع الحال ظرفا) كما يقع الخبر ظرفا (نحو رأيت الهلال بين السحاب) واعرابه رأيت فعل وفاعل ، الهلال مفعول به ، بين ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف ، والسحاب مضاف اليه ، والظرف وما أضيف اليه شبه جملة في محل نصب على الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو . فخرج على قومه في زينته) واعرابه الفاء حرف عطف على قوله ـ إنما أوتيته على علم ـ ومابينهما اعتراض ، خرج فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على قارون ، على قومه جار ومجرور ، والهاء في محل جر بالاضافة ، والجار والمجرور في محل نصب مفعول لخرج متعلق به ، وقوله ـ في زينته ـ جار ومجرور ومضاف اليه في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في خرج : أي خرج كائنا في زينته : أي متزينا (ويتعلقان) اذا وقع كل منهما حالا (بمستقر) ان قدّرا في موضع المفرد (أواستقر) ان قدرا في موضع الجملة ، وعليه الأكثرون كما قال الأزهري حال كون مستقرا أواستقر (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا ، وأما قوله تعالى ـ فلما رآه مستقرا عنده ـ فالاستقرار فيه معناه عدم التزلزل والانتقال لا أنه كون مطلق ، فكأنه قال فلما رآه متمكنا عنده أوما كثا عنده ، ثم ذلك الكون المحذوف هو الحال وحده حقيقة في الأصح . وشرط الظرف والجرور أن يكونا تامين كما تقدم في الخبر ، فلو كانا ناقصين لم يقعا حالا ، فلا يجوز أن يقال هذا زيد اليوم ولا فيك . قاله أبوحيان (ويقع) أي الحال (جملة) اسمية وفعلية ، وذلك أن الحال نكرة ، والجملة تقع مكان النكرات ، واذا وقعت حالا حكم على محلها بالنصب (خبرية) أي محتملة للصدق والكذب ، فلا يجوز مجيء الانشائية حالا اتفاقا لأن الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية ، ولأنها قيد في عاملها والقيود تكون ثابتة باقية مع ماقيد بها ، والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ، ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا ، ويشترط في الجملة الواقعة حالا أن تكون خالية من دليل استقبال كالسين وسوف ونواصب الفعل والتمني والترجي ، ومن الفاء مطلقا ، ومن واو يليها مضارع مثبت أومنفي بلا ، ومن معنى التعجب واقعة موقع مفرد ، وأن تكون (مرتبطة) أي لابدّ في الجملة إذا وقعت حالا من أن يكون لها رابط يربطها بمن هي له ، ثم انها قد تكون مرتبطة (بالواو والضمير) معا ، وذلك في غير ماسيأتي مما يستأثر فيه الضمير فقط أوالواو فقط (نحو) ـ ألم تر إلى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) واعرابه ألم حرف تقرير وجزم ، تر فعل مضارع مجزوم بألم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، إلى حرف جر ، الذين اسم موصول في محل جر بالى ، خرجوا فعل وفاعل ، ومن ديارهم متعلق به ،

أوْ بِالضَّمِيرِ فَقَطْ نحوُ : اَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ، أوْ بِالوَاوِ نحوُ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ .

وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول ، والعائد واو الجماعة ؛ وهم الواو واو الحال ، هم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ألوف خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب على الحال من الواو فى خرجوا وهى مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو) تكون مرتبطة (بالضمير فقط) دون الواو (نحو : اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ) واعرابه اهبطوا فعل أمر مبنىّ على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، بعضكم مبتدأ ، والكاف ضمير منفصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، وعدوّ خبر المبتدا ، وقوله لبعض جار ومجرور متعلق بعدوّ ، وجملة المبتدا والخبر وما تعلق به فى محل نصب على الحال من الواو فى اهبطوا : أى اهبطوا متعادين يظلم بعضكم بعضا وهى مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف . قال الفاكهى : والربط بالضمير وحده فى الجملة الاسمية ضعيف : أى لعدم العلم فى أوّل الأمر بكونها حالا ، وكلام المفصل ظاهر فى أن الربط بالضمير وحده فى الجملة الاسمية شاذ : أى بل لابدّ فيها من الواو . وقال الدمامينى : الاكتفاء بالضمير فى الجملة الاسمية الحالية غير أولى ، والمشهور أن الأمرين جائزان وأنهما فصيحان ، والكتاب العزيز يشهد بخلاف ماذهب اليه الزمخشرى وغيره من منع ذلك . قال تعالى ـ اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ ـ . وقال تعالى ـ والله يحكم لامعقب لحكمه ـ إلى غير ذلك من الآى ، ويقال جاء زيد لاعمامة على رأسه ولاقلنسوة اه والخطاب لآدم وحوّاء بدليل ـ اهبطا منها جميعا ـ ، وجمع ضميرهما فى هذه الآية لأنهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس ، وقيل الضمير لهما ولابليس والحية ، وصحح الزمخشرى الأوّل (أو) تكون مرتبطة (بالواو) فقط (نحو : لئن أكله الذئب ونحن عصبة) واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدّر تقديره والله ، ان حرف شرط جازم تجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه ، أكل فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به الذئب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، ونحن الواو للحال ، ونحن ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، عصبة خبر ، وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب على الحال من الذئب ، والتقدير ولئن أكله الذئب غير منفرد ، والجملة مرتبطة بالواو فقط ولامدخل لنحن فى الربط لعدم عوده إلى صاحب الحال ، وانما جعلت الواو فى باب الحال رابطة لأنها تدلّ على الجمع ، والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها * فان قلت قال الفاكهى : قد استشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع أنها ليست مبينة لهيئة الفاعل أوالمفعول بل لهيئة زمن الفعل ، وقدقالوا الحال مايبين هيئة الفاعل أوالمفعول اه فما الجواب عن ذلك ؟ قلت قد كنت سئلت عن ذلك وأجبت عنه بأن الدمامينى ذكر فى المنهل الصافى بأنه يجاب عن ذلك بأن بيان هيئة الصاحب ثابت بالتأويل فيتأوّل هنا بأن يقال المعنى لئن أكله الذئب غير ملتفت الى تعصبنا له ان جعلت الحال من الفاعل ، أو يقال المعنى لئن أكله الذئب محفوظا بنا أو بتعصبنا له ان جعلت الحال من المفعول انتهى ، وللشيخ ابراهيم ابن محمد المزجاجى فى الجواب عن الاشكال الذى ذكره الفاكهى كراسة صغيرة سماها رفع الاشكال عن مسئلة الحال : حكى فيها أجوبة مشايخه عن الاشكال المذكور ، ومن أحسنها جواب شيخ شيخنا

وجيه الاسلام عبد الرحمن بن سليمان رحمه الله تعالى ، فانه قال القاعدة أن الجملة التى لها محل من الاعراب تحل محل المفرد ، ومن ذلك الجملة الحالية ، ومن أمثلة ذلك كما ذكره الفاكهى جاء زيد والشمس طالعة : أى مقارنا طلوع الشمس فكذلك الآية لئن أكله الذئب مقارنا عصبتنا وجعيدنا ، وبيان الهيئة كما هو حاصل فى المثال الذى ذكره الفاكهى حاصل فيما ذكر اه وما عدا ذلك من بقية الأجوبة لابأس به ، وقد منّ الله تعالى بالعثور على كلام الدماميني الذى نقلناه ، فالأخذ به أولى وإلا فالنسب الظنية للفكر فيها مجال هذا * وحاصل ماذكروه فى الجملة الحالية أنها لابدّ أن تكون مشتملة على رابط يربطها وهو الضمير أو الواو أو اسم ظاهر نائب عن الضمير وهو قليل ، ثم ان بدئت بمضارع مثبت خال من قد كلا تمنن تستكثر فتستكثر حال من فاعل تمنن ، أو منفى بلا نحو ـ مالكم لاتناصرون ـ أو بما نحو عهدتك ماتصبو ، أو بدئت بماض بعد الا نحو ماجاء الاقال خيرا ، أو قبل أو نحو لأضربنه ذهب أومكث ، أو كانت مؤكدة كالخليفة أبو بكر قد علمه الناس أو اسمية معطوفة على حال أخرى نحو ـ فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون ـ تعين الضمير فى جميع ذلك وامتنعت الواو ، وان بدئت بمضارع مقرون بقد لزمت الواو نحو ـ لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله اليكم ـ فان بدئت بغير ماتقدم جاز الربط بالواو فقط وبالضمير فقط ، وبهما معا كما تقدم فى الأمثلة التى ذكرها المصنف . قال الفاكهى : واذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضى حالا فلا بدّ معها من قد ظاهرة أو مقدرة نحو جاء زيد وقد ركب غلامه ، ونحو قوله تعالى ـ جاءوكم حصرت صدورهم ـ : أى وقد حصرت اه . قال ابن عنقاء : هكذا اشترطه الجمهور والأصح منع اشتراطه كـ ـ هذه بضاعتنا ردّت إلينا ـ ، ومنه على الأرجح ـ حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما ـ فاستطعما حال من ألف أتيا : أى أتيا مستطعمين أهلها اه * قلت وما اشترطه الجمهور هو أولى بالاتباع لأن الآيتين المذكورتين يصلح فيهما تقدير قد .

[تتمة] قد علم مما ذكروه فى هذا الباب أن الحال لها أقسام كثيرة : الأولى المنتقلة ، والمراد بها غير اللازمة لصاحبها كجاء زيد راكبا . الثانية اللازمة نحو ـ خلق الانسان ضعيفا ـ . الثالثة المقصودة كجاء زيد ضاحكا . والرابعة الموطئة ، والمقصود مابعدها نحو ـ فتمثل لها بشرا سويا ـ . الخامسة المقارنة فى الزمان نحو ـ هذا بعلى شيخا ـ . السادسة المحكية ، وهى الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا . السابعة الحال المقدرة ، وهى المستقبلة نحو ـ ادخلوها خالدين ـ : أى مقدّرين الخلود بعد دخولكم . الثامنة المبينة وتسمى المؤسسة ، وهى مالا يستفاد معناها الابها وهى الغالب ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها ، ونحو ضربت اللص مكتوفا . التاسعة المؤكدة نحو ـ وأرسلناك للناس رسولا ـ ، وقوله تعالى ـ ولا تعثوا فى الأرض مفسدين ـ ، وقوله تعالى ـ لآمن من فى الأرض كلهم جميعا ـ . العاشرة المفردة وهى الغالب ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها . الحادية عشر المتعددة وهى قسمان . مترادفة ومتداخلة ، فالمترادفة نحو جاء زيد راكبا متبسما اذا جعلنا راكبا ومتبسما حالين من زيد وعاملها جاء ، سميت مترادفة لترادفها : أى تتابعها ، والمتداخلة كالمثال المذكور اذا جعلنا راكبا حالا من زيد ، وعاملها جاء ، وجعلنا متبسما حالا من الضمير المستتر فى راكبا ، وعاملها الوصف وهو راكب لأنه اسم فاعل ، سميت متداخلة لدخول صاحب الحال الثانية فى الحال الأولى ، ومما هو محتمل للترادف والتداخل من القرآن العزيز قوله تعالى ـ لتدخلنّ المسجد الحرام :

باب التمييز

هُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ أَوِ النِّسَبِ ، وَالذَّاتُ المُبْهَمَةُ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا العَدَدُ نَحْوُ اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا ، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً ،

إن شاء الله آمنين لاتخافون ـ فآمنين ولاتخافون حالان من الضمير وهو الواو المحذوفة من تدخلن نهى على هذا مترادفة ، ويجوز أن يكون لاتخافون حالا من الضمير فى آمنين ، فهى حينئذ حال متداخلة ، ومثله قوله تعالى ـ اخرج منها مذءوما مدحورا ـ ، وقوله تعالى ـ ولم يجعل له عوجا قيما ـ ، والتداخل فى الحال المتعددة أولى من الترادف لمنع بعضهم ترادف الحال متضادة كانت أولا لكن الأصح جوازه كما قررناه .

باب التميز

ويقال له التفسير والتبيين ، وهو لغة مصدر بمعنى اسم الفاعل : أى المميز لما فيه من رفع الابهام فى جملة أومفرد بالنص على أحد محتملاته بفتح الميم . واصطلاحا ماذكره المصنف بقوله (هو الاسم) الصريح الجامد غالبا والمشتق قليلا (المنصوب) بالذات المبهمة اذا كان تميز المفرد كتسعين فى ـ تسعين نعجة ـ وكالرجل فى أنت الرجل علما ، وبالمسند من فعل أوشبهه كالمصدر والوصف ولوجامدا مؤولا ، واسم الفعل إذا كان تمييز النسبة كتصبب فى نحو تصبب زيد عرقا وطاب فى نحو طاب محمد نفسا (المفسر لما ابهم) أى خفى وضعا (من الذوات) المفردة التامة نحو عشرون ورطل ومثقال (أو) من (النسب) الكائنة فى جمل نحو طاب محمد نفسا أوشبهها نحو زيد طيب دارا فطيب صفة مشبهة ، فخرج بماذكره الحال فانها ليست مفسرة لابهام ذات أونسبة بل هى لبيان الهيئة كما سبق ، وخرج النعت فانه لم يقصد به رفع الابهام ، وانما حصل به ضمنا ، وقد جعل ابن الحاجب تميز النسب مفسر الذات مقدرة . قال بعضهم ، وهو أيضا صحيح (والذات المبهمة) الرافع لابهامها التميز (أربعة أنواع أحدها العدد) وليس مراده كل عدد بل الأحد عشر فما فوقها من الاعداد الى المائة باخراج الغاية كما هو الأصل المتعين فيما بعد الى عند فقد القرينة وهو قسمان . صريح كالأمثلة التى سيذكرها المصنف . وكناية وهو كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت ؟ وقدم المصنف هذا النوع لأن العدد أولى بالتميز لأنه واجب النصب ولأنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أوقفيزا أوذراعا (نحو اشتريت عشرين غلاما) واعرابه اشتريت فعل وفاعل ، عشرين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم غلاما تميز لأن عشرين عدد مبهم يتردد النظر فى جنسه فبذكر التميز يرتفع ذلك الابهام (وملكت تسعين نعجة) واعرابه ملكت فعل وفاعل ، تسعين مفعول به وعلامة نصبه الياء لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، نعجة تميز ، والنعجة الشاة ، وقد تستعار للمرأة بجامع مابينهما من الضعف كما فى قوله تعالى ـ ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة ـ قال الفاكهى ، وقد يكون التميز واجب الجر بالاضافة كتمييز الثلاثة والمائة والألف وكم الخبرية كما

والثانى

وَالثَّانِي لِلْمِقْدَارِ كَقَوْلِكَ اشْتَرَيْتُ قَفِيزًا بُرًّا ، وَمَنًا سَمْنًا ، وَشِبْرًا أَرْضًا ، وَالثَّالِثُ شِبْهُ الْمِقْدَارِ نَحْوُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ، فَخَيْرًا تَمْيِيزٌ لِمِثْقَالَ ذَرَّةٍ ، وَالرَّابِعُ مَا كَانَ فَرْعًا لِلتَّمْيِيزِ نَحْوُ هٰذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا ، وَبَابٌ سَاجًا ، وَجُبَّةٌ خَزًّا ،

سيأتى ، فالنصب ليس صفة لازمة بخلاف الحال اه ﴿ قلت لكن ماسبق من تمييز احد عشر الى المائة يتعين نصبه ولا يجر تمييزه بالاضافة أصلا ولا يجر الا ان عرف مجموعا كاحد عشر من الكواكب وتسع وتسعين من النعاج ذكره ابن عنقاء (والثانى المقدار) أى مايعرف به قدر الشىء . قال الرضى : والمراد بأسماء المقادير اذا انتصب عنها التميز المقدرات لا الآلة التى يقع بها التقدير فقولك عندى رطل زيتا ، المرادالموزون لامايوزن به ، وكذا الباقى ومثلها فى ذلك أسماء العدد اه وهو ثلاثة أقسام الأول الكيل (كقولك اشتريت قفيزا برا) واعرابه اشتريت فعل وفاعل قفيزا مفعول به ، برا تميز منصوب بقفيزا ، والقفيز مكيال يسع ثمانية مكاكيك ، والمكوك كتنور يسع صاعا ونصفا قاله فى القاموس ، وعلى هذا فالقفيز مكيال يسع اثنى عشر صاعا وهو ماقاله فى التحفة وشرح الروض وغيرهما . وقال الجوهرى : المكوك مكيال ، وهو ثلاث كيلجات ، والكيلجة منّ وسبعة أثمان منّ ، والمن رطلان ، والرطل اثنا عشر أوقية اه (و) الثانى الموزون ، وذلك نحو اشتريت (منا سمنا) واعرابه اشتريت فعل وفاعل ، منا مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، سمنا تميز لمنا منصوب به ، ومنا بفتح الميم وتخفيف النون والقصر كعصا آلة للوزن يعرف بها مقادير الموزونات ، فيقال فى تثنيته منوان كما يقال فى تثنية عصا عصوان ، و يقال فيه منّ بالتشديد كضب وتثنيته حينئذ منان بالتشديد كما يقال فى تثنية ضب ضبان قاله فى التصريح (و) الثالث المساحة بكسر الميم ، وذلك نحو اشتريت (شبرا أرضا) فأرضا بالنصب تميز لشبرا منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (والثالث) من الأنواع الأربعة (شبه المقدار) وهى المقاييس التى لم تشتهر ولم توضع للتقدير تحقيقا بل تقريبا ومنه الأوعية وما يجرى مجراها نحو عندى سقاء ماء ونحى سمنا ، والنحى بكسر النون و إسكان الحاء المهملة بعدها ياء اسم لوعاء السمن ، ومن ذلك (نحو مثقال ذرة خيرا ـ فخيرا تميز لمثقال ذرة) لأن مثقال ذرة شبيه بما يوزن به ، وفى تفسير النيسابورى سبعون ذرة تزن جناح بعوضة وسبعون جناح بعوضة تزن حبة انتهى . ومما يشبه المساحة نحو ما فى السماء موضع راحة سحابا ، ومن هذا النوع مادل على مماثلة نحو ـ ولوجئنا بمثله مددا ـ أو مغايرة نحو إن لنا غيرها ابلا لأنهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل (والرابع) من الأنواع الأربعة (ما كان فرعا للتمييز) غير أنه تغير بصيغة دخلت فيه فانتقل بسببها عن أصله (نحو هذا خاتم حديدا) واعرابه الهاء للتنبيه ، وذا اسم اشارة فى محل رفع مبتدا ، خاتم خبرا ، حديدا تميز ، فالخاتم فرع الحديد لأنه مصوغ منه فيكون الحديد هو الأصل (و) هذا (باب ساجا) فالباب فرع الساج ، والساج نوع من الخشب معروف (و) هذه (جبة خزا) فالجبة فرع الخز ، والخز هو المنسوج من الحرير والصوف ، وهذا النوع لايتعين فيه النصب على التميز بل يجوز نصبه كالأمثلة ، ويجوز جره بالاضافة ، وهو أكثر لما

وَالْمُبَيِّنُ لِإِبْهَامِ النِّسْبَةِ إِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ نَحْوُ تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا ، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا ، وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ، وَإِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا

فى خفضه بالاضافة من الخفة الحاصلة بسقوط التنوين مع حصول المقصود من رفع الابهام ، ويجوز رفعه على أنه عطف بيان وهو الأحسن ، أو على البدل، أو على انه نعت وهو ضعيف لفقد الاشتقاق (والمبين لابهام النسبة) نوعان محوّل وغير محوّل ، فالمحوّل له ثلاث حالات لأنه (اما محوّل عن الفاعل نحو تصبب زيد عرقا) واعرابه تصبب فعل ماض ، زيد فاعل ، عرقا تمييز لابهام نسبة التصبب الى زيد وأصله تصبب : أى تحدر عرق زيد فحوّل الاسناد عن الفاعل الى المضاف اليه فقيل تصبب زيد فحصل الاجمال فى نسبة التصبب الى زيد من أى جهة هو ، اذ ليس المقصود أن ذاته هى المتصببة بنفسها بل شىء منها فأتيت بالفاعل المحذوف ونصبته على التمييز وانما فعل ذلك للتأكيد والمبالغة لأن ذكر الشىء مجملا ثم مفصلا أوقع فى النفس من ذكره مفسرا ابتداء (وتفقأ بكر شحما) واعرابه تفقأ فعل ماض ، بكر فاعل ، شحما تمييز لابهام نسبة التفقؤ الى زيد وأصله تفقأ شحم بكر فحوّل الاسناد عن الفاعل الى المضاف اليه ثم جىء بالفاعل تمييزا لاجمال النسبة ، ومعنى تفقأ امتلأ كذا فسره الشارح كالأزهرى . وقال بعضهم تفقأ : أى تشقق يقال تفقأت السحابة عن مائها : أى تشققت، اذ هو على تفسير تفقأ بامتلأ لا يصح أن يقال امتلأ شحم بكر لأن الشحم مالىء لامملوء اللهم الا أن يقال امتلأ هنا بمعنى كثر وعظم ، وأما عن تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظا ومعنى ، ولما كان فى المعنى الأوّل نوع خفاء ألحقه بعضهم بغير المحوّل (وطاب محمد نفسا) واعرابه ظاهر ، ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب الى محمد ، والأصل طابت نفس محمد ، فحوّل الاسناد كما فى الذى قبله (واشتعل الرأس شيبا) واعرابه اشتعل فعل ماض ، والرأس فاعل ، شيبا تمييز لابهام نسبة الاشتعال الى الرأس ، والأصل اشتعل شيب الرأس ففعل فيه ماسبق فى الأمثلة قبله من تحويل الاسناد من المضاف وهو شيبا الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جىء بالمضاف فضلة وتمييزا وأصل الاشتعال للنار ولكنه استعير للشيب (وإما محول عن المفعول) وهذا أنكره الشلوبين وتبعه تلميذه الابدى وابن أبى الربيع ، وحجتهم ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول ، وماذهب اليه المصنف هو الذى عليه جمهور النحاة (نحو وفجرنا الأرض عيونا) واعرابه فجرنا فعل وفاعل ، فجر فعل ماض ، ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، الارض مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، عيونا تمييز لابهام نسبة التفجر الى الارض ، والأصل وفجرنا عيون الارض فحول الاسناد عن المفعول الذى هو المضاف وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الارض وتأوّل المانعون عيونا فى الآية على انها حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك أو على بدل الاشتمال لا البعض على الأصح مع حذف الربط : أى عيونها ، ومثل المفعول المحوّل عن نائب الفاعل نحو غرست الارض شجرا أصله غرس شجرها فحول الاسناد الى المضاف فاستتر ونصب النائب الاصلى تمييزا ومثله ضرب زيد رأسا ، ومنه قول المنهاج وتسن : أى صلاة الكسوف جماعة ، وأن التقدير وتسن الجماعة فيها والصواب أن نصبه على نزع الخافض الذى هو فى ،

أو

أَوْ عَنْ غَـيْرِهِمَا نَحْوُ: أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَباً وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهاً ، أَوْ غَـيْرُ مُحَوَّلٍ نَحْوُ امْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً ، وَلِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً

والتقدير وتسن فى جماعة قاله ابن عنقاء (أو) محوّل (عن غيرهما) : أى الفاعل والمفعول بأن يكون محوّلا عن المبتدا وهو الواقع بعد اسم التفضيل (نحو أنا أكثر منك مالا) واعرابه أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدا ، أكثر خبر ، منك جار ومجرور متعلق بأكثر ، مالا تمييز لابهام نسبة الأكثرية الى المتكلم ، وأصله مالى أكثر منك فحذف المضاف وانفصل المضاف اليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر منك ثم جىء بالمحذوف تمييزا (وزيد أكرم منك أبا) واعرابه زيد مبتدا ، أكرم خبر ، منك جار ومجرور متعلق بأكرم ، وأبا منصوب على انه تمييز لابهام نسبة الاكرمية الى زيد ، وأصله أبو زيد أكرم منك (وأجمل منك وجها) واعرابه الواو حرف عطف أجمل معطوف على ماقبله ، ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ، ووجها منصوب على أنه تمييز لابهام نسبة الاجملية الى زيد وأصله وجه زيد أحسن منك .

[واعلم] ان من شرط هذا التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلا كما فى هذه الأمثلة ، والناصب له اسم التفضيل بخلاف ما إذا لم يكن فاعلا فى المعنى ، وهو ما إذا كان أفعل التفضيل بعضه نحو مال زيد أكثر مال ، فانه يجب جره بالاضافة وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول فى مثالنا مال زيد بعض الأموال ولا يستقيم فى هـذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثير ماله لأنه يؤدى إلى أن المال له مال اهـ * والحاصل ان تمييز أفعل ان كان غير ماقبله وجب نصبه تمييزا كأنت أعلى منزلا وكالمثالين اللذين ذكرهما المصنف . وأجاز أبو بكر الانبارى خفضه أو نفس ماقبله فى المعنى وجب خفضه اجماعا كانت أفضل فقيه وأجلّ عالم . قال ابن عنقاء ، ومنه اللهم بلغ محمدا صلى الله عليـه وسلم أقصى رتبة وأعلى منزلة لصحة قولك اللهم بلغه بعض الرتب وبعض المنازل انتهى ولشيخه القصيبى المكى مؤلف حسن فى ذلك (أوغير محوّل) عن شىء أصلا وهو النوع الثانى (نحو امتلأ الاناء ماء) لأن مثل هـذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محوّل ، و بعضهم يجعل نحو هذا المثال من شبه المحوّل لأنه يصح اسناد مطاوع عامله إليه بفتح واو مطاوع ، ووجه شبه هذا المثال بالمحوّل ان امتلأ مطاوع ملأ فكأنك قلت ملأ الماء الاناء مثلا ثم حوّل الاسناد فصار الماء تمييزا بعـد أن كان فاعلا ، وأكثر وقوع غير المحوّل بعد مايفيد التعجب نحو أكرم بأبى بكر أبا ، وما أشجعه رجلا ، وما أعدله خليفة (ولله درّه فارسا) وإعرابه لله جار ومجرور فى محل رفع خبر مقـدّم ، درّه مبتدأ مؤخر وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، فارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم فى النسبة ، وقيل حال ، والمعنى أتعجب منه فى حال كونه فارسا . قال الدماميني والتمييز أولى . والدر بفتح الدال المهملة وتشـديد الراء هو فى الأصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ، ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنـه وانما أضاف فعـله إلى الله قصدا لاظهار التعجب منه لأنه تعالى منشىء العجائب ، فمعنى قولهم لله درّه فارسا ماأعجب فعـله ، ويحتمل أن يكون التعجب من

وَلاَ يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلاَّ نَكِرَةً وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلاَمِ بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ فِي الْحَالِ ، وَالنَّاصِبُ لِتَمْيِيزِ الذَّاتِ الْمُهْمَةِ تِلْكَ الذَّاتُ ، وَلِتَمْيِيزِ النِّسْبَةِ الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ ، وَلاَ يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ مُطْلَقاً ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه : أي ما أعجب هذا اللبن الذي تربى به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة * والحاصل ان هذا كلام معناه التعجب لأن العرب إذا عظموا الشيء غاية الاعظام أضافوه إلى الله تعالى ايذانا بأن هذا الشيء لايقدر على ايجاده إلا الله تعالى وأكثر مايمثل به النحويون اضافة در الى ضمير الغائب ، ويجوز أن يضاف إلى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم . قال الأزهري : وكون فارسا من مميز النسبة : أي كما مشى عليه المصنف انما يمشى إذا كان الضمير المضاف إليه الدر معلوم المرجع ، أما إذا كان مجهولا فهو من مميز المفرد كما مثل به المفصل والمرادى لأن الضمير يحتاج الى مايميزه ، وحينئذ فكان الأولى للمصنف أن يمثل بقوله زيد لله دره فارسا ليكون مرجع الضمير معلوما معينا (ولا يكون التمييز إلا نكرة) لأنه لما كان الغرض منه التفسير وإزالة الابهام وذلك حاصل بالنكرة التزموا تنكيره احترازا من العبث والزيادة لغير غرض كما في الحال ، وأجاز الكوفيون تعريفه مستدلين بقول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

وتأوله البصريون على زيادة أل (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال) أى بأن يقع بعد جملة تامة سواء توقف حصول الفائدة عليه أم لا ، وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهما عندى (والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (تلك الذات) كعشرين في عشرين درهما وصح عملها ، وان كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى ، فنحو عشرين درهما شبيه بضاربين زيدا ، ورطل زيتا شبيه بضارب عمرا في الاسمية ، والطلب المعنوى ووجود مابه التمام وهو التنوين في الثانى والنون في الاول ، وقيل غير ذلك (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المسند) كطاب زيد نفسا أوشبهه نحو متصبب زيد عرقا وزيد أجمل منك وجها ، ومامشى عليه المصنف هو الأصح . وقال ابن عصفور الناصب لمبين النسبة هو الجملة التى انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ماأشبهه (ولا يتقدم التمييز) لذات أونسبة (على عامله مطلقا) أى سواء كان العامل اسما أوفعلا جامدا أومتصرفا فلايقال عندى زيتا رطل ، ولارجلا ماأحسنه ، ولا نفسا طاب محمد (والله أعلم) وهذا ما هب الجمهور ، وذلك لأن المقصود من التمييز هو الابهام أولا ثم التفسير وإزالة الابهام ، وتقديمه على ذلك العامل ينافى المقصود ، ولأن التمييز كالنعت في الايضاح ، والنعت لايتقدم على عامله فكذلك ماأشبهه . قال الفارسى : واستحسنه ابن خروف ، ورده بن عصفور بما سيأتى من جواز طاب نفسا زيد [1] قال لأن النعت لايتقدم على المنعوت ، وأجاز الكسائى والمبرد والمازنى واختاره ابن مالك في شرح العمدة تقديمه على عامله المتصرف نحو نفسا طاب زيد وعرقا تصبب بكر ، واستدلوا بقول الشاعر :

(١) الرد ليس بظاهر لأن هذا المثال لم يتقدم فيه التمييز على عامله اهـ مصححه

باب المستثنى

وَأَدَوَاتُ الِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ: حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ وَهُوَ إِلَّا ، وَاسْمَانِ بِاتِّفَاقٍ وَهُمَا غَيْرٌ وَسِوًى بِلُغَاتِهَا فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهَا سِوًى كَرِضًى ، وَسُوًى كَهُدًى ، وَسَوَاءٌ كَسَمَاءٍ ، وَسِوَاءٌ كَبِنَاءٍ . وَفِعْلَانِ بِاتِّفَاقٍ ، وَهُمَا لَيْسَ

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ＊ وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقول الآخر أنفسا تطيب بنيل المنى ＊ وداعى المنون ينادى جهارا

وحمل الجمهور ماجاء من ذلك على الضرورة كما قاله فى المغنى وغيره . قال الأزهرى : واتفق الجمهور على جواز تقدم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد .

باب المستثنى

هوالمذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا و إثباتا . كذا قال الفاكهى فى شرحه . وقال الازهرى : المستثنى هو المخرج تحقيقا أوتقديرا من مذكور أومتروك بالا أوماق معناها بشرط الفائدة ، فالمخرج جنس يشمل المخرج بالبدل كأ كلت الرغيف ثلثه ، و بالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة و بالغاية نحو ــ وأتموا الصيام إلى الليل ــ و بالشرط نحو اقتل الذمىّ ان حارب ، و بالاستثناء نحو ــ فشربوا منه إلا قليلا ــ ، وقوله تحقيقا يريد به الاستثناء المتصل ، وقوله أوتقديرا يريد به الاستثناء المنقطع ، وقوله من مذكور يريد به ماعدا المفرّغ ، وهوالمسمى بالاستثناء التامّ ، وقوله أومتروك يريد به المفرغ ، وقوله بالا أوماق معناها يخرج به ماعدا المستثنى من البدل وغيره مما ذكرناه آنفا والذى فى معنى الاهو جميع أدوات الاستثناء الآتية ، وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءنى ناس الازيدا ، وجاءنى القوم الارجلا فانه لايفيد . وقال الشاطبى : ومعنى اخراجه أن ذكره بعد الا يبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم ، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة ، لا أنه كان مرادا للتكلم ثم أخرجه ، هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذى لا يصح غيره اه (وأدوات الاستثناء) : أى آلاته ، والمراد الألفاظ التى يستخرج بها مابعدها من حكم ماقبلها إيجابا أوسلبا (ثمانية) وهى تنقسم الى أربعة أقسام : الأوّل (حرف باتفاق وهو إلا) و بدأ بها لأنها أصل أدواته وان كان الاولى البداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل ابن هشام فى الشذور (و) الثانى (اسمان باتفاق وهما غير) بالتنوين لأنها اسم معرب منصرف (وسوى بلغاتها) الاربع (فانه يقال فيها سوى) بكسر السين والقصر (كرضا) بالتنوين وعدمه هذه اللغة هى أشهر اللغات الأربع (وسوى) بضم السين والقصر (كهدى) بالتنوين وعدمه وتصوّر ألفه ياء لأنه يقال فى تثنيته هديان بالياء (وسواء) بفتح السين والمد (كسماء) والرابعة (سواء) بكسر السين والمد (كبناء) وهى أعربها ، وقلّ من ذكرها ونص عليها الفارسى فى الحجة وابن الخباز فى النهاية ، وظاهر كلام النحويين أن الاستثناء بهذه اللغات الأربع مسموع كما يفيده كلام المصنف وغيره (و) الثالث (فعلان باتفاق وهما ليس

وَلاَ يَكُونُ ، وَمُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ وَهُوَ خَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا ، وَيُقَالُ فِيهَا حَاشَ وَحَشَى ، فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلاَّ يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلاَمُ تَامًّا مُوجَبًا ،

ولا يكون) . قال الفاكهى : وذكر الاتفاق منتقد . أما ليس فالخلاف فيها مشهور ، فمنهم من ذهب إلى حرفيتها مطلقا ، ومنهم من خص ذلك بما كانت للاستثناء والأصح أنها فعل كما تقدم فى صدر المقدمة ، وأما لا يكون فلايحسن أن يعد فعلا فضلا عن أن يعدّ متفقا على فعليته لأنه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا ، ومن عده فعلا فقد تجوّز فى الكلام اه . وقد يجاب عما قاله المصنف بأن مراده اتفاق الاكثر من علماء العربية لأن القول بحرفية ليس صار كالمجهول فى اصطلاح علماء العربية ، وأما لايكون فان لاغير منظور اليها لانها ركبت مع الفعل ، وهى حرف غلبها الفعل لشرفه فسمى الجميع فعلا * والحاصل ان المصنف بنى ماذكره من الاتفاق على ماهو مشهور معروف فى كتب العربية من فعلية اللفظين المذكورين (و) الرابع (متردد بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) فانها تستعمل فعلا تارة وحرفا تارة أخرى عند جميع النحاة (وعدا) تستعمل كذلك عند غير سيبويه ، وأما هو فلم يحفظ فيها الا الفعلية فلايجيز الجرّبها (وحاشا) تستعمل كذلك عند المازنى والمبرّد والأخفش والزجاج والجرمى والفراء ، وذهب سيبويه وأكثر البصريين الى أنها حرف جر مطلقا ، وذهب جمهور الكوفيين الى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الألف الأخيرة (وحشى) بحذف الألف الاولى كذا قال المصنف : تبعا لابن هشام فى الاوضح وابن مالك فى الالفية . قال بعضهم وظاهره أن هاتين اللغتين فى حاشا الاستثنائية وليس كذلك ، إنما هو فى حاشا التى هى اسم التنزيه قاله أبوحيان ، ولكن قال المرادى فى الجنى الدانى فى حاشا الاستثنائية لغتان حاشا باثبات الألفين وحشى بحذف الاولى كقول الشاعر :

حشى رهط النبى فانهم (١) * بحور لاتكدرها الدلاء

قال ، وأما التنزيهية ففيها ثلاث لغات هاتان المذكورتان وحاش بحذف الألف الثانية ، وزاد فى التسهيل حاش باسكان الشين ، وقد قرىء بالأربع اللغات فى حاشا لله ، قرأ ابن عامر حاشا لله باثبات الألف الثانية ، وقرأ باقى السبعة حاش لله بحذفها ، وقرأ بعضهم حشى لله بحذف الألف الاولى ، وقرأ الحسن حاش لله بالاسكان ، وفيه جمع بين ساكنين على غير حدّه ، وظاهر كلام ابن مالك فى الألفية أن اللغات الثلاث فى حاشا الاستثنائية * ثم بعد أن فرغ من ذكر أدوات الاستثناء شرع فى بيان حكم المستثنى بكل منها مبتدئا بحكم المستثنى بالقسم الأوّل فقال : (فالمستثنى بالا) غير الصفة (ينصب) وجوبا (اذا كان الكلام) قبلها (تاما) أى غير محتاج لما بعد الا (موجبا) بفتح الجيم : أى مثبتا امالفظا ومعنى نحو قام القوم الا زيدا ، أومعنى فقط ، وإن كان منفيا لفظا نحو ماجاء القوم وكبانا الازيدا اذالمعنى جاء القوم ركبانا الا زيدا ، وسواء تأخر المستثنى عن المستثنى

(١) الشطر الأول ناقص اه مصححة

والتام

وَالتَّامّ هُوَ مَا ذُكِرَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَالْمُوجَبُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ نَفْيٌ وَلاَ شِبْهُهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً ، وَكَقَوْلِكَ قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا ، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلاَّ عَمْرًا سَوَاءٌ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً كَمَا مَثَّلْنَا ، أَوْ مُنْقَطِعًا نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ حِمَارًا

منه أو تقدم عليه (و) الكلام (التام هو ماذكر فيه المستثنى منه، والموجب هو الذى لم يتقدم عليه نفي ولاشبهه) أى كالنهي والاستفهام (نحو قوله تعالى : فشربوا منه الا قليلا) واعرابه : الفاء حرف عطف ، شربوا فعل وفاعل ، منه جار ومجرور متعلق بشربوا ، الا حرف استثناء ، قليلا منصوب على الاستثناء لأن ماقبله وهو قوله ـ فشربوا ـ كلام تام ذكر فيه المستثنى منه وهو الواو فى شربوا ، وموجب لعدم تقدم النفي أو شبهه عليه (وكقولك قام القوم الازيدا) واعرابه : قام فعل ماض ، القوم فاعل ، الا حرف استثناء ، زيدا منصوب على الاستثناء لأن ماقبله كلام تام موجب (و) مثله (خرج الناس الاعمرا) فينصب وجوبا المستثنى بالا اذا تقدمه كلام تام موجب (سواء كان الاستثناء متصلا) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثلنا) وكقوله تعالى ـ ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ـ وقوله تعالى ـ لوخرجوا فيكم مازادوكم إلا خبالا ـ لأن الأصل فى الاستثناء أن يكون متصلا . وقال الفاكهي : تبعا لغيره الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع (أومنقطعا) بأن لم يكن المستثنى بعض المستثنى منه سواء كان من غير جنس ماقبله أومن جنسه ولكن لم يقصد عده منه ، ولا يكون المنقطع الا بعد الا وغير كما قاله نجم الأئمة الرضى (نحو) ـ فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا ابليس ـ فان إبليس ليس بعضا من الملائكة وقولك (قام القوم الاحمارا) واعرابه ظاهر ، ولا بد فى الاستثناء المنقطع من أن يكون ماقبل الا دالا على مابعدها كهذا المثال ، ولهذا لايحسن قام القوم الا ثعبانا كما قاله الصيرفى ، وابن السراج ، وابن مالك وغيرهم ، وعبارة الدماميني فى تعليق الفوائد اذا كان الاستثناء منقطعا فلابد أن يكون الكلام الذى قبل الا دالا على المستثنى ، فان لم يتناوله بوجه من الوجوه لم يصح استعماله لعدم الفائدة فلا يصح نحو صهلت الخيل الا البعير ، ولوقيل صوّتت الخيل الاالبعير لجاز لان التصويت استحضر بذكر الخيل وغيرها من المصوّتات فكان المستثنى فى تقدير الداخل فيما قبله ، وان لم يكن داخلا حقيقة ، وبهذا يعلم أن المنقطع بعض من المستثنى منه مجازا ، وذلك لأنه لا يكون الا مما يستحضر بوجه اه . هذا ، وانما وجب نصب المستثنى بالا اذا كان الكلام السابق تاما موجبا لامتناع البدل حينئذ لأنه لوجاز وقوع البدل هنا لاقتضى ذلك فساد المعنى لأن المبدل منه فى حكم الساقط فلوقلت قام القوم الازيد بالرفع على البدلية ، أوقام القوم الاحمار بالرفع أيضا على البدلية ، وقدرنا المبدل منه الذى هو القوم فى حكم الساقط كان تقدير المعنى حينئذ قام الازيد أوقام الاحمار ، وذلك لامعنى له الابتقدير زيادة الا وهوخلاف الأصل أو بتقدير انه استثناء مفرّغ ، والتفريغ لا يكون فى حال الاثبات فتعين النصب ، والناصب للمستثنى المتصل هوالا عند ابن مالك ، ومن تبعه ، وقد قيل انه مذهب سيبويه وهو الأصح ، وقيل ماقبل الامن فعل أوشبهه بواسطة الا وهذا القول قريب من الأول ، واليه ذهب الفارسي والسيرافي ، وأما المنقطع فالناصب له عند سيبويه ماقبله

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا غَيْرَ مُوجَبٍ جَازَ فِى الْمُسْتَثْنَى الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَالْأَرْجَحُ فِى الْمُتَّصِلِ الْبَدَلُ : أَىْ يُجْعَلُ الْمُسْتَثْنَى بَدَلًا مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَيَتْبَعُهُ فِى إِعْرَابِهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ

وأكثر المتأخرين لما رأوا أن الا النافية بمعنى لكن قالوا هى الناصبة له نصب لكن للاسماء وخبرها محذوف فى الغالب تقديره فى المثال المتقدم قام القوم لكن حمارا لم يقم ، ومن هذا يعلم ان الا فى الاستثناء المنقطع تكون بمعنى لكن الاستدراكية .

[تنبيه] ماتقرر من وجوب النصب فى الاستثناء من كلام تام موجب سواء أكان متصلا أم منقطعا هو المشهور المعروف فى كتب العربية ، وقد سمع الرفع متى توفرت الشروط كقوله صلى الله عليه وسلم « الدنيا ملعونة ملعون مافيها الا ذكر الله وماوالاه ، أوعالم أومتعلم » وقوله صلى الله عليه وسلم « كل أمتى معافى الا المجاهرون » . وقرئ – فشربوا منه إلا قليل – بالرفع ، فقليل المرفوع فى جميع ذلك بدل بعض من المستثنى منه لأن الابدال بعد الكلام التام الموجب لغة حكاها أبوحيان وخرج عليها القراءة المذكورة ، والأصح ان المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة ماقبله : أى الا ذكر الله الخ فليس بملعون ، والا المجاهرون ليسوا معافين ، والا قليل منهم لم يشربوا ، والجملة فى ذلك كله استثناء منقطع فحلها النصب ، ومجىء المستثنى جملة هو ماعليه ابن هشام تبعا للفراء وابن خروف وغيرهما وهو الأصح ، ومنه قوله تعالى – إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر – فمن مبتدأ ، خبره فيعذبه ، والجملة استثناء منقطع (وان كان الكلام) الذى قبل إلا (تاما) أى مذكورا فيه المستثنى منه (غير موجب) بفتح الجيم بأن تقدمه نفى أوشبهه (جاز فى المستثنى) متصلا كان أومنقطعا (البدل) أى بدل بعض عند البصريين ، ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى منه تغنى عن الضمير غالبا . قاله الأزهرى ، وحينئذ فيعرب اعراب ماقبله من رفع ونصب وجر نحو ماقام القوم الا زيد ، وما رأيت القوم الا زيدا ، ومررت بالقوم الا زيد . وقال الكوفيون انه عطف نسق لأن الا عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة ، وهى عندهم بمنزلة لا العاطفة فى أن مابعدها مخالف لما قبلها * قلت وكذلك بدل البعض يكون الثانى فيه مخالفا للاول فى المعنى ، ألاترى أنك اذاقلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولا رأيت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم (و) جاز فيه (النصب على الاستثناء) لأنه الأصل (و) لكن (الارجح فى المتصل البدل) لما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه فى الأعراب ، ثم فسر البدل بقوله (أى يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيتبعه فى إعرابه) على أنه بدل بعض ، وانما تكون البدلية أرجح بشرط أن لا يكون مردودا به كلام تضمن معنى الاستثناء ، وأن لايتراخى المستثنى عن المستثنى منه ، وأن لا يكون متقدما عليه فتال ماجمع الشروط (نحو قوله تعالى : مافعلوه الاقليل منهم) واعرابه مانافية ، فعلوه فعل وفاعل ومفعول الا أداة حصر ، قليل بدل بعض من كل ، منهم جار ومجرور فى محل رفع صفة لقليل ، وليس فى الابدال مخالف المبدل منه نفيا واثباتا الا البدل فى الاستثناء ، فانك اذا قلت ماقام أحد الا زيد فقد

والمراد

وَالْمُرَادُ بِشِبْهِ النَّفْيِ النَّهْيُ نَحْوُ : وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتُكَ ، وَالِاسْتِفْهَامُ نَحْوُ : وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ

نفيت القيام عن أحد وأثبته لزيد ، وهو بدل منه ، واذا تعذر الابدال من اللفظ لمانع أبدل من المحل نحو لا أحد فيها الا عمرو ، ومازاد شيئا الا شيء لايعبأ به لأن ما ولا لا يقدران عاملتين بعد الا لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا ، ومثل ذلك ماجاءني من أحد الا أبوك بالرفع على أنه بدل بعض من محل أحد لأنه فاعل ، ومن زائدة ، ويمتنع خفضه على اللفظ لأن البدل في نية تكرار العامل فيكون التقدير جاءني من أبيك فيلزم عليه زيادة من في الاثبات ، وفي المعرفة وكلاهما ممتنع عند الجمهور ، وقد يبدل من المحذوف كقول الملحة :

وقفة تقول ما الفخر الا الكرم ✱ وهل محل الأمن الا الحرم

أي ماالفخر شيء الا الكرم ، وهل محل الامن مكان الا الحرم لأنه مثل به للابدال لا للتفريغ [تنبيه] قال الرضي وجماعة ، ومن شرط هذا البدل : أي الواقع في باب الاستثناء أن يكون بعد الا وأن يكون متصلا ، ومؤخرا عن المستثنى منه ، وأن يكون غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء ، وأن لايتراخى المستثنى عن المستثنى منه ، فخرج بقوله ، وأن يكون غير مردود به كلام الخ ما ردّ به كلام نحو ماقام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردّا على من قال قام القوم الا زيدا قصدا للتطابق بين الكلامين ، ولايجوز الابدال ، وخرج المتراخي عن المستثنى منه نحو ماجاءني أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا . فان البدل فيه غير مختار ، لأن البدل ، إنما يختار لقصد التطابق بينه ، و بين المستثنى منه ، ومع التراخي لايظهر التطابق (والمراد بشبه النفي) ماهو نفي في المعنى ، وان كان مثبتا للفظ ، فدخل في ذلك نحو القوم غير قائمين الا زيد ، وقلّ رجل يقوله الا زيد ، فقلّ فعل ماض جامد ، معناه النفي : أي لا رجل يقوله الا زيد ، ورجل فاعله ، وجملة يقوله صفة لرجل ، وزيد بدل من رجل ، أو من ضميره المستتر في يقوله ، وقلما يقوله أحد الا زيد ، فقل فعل ماض ، وما كافة له عن الفاعل على الصحيح ، وجملة يقوله أحد جملة مستأنفة ، وزيد بدل من أحد ، ودخل في ذلك الشرط المشرب معنى النفي ، والامتناع بلولا ولو لان النفي من لازمها ، و (النهي نحو : ولايلتفت منكم أحد الا امرأتك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير ، واعرابه لا ناهية ، يلتفت فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون آخره ، منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال من أحد لأنه في الأصل نعت له ، فلما قدم عليه نصب على الحال على القاعدة المقررة من أن نعت النكرة اذا تقدم عليها نصب على الحال ، أحد فاعل ليلتفت الا أداة حصر وامرأة بدل من أحد بدل بعض من كل ، والكاف في محلّ جر بالاضافة ، وسيأتي توجيه قراءة النصب التي قرأ بها أكثر القراء (والاستفهام) أي الانكاري لأنه الذي في معنى النفي (نحو : ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع ، واعرابه من اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ، يقنط فعل مضارع مرفوع لتجرده عن النصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ، من رحمة جار ومجرور ، ورب مضاف اليه ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة الا أداة حصر الضالون بدل من فاعل يقنط المستتر بدل

وَالنَّصْبُ فِي الْمُسْتَثْنَى الْمُتَّصِلِ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ فِي قَلِيلٌ وَامْرَأَتُكَ ، وَإِنْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعاً فَالْحِجَازِيُّونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ نَحْوُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ

بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغنى عن الضمير كما قاله الفاكهى وابن عنقاء والعصامى وغيرهم . قال ابن عنقاء ، ويجوز أن يكون قوله الا الضالون استثناء مفرغا فى الفاعل فلاضمير فى يقنط ، والرابط بالمبتدا الهاء من ربه اه والقنوط اليأس من رحمة الله ، وفى القاموس : قنط كنصر وضرب وحسب وكرم قنوطا بالضم ، وكفرح قنطا وقناطة يئس فهو قنط كفرح اه . والضالون هم الكافرون بالله تعالى .

[تنبيه] لم يذكر المصنف حكم ما اذا قدم المستثنى على المستثنى منه ، وقد ذكر غيره أنه اذا قدم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب فى المتصل والمنقطع الموجب وغيره لتعذر البدل نحو قوله :

وما لى الا آل أحمد شيعة * وما لى الا مشعب الحق مشعب

(والنصب فى المستثنى المتصل عربى جيد) أى ليس برديء ، بل هو فصيح وان كان الاتباع أجود منه وقد (قرئ به فى السبع فى قليل) من قوله تعالى ـ مافعلوه الا قليل منهم ـ فقرأ ابن عامر الا قليلا بالنصب على الاستثناء (و) فى (امرأتك) فى قوله تعالى ـ ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك ـ فقرأ غير أبى عمرو وابن كثير إلا امرأتك بالنصب على أنه مستثنى من أحد ، وقيل من أهلك فى قوله تعالى ـ فأسر بأهلك ـ لكن استشكل هذا بان ذلك يمنع من الاسراء بها ، وقد أسرى بها كذا . قال الفاكهى . وقال غيره لما رأى صاحب الكشاف أكثر القراء على النصب فى قوله تعالى ـ الا امرأتك ـ قال إنه على قراءة النصب مستثنى من قوله تعالى ـ فأسر باهلك ـ لامن أحد ، والرفع على الابدال من أحد ، وماقيل من أن فيه تناقضا على هاتين القراءتين لانه على تقدير النصب يقتضى أن يكون غير مسرى بها ، وعلى تقدير الرفع يقتضى أن يكون مسرى بها مدفوع بأن الاسراء مقيد بعدم الالتفات . والمعنى أسر بأهلك اسراء لا التفات فيه إلا امرأتك فأسر بها اسراء مع الالتفات اه وفى حواشى الكرخى على الجلالين قوله وفى قراءة أى سبعية بالنصب استثناء من الأهل أى إلا امرأتك فلا تسر بها ، وخلفها مع قومها لأن هواها إليهم فيصيبها العذاب معهم ، فهو استثناء من الاسراء بها فتكون من موجب ، وضعف معنى إذ يلزم أن لا يكون أسرى بها والالتفات يؤذن بكونها سرت معهم ، وأجيب بأنه لم يسر بها هو بل تبعتهم هى ، أوهو مستثنى من أحد كقوله تعالى ـ مافعلوه الا قليلا ـ (وان كان الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب) أى على الاستثناء ، وهو اللغة العليا ، وبها جاء التنزيل (نحو) قراءة السبعة وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الأعلى ، وقوله تعالى (مالهم به من علم الا اتباع الظن) واعرابه ما نافية ، لهم جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم به جار ومجرور فى محل نصب على الحال ، من علم من زائدة ، ويقال لها صلة أدبا ، علم مبتدأ مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

وَتَمِيمٌ يُرَجِّحُونَهُ وَيُجِيزُونَ الْإِتْبَاعَ نَحْوُ مَاقَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا وَإِلَّا حِمَارٌ ، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَيُسَمَّى اسْتِثْنَاءً مُفَرَّغًا كَانَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ فَيُعْطَى مَايَسْتَحِقُّهُ لَوْ لَمْ تُوجَدْ إِلَّا ، وَشَرْطُهُ كَوْنُ الْكَلَامِ غَيْرَ إِيجَابٍ

الاحرف استثناء ، اتباع منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف ، والظن مضاف اليه (وتميم يرجحونه) أى النصب (ويجيزون الاتباع) على جعل المستثنى بدلا من المستثنى منه (نحو ماقام القوم الاحمارا) بالنصب على الاستثناء (والاحمار) بالرفع على أنه بدل من القوم ، وصح جعله بدلا من المستثنى منه مع أنه ليس بعضا منه كما يقتضيه كونه منقطعا لأنه بعض منه على سبيل المجاز بأن يتخيل فيه العموم . قاله أبو حيان ، وقد أشار للجواب المذكور الشارح الفاكهى بقوله ، ويقرءون يعنى بنى تميم الا اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس لكن محل جواز الوجهين حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى : أى ان صح : أى من حيث المعنى جعل الاستثناء مفرغا كقول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس ✽ الا اليعافير والا العيس

فابدل اليعافير والعيس من الأنيس ، لأنه لوقيل ليس بها الا اليعافير والا العيس لناسب المقام ، فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اجماعا نحو مازاد هذا المال الامانقص ، فالاحرف استثناء مامصدرية ، ونقص فعل ماض ، والمصدر المنسبك من ذلك منصوب على الاستثناء ولا يصح تقديرهما فى محل رفع على الابدال من الفاعل اذلا يصح أن يقال مازاد الاالنقص بل التقدير الذى يستقيم به الكلام أن يقال مازاد هذا المال لكن نقص ، وكذا كل استثناء منقطع يقدر بلكن كما قاله البصريون والكوفيون يقدرونه بسوى ، وماقدره البصريون أولى لأن الاستثناء المنقطع للاستدراك ، ودفع توهم دخول المستثنى فى الحكم السابق وسوى لايفيد الاستدراك بخلاف لكن فانها موضوعة له ، وقد سلك المفسرون طريقة البصريين فتراهم عند وقوع الاستثناء منقطعا يقدرون بعدها لكن كقوله تعالى ـ انى لايخاف لدى المرسلون الامن ظلم ـ الآية ، وقوله تعالى ـ لايسمعون فيها لغوا الاسلاما ـ أى لكن من ظلم ، ولكن سلاما ، لأن الاستثناء فى الآيتين منقطع (وان كان الكلام) أى الذى قبل الا (ناقصا) أى غير مكتف بنفسه (وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه) أى مع نيته (ويسمى استثناء مفرغا) بتشديد الراء المفتوحة ، سمى بذلك تسمية له باسم عامله لأن ماقبل الا قد تفرغ للعمل فيما بعدها (كان المستثنى) حينئذ (على حسب) بفتح السين واسكانها (العوامل) المقتضية له : أى الطالبة للعمل فيه ولا يبقى لكلمة الا الاستثنائية عمل فى المستثنى بل العمل فيه لما قبلها (فيعطى) ذلك المستثنى من وجوه الاعراب (مايستحقه لولم توجد إلا) فان كان ماقبلها يطلب مرفوعا رفع مابعدها نحو ماقام الازيد ، وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب مابعدها نحو مارأيت الازيدا ، وان كان يطلب منصوبا محلا بجار يتعلق به نحو مامررت الابزيد (وشرطه) عند النحاة (كون الكلام غير إيجاب) بأن يشتمل على نفى أو شبهه لأنه لايتأتى التفريغ فى الايجاب لأن ذلك يؤدى الى ابطال الاستثناء ، فلا تقول رأيت الازيدا لأنه

نحوُ مَاقَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَامَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ، وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ ، وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ

يلزم منه انك رأيت جميع الناس الازيدا ، وذلك محال عادة ، ووجه لزوم ماذكر أن الاستثناء المفرغ يقدر فيه الاستثناء من اسم عام محذوف ، فتقدير ماقام الازيد ماقام أحد الازيد ، وعلى هذا فقس ، فلا يصح التفريغ فى الايجاب لأنك لو قلت رأيت الازيدا يكون التقدير رأيت جميع الناس الازيدا ، وذلك غير صحيح ، فأما قوله تعالى ـ ويأبى الله إلا أن يتم نوره ـ فمحمول يأبى فى افادة النفى على لايريد لأن معناهما النفى فيهما بمعنى واحد ، فكأنه قال لايريد الله إلا أن يتم نوره ، وقد مر أنه لافرق بين أن يكون النفى فى اللفظ أو فى المعنى ، وقديقع فى الايجاب عند وجود قرينة تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا كقرأت الايوم الجمعة : أى قرأت كل أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة ، وهذا معنى صحيح (نحو ماقام الازيد) واعرابه ما نافية ، قام فعل ماض ، الاأداة حصر ، زيد فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (ومارأيت الازيدا) فالا فيه أداة حصر ، وزيدا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره (ومامررت الابزيد) فالاأداة حصر ، بزيد جار ومجرور متعلق بمررت ، وهذه الأمثلة الثلاثة للنفى ، وأشار اليه بمثال من القرآن ، فقال (وكقوله تعالى : وما محمد إلارسول) واعرابه الواو حرف عطف ، مانافية ، محمد مبتدأ ، الاأداة حصر ، رسول خبر المبتدا ، ولايجوز اعمال ماهنا عمل ليس لبطلان عملها بالا ، وتقدير الكلام وما محمد مخالف لسائر الرسل إلا رسول قد خلت من قبله الرسل فسيخلو هو كما خلوا ويموت كما ماتوا (ولا تقولوا على الله إلا الحق) هذا مثال والذى بعده للنهى ، واعرابه لاناهية ، تقولوا فعل مضارع مجزوم بلاالناهيه ، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، على الله جار ومجرور الا أداة حصر ، الحق مفعول به لتقولوا لتضمنه معنى ماينصب القول ، وقيل أنه نعت مصدر محذوف والتقدير ، ولا تقولوا على الله إلا القول الحق . قال السمين : وهذا الثانى قريب فى المعنى من الأول انتهى (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن) واعرابه لاناهية ، تجادلوا فعل مضارع مجزوم بلاالناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل أهل مفعول به وهومضاف ، والكتاب مضاف اليه ، الأأداة حصر ، بالتى جار ومجرور ، الباء حرف جر ، التى اسم موصول فى محل جر بالباء ، هى ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، أحسن خبر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وجملة المبتدا والخبر صلة الموصول ، والعائد هى ، فما بعد الا فى هذا المثال انما جر بالباء لأن ماقبلها يطلب مجرورا ، ومعنى الآية ولا تجادلوا معاشر المؤمنين أهل الكتاب الا بالمجادلة التى هى أحسن كالدعاء الى الله بآياته ، والتنبيه على حججه . قاله المحلى فى تفسيره ، ومثال الاستفهام ـ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون ـ .

[تنبيه] الاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون فى الظروف نحو ـ لم يلبثوا إلاعشية أوضحاها ـ ، والمصادر نحو ـ إن نظن إلا ظنا ـ ، والأحوال نحو ماجاءنى زيد إلا وغلامه راكب ، ولا يأتى فى المفعول معه ، فلا يقال لاتسر إلا والنيل ، وذلك لأن مابعد الامنفصل من حيث المعنى عما قبله لمنافاته لها نفيا واثباتا ، والواو أيضا مؤذنة بنوع من الانفصال ، وأما التوابع فانما يقع التفريغ

والمستثنى

وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ وَسُوَى بِلُغَاتِهَا مَجْرُورٌ بِالإِضَافَةِ ، وَيُعْرَبُ غَيْرُ وَسِوَى بِمَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا فَيَجِبُ نَصْبُهُمَا نَحْوُ قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ أَوْ سِوَى زَيْدٍ ، وَيَجُوزُ الْإِتْبَاعُ وَالنَّصْبُ كَمَا فِي نَحْوِ مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ أَوْ سِوَى زَيْدٍ

منها فى البدل دون عطف النسق وعطف البيان والتأكيد ، وكذا النعت فى المغنى لابن هشام ، فلا يجوز التفريغ فى الصفات ، وأجازه الزمخشرى وأبوالبقاء . قال وكلام النحويين يخالف ذلك ، وجميع ماذكر مشروط بسبق نفى أو شبهه مما مرّ ، وقد يحذف النفى كقول الشاعر :

* أرى الدهر الامنجنونا بأهله * أى ما أرى الدهر الامستديرا بأهله من حال الى حال لأن المنجنون المحالة التى يستقى عليها الماء (والمستثنى بغير) بالتنوين (وسوى) بالتنوين ، ويجوز تركه لأنه مقصور كعصا ورحى (بلغاتها) المتقدمة (مجرور) دائما (بالاضافة) : أى اضافة غير وسوى اليه لملازمتهما للاضافة ، والأصل فى غير أن يكون صفة بمعنى مغاير نحو جاءنى رجل غير زيد : لكنها حملت على الا ، واستعملت فى الاستثناء كما حملت الاعليها ، واستعملت صفة فيما اذا أتت بعد جمع منكر غير محصور غالبا لتعذر الاستثناء حينئذ نحو ـ لوكان فيهما آلهة إلاالله لفسدتا ـ : أى لوكان فيهما آلهة غير الله ، والا حينئذ اسم بمعنى غير لكن ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف كالموصولة على الأصح فيهما (ويعرب غير) لفظا (وسوى) تقديرا كعصا (بما) أى بالاعراب الذى (يستحقه المستثنى بالا) من الاعراب بتفصيله السابق لأنه لما جرّ بهما المستثنى انتقل اعرابه اليهما (فيجب نصبهما) بعد الكلام التامّ الموجب ، وذلك كما فى (نحو قاموا غير زيد) واعرابه قاموا فعل وفاعل ، غير اسم استثناء منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف وزيد مضاف اليه ، وما ذكرته من أنها منصوبة على الاستثناء : هو الذى عليه ابن خروف وأهل الأندلس ، فانهم قالوا ناصبها الجملة التى انتصب عن تمامها على الاستثناء ، لكونها جاءت فضلة بعد تمامها ، وعند الفارسى أنها منصوبة على الحال من المستثنى منه ، وفيها معنى الاستثناء ، وأن الناصب لها ما فى الجملة من فعل أو شبهه ، وعند السيرافى أنها منصوبة على التشبيه بالظرف المبهم لما فيها من الابهام ، والناصب لها أيضا الفعل أو شبهه (أوسوى زيد) فى نحو قام القوم سوى زيد ، واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل سوى اسم استثناء منصوب على الاستثناء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وزيد مضاف اليه ، والجمهور على أنها ظرف مكان أبدا ، ولاتجعل اسما إلا فى الضرورة والندور . وقال ابن مالك كالزجاج ، وابن فارس هى اسم أبدا كغير معنى وتصرفا . وقال ابن هشام كالرمانى وأبى البقاء وابن عصفور وأكثر الكوفيين ظرف كثيرا واسم قليلا وهو الأرجح ، فاذا أعربت ظرفا فهى منصوبة أبدا بالعامل قبلها ، أو اسما كغير فتعطى جميع أحكامها كما يفيده تمثيل المصنف (ويجوز الاتباع) أى للمستثنى منه فى اعرابه (والنصب) أى على الاستثناء ، وذلك بعد الكلام التامّ المنفى (كما فى نحو ماقاموا غيرزيد أوسوى زيد) برفع غير وسوى على أنهما بدلان من الواو فى قاموا ، و بنصبهما على الاستثناء كما تقول ماقاموا الا زيد بالرفع والا زيدا بالنصب ، والأرجح الاتباع فى المتصل ، ويجب النصب فى المنقطع عند الحجازيين نحو مافيها أحد غير حمار

وَيُعْرَبَانِ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ فِى نَحْوِ مَاقَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ وَمَا رَأَيْتَ غَيْرَ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ ، وَمَامَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ ، وَإِذَامُدَّتْ سِوَى كَانَ إِعْرَابُهَاظَاهِرًا ، فَإِذَا قُصِرَتْ كَانَ إِعْرَابُهَا مُقَدَّرًا عَلَى الْأَلِفِ . وَالْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ وَلَا يَكُونُ مَنْصُوبٌ لَا غَيْرُ نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا .

بالنصب ، وجوز التميميون فيه الاتباع أيضا كالمتصل (ويعربان) أى غير وسوى (بحسب العوامل) الداخلة عليهما ، وذلك بعد الكلام المنفى الناقص (فى) الاستثناء المفرغ (نحو ماقام غير زيد وسوى زيد) برفع غير وسوى على أنهما فاعلان لقام كما تقول ماقاموا الازيد (ومارأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما على أنهما مفعولان كما تقول مارأيت الازيدا (وما مررت بغير زيد وسوى زيد) بجرهما بالباء كما تقول مررت الابزيد ، ويفارقان الا فى جواز تفريغهما مطلقا فى الايجاب كقام غير زيد وسوى زيد برفعهما مع امتناع قام الا زيد ، وفى جواز كونهما تابعين فى التام الموجب نحو قام القوم غير زيد ، وسوى زيد برفعهما بدلا من زيد ، ومررت بهم غير زيد وسوى زيد بالجر فيهما بدلا من الضمير المجرور ، وبالنصب فى المثالين على الاستثناء ، وذلك لأنهما فى معنى النفى ، فالكلام معهما كأنه غير موجب ، ومما يفارقان فيه الا أن تابع المستثنى بهما يجوز فيه رعاية المعنى ورعاية اللفظ . فاذا قلت ماقام القوم غير زيد وعمرو ، أوسوى زيد وعمرو جاز جر عمرو عطفا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لأن المعنى ماقام الا زيد وعمرو ، وهو من الاتباع على المعنى المسمى بالتوهم ، ومع إلا لايجوز الامراعاة اللفظ فقط (واذا مدت سوى) بأن قيل فيها سواء زيد بفتح السين والواو مع المد فى آخرها ، وبكسر السين وفتح الواو مع المد كما مر فى ذكر لغاتها (كان اعرابها) حينئذ (ظاهرا) فى آخرها (فاذا قصرت) أى ترك المد فيها وضمت سينها أوكسرت (كان اعرابها مقدرا على الألف) منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لاغير) لأنه خبرهما (نحو قام القوم ليس زيدا) واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، ليس فعل ماض ناقص معناه الاستثناء يرفع الاسم وينصب الخبر ، وزيدا منصوب على أنه خبرها ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق : أى ليس القائم زيدا ، أو على البعض المفهوم من كل : أى لا يكون بعضهم زيدا (ولا يكون زيدا) واعرابه لانافية ، يكون فعل مضارع معناه الاستثناء مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره ، ويكون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وزيدا خبرها ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق : أى لا يكون القائم زيدا أو على البعض المفهوم من الكل : أى لا يكون بعضهم زيدا . قال الفاكهى : وجملة الاستثناء هل هى حال فحلها النصب ، أو مستأنفة فلا محل لها ؟ قولان ، صحح ابن عصفور الثانى اهـ . وقال ابن عنقاء : جملة الاستثناء فى ذلك كله مستأنفة من حيث الاعراب لاالمعنى : كما صححه ابن عصفور ، وجزم به أكثر المتأخرين . وقال السيرافى : وقوم الأرجح أنها حال ، واعترض بأن الماضى لايقع حالا الا مع قد ولو مقدرة ،

وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَصْبُهُ بِهَا نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا ، وَخَلَا زَيْدٍ بِالْجَرِّ ، وَعَدَا زَيْدًا ، وَعَدَا زَيْدٍ ، وَحَاشَا زَيْدًا ، وَحَاشَا زَيْدٍ ، وَإِنْ جَرَرْتَ فَهِيَ حُرُوفُ جَرٍّ ، وَإِنْ نَصَبْتَ فَهِيَ أَفْعَالٌ إِلَّا أَنَّ سِيبَوَيْهِ لَمْ يَسْمَعْ فِي الْمُسْتَثْنَى بِحَاشَا إِلَّا الْجَرَّ ،

وقد لاتدخل على الجامد ، ويجاب بأن جمهور المحققين من المتأخرين على أن قد لاتلزم فى ذلك لكثرة ورود الماضى حالا بدون قد اهـ (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا) ولا يكون الاستثناء بهذه الأفعال الامتصلا . قال أبوحيان : فلا تقول ما فى الدار أحد خلا حمارا (يجوز جره) بها ، لكن الجرّ بالأوّلين قليل ولذا لم يحفظه سيبويه فى عدا (و) يجوز (نصبه بها) على أنه مفعول به ، ومحل جواز الوجهين ان تجرّدت من ما المصدرية كما يعلم من كلامه الآتى (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب ، واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل خلا فعل ماض فيه معنى الاستثناء ، زيدا مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو . قال ابن عنقاء : فاعل خلا وعدا وحاشا لا يكون فى الاستثناء الاضميرا ملازما للافراد والتذكير ، والاستثناء عائد على البعض المفهوم مما قبله ، أو على اسم فاعل مفهوم من السياق اهـ والتقدير هنا قام القوم خلا بعضهم وخلا القائم زيدا (وخلا زيد بالجر) على أن خلا حرف جر ، وزيد مجرور به (وعدا زيدا) بالنصب مفعول به (وعدا زيد) بالجرّ بعدا (وحاشا زيدا) بالنصب على أن حاشا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا كفاعل خلا وعدا ، وزيدا مفعول به (وحاشا زيد) بالجرّ بحاشا (وان جررت) بكل منها المستثنى (فهى حروف جر) واستثناء غير متعلقة بشئ لأنها للتنحية لا للتعدية ، ومحل مجرورها حينئذ نصب عن تمام الكلام ، فناصبه الجملة المتقدمة التى انتصب عن تمامها . وقال الجرجانى هنّ معديات ، فمجرورهنّ فى محل المفعول به كمررت بزيد ، ويتعلق بما فى الجملة من فعل أو شبهه الا أنّ تعديتهنّ على جهة السلب : أى على جهة النفى اهـ (وان نصبت) بكل منها (فهى أفعال) ماضية معناها الاستثناء ، وهى جامدة متعدّية بنفسها ، وهى جملة الاستثناء مستأنفة من حيث الاعراب لا المعنى فلا محلّ لها كما أن جملة الا زيدا من نحو قام القوم الا زيدا لا محل لها ، وقيل انها حال فمحلها النصب والقول فيها كالقول فى جملة ليس ولا يكون (الا أن سيبويه) امام النحاة (لم يسمع فى المستثنى بحاشا الا الجرّ) فالتزم حرفيتها وأوجب الجرّ بها ونفى النصب ، وغيره سمع النصب أيضا كقولهم ، اللهمّ اغفرلى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصبغ ، فجوّزه والمثبت مقدم على النافى ، ولا يستثنى بها الا فيما فيه تنزيه للاسم الذى بعدها من سوء ذكر فى غيره ؛ أو فيه نحو ضربت القوم حاشا زيد بالجرّ ، ولذلك لايحسن صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه ، كذا قال ابن الحاجب . وجزم به الرضى ، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء ، فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه عن السوء ، ثم يبرئون من أرادوا تبرئته على معنى أن الله منزه عن أن لايطهر ذلك الشخص مما يعيبه ، فيكون آكد وأبلغ ، وتكون حينئذ مستعملة للتنزيه فقط ، فتكون اسما مبنيا نحو ـ قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء ـ . قال الخبيصى : وهى حينئذ اسم منتصب محلا انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل ، وقد قرئ حاشا لله بالتنوين ، هو مثل قولهم رعيا لزيد ، وحاشى الله بالاضافة فهو مثل سبحان الله اهـ . وفى التسهيل : وشرحه للدماميني ، وان وليها مجرور باللام انتفت حرفيتها

وَتَتَّصِلُ مَا بِعَدَا وَخَلاَ فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ ، وَلاَ تَتَّصِلُ مَا بِحَاشَا ، تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ مَاعَدَا زَيْدًا

وَقَالَ لَبِيدٌ:

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ * وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

بالاجماع ولم تتعين الفعلية خلافا للمبرد ، بل يتعين حينئذ اسميتها لجواز تنوينها كقراءة ابن السماك حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد ، وقرأ ابن مسعود حاشى الله بالاضافة ، فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله اهـ (وتتصل ما) أى ما المصدرية (بعدا وخلا فيتعين) حينئذ (النصب) بهما للمستثنى لأن المصدرية لاتدخل الا على الفعل (ولا تتصل مابحاشا) أى لايجوز دخول ما المصدرية على حاشا كما نص عليه سيبويه خلافا لمن جوّز اتصال مابها ، وهو ما مشى عليه صاحب الآجرومية . قال ابن عنقاء : دخول ما على حاشا ، رأى لابن مالك تبعا لقوم ، والصحيح وفاقا للجمهور أن مالاتدخل على حاشا الا فى ضرورة أو شذوذ ، وهى حينئذ زائدة لامصدرية ، وان نصب مابعدها اهـ (تقول قام القوم ماعدا زيدا) بالنصب لاغير ، وقام الناس ماخلا عمرا ، واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل ، مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها بمصدر ، عدا فعل ماض ، زيدا مفعول به ، ومثله ماخلا عمرا وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وجوبا يعود على البعض والتقدير قام القوم ماعدا بعضهم زيدا ، وماخلا بعضهم عمرا : أى مدّة مجاوزة زيد ومدّة مجاوزة عمرو . قال فى التصريح : والقول بأن ماهنا مصدرية مع وجود خلا وعدا مشكل لأنها لاتدخل على فعل جامد كما نص عليه فى التسهيل ، وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف ، فقيل على الحالية والتقدير قام القوم مجاوز قيامهم زيدا ، أو مجاوزا قيامهم زيدا ، أو خاليا بعضهم من زيد ، وقام الناس خلوا قيامهم عمرا ، أو خاليا قيامهم عمرا ، أو خاليا بعضهم من عمرو . قال ابن مالك : ووقعت الحال معرفة لتأولها بنكرة . قال ابن هشام فى المغنى : والتأويل خالين عن عمرو ، ومتجاوزين زيدا اهـ ، وقيل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف : أى وقت خلوهم عمرا ، أو وقت مجاوزتهم زيدا ، وما تقرّر من وجوب النصب بعدهما هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائى وجماعة الى جواز الجرّ بهما على تقديرهما حرفى جرّ ، وتقدير ما زائدة . قال فى المغنى : فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن مالا تزاد قبل الجار ، بل بعده نحو ـ عما قليل ـ فبما رحمة من الله ـ ، وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لايقاس عليه اهـ (وقال لبيد) بفتح اللام وكسر الموحدة ابن ربيعة العامرى ، وفد على رسول الله ﷺ فأسلم وحسن اسلامه ، وكان من فحول شعراء الجاهلية ، وكان من المعمرين عاش مائة وأربعا وخمسين سنة ، ولم يقل شعرا بعد اسلامه ، وكان يقول أبدلنى الله تعالى به القرآن ، وقيل قال بيتا واحدا .

ماعاتب المرء الكريم كنفسه * والمرء يصلحه القرين الصالح

(ألا كل شئ ماخلا الله باطل * وكل نعيم لامحالة زائل)

هو من قصيدة للبيد لامية من الطويل أكثر من خمسين بيتا استشهد النحاة بكثير منها * اللغة ألا حرف يفتتح به الكلام لتنبيه المخاطب ، وكل اسم موضوع لجميع الأجزاء ، اذا أضيفت الى

النكرة اقتضت عموم الافراد ، واذا أضيفت الى المعرفة اقتضت عموم الأجزاء ، والباطل هو الزائل الفائت ، من بطل الشئ بطلا ، وبطولا ، وبطلانا ، اذا ذهب ضياعا ، والنعيم ما أنعم الله به عليك ، وكذلك النعمة ، وقوله لا محالة بفتح الميم : أى لا بد أو لا حيلة * الاعراب : ألا حرف استفتاح كل مبتدأ ، شئ مضاف اليه ، ما مصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا ، خلا فعل ماض ، معناه الاستثناء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو عائد على البعض ، وباطل خبر المبتدا والمصدر المنسبك من ما وما بعدها منصوب على الظرفية : أى كل شئ باطل مدة خلوه ، أو وقت خلوه عن الله تعالى ، وكل مبتدأ ونعيم مضاف اليه لا نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر محالة اسمها مبنى معها على الفتح ، وخبر لا محذوف والتقدير لا محالة لنا ، زائل خبر كل ، والمعنى أن كل شئ غير الله تعالى زائل وفان لا يدوم ، وكل نعيم : أى من نعيم الدنيا لأنه بصدد ذم الدنيا و بيان سرعة زوالها ، أو أعم من ذلك لأن لبيدا قال ذلك قبل اسلامه ، فيمكن أن يكون اعتقاده فى ذلك الوقت أن الجنة لا وجود لها ، وحينئذ فيكون المراد من قوله ﷺ أصدق كلمة : أى قطعة من الكلام قالها الشاعر ، كلمة لبيد : ألا كل شئ الخ صدر البيت ، فان العجز وهو قوله * وكل نعيم لا محالة زائل * لا يمكن تصديقه فيه من حيث انه شامل لنعيم الجنة وهو لا يزول ، ولذا جاء : أن الصديق رضى الله عنه كذبه فيه . وقال ان نعيم الآخرة لا يزول ، بل جاء بذلك مرفوعا الى النبى ﷺ . وقال ابن حجر العسقلانى : المراد بالبطلان فى البيت الفناء لا الفساد ، وكل شىء سوى الله تعالى جائز عليه الفناء لذاته ، حتى الجنة والنار ، وانما يبقيان بابقاء الله تعالى لهما وخلق الدوام لأهلهما ، والحق على الحقيقة من لا يجوز عليه الزوال لذاته . والشاهد فيها خلا حيث ينصب مابعده على أنه فاعل والفاعل مستتر والاسم المنصوب المفعول به .

[تتمة] بقيت أدوات يستثنى بها لم يذكرها المصنف للخلاف فيها منها بيد بالموحدة ، ويقال فيها ميد بالميم ، ويكون بمعنى غير اتفاقا فيستثنى بها فى الانقطاع فقط كقوله ﷺ « نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا » وتأتى بمعنى أجل ، وبمعنى على كقوله ﷺ « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش ، ورضعت فى بنى سعد » أى من أجل أنى من قريش ، ورضعت فى بنى سعد ، أو على أنى من قريش الخ ، ويجوز أن تكون فى هذا الحديث بمعنى غير منصوبة على الاستثناء ، ويكون من تأكيد المدح بما يشبه الذم وتلازم الاضافة الى أن المصدرية وصلتها كالمثالين المذكورين ، وشذ حذف أن بعدها ، فيقال فى اعرابها بيد اسم استثناء بمعنى غير مبنى على الفتح ، والجملة بعدها فى محل جر بالاضافة . وقال ابن مالك فى إعراب مشكل البخارى بيد حرف استثناء بمعنى الا ، وعلى هذا فالجملة بعدها فى محل نصب على الاستثناء المنقطع ، وقد مال الدمامينى الى هذا فى شرح التسهيل * ومنها بله بفتح الهاء أكثر من كسرها عدّها الكوفيون والبغداديون وغيرهم ، وأجازوا النصب بعدها كالا نحو قام القوم بله زيدا . قال ابن عنقاء : والأصح أنها تدل على أن مابعدها زائد فى الوصف على ماقبلها ، وأنها تكون اسما لاترك كثيرا فينصب المفعول به كبله زيدا : أى دعه ففتحته بناء ، وقيل مصدر وقع بدلا من فعل الأمر : أى تركا زيدا ففتحته إعراب ، وقيل مصدر بمعنى الترك فيضاف الى المفعول له . وقال الفارسى لفاعله ففتحته إعراب أيضا ، واسما بمعنى كيف قليلا فيرفع مابعده ففتحته بناء ، وبالثلاثة روى

قول الشاعر : تذرالجماجم ضاحيا هاماتها * بله لأكف كأنها لم تخلق
وتكون اسما بمعنى غير ، فتضاف للمستثنى نحو ما قاموا بله زيد ففتحته إعراب ، وقد يجر بالحرف لحديث البخارى « أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما اطلعتم عليه » أى من غير ما اطلعتم عليه * ومنها لاسيما وأكثر استعمالها بالواو قبلها ، وبالتشديد ، وقد تحذف الواو ، وقد تخفف . قال الرضى ، وقد يقال فيها سيما بحذف لا ، والواو التى تدخل عليها فى بعض المواضع اعتراضية عدّها كثيرون من أدوات الاستثناء ، حتى رأوا ما بعدها مخالفا لما قبلها بالأولوية نحو قاموا لاسيما زيد ، والأصح أنها لمجرد التنبيه على أولوية ما بعدها بالحكم الذى نسب لما قبلها ولا فيها نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ، وسىّ بمعنى مثل اسمها مبنى معها على الفتح وخبرها محذوف ، ويجوز فيما بعدها الجر بالاضافة الى سى وما زائدة ، والفتحة فى سىّ حينئذ اعرابية ، فيقال فيه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو أرجح الوجوه ، والرفع على أنه خبر مبتدا محذوف وجوبا لأنه كذلك سمع ، وما حينئذ موصولة بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة بالجملة : أى ولا مثل الذى ، أو مثل شىء هو زيد ، والنصب فان كان نكرة ، فعلى التمييز لما ، وهى حينئذ نكرة تامة بمعنى شىء أو لشىء ، وما كافة لها عن الاضافة ، والفتحة بناء مثلها فى لا رجل ، وان كان معرفة ، فعلى حذف فعل ناصب مناسب ، وما كافة ، أو على أنه مفعول بسىّ نفسها لتأويلها باسم الفاعل ، وما كافة لها عن الاضافة : أى ولا مساو زيدا فيهم ، وقيل ما كافة ، ولاسيما منزّل منزلة الا فى الاستثناء ، فالاسم المعرفة بعدها منصوب على الاستثناء المنقطع ، ولما كانت الوجوه الثلاثة متكلفة منع الجمهور نصب المعرفة بعدها . قال فى التسهيل : وشرحه للدماميني ، وقد توصل بظرف كقولك يعجبنى الاعتكاف ولاسيما عند الكعبة ، وأحب التنفل ولاسيما يوم الجمعة . قال الشاعر :

يسر الكريم الحمد لاسيما لدى * شهادة من فى خيره يتقلب

أو جملة فعلية نحو يعجبنى كلامك لاسيما تعظه . وقال الشاعر :

فق الناس بالخير لاسيما * ينيلك من ذى الجلال الرضا

وأما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب . قال الشارح : وجاء بعد لاسيما الجملة الشرطية وعليه فما كافة ما يوجد فى كلام المصنفين من قولهم لاسيما والامر كذا تركيب غير عربى . قال الرضى ولا أعلم من أين أخذه ، وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق ، فاذا قلت أحب زيدا ولاسيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر : أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا ، وكذا تقول فى أحبه ولاسيما وهو راكب أو ولاسيما ان ركب : أى وخصوصا ان ركب * ومنها لما المشددة نحو ــ ان كل نفس لما عليها حافظ ــ فى قراءة التشديد ، وان نافية : أى ما كل نفس الا عليها حافظ ، فتقول فى اعرابها لما ايجابية بمعنى الا الاستثنائية ، ومن ذلك قولهم أنشدك الله لما فعلت ، وبالله لما أتيت : أى ما أسألك بالله الا فعلك والاتيان ، ومعناه النفى المحصور ، والذى بعدها فى تأويل مصدر حذف سابكه استثناء مفرّغا . قال الرضى قولهم أنشدتك الله من قولهم نشدته كذا فأنشد : أى ذكرته فتذكر ، والمعنى ذكرتك الله بأن أقسمت عليك به ، وقلت لك بالله لتفعلنّ اهـ

وأما

وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ الْحُرُوفِ الْمُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ ، وَخَبَرُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ ، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَاسْمُ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ فَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ . وَأَمَّا التَّوَابِعُ فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

باب المخفوضات من الأسماء

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ :

[خاتمة] هى فائدة . قال الشلبي فى حاشية المطول مالفظه ، قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ الشريف ، وهو قولهم : اللهم إلاأن يكون الأمر كذا وكذا فيمافي ثبوته ضعف كأنه يستعان فى إثباته بالله تعالى اه . وقال غيره اللهم إلاأن يكون الخ كلا تذكر بعد استثناء نادر كأنه يستعان من الله فى وقوعه (وأماخبر كان وأخواتها) نحو ــ وكان الله غفورا رحيما ــ فأصبحتم بنعمته إخوانا ــ ليسواسواء ــ مادمت حيا ــ (وخبر الحروف المشبهة بليس) نحو ــ ماهن أمهاتهم ــ ولات حين مناص ــ * تعز فلا شيء على الأرض باقيا *

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين

(وخبر أفعال المقاربة) نحو ــ عسى الله أن يأتى بالفتح ــ وما كادوا يفعلون ــ (واسم إن وأخواتها) نحو ــ إن الله سميع بصير ــ ولكن أكثركم للحق كارهون ــ (واسم لاالتى لنفى الجنس) نحو لاإله إلاالله « لاأحد أغير من الله » (فتقدم الكلام عليها فى المرفوعات) استطرادا فلاحاجة الى اعادتها (وأما التوابع) التى من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا (فسيأتى الكلام عليها) بعد الجوازم (ان شاء الله تعالى) وانما أخرها المصنف عن المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات والمجزومات لأنها تابعة لها ، والتابع من شأنه أن يتأخر عن المتبوع .

باب المخفوضات من الأسماء

وهى مااشتمل على علم الاضافة ، وهوالجر سواء أكان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء ، وقوله من الأسماء لبيان الواقع لاللاحتراز لأن الخفض لايدخل الأفعال (المخفوضات ثلاثة) فقط بدليل الاستقراء ، وأماالجر بالمجاورة ، ويكون فى النعت : نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته لضب مع أنه نعت لجحر ، وفى التوكيد كقوله :

ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انحلت عرا الذنب

بخفض كلهم لمجاورة الزوجات مع أنه توكيد لمفعول بلغ ، وفى عطف النسق نحو ــ وامسحوا برؤسكم وأرجلكم بخفض أرجلكم لمجاورته لرؤسكم ، ومنعه فيه جمهور النحاة وتأولوا الآية لزوال الجوار العطف فلايحسن عده قسما مستقلا لأن حركة الجوار مجرد اتباع فلاعامل لها ألبتة أوعاملها عامل جارها توسعا ، وعلى القولين فحركة الاعراب فيه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجوار ، وأما الجر بالتوهم كقول الشاعر :

بدا لى أنى لست مدرك مامضى * ولاسابق شيئا إذا كان جائيا

مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ ، وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ . فَالْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ هُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ ، وَإِلَى

يخفض سابق على توهم أنه قال لست بمدرك بحرف الجر ، فلايحسن عده أيضا قسما مستقلا ، وذلك لأن عامله هو ذلك العامل المتوهم ، لاالتوهم نفسه لأن حركة إعرابه الأصلى مقدرة فيه : الأول من الثلاثة (مخفوض بالحرف) قدمه لأنه الأصل ، ولايكون هذا المجرور إلااسما مفردا صريحا كمررت بزيد أومؤولا كعجبت بأنك قائم . (و) الثانى (مخفوض بالاضافة) أى بسببها لأن الأصح أن المضاف عامل فى المضاف إليه . ثم المضاف إليه قديكون مفردا ، نحو غلام زيد ، وقديكون جملة كهذا يوم لاينطقون ـ ويوم هم بارزون ـ إذلايضاف للجملة إلااسم الزمان ولوغيرظرف ، وحيث ، وآية : بمعنى علامة ، وريث بفتح الراءوسكون التحتية [illegible] مقدار القول ، ومارادفه فى المعنى كحديث «من غشنا فليس منا» وخبر «لاإيمان لمن لاأمانة له» . والذى يلازم الاضافة إلى الجملة إذ باتفاق ، وإذا ، وحيث عند الجمهور . (و) الثالث (تابع للمخفوض) بالحرف أوالاضافة ، وهذا مبنى على رأى السهيلى ان العامل فيه هى التبعية ، وهو ضعيف ، والأصح أن العامل فى التابع ، هو العامل فى المتبوع فى غير البدل ، فيرجع جرالتابع الى الجر بالحرف أوالاضافة ، وأماالبدل ، فالعامل فيه محذوف (فالمخفوض بالحرف) أى بحرف الجر . قال ابن الحاجب سميت هذه الحروف حروف الجر لأنها تجر معنى الفعل الى اسم . وقال الرضى بل لأنها تعمل إعراب الجر كمايقال حروف النصب ، وحروف الجزم ، ويسميها الكوفيون حروف الاضافةلأنها تضيف الفعل : أى توصل معناه الى الاسم ، وتسمى أيضا حروف الصفات لأنها تحدث صفة للاسم من ظرفية أوغيرها ، وقيل لأنها تقع صفات لماقبلها (هومايخفض بمن) وهى لابتداء الغاية مكانا كقرأت من أول القرآن وزمانا نحو ـ من أول يوم ـ وغيرهما نحو : من محمد رسول الله ، ومنه عند سيبويه التى بعد اسم التفضيل كأنت أفضل منه ، والتى فى نحو «أنت منى بمنزلة هرون من موسى» ، ولى من فلان صديق ، ويقال لها التجريدية ، وتكون للتبعيض ، وهى التى يصلح مكانها بعض كمنهم من كلم الله ـ ، ولبيان الجنس ، ويصلح مكانها الذى هو نحو ـ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ـ أى الذى هو الأوثان ، والتعليل نحو ـ يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق ـ والسببية نحو ـ يحفظونه من أمر الله ـ أى بأمره ، والظرفية نحو ـ إذانودى للصلاة من يوم الجمعة ـ أى فيه ، والبدلية نحو ـ لن تغنى عنهم أموالهم ولاأولادهم من الله ـ أى عنده ، والفصل ، وهى الداخلة على ثانى المتضادين نحو ـ والله يعلم المفسد من المصلح ـ والاستعلاء كنصرناه من القوم ـ : أى عليهم ، والتأكيد ، وهى الزائدة لغير غرض بشرط تقدم نفى أونهى أو استفهام بهل ، وأن يكون مجرورها نكرة نحو ـ ما كان معه من إله ـ ماجاءنا من بشير ـ ماترى فى خلق الرحمن من تفاوت ـ ثم الزائدة ان جرت اسم جنس نكرة كماجاءنى من رجل ، فهى للتنصيص على العموم والاستغراق ، وان جرت نكرة عامة فهى لتوكيدالعموم ، وذلك نحو ماجاءنى من أحد ، أوعريب بمهملتين ، أوديار ، أوطوف ، أومصوات ، أوذبيح ، وكلها بمعنى أحد وملازمة للنفى (والى) وهى لانتهاء الغاية مكانا نحو ـ إلى المسجد الأقصى ـ وزمانا نحو

وعن

وَعنْ ، وَعَلَى ، وَفِى ، وَالْبَاء ، وَاللَّامِ ،

ـ أتموا الصيام إلى الليل ـ وغيرهما نحو « الى هرقل عظيم الروم » وتكون للمصاحبة نحو ـ من أنصارى الى الله ـ : أى معه ، والظرفية نحو ـ هل لك الى أن تزكى ـ : أى فى أن ، ولها معان أخر (وعن) وهى للمجاوزة ، ولم يذكر البصريون لها معانى غيرها ، والمراد بها بعد شيء عن المجرور بها بسبب مصدر الفعل المعدى لها : نحو سرت عن البلدة : أى بعدت عن البلدة بسبب السير وأطعمته عن جوع ، وكسوته عن عرى : أى جعلت الجوع والعرى مجاوزا له ، ومنه رميت السهم عن القوس لأن السهم يجاوزها ، وتكون للاستعلاء نحو ـ فانما يبخل عن نفسه ـ : أى عليها ، و بمعنى من نحو ـ وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ـ أى منهم (وعلى) للاستعلاء الحسى حقيقة نحو ـ وعليها وعلى الفلك تحملون ـ أومجازا نحو ـ أوأجد على النار هدى ـ أوالمعنوى نحو ـ الرحمن على العرش استوى ـ وصلى الله على محمد وآله ، وتكون للمعية نحو ـ آتى المال على حبه ـ : أى مع حبه ، والظرفية نحو ـ واتبعوا ماتتلوا الشياطين على ملك سليمان ـ : أى فيه والتعليل نحو ـ لتكبروا الله على ماهداكم ـ أى لهدايته إياكم ، والاستدراك نحو قولهم على أنه كذا وكذا ومن ذلك قول الشاعر :

بكلّ تداوينا فلم يشف مابنا * على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بذى ودّ

أبطل بعلى الأولى عموم لم يشف مابنا : فقال بلى ان فيه شفاء . ثم أبطل بالثانية قوله * على أن قرب الدار خير من البعد * والأرجح أنها حينئذ خبر لمبتدا محذوف : أى والتحقيق على كذا ، وقد يكون اسما مبنيا بمعنى فوق كنزلت من عليه (وفى) وهى للظرفية مكانا نحو ـ غلبت الروم فى أدنى الارض ـ ومنه أدخلت الخاتم فى أصبعى غير أن فيه قلبا لان الاصل أدخلت أصبعى فى الخاتم وزمانا نحو ـ سيغلبون فى بضع سنين ـ وتكون للاستعلاء كقوله تعالى ـ ولأصلبنكم فى جذوع النخل ـ أى عليها قال الدماميني ، ومنه حديث « أرواح الشهداء فى أجواف طير خضر » : أى عليها (والباء) هى للتعدية : أى جعل الفعل متعديا وتحويله باحداث معنى التصيير فى مفهومه من اللزوم الى التعدى ، وهذا المعنى مما انفردت به عن سائر حروف الجر ، والتعدية معنى آخر ، وهو ايصال معنى الفعل الى شيء بواسطة حروف الجر ، وهذا جار فى حروف الجر كلها ، وباء التعدية ، وتسمى باء النقل هى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ماتعدى الفعل القاصر نحو ـ ذهب الله بنورهم ـ أى أذهبه ، وتكون للالصاق ، وهو معنى لايفارقها ، ولهذا اقتصر عليه سيبويه نحو مررت بزيد : أى التصق مرورى بمكان يقرب منه ، وللاستعانة ، وهى الداخلة على آلة الفعل ، ومنه كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين وقوله تعالى ـ ترهبون به عدوّ الله ـ والتأكيد ، وهى الزائدة وكثرت زيادتها فى فاعل كفى نحو ـ كفى بالله شهيدا ـ ومفعول عرف ، وفى المبتدا بعد اذا الفجائية ، نحو خرجت فاذا به قائم : أى فاذا هو قائم ، وكيف نحو كيف بك : أى كيف أنت ، وفى الخبر المنفى ، نحو ما كنت بقائم ولست بنائم ، ولزمت زيادتها فى نحو ـ أسمع بهم وأبصر ـ فى رأى الجمهور وشذت فى الخبر المثبت (واللام) وهى للملك نحو ـ لله مافى السموات

وَالْكَافِ ، وَحَتَّى ، وَالْوَاوِ ، وَالتَّاء

ومافى الارض ـ والاختصاص : أى شبه الملك كالجنة للمؤمنين ، والسرج للفرس ، والاستحقاق ، وتقع بين معنى وذات : كالحمد لله ـ وللكافرين النار أى عذابها ، والمعانى الثلاثة متقاربة ، وقد يستغنى بذكر الاختصاص عن المعنيين الأخيرين ، وقد يعبر بأحدها مكان الآخر ، وقد تكون للتعليل نحو ـ خلق لكم ـ ومنه لام كى ، ولبيان الحكمة نحو ـ وماخلقت الجن والانس إلا ليعبدون ـ لاما لوجعلناها للتعليل لزم عليه نسبة أفعاله تعالى للأغراض والعلل ، وذلك محال على الله تعالى ولتوكيد النفى ، وهى لام الجحود نحو ـ وما كان الله ليعذبهم ـ ولانتهاء الغاية نحو ـ كلّ يجرى لأجل ـ أى الى أجل ، وللاستعلاء نحو ـ يخرّون للاذقان ـ وإن أسأتم فلها ـ أى عليها ، وللظرفية نحو ـ لايجليها لوقتها إلا هو ـ : أى فى وقتها (والكاف) وهى للتشبيه : نحو زيد كالقمر ، وأخته كالشمس ، وتكون للتعليل كقوله تعالى ـ كما أرسلنا فيكم رسولا ـ وقوله تعالى ـ وى كأنه لايفلح الكافرون ـ فوى اسم فعل بمعنى أعجب ، والكاف للتعليل : أى أعجب لعدم فلاحهم ، وللتأكيد ، وهى الزائدة نحو ـ ليس كمثله شىء ـ أى مثله . قال ابن عنقاء والتحقيق أنها فى الآية للتشبيه ، وانما نفى الشىء بنفى لازمه ، وقد تأتى اسما بمعنى مثل اضطرارا عند الجمهور واختيارا عند ابن مالك كالأخفش فتقع مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومجرورا باسم أوحرف وبقى للحروف المذكورة معان أخر مذكورة فى المطوّلات (وحتى) وهذيل تبدل حاءها عينا وهى لانتهاء الغاية مكانية : نحو أكلت السمكة حتى رأسها ، وزمانية نحو ـ سلام هى حتى مطلع الفجر ـ ويجب فى مجرورها اذا كان مسبوقا بذى أجزاء أن يكون آخرا كالمثال الأول ، أومتصلا بالآخر ، وذلك كالمثال الثانى ، فلايقال سهرت البارحة حتى نصفها خلافا لابن مالك ، والغالب فيما بعد حتى الجارة أن يكون داخلا فى حكم ماقبلها بخلاف مابعد الى ، فان الغالب فيه عدم الدخول . قال العصامى ، ومذهب المحققين أنه اذا لم يكن معها قرينة تقتضى الدخول أوعدم الدخول حكم لمابعدها بالدخول ، ويحكم فى مثل ذلك لمابعد الى بعدم الدخول حملا على الغالب فى البابين ولاخلاف فى حتى العاطفة فى وجوب دخول مابعد حتى لأن العاطف بمنزلة الواو (والواو) وهى للقسم كو الله « والذى نفسى بيده » ومنه ـ والنجم إذا هوى ـ والمرسلات عرفا ـ ـ والسماء ذات البروج ـ ونحوها من السور المفتتحة بالواو ، وقيل هى على حذف رب بفتح الراء مضافا إلى المجرور بعده : أى ورب النجم ، ورب المرسلات ، لأنه لايحلف بغيره تعالى . وأجيب بأن المنع فى حق العبد ، وأما المعبود فله أن يقسم بماشاء ، وفى الأقسام بها ايذان بعظمة ملكه وقوّة سلطانه . قال الشيخ عبد الملك العصامى ، ولاتتعلق الابمحذوف نحو ـ والقرآن الحكيم ـ فان تلتها واو أخرى نحو ـ والتين والزيتون ـ فالثانية للعطف والالاحتاج كلّ من القسمين الى جواب . مله فى المغنى (والتاء) المثناة فوق ، وهى للقسم أيضا والغالب دخولها على الاسم الأعظم نحو تالله . قال بعضهم والأصل فى حروف القسم الباء والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب . قال الزمخشرى فى قوله تعالى ـ وتالله لأكيدن أصنامكم ـ كأنه يتعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتوّ نمرود وقهره اه ولم يذكر المصنف الباء الموحدة التى هى أصل حروف القسم اكتفاء عنها بقوله أوّلا ، وفى والباء فانها شاملة لباء القسم

ورب

وَرُبَّ ، وَمُذْ ، وَمُنْذُ .

[تنبيه] بقى من حروف القسم حرفان : الأول الهمزة ، وتختص بالاسم الأعظم ، وهو الجلالة وهى إما همزة مفتوحة يليها ألف وتسميها المغاربة مجازا همزة الاستفهام كقوله صلى الله عليه وسلم «آلله ما أجلسكم إلا ذلك» أصله بالله ، فعوضت الهمزة عن الباء ، وإما همزة قطع مقصور يقال والله لاأخرجن فتقول أفالله أو فالله لتخرجن بقطع الهمزة أصله أفبالله حذفت الباء وأبدل منها الهمزة والفاء عاطفة على كلام المخاطب ، والخفض بالهمزة نفسها عند الأخفش وأصحابه ، واختاره كثيرون ، وبحرف القسم المحذوف عند الكوفى ، واختاره ابن مالك . قال ابن عنقاء فى حواشى البهجة ، وهو الأصح . والثانى ها عدّها كثيرون كابن عصفور ، وأبى حيان من حروف القسم ، وتسميها المغاربة ها التنبيه ، وتختص أيضا بالاسم الأعظم ، ولك فى ألفها الاثبات والحذف ، وفى الهمزة القطع والوصل ، فالصور أربع ها الله ، ها ألله ، هالله ، هالله ، وهى عوض عن واو القسم ، والأصح أن الجر بالواو المحذوفة ولابد أن يجئ بلفظ إذا بعد المقسم به لأن هاء من تمام اسم الاشارة لكونه حرف تنبيه قدم ليكون عوضا عن حروف القسم نحو ها اللهذا ، وعدّ بعضهم من حروف القسم الكاف نحو ـ كما أخرجك ربك ـ والصحيح أنها خبر لمحذوف : أى وذلك كما أخرجك ، والاشارة الى مافهم من سياق ماقبله : أى هذه الحالة فى كراهيتهم إياها كحال اخراجك للحرب فى كراهتهم له ، وأما أيمن المستعمل فى القسم نحو أيمن الله لأفعلن فالصحيح أنه اسم مبتدأ محذوف الخبر : أى أيمن الله قسمى ، وكذا وايم الله بهمزة وصل عند الجمهور ، فانه اسم مبتدأ وخبره محذوف : أى وايم الله قسمى . ويجاب القسم بغير السؤال باللام نحو : والله لزيد قائم ، وبأن نحو والله إن زيدا قائم ، وبما ولا النافيتين نحو ، والله مازيد بقائم ولا يقوم زيد ، وقد يحذف حرف النفى لقرينة نحو ـ تالله تفتؤ ـ أى تالله لا تفتؤ . وأما قسم السؤال ، فلا يجاب الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرنى وبالله هل قام زيد ، وقد يحذف جواب القسم إذا اعترض بين أجزاء الجملة : نحو زيد والله قائم ، أو تقدمت عليه نحو : زيد قائم والله لدلالة الجملة عليه (ورب) بضم الراء وفتحها وتشديد الباء مفتوحة ويجوز إلحاقها تاء التأنيث المفتوحة ، وهى للتقليل حقيقة إلا أنها استعملت فى التكثير كثيرا حتى صار استعمالها فيه كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى قرينة ، وفعلها الذى تتعلق به يجب أن يكون ماضيا لأنها لتقليل ماثبت نحو رب رجل كريم لقيته ، وأما قوله تعالى ـ ربما يودّ الذين كفروا ـ فانما دخلت رب على المستقبل لأن مثل هذا المستقبل فى القرآن بمنزلة الماضى لتحقق وقوعه من حيث انه من أخبار الله ، وهى صدق لايختلف ، ولذا كثيرا ماترد نظائره بلفظ الماضى كقوله تعالى ـ وسيق الذين اتقوا ـ ونادى أصحاب الجنة ـ ونحو ذلك ، والمضىّ فى المعنى كاف بل قيل ان دخولها على الماضى غالب لاواجب لوروده فى القرآن كهذه الآية ، وأشعار العرب كقوله :

يارب قائلة غدا * يالهف أم معاويه

(ومذ ومنذ) بضم الميمين . قال ابن مالك وكسرها لغة بنى سليم ، ولايجرّان الازمن معين غير مستقبل ، وهما حينئذ بمعنى من الابتدائية ان كان الزمان ماضيا كقوله * أقوين مذ حجج * وقوله * وربع عفت آثاره منذ أزمان * أى من حجج ومن أزمان ، وبمعنى فى الظرفية ان كان حاضرا نحو مارأيته مذ ليلتنا ومنذ يومنا : أى فى ليلتنا وفى يومنا ، وبمعنى من والى معا ان كان

فَالسَّبْعَةُ الْأُولَى تَجُرُّ الظَّاهِرَ وَالْمُضْمَرَ نَحْوُ مِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ، إِلَى اللهِ

معدودا نحو ما رأيته مذ أومنذ يومين : أى من أول هذه المدة الى انتهائها ، أما الزمان المستقبل وغير المعين فلا يدخلان عليه ، لا يقال لا أراه مذ أومنذ غد ولا ما رأيته مذ أومنذ حين ، فان أتى بعدهما جملة حكم بظرفيتها واضافتها اليها ، والى زمان مضاف اليها نحو : ما رأيته مذ جاءنى أومنذ كان عندى ، أو أتى بعدهما اسم زمان مرفوع كلم أره منذ يومنا أومنذ يوم الاثنين ، فهما مبتدأ ، وما بعدهما خبر أو بالعكس ومعناهما الأمد : أى جميع المدة ان كان حاضرا أو معدودا ، وأوّل المدة ان كان ماضيا أى مدة انتفاء الرؤية يومان ، أو أوّل مدته : أى انقطاعها يوم الاثنين ، وعلى هذا فالكلام جملتان مستأنفتان لأن جملة مذ ومنذ جواب لسؤال مقدر .

[تنبيه] جملة ما ذكره أيضا من حروف الجر أربعة عشر حرفا وكلها مستوية فى الاختصاص بالاسماء والدخول عليها ، وبقى على المصنف من حروف الجر حاشا وعدا وخلا ، ولعله اكتفى بذكرها فى الاستثناء ، ولعلّ فى لغة عقيل كقول الشاعر :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت ثانيا ✻ لعل أبى المغوار منك قريب

ولولا الامتناعية اذا تلاها ضمير متصل نحو لولاى ولولاه ولولاك لكان كذا ، فهى حرف جرّ مختص بالضمير ، والأكثر أن يقال لولا أنا ولولا أنت ولولا هو ، ومتى فى لغة هذيل ، وتأتى بمعنى من كأخرجها متى كمه : أى من كمه وبمعنى فى الظرفية كوضعها متى كمه : أى فى كمه ، وكى التعليلية ولا تجرّ الا ما الاستفهامية يقال جئتك أمس فتقول كيمه : أى لمه ، والهاء للسكت ، وحذفت ألف ما لدخول حرف الجرّ عليها والغالب جرها لأن المصدرية وصلتها نحو جئتك كى تكرمنى اذا قدرت أن بعدها : أى جئتك لاكرامك إياى ، وما المصدرية وصلتها نحو جاءكم زيد كيما تكرمونه : أى لاكرامه . فان قلت كيما تكرموه بحذف النون فما زائدة وكى حينئذ مصدرية ناصبة بنفسها ، وان قدرت النصب بأن مضمرة فكى تعليلية جارة :

[تنبيه آخر] اعلم انه لابد لحرف الجرّ غالبا من متعلق بفتح اللام ولابد أن يكون فعلا أو اسما يعمل عمله كالمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وفى تعلقه بالفعل الناقص نحو كان وأخواتها ، والجامد نحو نعم وبئس وعسى خلاف ، والأظهر أنه يتعلق به ، وقولنا غالبا للاحتراز عن الزائد فانه لا يتعلق بشئ كالباء فى كفى بالله شهيدا ، ومن فى قوله تعالى ــ هل من خالق غير الله ــ لأن الزائد انما جئ به للتقوية والتأكيد لا للربط بخلاف غير الزائد فانه لما قصرت بعض الأفعال عن الوصول الى الاسماء أعينت على ذلك بحروف الجرّ ، وفى معنى الزائد ربّ وفاقا لابن هشام وخلافا للجمهور كما سيأتى ، ولولا ولعل فانها كالزائد من حيث الاعراب لا المعنى فلا يتعلقان بشئ ومحل مجرورهما رفع بالابتداء ، وقد سمع رفعه فى لعل أبى المغوار ، ولا يتبع مجرورها الا بالرفع حتى على القول بانها معدّية وانها تتعلق بفعل محذوف وجوبا (فالسبعة الاولى) من حروف الجر التى ذكرها المصنف رحمه الله تعالى (تجرّ الظاهر) من الاسماء (والمضمر) فهى مشتركة بينهما ولهذا قدمها . ثم شرع يمثل لها على الترتيب فقال (نحو منك ومن نوح) واعرابه منك جار ومجرور ، ومن نوح كذلك . الأوّل مثال لجرّ من للضمر . والثانى مثال لجرها للظاهر (الى الله

مَرْجِعُكُمْ ، إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ، لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ، رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ، وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ، وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ ، وَفِيهَا مَاتَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ، آمِنُوا بِاللّٰهِ،

مرجعكم) مثال الجرّ الى الظاهر واعرابه الى حرف جرّ ، ولفظ الجلالة مجرور بالى وعلامة جره كسر الهاء تأدّبا ، والجلة فى محل رفع خبر مقدم ، مرجع مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره ، والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، وكثيرا مانسمع من يقرأ ولاخبرة له بالعربية بكسر العين ، والذى سهل لهم ذلك مجاورتها للجيم المكسورة فينبغى التفطن لذلك فانه لحن . (اليه مرجعكم) مثال الجرّ الى المضمر وقوله (جميعا) بالنصب حال من الكاف (لتركبن طبقا عن طبق) مثال الجرّ عن للظاهر، واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره ـ والله لتركبن ـ تركبن، فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة تخفيفا ، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والنون للتأكيد، طبقا مفعول به ، عن طبق جار ومجرور . وجلة الجار والمجرور فى محل نصب صفة لطبقا ، وعبارة الجلالين لتركبن أيها الناس أصله تركبونن حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال والواو لالتقاء الساكنين ـ طبقا عن طبق ـ حالا بعد حال ، وهو الموت . ثم الحياة ومابعدهامن أهوال يوم القيامة اه . (رضى الله عنهم ورضوا عنه) مثال الجرّ عن للضمر ، واعرابه رضى فعل ماض ، الله فاعل عنهم جار ومجرور متعلق برضى ورضوا فعل وفاعل ، رضى فعل ماض، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل، عنه جار ومجرور متعلق برضى . قال فى الجلالين رضى الله عنهم بطاعته ، ورضوا عنه بثوابه انتهى . قال فى حواشى الجمل : قوله بطاعته : أى بقبولها أو بتوفيقهم لها ، وقوله بثوابه : أى باثابته اياهم اه . وعبارة الخازن قيل معنى رضى الله عنهم ، رضى أعمالهم ، ورضوا عنه لما أعطاهم من الخير والكرامة انتهت ، وهذا بخلاف قولنا فى حق الصحابى مثلا رضى الله عنه فان المراد من ذلك الدعاء له بالرضا (وعليها) مثال الجرّ على للضمر وهو عائد على الأنعام فى قوله تعالى ـ الله الذى جعل لكم الأنعام ـ وقد قيل ان المراد من الأنعام هنا الابل خاصة ، وهذا القيل هو الظاهر لأنها التى توجد بها المنافع المحكية فى الآية (وعلى الفلك تحملون) مثال الجرّ على للظاهر ، واعرابه على حرف جرّ ، الفلك مجرور بعلى متعلق بتحملون ، وتحملون فعل مضارع مغير الصيغة وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل، ولعل المراد بقوله تحملون حمل النساء والولدان عليها فى الهوادج ، وهذا هو السر فى فصله عن الركوب فى قوله تعالى ـ لتركبوا ، وفى الجمع بينها وبين الفلك فى الحمل لما بينهما من المناسبة التامة حتى سميت سفن البرّ (وفى الأرض آيات) مثال الجرّ فى للظاهر ، واعرابه ظاهر ، والآيات جمع آية ، وهى العلامة الدالة على وحدانية الله تعالى (وفيها ماتشتهيه الانفس) مثال الجرّ فى للضمر، واعرابه فيها جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم ما اسم موصول فى محل رفع مبتدأ مؤخر ، تشتهى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، الأنفس فاعل ، والضمير المجرور بفى يعود على الجنة . ملكنا الله اياها (آمنوا بالله) مثال الجرّ الباء للظاهر ، واعرابه آمنوا فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع

آمنُوا بِهِ ، لِلّهِ مَا فِي السَّمٰوَاتِ ، لَهُ مَا فِي السَّمٰوَاتِ . وَالسَّبْعَةُ الْأَخِيرَةُ تَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ ، فَمِنْهَا مَا لَا تَخْتَصُّ بِظَاهِرٍ بِعَيْنِهِ ، وَهُوَ الْكَافُ ، وَحَتَّى ، وَالْوَاوُ نَحْوُ: وَرْدَةً كَالدِّهَانِ .

فاعل ، بالله جار ومجرور متعلق بآمنوا (آمنوا به) مثال لجرّ الباء للضمير ، واعرابه كاعراب الذى قبله (لله ماقى السموات) مثال لجرّ اللام للاسم الظاهر ، واعرابه لله جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم ، ماإسم موصول فى محل رفع مبتدأ مؤخر ، فى السموات جار ومجرور ، والجملة صلة الموصول متعلق بواجب الحذف تقديره استقر ، والعائد الضمير المستتر فى استقر (له ماقى السموات) مثال لجرّ اللام للضمير واعرابه كاعراب الذى قبله (والسبعة الاخيرة) من حروف الجرّ التى ذكرها المصنف (تختص بالظاهر) أى بخفض الاسم الظاهر (ولاتدخل على المضمر) أما الكاف فلكراهة اجتماع الكافين عند دخولها على كاف المخاطب وحمل بقية المضمرات عليه لأن الباب واحد مع الاستغناء بمثل فانها تدخل على المظهر والمضمر ، وأما حتى فاكتفاء بإلى فانها للغاية وتدخل على المضمر والمظهر خلافا للمبرد فانه أجاز دخولها على المضمر كقوله :

أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك أنها لاتخيب

وهذا عند الجماعة ضرورة . وأما واو القسم وتاؤه فلأن القسم بالاسم المضمر قليل فخصوه بما كثر فيه وهو المظهر ثم لما كثر القسم بالله خاصة قصدوا الى التخفيف فعوّضوا عن الواو التى هى حرف علة حرفا صحيحا وهو التاء ، ولأن الباء التى هى أصلها تدخل على الظاهر والمضمر ، والفرع من شأنه أن يكون دون الاصل فلا يساويه وانما حكم بأن الباء أصل والواو والتاء فرعان عنها لانها هى الثابتة للالصاق فى غير القسم ولم توجد الواو والتاء الا فى هذا الباب ، وأما ربّ فلانها لاتجر الا النكرات والضمير معرفة ، وكونها قد تجر الضمير لاينافى ماذكرنا لان الضمير الذى جوّزوا جرها له هو فى معنى النكرة لكونه لايقصد رجوعه الى شيء معين بل الى مجهول ذهنى ، وأما مذ ومنذ فللاستقراء (فمنها مالا يختص بظاهر بعينه) بل يجرّ أىّ ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحتى والواو) مثال الكاف (نحو وردة كالدهان) واعرابه وردة بالنصب خبر كان فى قوله تعالى ـ فاذا انشقت السماء فكانت وردة ـ وعلامة نصبه فتح آخره ، وقوله كالدهان الكاف حرف جرّ الدهان مجرور بالكاف وعلامة جره كسر آخره ، وجملة الجار والمجرور فى محل نصب صفة لوردة قال فى الجلالين ـ فاذا انشقت السماء ـ انفرجت أبوابا لنزول الملائكة ـ فكانت وردة ـ : أى مثلها محمرة كالدهان كالأديم الأحمر على خلاف العهد بها ، وجواب اذا فما أعظم الهول انتهى . قال العلامة سليمان الجمل فى حواشيه قوله : أى مثلها محمرة عبارة غيره محمرة مثلها وهى أظهر كما لا يخفى وقوله كالدهان يجوز أن يكون خبرا ثانيا وأن يكون نعتا لوردة وأن يكون حالا من اسم كانت وقوله على خلاف العهد بها : أى على خلاف لونها ، الذى نراه ونعهده ، وهو الزرقة وتلك الحمرة التى ظهرت فيها فى ذلك الوقت هى لونها الأصلى لأن لونها الأصلى دائما هو الحمرة وانما نشاهدها زرقاء بسبب اعتراض الهواء بيننا و بينها كما يرى الدم فى العروق أزرق ، والهواء هناك لايمنع من اللون الأصلى قاله الكرخى والعمادى والكازرونى والماوردى . وقال القرطبى قال قتادة انها

وَزَيْدٌ كَالْأَسَدِ ، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، وَنَحْوُ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ، وَقَوْلِهِمْ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا بِالْجَرِّ .

اليوم خضراء وسيكون لها لون أحمر اه . (وزيد كالأسد) : أي في الشجاعة ، واعرابه ظاهر (وقد تدخل) : أي الكاف (على الضمير في ضرورة الشعر) كقول العجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشي :

خلى الذنابات شمالا كثبا * وأم أوعال كها أوأقربا * ذات اليمين غير أن ينكبا

* اللغة خلى : أي ترك ويروى نحى ، والذنابات بضم الذال كما يفيده كلام هطيل في شرح المفصل وقال انه موضع بعينه . وفي العيني والذنابات بفتح الذال المعجمة و بعد الألف باء موحدة و بعد الألف الأخرى تاء مثناة من فوق : أي آخر الحروف ، اسم موضع بعينه ، وشمالا بكسر الشين : أي عن شماله ، وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة والباء الموحدة : أي قريبا ، وأم أوعال اسم هضبة : أي صخرة كبيرة بعينها ، وهي في الأصل جمع وعل ، وهو ذكر الأروى ، وينكب : أي يجور و يميل . الاعراب خلى فعل ماض ، ومثله نحى على الرواية الأخرى تنصب مفعولين لأنها بمعنى ترك المتضمن معنى صير وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، الذنابات مفعولها الأول ، شمالا مفعول ثان ، كثبا نعت لشمالا : أي شمالا قريبا ، وأم أوعال اما بالنصب عطفا على الذنابات ، واما بالرفع على أنه مبتدأ وخبره جملة كها : أي كالذنابات ، وقد ذكر الوجهين العيني والدماميني وهطيل كها جار ومجرور الكاف حرف جر ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالكاف أوحرف عطف ، أقرب معطوف على الهاء من كها من غير اعادة الجار ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في جره وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ، وهي الصفة ووزن الفعل وألفه للاطلاق ، ذات ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره واليمين مضاف اليه غير اسم استثناء وعلامة نصبه فتح آخره ، أن حرف مصدري ونصب ، ينكب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وألفه للاطلاق. والمعنى أن هذا الحمار الوحشي لما مضى في عدوه جعل موضع الذنابات ناحية شماله قريبة منه ، وجعل هضبة أم أوعال ناحية يمينه كها : أي مثل الذنابات في القرب منها ، فهما عن يمينه وشماله مقدار مابين كل منهما و بين طريقه واحد الا أن ينكب : أي يجوز في عدوه ، فتصير الذنابات ان مال اليها في العدو أقرب من أم أوعال ، وان مال بالعدو الى أم أوعال صارت أقرب اليه من الذنابات ، والشاهد في قوله كها حيث جرت الكاف المضمر وهو قليل (و) مثال حتى (نحو : حتى مطلع الفجر) واعرابه حتى حرف غاية وجر ، مطلع مجرور بحتى وعلامة جره كسر آخره ، والفجر مضاف اليه : أي الى مطلع الفجر (وقولهم) أي العرب (أكلت السمكة حتى رأسها) واعرابه أكلت فعل وفاعل ، السمكة مفعول به حتى حرف غاية وجر رأس مجرور بحتى ، والهاء في محل جر بالاضافة : أي الى رأسها (بالجر) انما أتى به لأن مابعد حتى في المثال المذكور يجوز رفعه ونصبه أيضا كما سيأتي في باب العطف . قال الفاكهي : وأتى بمثالين للاشارة الى أن الجر بها تارة يكون واجبا ، وذلك اذا كان مابعدها اسما غير داخل فيما قبلها كالآية ، وتارة يكون جائزا ، وذلك اذا كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله كالمثال ، وانما

وَنَحْوُ وَاللّٰهِ ، وَالرَّحْمٰنِ . وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِاللّٰهِ وَرَبِّ مُضَافاً لِلْكَعْبَةِ أَوْ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ التَّاءُ نَحْوُ تَاللّٰهِ ، وَتَرَبِّ الْكَعْبَةِ ، وَتَرَبِّي ، وَنَدَرَ تَالرَّحْمٰنِ ، وَتَحَيَاتِكَ . وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالزَّمَانِ ، وَهُوَ مُنْذُ ، وَمُذْ ، نَحْوُ مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مُذْ يَوْمَيْنِ . وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالنَّكِرَاتِ غَالِباً ، وَهُوَ رُبَّ ، نَحْوُ رُبَّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ .

امتنع العطف بحتى فى الآية لأنها انما تعطف بعضا على كل كما سيأتى اهـ : أى والفجر فى الآية ليس بعضا من الليل (و) مثال الواو (نحو والله والرحمن) واعرابهما ظاهر ، ولا يجمع بينها و بين فعل القسم بخلاف باء القسم فتقول : أقسمت بالله ، ولا تقول : أقسمت والله لأن الواو بدل عن الباء عند حذف الفعل ، ولذا قيل هى عوض عن فعل القسم . (ومنها ما يختص بالله) أى بلفظ الجلالة وهو الغالب ، وعبارة المفصل ثم التاء مبدلة عن الواو فى تالله خاصة اهـ (و) لفظ (رب) بفتح الراء حال كون لفظ رب (مضافا للكعبة أو لياء المتكلم) حكاه الأخفش ، وهو شاذ كما قاله الزمخشرى (وهو التاء) المثناة الفوقية : أى تاء القسم ، ولا يجمع بينها و بين الفعل أيضا ، و يشترط فى جوابها كجواب الواو أن يكون خبريا نحو تالله لتقومن فلا يكون فيه استفهام ، فلا يجوز نحو تالله ، أو والله هل قام زيد بخلاف الباء ، فان جوابها تارة يكون خبريا ، وتارة يكون استفهاميا نحو بالله هل جاءك أحد (نحو تالله) تفتؤ تذكر يوسف . واعرابه التاء حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالتاء وعلامة جره كسر الهاء تأدبا ، تفتؤ فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من فتئ من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت وجملة تذكر يوسف فى محل نصب خبرها (وترب الكعبة) واعرابه ترب جار ومجرور ، التاء حرف قسم وجر ، ورب مقسم به مجرور بالتاء وهو مجرور وعلامة جره كسر الباء تأدبا وهو مضاف ، والكعبة مضاف اليه (وتربى) واعرابه تربى جار ومجرور ، والتاء حرف قسم وجر ورب بالباء ، مقسم به وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها الا كسر ما قبلها وهو مضاف ، والياء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وندر) خفضها لغير ذلك كما حكى سيبويه عن بعض العرب (تالرحمن) واعرابه التاء حرف قسم ، والرحمن مقسم به مجرور بالتاء (وتحياتك) واعرابه التاء حرف قسم وجر ، حياة مجرور بالتاء وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة . (ومنها ما يختص بالزمان) المعين غير المستقبل فلا يجر غيره (وهو) حرفان فقط (منذ ومذ) كما تقدم (نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة) واعرابه ما نافية ، رأيته فعل وفاعل ومفعول ، منذ حرف جر يوم مجرور بمنذ وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف ، والجمعة مضاف اليه (أو مذ يومين) واعرابه مذ يومين جار ومجرور ، مذ حرف جر يومين مجرور بمذ وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى . (ومنها ما يختص بالنكرات غالبا وهو رب) بضم الراء ، وذلك لأن وضعها لتقليل نوع من الجنس ، فوجب وقوع النكرة بعدها دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها وبدون تعريف ، فلو عرفت المعرفة لوقع التعريف زيادة ضائعة (نحو رب رجل فى الدار) واعرابه رب حرف تقليل وجر

وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرِ غَائِبٍ مُلَازِمٍ لِلْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّفْسِيرِ بِتَمْيِيزٍ بَعْدَهُ مُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى نَحْوُ قَوْلِهِ رُبَّهُ فِتْيَةً .

رجل مجرور برب وعلامة جرّه كسر آخره ، فى الدار جار ومجرور ، وجملة الجار والمجرور فى محل جرّ نعت لرجل ، وأشار المصنف بالمثال المذكور الى أحكام تتعلق برب صرّح بها غيره : الأوّل أن لها صدر الكلام من بين حروف الجرّ لأنها موضوعة لانشاء التقليل أوالتكثير ، واستعمالها فى الثانى كثير. والثانى أن مجرورها يوصف اذا كان اسما ظاهرا كالمثال ، ثم اختلفوا هل وصفه غالب أو واجب ، ذهب الى الأوّل جماعة ، والى الثانى أبوعلى الفارسى وابن السراج ومن تبعهما ، واختاره ابن الحاجب ، وعبارة بعضهم : والنكرة الظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد نحو رب رجل جواد ، أو جملة فعلية نحو رب رجل جاءنى ، أو اسمية نحو رب رجل أبوه كريم ، وذلك لتحصل الافادة بالنوع لأن الصفة تخصص الجنس المذكور أوّلا فيصير بها نوعا اه . وقال الرضى بعد ذكر الخلاف فى وجوب كونها موصوفة : والأولى أنه يجب ذلك لأن رب مبتدأ على ما اخترنا لاخبر له لافادة صفة مجروره معنى الجملة كما فى أقلّ رجل يقول ذلك اه . وما قاله من أن رب مبتدأ مبنى على القول بأنه اسم ، وقد حكاه فى شفاء الصدور عن الكوفيين والأخفش والرضىّ وهو ضعيف ، والأصح أنها حرف جرّ ، لكن الأصح أنها ليست معدّية للفعل ، بل هى حرف زائد لاتتعلق بشئ ، فمحل مجرورها فى نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتداء ، وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ، وفى نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب لأنه من باب الاشتغال كما فى نحو هذا لقيته ، ويجوز مراعاة محله فى الاتباع كثيرا كرب رجل عالم وأخيه ، أو وأخوه أقاما عندى ، وربّ رجل فاضل وأخيه ، أو وأخاه لقيت . والثالث أن الفعل الذى تتعلق به يجب تأخره عنها وأنه يجىء محذوفا فى الأكثر ، وانما وجب تارة لأنها لانشاء التقليل ، وكل ما وضعه الانشاء فله صدر الكلام ، وأما حذفه فلأن المعنى معلوم بدونه (وقد تدخل) أى رب (على ضمير غائب) فى حكم النكرة من حيث انه مجهول يومأ به من غير قصد الى ظاهر معين ، ولذا سماه بعضهم نكرة مضمرة . قال ابن الحاجب : ولابدّ أن يتقدّم مايرشد الى المفسر له ، فاذا قلت ربه رجلا فهو بتقدير أن يقول قائل : هل من رجل كريم ؟ فيقال ربه رجلا ، فالمراد بربه رجلا رجلا كريما وأرشد اليه ذلك المقدر (ملازم) عند البصريين (للافراد) وان كان التميز مثنى أو مجموعا (والتذكير) وان كان التمييز مؤنثا ، وانما التزم افراده وتذكيره لرجوعه الى مقدر فى الذهن ، كالضمير فى نعم رجلا (والتفسير بتمييز بعده) منصوب متأخر عنه متصل به (مطابق) أى موافق (للمعنى) المراد منه للمتكلم من إفراد ، أوتثنية ، أوجمع ، أو تذكير ، أوتأنيث (نحو قوله :

ربه فتية) دعوت الى ما * يورث المجد دائبا فأجابوا

هو من الخفيف * اللغة رب حرف تأتى للتقليل والتكثير ، واختلفوا فى الغالب منهما ، فقيل هو التقليل ، بل قيل انها موضوعة له ، ومن ثمّ قال بعضهم هى للتقليل على المشهور . وقال الكوفيون انها للتقليل دائما ، وقيل الغالب استعمالها للتكثير ، وهو الذى صححه ابن مالك . وقال الدمامينى انه مذهب سيبويه ، ومن ثمّ قال ابن عنقاء انه الأصح والفتية جمع فتى وهو

وَقَدْ تُحْذَفُ رُبَّ وَيَبْقَى عَمَلُهَا بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِ :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ⁂ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

الشاب ، والسخي الكريم ، والجدنيل الشرف والكرم ولا يكون الابالآباء أو كرم الآباء خاصة قاله فى القاموس ، وقوله دائبابالباء الموحدة : أى دائما * الاعراب ربه جار ومجرور ، رب حرف تقليل وجر والهاء ضمير متصل فى محل جر بالباء فتية تميز وعلامة نصبه فتح آخره ، دعوت فعل وفاعل الى حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بالى متعلق بدعوت ، يورث فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو المجد مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر دائبا ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيورث . وقال العينى دائبا صفة لمصدر محذوف : أى ايراثا دائما ، الفاء عاطفة على دعوت أجابوا فعل وفاعل ، والمعنى رب فتية دعوتهم الى مايورثهم ويكسبهم شرفا ونغرا دائما ، فأجابوا الى ذلك * والشاهد فى ربه فتية حيث جىء بالضمير فيه مفردا والمميز جمعا بناء على المشهور أن الضمير الذى يدخل عليه رب يفرد دائما والمميز بحسب قصد المتكلم ، وعند الكوفيين أن هذا الضمير يرجع الى مذكور كأنّ قائلا قال هل من رجل كريم ؟ فقيل ربه رجلا أو ربه فتية فيثنى عندهم ويجمع ويؤنث على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا . قال ابن الحاجب والأولى ماقاله البصريون وقرر وجه ذلك فى شرحه على المفصل (وقد تحذف رب) وذلك إذا كان مجرورها نكرة ظاهرة بخلاف الضمير فلاتحذف معه (ويبقى) وجوبا بعد حذفها (عملها) وهو الجر ، وان كان الشائع نصب الاسم بعد حذفها جارة ، وذلك (بعد الواو) العاطفة كما عبربه ابن هشام فى المغنى وغيره ، لكن نقل المرادى فى الجنى الدانى عن بعض النحويين ، وأقره أن واو رب فى نحو قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

ينبغى أن تحمل على أنها واو الابتداء ، وفى الخبيصى وواوها : أى واورب هى الواو التى يبتدأ بها فى أول الكلام بمعنى رب اه . قال الدمامينى والعمل لها : أى لرب مضمرة دون الواو ، وهذا هو الصحيح والواو للعطف ، وذهب الكوفيون والمبرد الى أن الجر بنفس الواو لابرب مضمرة فليست عاطفة واحتجوا بافتتاح القصائد بها * وأجيب بجواز تقدير العطف على شىء فى نفس المتكلم ، ويوضح كونها للعطف أن واو العطف لاتدخل عليها كما تدخل على واو القسم اه (كقوله : وليل كموج البحر أرخى سدوله * علىّ بأنواع الهموم ليبتلى)

قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة من الطويل * اللغة موج البحر اضطراب موجه كذا فى القاموس . والبحر الماء الكثير أوالملح فقط . والسدول الستور . والهموم جمع همّ ، وهو الحزن والابتلاء الاختبار * الاعراب الواو واو رب ليل مجرور برب ، وعلامة جره كسره آخره كموج جار ومجرور فى محل جر صفة لليل يتعلق بواجب الحذف تقديره مستقر أو استقر والبحر مضاف اليه ، أرخى فعل ماض وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، سدول مفعول به ، والهاء فى محل جر بالاضافة ، علىّ جار ومجرور متعلق بأرخى ، بأنواع جار ومجرور فى محل نصب على الحال ، من سدول متعلق بمستقر أو استقر وباؤه للمصاحبة ، والهموم مضاف اليه ، ليبتلى اللام لام التعليل يبتلى فعل

وَبَعْدَ الْفَاءِ كَثِيرًا كَقَوْلِهِ : فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ * وَبَعْدَ بَلْ قَلِيلاً كَقَوْلِهِ : * بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ *

مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتح آخره وسكن لضرورة الشعر . والمعنى رب ليل يشبه ظلامه طوله وصعوبته ونكادة أمره موج البحر فى كثافة ظلمته أرخى على ستور ظلامه التى تحول مابين البصر وادراك المبصرات مقرونا ذلك ومصاحبا بأنواع الأحزان ليختبرنى أأصبر على الشدائد أم أجزع منها ؟ * والشاهد فى ليل حيث حذف رب بعد الواو (وبعد الفاء) الجوابية خاصة على ماجزم به بعضهم لكن صرح أبو حيان بالتعميم وأنشد بعضهم مايأتى بالأثر (كثيرا) أى وأما بعد الواو فهو أكثر كما فى التسهيل والمغنى وغيرهما . وقال فى الشذور : ويجب حذفها فيجب بقاء عملها بعد الواو كثيرا و بعد الفاء و بل قليلا ، وانتصاب كثيرا وكذا قليلا فى قوله و بعد بل قليلا على الحالية من رب : أى تحل فى حال كثرة ، وفى حال قلة ويجوز أن تكون صفة لمصدر محذوف : أى حذفا كثيرا وقليلا (كقوله :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) * فألهيتها عن ذى تمائم محول

قاله امرؤ القيس ، وهو من قصيدته المشهورة من الطويل * اللغة طرقتها : أى أتيتها ليلا وألهيتها : أى شغلتها ، والتمائم التعاويذ واحدها تميمة هى العوذة التى تعلق على الصبى وقاية من العين أو السحر ، وقوله محول من أحول الصبى إذا تم له حول : أى سنة ، ويروى معيل بضم الميم وسكون العين وفتح الياء ، وهو المرضع وأمه حبلى * والاعراب الفاء حرف عطف قائمة مقام رب مثل مجرور برب وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، حبلى بدل من مثل بدل كل ، والبدل يتبع المبدل منه فى اعرابه تبعه فى جره وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين ، وهى ألف التأنيث المقصورة قد حرف تحقيق طرقت فعل وفاعل والواو حرف عطف مرضع معطوف على حبلى وعلامة جره كسر آخره الفاء حرف عطف ألهيتها فعل وفاعل ومفعول عن حرف جر ذى مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وتمائم مضاف اليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف ، والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين ، وهى صيغة منتهى الجموع محول صفة لذى . والمعنى رب امرأة مثلك حبلى ومرضع قد أتيتها ليلا فشغلتها عن ولدها المعلق عليه التمائم ، وخص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهد النساء فى الرجال وأقلهن شغفا بهم : أى فمن عداهما من النساء فانا لهن أشغل ، وهذا مدح لنفسه بحسن العشرة وشدة الفحولة ، والشاهد فى رب حيث حذفت بعد الفاء وبقى عملها (وبعد بل قليلا كقوله : بل مهمه قطعت بعد مهمه) وهذا رجز نسب الى رؤبة بن العجاج ولم يصح * اللغة المهمه بهاءين : المفازة البعيدة الأطراف ، ومعنى قطعت : أى جزت مسافرا * الاعراب بل حرف عطف قائم مقام رب ، مهمه مجرور برب وعلامة جره كسر آخره قطعت فعل وفاعل بعد ظرف مكان ومهمه مضاف اليه وعلامة جره كسر آخره . والمعنى رب مفازة طويلة قطعتها بعد مفازة ، والشاهد فى رب حيث حذفت بعد بل وبقى

وَبِدُونِهِنَّ أَقَلُّ كَقَوْلِهِ : رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ .

عملها وهو الجر وهو قليل (و) حذف رب وابقاء عملها (بدونهن) أى الواو والفاء و بل (أقل) منه بعد بل (كقوله :

رسم دار وقفت فى طلله) * كدت أقضى الحياة من جلله

قاله جميل بن معمر من قصيدة من الخفيف * اللغة رسم الدار ما كان لاصقا بالارض من آثارها كالرماد ونحوه ، والطلل ماشخص من آثارها وارتفع ، وأقضى : أى أموت ، و يروى بدل الحياة الغداة ، وهى مابين صلاة الفجر وطلوع الشمس ، وقوله من جلله بفتح الجيم : أى من أجله وقيل من عظم أمره فى عينه والجليل العظيم * الاعراب رسم مجرور برب محذوفة وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف ودار مضاف اليه ، وقفت فعل وفاعل ، فى طلل جار ومجرور وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، كدت فعل وفاعل كاد فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، أقضى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاشتغال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، الحياة مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر كدت ، من جلل جار ومجرور والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة متعلق بأقضى ، والمعنى رب أثر دار وقفت فى طلله كدت من أجله : أى من عظم أمره فى عينى * والشاهد فيه حيث جرّ رسم برب المضمرة ولم يتقدمها واو ولا فاء ولا بل .

[تنبيه] قضية كلامه كغيره أن الحذف بعد الثلاثة الاحرف المذكورة جائز مطلقا وهو كذلك وفى الهمع ادعى الرضى ان الحذف بعدها خاص بالشعر اه وما ادعاه الرضى جزم به هطيل فى شرح المفصل ، وقد سكت المصنف عن حكم بقية حروف الجر هل تجر فى حال حذفها أولا . وفى التسهيل وشرحيه للدماميني وابن عقيل ماحاصله و يجر بغير رب محذوفا فى جواب ماتضمن مثله كان كان يقال لك أو بخير أصبحت فتقول خير بباء محذوفة فى جواب ماتضمن مثلها أوفى معطوف على ماتضمنه بحرف متصل نحو ــ وفى خلقكم ومايبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار ــ الآية بجر اختلاف بفى مقدرة لاتصاله بالواو وتضمن ماقبله اياها وقول الشاعر .

لك عما يداك تجمع ما * تنفقه ثم غيرك المخزون

أى ثم لغيرك أومنفصلا بلا كقوله :

ماالمحب جلد أن يهجرا * ولاحبيب رأفة فيجبرا

أومنفصل بلونحو أن يقال جىء بزيد وعمرو لوأحدهما . وجوّز سيبويه فى قولهم ائتنى بدابة ولوحمار الجر على ضعف ، وفى مقرون بالهمز بعدماتضمن حرف الجر كأن يقول قائل مررت بزيد فتقول أزيد ابن عمرو أو بهلا كأن يقول بعت بدرهم : فتقول هلا دينار ، أوان أوالفاء الجزائيتين نحو : ماحكى يونس مررت برجل إن لاصالح فطالح على أن تقديره ان لاأمرّ بصالح ، فقد مررت بطالح . قال ابن مالك ، وجعل سيبويه اضمار الباء بعد ان لتضمن ماقبلها اياها أسهل من اضمار رب بعد الواو

وَتُزَادُ مَا كَثِيرًا بَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَالْبَاءِ فَلَا تَكُفُّهُنَّ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ

فعلم بذلك اطراده عنده اهـ : أى وان كان قد قال انه قبيح ، ويشبه ماروا يونس مافى البخارى من قول النبى صلى الله عليه وسلم « ومن عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، وان أربعة فخامس أوسادس » ويقاس على جيعها خلافا للفراء فى جواب نحو بمن مررت ؟ . قال ابن مالك والصحيح جوازه لقوله صلى الله عليه وسلم « أقربهما منك بابا » بالجرجوابا لمن قالت الى أيهما أهدى ، ولقول العرب : خير لمن قال كيف أصبحت ؟ حذفت الباء وأبقى عملها لأن معنى كيف أىّ حال ، فاذاجعلوا معنى حرف الجر دليلا كان لفظه أولى اهـ فهـذه الثمانية المواضع المتقدمة يجوز أن يقاس عليها عند ابن مالك . قال أبوحيان وينبغى أن لايثبت فى القياس عليها لأن أصحابنا نصوا على أنه لايجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا اذا عوض منه ، وذلك فى باب القسم ، وفى باب كم على خلاف وجعلوا قول العرب خير عافاك الله من الشاذ الذى لايقاس عليـه ، وقد يجرّ بغير ماذكر محذوفا كقول الفرزدق :

إذاقيل أىّ الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالاكفّ الاصابع

أى الى كليب ، ولايقاس منه الاعلى ماذكر فى باب من جر تمييز الاستفهامية بمن مضمرة إذادخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت عبدك : أى بكم من درهم ، وفى باب كان كقول زهير :

بدالى أنى لست مدرك مامضى * ولاسابق شيئا اذا كان جائيا

أى ولابسابق بالباء ، وهذامن عطف التوهم وهو لاينقاس ، وفىباب لاالمشبهة بان كقول الشاعر :

ألا رجل جزاه الله خـيرا * يدل على محصلة تبيت

بالجر بمن مقدرة : أى ألامن رجل ، والصواب ان ذلك مسموع لامقيس ، ومايذكر فى باب القسم من جرّ لفظ الجلالة بدون عوض حكى سيبويه الله لأفعلنّ بجر الجلالة يريد والله لأفعلنّ ، والرفع جائز ، ومنع بعضهم له من جهة أنه لاخبر له ضعيف اذيصح تقديره قسمى ، ويجوز كونه قسمى مبتدأ والجلالة خبر ، والنصب جائز على انه مفعول لفعل محذوف . قال الفارسى : تقديره أحلف الله : أى بالله ، وعنـد الزجاجى وجماعة ألزم نفسى يمين الله ثم حذف المضـاف ، وأقيم المضاف اليه مقامه اهـ .

[فائدة] قد يفصل فى الضرورة بين حرف الجر ومجروره بظرف كقول الشاعر :

ان عمرا لاخير فى اليوم عمرو * ان عمرو مخـبر الاحزان

أوجار ومجرور كقوله :

رب فى الناس موسر كعديم * وعـديم يخال ذا ايسار

وندر فى النثر الفصـل بالقسم بين حرف الجر والمجرور نحواشتريت بو الله درهـم ونحو رب والله رجل عالم لقيت ، والمضاف والمضاف إليه نحو : هذا غلام والله زيد (وتزاد ما كثيرا بعـد من وعن والباء فلاتـكفهن عن عمل الجر) وتـكون ماحينئذ زائدة لامحل لها من الاعراب بدليل أن عمل حرف الجر تخطاها إلى مابعدها . قال هطيل ، وقيل انها فى مثل ماذكر نـكرة ، ومابعدها بدل منها ، ومثل الثلاثة المذكورة اللام إلا أن زيادة مابعدها قليلة كقول الأعشى :

نَحْوُ مِمَّا خَطِيآتِهِمْ ، عَمَّا قَلِيلٍ ، فَبِمَا نَقْضِهِمْ ، وَتُزَادُ بَعْدَ الْكَافِ ، وَرُبَّ ، وَالْغَالِبُ أَنْ تَكُفَّهُمَا عَنِ الْعَمَلِ فَيَدْخُلَانِ حِينَئِذٍ عَلَى الْجُمَلِ كَقَوْلِهِ :

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ ... كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

الى ملك خير أربابه * فان لما كل شيء قدرا

يريد . فانّ لكل شيء (نحو مما خطيآتهم) هذا مثال لزيادة مابعد من ، واعرابه من حرف جر ومازائدة خطيآت مجرور بمن ، وعلامة جره كسر آخره ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (عما قليل) مثال لزيادة مابعد عن ، واعرابه عن حرف جر ومازائدة ، قليل مجرور بعن وعلامة جره كسر آخره (فبما نقضهم) مثال زيادة مابعد الباء ، واعرابه الفاء حرف عطف الباء حرف جر مازائدة ، نقض مجرور بالباء والهاء فى محل جر بالاضافة ، والأمثلة المذكورة لدخولها على المفرد فان دخل شيء من هذه الأحرف المقترنة بما على فعل أوجملة اسمية أوّلت مابأنها موصول حرفيّ ، والجملة صلتها . قاله فى التصريح (وتزاد) أى ما (بعد الكاف ورب والغالب) أى الكثير (أن تكفهما عن العمل) أى عمل الجر لأنهما يصيران مع مابمنزلة كلمة واحدة ، وقد يحدث فى الكاف المكفوفة معنى التقليل كما فى التسهيل (فيدخلان حينئذ على الجمل) الاسمية والفعلية والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض فى اللفظ كالبيت الآتى لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ماض فى المعنى ـ نحو ربما يودّ الذين كفروا ـ لأنه لما كان محقق الوقوع نزل منزلة الماضى كما تقدم ، وندر دخولها على الجملة الاسمية كقول الشاعر :

ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج بينهنّ المهار

و (كقوله : أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد * كما سيف عمرولم تخنه مضاربه)

قاله نهشل بن حرى يرثى أخاه مالكا ، وهو من الطويل * اللغة الماجد من المجد وهو الشرف والكرم ، ولم يخزنى من الخزى ، وهو الذلّ والهوان ، ويوم مشهدأراد به يوم صفين لماقتل أخوه مالك بها ، وأرادبعمرو عمروبن معديكرب ، وسيفه هو الصمصامة ، والمشهدمصدرميمى ، ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ، ومضرب السيف نحو شبرمن طرفه ، وجمعه على حد شابت مفارقه ، وانما للانسان مفرق واحد ، والعرب يقصدون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وخيانة السيف النبوة عند الضرب به * الاعراب أخ مبتدأ وهو نكرة ، وانما تخصص بالصفة أعنى ماجد ولم حرف نفى وجزم ، يخز فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر ، ويجوزأن يكون أخ خبر مبتدا محذوف : أى هو أخ ، وماجد نعت له ، وجملة لم تخزنى نعت ثان يوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بتخزنى ، وهو مضاف ، ومشهد مضاف اليه ، وقوله كما الكاف حرف تشبيه وجر، وما كافة زائدة لامحل لها من الاعراب ، وفى السمين مافى ربما يحتمل وجهين : أحدهما دخولها على

وقوله

وَقَوْلِهِ رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

وَقَدْ لَا تَكُفُّهُمَا كَقَوْلِهِ :

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ

الأفعال ، والثانى أن ما نكرة موصوفة بالجملة الواقعة بعدها ، والعائد على ما محذوف تقديره رب شئ يوده الذين كفروا اهـ وماذكره يأتى مثله فى ما المتصلة بالكاف ، سيف مبتدأ وعمرو مضاف اليه لم حرف نفى وجزم ، تخن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، مضاربه فاعل ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة . والمعنى أخى كريم الأصل ما أهانى ولا أذلنى يوم صفين كما سيف عمرو قد وفى له وما نبا بل أصاب المقتل ففيه مدح لكل من المقتول وآلة القتل التى هى سيف عمرو * والشاهد فى قوله كما سيف عمرو حيث كفت ما الكاف عن عمل الجر (وقوله :

ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات)

قاله جذيمة الأبرش ، ومن نسبه الى تأبط شرا فقد غلط وهو من المديد * اللغة أوفيت : أى نزلت والعلم الجبل : كذا قال الأزهرى والعينى . وفى القاموس : أوفى عليه أشرف اهـ . وفى شرح أبيات الخبيصى المراد أوفيت على مكان عال فى جبل لأن الرابى للقوم يرقب على أعلى الأماكن اهـ وعلى هذا ففى بمعنى على : أى ربما أوفيت على جبل ، وقد جاء فى صحيح البخارى أوفى رجل على جبل سلع . قال شراح الحديث : أى صعد وارتفع اهـ وترفعن بسكون النون أصله ترفع زيدت فيه نون التوكيد الخفيفة وشمالات بفتح الشين جمع شمال ، وهى الريح التى تهب من ناحية القطب * الاعراب رب حرف تقليل وجر وما كافة أوفيت فعل وفاعل فى علم جار ومجرور متعلق بأوفيت ، ترفعن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ثوبى مفعول مقدم شمالات فاعل ، والمعنى كثيرا من الأوقات أشرفت على مكان عال من جبل لأنظر إلى العدو ماصنع لأرجع الى قومى فأخبرهم ، ففيه وصف نفسه بالشجاعة وأنه كثيرا ما يكون ربيئة لقومه وطليعة لهم ، وفيه وصف له بالقوة والجلادة أيضا من حيث انه بالغ فى الارتفاع على الجبل حتى رفعت ريح الشمال ثوبه * والشاهد فى قوله ربما ، فان ما دخلت على رب وكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الفعلية (وقد لا تكفهما) ما بدخولها عليهما فيبقى عملهما الجر معها (كقوله :

ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء)

قاله عدى بن أبى الدغفاء الغسانى من قصيدة من الخفيف * اللغة السيف الصقيل ، والمصقول المجلو ، وبصرى بضم الموحدة بلدة بالشام كرسى حوران . قاله الأزهرى والعينى . وفى القاموس بصرى كحبلى بلدة بالشام اهـ وهى التى أضاءت قصورها للنور الذى ظهر ليلة المولد النبوى والنجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع * الاعراب رب حرف تقليل وجر ، وما زائدة غير كافة ، ضربة مجرور برب وعلامة جره كسر آخره ، بسيف جار ومجرور ، صقيل صفة ، بين ظرف مكان وبصرى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف

وقوله وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

(فصـل) وَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْإِضَافَةِ فَنَحْوُ غُلَامِ زَيْدٍ

والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين ، وهي ألف التأنيث المقصورة وأضيفت بين إلى بصرى لاشتمالها على أماكن أو على تقدير مضاف : أى أماكن بصرى ، وقوله وطعنة بالجر معطوف على ضربة وعلامة جره كسر آخره ، ونجلاء صفة لطعنة ، والمعنى كثير ماباشر الحروب ، وكان منه بين جهات بصرى ضربة بالسيف أوطعنة واسعة بالرمح يصف نفسه بالشجاعة والاقدام والتدمير للعدوّ ، والشاهد فى ربما ضربة حيث دخلت ما على رب ولم تكفها عن عمل الجر وهو قليل (وقوله :

ونتصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم)

قاله عمرو بن البراقة النهمى بالنون المكسورة من قصيدة من الطويل * اللغة المولى له معان نحو العشرين ، وأقربها هنا أن يكون بمعنى الصاحب أوالمالك لأمره كالوالى ، والمجروم من الجرم ، وهو الاثم والظلم ، ويروى مظلوم عليه وظالم * الاعراب الواو حرف عطف ننصر فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، مولى مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، ونعلم معطوف على ننصر أن بفتح الهمزة حرف توكيد ونصب ، الهاء اسمها ، الكاف حرف جر ، وما زائدة غير كافة ، الناس مجرور بالكاف فى محل نصب على ، الحال من مجروم متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا ومجروم بالرفع خبر أن ، وهو اسم مفعول يرفع نائب الفاعل وعليه جار ومجرور فى محل رفع نائب الفاعل ، وجارم معطوف على مجروم . والمعنى ننصر مستولى أمرنا فى الحروب ، ونحن نعلم أنه مظلوم وظالم كالناس فى عدم العصمة * والشاهد فى كما الناس حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلهذا جرت الناس .

فصل : فى الثانى من المخفوضات

(وأما المخفوض بالاضافة) وهى لغة مطلق الاسناد . قال امرؤ القيس :

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * إلى كل حارى جديد مشطب

أى أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب للحيرة مخطط فيه طرائق * واصطلاحا اسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثانى من الأوّل منزلة التنوين ، وفى حواشى التسهيل لابن هشام : الاضافة لغة الامالة ، يقال أضفت ظهرى إلى الحائط : أى أملته اليه ، وهذا خير من قول بعضهم : الاسناد تمسكا بقول الشاعر ، وذكر البيت ، إذ ليس يمتنع أن يفسر بأملنا ، ويمتنع أن يفسر بالاسناد قولهم : تضيفت الشمس للغروب ، وتسمية الضيف ضيفا اهـ ، وعلى هذا فمعناها عرفا ضم اسم إلى آخر بتنزيله من الأوّل منزلة التنوين (فنحو غلام زيد) فزيد مخفوض باضافة غلام إليه ، ويسمى الأوّل مضافا والثانى مضافا إليه ، وقضية كلامهم ، أن المضاف إليه مجرور مطلقا ، وأما نحو ــ واسأل القرية ــ

وَيَجِبُ تَجْرِيدُ الْمُضَافِ مِنَ التَّنْوِينِ كَمَا فِي غُلَامِ زَيْدٍ وَمِنْ نُونَيِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ نَحْوُ غُلَامَا زَيْدٍ ، وَكَاتِبُو عَمْرٍو . وَالْإِضَافَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مِنْهَا مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ

فانه لما حذف المضاف وهو مفعول ، اسأل ناب المضاف اليه منابه فانتصب انتصابه (ويجب) عند إرادة الاضافة (تجريد المضاف من التنوين) ظاهرا كان (كما فى غلام زيد) إذ أصله غلام لزيد ، فلما قصدت إضافة الغلام لزيد أزلت التنوين وحذفت اللام وصار غلام زيد ، أو مقدّر نحو كم عبد ملكت ، ونحو هذه دراهم زيد ، فكم مبنية ، ودراهم غير منصرف فلا ينوّنان ، فاذا أضيفا كما فى المثالين ، فالتنوين فيهما مقدّر (و) يجب أيضا تجريد المضاف (من نونى التثنية والجمع) المذكر السالم لأنهما يشبهان التنوين من حيث انهما يليان علامة الاعراب كالتنوين ، وذلك (نحو غلاما زيد) واعرابه غلاما خبر مبتدا محذوف تقديره هذان وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وزيد مضاف اليه (وكاتبو عمرو) واعرابه كاتبو خبر مبتدا محذوف تقديره هؤلاء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وعمرو مضاف اليه ، ومثل التثنية والجمع ماحمل عليهما نحو اثنا زيد وعشرو عمرو بخلاف نون المفرد ، وجمع التكسير نحو هذا بستان زيد ، وهؤلاء شياطين الانس فانها لاتحذف للاضافة لانتفاء مشابهتها للتنوين ، وأنما وجب تجريد المضاف من التنوين والنون المذكورة لأنهما يدلان على كمال الاسم ، والاضافة تدلّ على نقصانه ، والشيء الواحد لا يكون كاملا وناقصا فى حالة واحدة ، ولأن الاضافة تدلّ على الاتصال ، والتنوين يدلّ على الانفصال ، فلا يجمع بينهما ، وما أحسن قول بعضهم :

كأنى تنوين وأنت اضافة * فحيث ترانى لاتحلّ مكانيا

وأحسن منه قول الآخر :

وكنا خمس عشرة فى التئام * على رغم الحسود بغير آفه
فقد أصبحت تنوينا وأضحى * حبيبى لاتفارقه الاضافه

وألطف منهما قول الآخر :

علمته باب المضاف تفاؤلا * ورقيبه يغريه بالتنوين

وقد سمع اثبات النون فى ضرورة الشعر كقوله : * هم القائلون الخير والآمرونه *

[تنبيه] يجب أيضا تجريد المضاف من الألف واللام ، فلا يقال الغلام زيد بالاضافة الا اذا كان المضاف صفة مثناة ، أومجموعة جمع مذكر سالما : كالضاربا زيد ، والضاربو زيد ، أو مضافا الى ماعرّف بالألف واللام ، كالضارب الرجل ، أوالى مضاف الى مافيه الألف واللام نحو الضارب رأس الرجل ، فانه يجوز حينئذ اثبات الألف واللام فى المضاف ، ومن ذلك قوله تعالى ـ والمقيمى الصلاة ـ وأما ما أجازه الكوفيون من الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدراهم ، والمائة الدينار فضعيف قياسا واستعمالا ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « بالألف الدينار » فليس الدينار فيه مضافا اليه بل بدلا (والاضافة على ثلاثة أقسام : منها مايقدّر باللام) المفيدة للملك أوالاختصاص (وهو الأكثر) فى كلامهم لأنها الأصل فى الاضافة بدليل أن كل اضافة امتنع جعلها بمعنى من أوفى تكون بمعنى اللام ، ولذلك اقتصر عليها الزجاجى ، ثم تارة تكون بمعنى اللام تحقيقا ، وذلك حيث يمكن النطق بها

نحوُ غُلَامِ زَيْدٍ وَثَوْبِ بَكْرٍ . وَمِنْهَا مَا يُقَدَّرُ بِمِنْ ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ نحوُ ثَوْبِ خَزٍّ ، وَبَابِ سَاجٍ ، وَخَاتَمِ حَدِيدٍ ، وَيَجُوزُ فِى هذَا النَّوْعِ نَصْبُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى التَّمْيِيزِ كَمَا تَقَدَّمَ فِى بَابِهِ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمُضَافِ . وَمِنْهَا مَا يُقَدَّرُ بِفِى ، وَهُوَ قَلِيلٌ

(نحو غلام زيد وثوب بكر) أى غلام لزيد وثوب لبكر ، وتارة بمعنى اللام تقديرا ، وذلك حيث لا يمكن النطق بها لكون المضاف لايفارقه الاضافة نحو : ذومال ، وعند زيد ، ومع بكر ، واختيار هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه ، كصاحب ، ومكان ، ومصاحب ، فانه يتأتى فيه معنى اللام أو لفظها ظاهرا .

[تنبيه] لايقتضى كون الاضافة بتقدير أحد معانى الأحرف الثلاثة أن يكون معناها مع ذكر الحرف ، فليس معنى غلام زيد غلام لزيد كما يوهمه قولهم هنا فى مثل غلام زيد انه بتقدير غلام لزيد كما نبه عليه الرضى ، ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها ، بل تكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام ، فقولك طور سيناء ، ويوم الأحد بمعنى اللام ، ولايصح اظهار اللام فى مثله انتهى . قال الدماميني : فليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيرا مطابقا من كل وجه لأن معنى المعرفة غير معنى النكرة قطعا ، وانما قصدوا الى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك ، والاختصاص لامن جهة أخرى اهـ ومنها مايقدر بمن البيانية (وذلك كثير) ان حسن تقديرها مع صحة الاخبار عن الأول بالثانى ، وكان الأول فيه بعض الثانى (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) فان الثوب بعض الخز ، والباب بعض الساج ، والخاتم بعض الحديد ، ويصح أن يقال فيه ثوب من خز ، وهذا الثوب خز ، وباب من ساج ، وهذا الباب ساج ، وخاتم من حديد ، وهذا الخاتم حديد ، فخرج نحو يد زيد ، فان تقدير من فيه ، وان كان يحسن ، لكن الاضافة فيه بمعنى اللام لأنه لايصح الاخبار بزيد عن يده ، إذ لايقال هذه اليد زيد ، فاضافتها من اضافة الجزء الى كله . قال ابن مالك : ومن هذا النوع : أى الذى على معنى من اضافة الأعداد الى المعدودات ، والمقادير الى المقدرات * وحكى غيره أن ابن السراج يقول فى اضافة العدد الى المعدود انها بمعنى من ، والفارسى يقول هى بمعنى اللام ، وانما اتفقا فى اضافة عدد الى عدد أنها بمعنى من (ويجوز فى هذا النوع) أى المقدر بمن (نصب المضاف اليه على التمييز) فتقول هذا خاتم حديدا ، وثوب خزا ، وباب ساجا لأن المضاف اليه فيه فرع عن التمييز (كما تقدم فى بابه) أى التمييز ، وقيل انه منصوب على الحال ، ويلزم عليه وقوع الحال جامدة لازمة : أى غير منتقلة ، ويلزم عليه أيضا مجيئها من النكرة ، وكل ذلك خلاف الغالب فيها (ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف) اما نعت له بتأويله بالمشتق ، أو بدل منه بدل كل ، أو عطف بيان عليه بناء على جريانه فى النكرات كما يأتى ، ويؤخذ من كلامه أرجحية الاضافة على غيرها (ومنها مايقدر بفى) الظرفية كما ذهب اليه ابن الحاجب والجرجانى ، واختاره ابن مالك . وقال أغفل أكثر النحويين هذه الاضافة وهى ثابتة فى الفصيح بالنقل الصحيح ، ولا يصح غير فى فى شواهدها الا بتكلف (وهو قليل) أى لكون الجمهور من النحويين لم يذكروه . قال الأزهرى : لأنه لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة اهـ . وضابط الاضافة التى تكون بمعنى فى أن يكون الثانى ، وهو المضاف اليه ظرفا

نحوُ : بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ ، وَيَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ . وَالْإِضَافَةُ نَوْعَانِ : لَفْظِيَّةٌ ، وَمَعْنَوِيَّةٌ . فَاللَّفْظِيَّةُ ضَابِطُهَا أَمْرَانِ : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً ، وَأَنْ

للأول ، وهو المضاف سواء كان زمانا أم مكانا ، فالزمان (نحو بل مكر الليل) فالليل ظرف للمكر ، والتقدير مكر فى الليل ، واعرابه بل حرف اضراب وعطف ، مكر فاعل لفعل محذوف تقديره ، بل صدّنا مكر الليل ، والليل مضاف اليه وعلامة جرّه كسر آخره ، ويجوز أن يكون مكر خبرا لمبتدا محذوف : أى سبب كفرنا مكركم ، أو بالعكس : أى مكركم سبب كفرنا ، ولكن الأول أولى ، وفى أبى السعود مالفظه ـ بل مكر الليل والنهار ـ اضراب عن اضرابهم وابطال له ، ومكر فاعل فعل محذوف : أى بل صدّنا مكركم بنا فى الليل والنهار ، فحذف المضاف اليه ، وأقيم مقامه الظرف اتساعا ، وجعل ليلهم ونهارهم ماكرين على الاسناد المجازى ، وقوله ـ إذ تأمروننا ـ ظرف للمكر أى بل مكركم الدائم وقت أمركم لنا اهـ . وفى السمين اضافة المكر الى الليل والنهار : اما على الاسناد المجازى كقولهم : ليل ماكر فيكون مصدرا مضافا لمرفوعه ، و إما على الاتساع فى الظرف فجعل كالمفعول به فيكون مضافا لمنصوبه ، وهذا أحسن من قول من قال ان الاضافة بمعنى فى : أى فى الليل لأن ذلك لم يثبت فى غير محل النزاع اهـ (و) المكان نحو (ياصاحبى السجن) فالسجن ظرف للصاحبين ، والتقدير ياصاحبى فى السجن ، واعرابه يا حرف نداء ، صاحبى منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف ، والسجن مضاف ، ونفى جمهور النحاة هذا القسم ، قالوا : وما أوهم معنى فى فهو محمول على أن الاضافة فيه بمعنى اللام مجازا كحديث « فلا تجدون أعلم من عالم المدينة » ، وقول العرب فى عثمان : شهيد الدار ، وفى الحسين : قتيل كربلاء ، وقوله تعالى ـ تربص أربعة أشهر ـ وغير ذلك من الشواهد التى ذكرها البدر ابن مالك رحمه الله تعالى . قال الرضى : فالأولى أن تقول فى نحو ضرب اليوم ، وقتيل كربلاء انها بمعنى اللام كما قاله باقى النحاة ، ولا تقول اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى لأدنى ملابسة واختصاص تكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول أحد حاملى الخشبة لصاحبه خذ طرفك ، ونحو كوكب الخرقاء لسهيل ، وهى التى يقال لها الاضافة لأدنى ملابسة ، فنقول كلما لم يكن المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام ، وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف ، فهو بتقدير من ولا ثالث لهما اهـ (والاضافة نوعان : لفظية) أى منسوبة للفظ لافادتها أمرا لفظيا كما سيأتى (ومعنوية) أى منسوبة الى المعنى لافادتها أمرا معنويا فى المضاف كما سيأتى أيضا ، ثم عبارته تقتضى أن اللفظية كالمعنوية فى جريان التقدير بالحرف وليس كذلك ، وانما هو فى الاضافة المعنوية خاصة كما قاله أبو حيان فى شرح التسهيل وغيره . قال وذهب بعضهم الى أن الاضافة اللفظية تقدّر بمعنى اللام لظهورها نحو ـ فعال لما يريد ـ مصدّقا لما معهم ـ وردّ بعدم اطرادها إذ لا يسوغ فى الصفة المشبهة . ونقل الشاطبى القول بالتقدير فيها عن ابن جنى . وقال الشلوبين انه لابدّ منه ، وان ظاهر كلام النحاة متأوّل : لكن الذى جنح اليه الفاكهى ، واقتضاه كلام ابن هشام فى متن القطر هو ماقاله أبو حيان (فاللفظية ضابطها أمران) : أمر فى المضاف ، وأمر فى المضاف اليه ، فالأول (أن يكون المضاف صفة) تشبه المضارع فى كونها للحال أو الاستقبال (و) الثانى (أن

يَكُونَ ٱلمضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولاً لِتِلْكَ ٱلصِّفَةِ ، وَٱلمُرَادُ بِالصِّفَةِ ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ ، نحو ضَارِبُ زَيْدٍ وَٱسْمُ ٱلْمَفْعُولِ نحوُ مَضْرُوبُ ٱلْعَبْدِ ، وَٱلصِّفَةُ ٱلْمُشَبَّهَةُ نحوُ حَسَنُ ٱلْوَجْهِ . وَٱلمَعْنَوِيَّةُ مَا ٱنْتَفَى فِيهَا ٱلْأَمْرَانِ نحوُ غُلَامُ زَيْدٍ، أَوِ ٱلْأَوَّلُ نحوُ إِكْرَامُ زَيْدٍ،أَوِ ٱلثَّانِي فَقَطْ نحوُ كَاتِبُ ٱلْقَاضِي ،

يكون المضاف اليه) قبل الاضافة ، والا فكل اضافة المضاف اليه فيها مفعول للمضاف حال الاضافة على الأصح (معمولا لتلك الصفة) اما فاعلها فى المعنى ، وذلك فى الصفة المشبهة ، أو نائب فاعلها وذلك فى اسم المفعول ، أو مفعولها وذلك فى اسم الفاعل (والمراد بالصفة اسم الفاعل) المضاف لمفعوله (نحو ضارب زيد) واعرابه ضارب خبر مبتدا محذوف : أى هذا ضارب ، وضارب اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو مضاف ومفعوله مضاف اليه ولابدّ من تقدير الآن أو غدا لما سيأتى فى بابه ، وحذفه المصنف اتكالا على ماسيأتى (واسم المفعول) المضاف لمفعوله (نحو مضروب العبد) واعرابه مضروب خبر مبتدا محذوف : أى هذا مضروب العبد ، ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف ونائب الفاعل مضاف اليه ولابدّ من تقدير الآن أو غدا كما فى الأوّل (والصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لفاعلها فى المعنى (نحو حسن الوجه) واعرابه حسن خبر مبتدأ محذوف : أى هذا حسن ، وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو مضاف والوجه مضاف اليه (و) الاضافة (المعنوية ماانتفى فيها الأمران) أى كون المضاف صفة ، وكون المضاف اليه معمولا لها قبل الاضافة (نحو غلام زيد) واعرابه غلام خبر مبتدا محذوف : أى هذا غلام ، وزيد مضاف اليه (أو) انتفى (الأول) وهو كون المضاف صفة (نحو إكرام زيد) واعرابه إكرام خبر مبتدا محذوف تقديره هذا إكرام زيد ، وإكرام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف ، ومعموله مضاف اليه إذ يحتمل أنه من اضافة المصدر لفاعله ، وأنه من اضافة المصدر لمفعوله ، ويكون التقدير إكرامه زيدا ، ثم ماجزم به المصنف من أن اضافة المصدر معنوية هو الذى جزم به الأزهرى وغيره لأنه ليس صفة خلافا لابن طاهر وابن الطراوة وابن الدّهن ، ويدلّ لما ذكره المصنف نعته بالمعرفة فى قول الشاعر :

إن وجدى بك الشديد أرانى ✻ عاذرا بيك من عهدت عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف لياء المتكلم بالشديد (أو) انتفى (الثانى فقط) وهو كون المضاف اليه معمولا لتلك الصفة (نحو كاتب القاضى) فكاتب وان كان صفة لكنها غير مضافة لمعمولها لأن قولك ضارب زيد فى قوّة قولك يضرب زيدا ، وهذا ليس فى تقدير يكتب القاضى وانما هو فى تقدير كاتب للقاضى ، فاضافته معنوية ، ومثله هذا ضارب زيد أمس لأن اسم الفاعل لايعمل اذا كان بمعنى الماضى ، وكذا نحو هذا مضروب زيد لأن المضاف ليس معمولا للمضاف ، ومن الاضافة المعنوية اضافة الظرف مطلقا كعندك ــ ويومهم بارزون ــ واضافة المصدر للمفعول له كزرتك إكرامك ، واضافة الموصوف لصفته ، كمسجد الجامع وربيع الأوّل ، وبقلة الحمقاء ،

وتسمى

وَتُسَمَّى هٰذِهِ الْإِضَافَةُ مَحْضَةً ، وَتُفِيدُ تَعْرِيفَ الْمُضَافِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً نَحْوُ غُلَامُ زَيْدٍ ، وَتَخْصِيصَ المضافِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَكِرَةً نَحْوُ غُلَامُ رَجُلٍ ، .

ودارالآخرة ، وصلاة الأولى واضافة الصفة لموصوفها كجرد قطيفة ، وكرام الناس ، واضافة اسم التفضيل ، نحو زيد أفضل القوم لأنه لايشبه الفعل عند الأكثرين خلافا لابن السراج ، ونحو مررت برجل أفضل القوم لاينافى ماذكر لأن أفضل بدل من رجل لا نعت له لئلا يلزم عليه وصف النكرة بالمعرفة (وتسمى هذه الاضافة محضة) أى خالصة من تقدير الانفصال لأن قولنا غلام زيد ليس فى تقدير غلام لزيد ، بخلاف الاضافة اللفظية ، فانها فى تقدير الانفصال كماسيأتى ، وتسمى الاضافة المحضة اضافة معنوية لأنها تفيد أمرا معنويا كما قال (وتفيد تعريف المضاف) بالمضاف اليه (ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد) مشارا به الى غلام معين لأن هيئة التركيب الاضافى موضوعة للدلالة على معلومية المضاف ، ومحل ماقاله المؤلف اذا لم يكن المضاف شديد الابهام كغير ومثل ، وخدن ، وشبه ، ونظير ، وترب ، وحسب ، فهذه كلها لاتفيد التعريف لتوغلها فى الابهام ولأن اضافتها للتخفيف لأنها تشبه اسم الفاعل ، فان غيرك بمعنى مغايرك ، ومثلك بمعنى مماثلك ، والأصح أنها اذا أضيفت فاضافتها معنوية مفيدة للتخصيص ، وقضية اطلاق الجمهور أن غير ومثل لاتتعرّف بالاضافة وان وقعت بين ضدّين ، وهو الأصح . وقال ابن مالك غير ومثل قديعنى بهما مغايرة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون اذا وقعت بين ضدّين كقوله تعالى ـ غيرالمغضوب عليهم ـ ومثل ذلك ما كان موضعه مستحقا لنكرة لاتقبل التعريف كجاء وحده ، ورب رجل وأخيه ، وكم ناقة وفصيلها ، ولا أباله ، وكلمته فاه الى فىّ ، فهذه المضافات الى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لأن الحال ومجرور ربّ وكم ، ومعمول لا النافية لاتكون معارف ، فلايتعرّف المضاف بالمضاف اليه فى هذه المسئلة ولافى التى قبلها . هذا وفى اعراب نحو لا أباله ولا أخاله مذاهب أحسنها ما أشار اليه ابن هشام فى الشذور أن أبا مضاف الى مابعد اللام ، والخبر محذوف ، واللام زائدة بين المتضايفين تحسينا للفظ ورفعا لوقوع اسم لامعرفة فى الظاهر والدليل على زيادتها أنها قد جاءت محذوفة فى قول الشاعر :

أبا لموت الذى لابدّ أنى * ملاق لا أباك تخوّفينى

قال العصامى : وهذا مذهب سيبويه والجمهور (و) تفيد (تخصيص المضاف) بالمضاف اليه (ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل) فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص ، فلما أضيف الى النكرة تخصص بها ، والمراد بالتخصيص مالا يبلغ درجة التعريف ، فان غلام رجل أخصّ من غلام ، ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد ، فالتخصيص حينئذ تقليل الاشتراك الكائن فى النكرة ، فغلام قبل اضافته يحتمل أن يكون غلام رجل وغلام امرأة ، فاذا أضفته الى أحدهما خرج الآخر ، والتعريف رفع الاشتراك الكائن فيها ، وتكون هذه الاضافة المحضة مفيدة للتعريف أو للتخصيص ، ويجب تجريد المضاف من التعريف ان كان معرفة ، فان كان ذا لام حذفت لامه كما تقدّم فى شرح قول المتن ، ويجب تجرّد المضاف من التنوين الخ ، فلا يقال الغلام زيد ، وان كان علما نكر : أى قصد فيه الشياع كالنكرة نحو هذا زيدنا وذاك عمركم فلايصح

وَأَمَّا ٱلْإِضَافَةُ ٱللَّفْظِيَّةُ فَلَا تُفِيدُ تَعْرِيفاً وَلَا تَخْصِيصاً ، وَإِنَّمَا تُفِيدُ ٱلتَّخْفِيفَ فِي ٱللَّفْظِ ، وَتُسَمَّى غَيْرَ مَحْضَةٍ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ ٱلْمُضَافَ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِٱلْمُضَافِ ، لَا بِٱلْإِضَافَةِ

ذلك الاان قدّر كون زيد وعمرو واحدا من المسمين بذلك الاسم ، وأما المضمرات والموصولات وأسماء الاشارة فيمتنع اضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها فلا يمكن تقدير الشياع فيها ، ولايجوز اضافة المعرفة الى النكرة لأن الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص ، فلو أضيفت المعرفة الى النكرة لكان المطلوب الأدنى الذى هو التخصيص مع وجود الأعلى وهو التعريف فتكون الاضافة فيه لغوا .

[تنبيه] من الأسماء ماتجب اضافته : اما لفظا ومعنى كلبيك وشذت اضافتها للظاهر وللضمير الغائب ، وقصارى وقصار ، ومعناهما غاية الشيء ، ولدى ، و بيد ، وسوى ، وعند ، وحيث ، وذى بمعنى صاحب ، وأولات ، وكلا ، وكلتا ، ومع ، ولدن . وامامعنى فقط بأن يجوز حذف المضاف اليه مع نية معناه ، كبعض ، وكل ، وسبحان ، واذ ، وغير ، ومثل ، وقبل ، و بعد ، وحسب ، ودون ، والجهات الست غالبا ، واذا حذفت المضاف من هذه كلها خلفه المضاف اليه فى الاعراب وغيره (وأما الاضافة اللفظية) وهى اضافة الوصف الى معموله (فلا تفيد) المضاف (تعريفا) بدليل وقوع المضاف فيهاصفة للنكرة فى نحو قوله تعالى ـ هديا بالغ الكعبة ـ فهديا نكرة منصوبة على الحال و بالغ نعتها ولو كانت اضافته مفيدة للتعريف لما صح جعله نعتا لهديا ، وحالا فى قوله تعالى ـ ثانى عطفه ـ فثانى بالنصب حال من الضمير المستترفى يجادل من قوله تعالى ـ ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ـ والحال واجب التنكير ، والأصل عدم التأويل ، ولدخول رب عليه فى قول الشاعر :

يارب غابطنا لوكان يطلبكم * لاقى مباعدة منكم وحرمانا

(ولا) تفيد المضاف أيضا (تخصيصا) بدليل ان أصل قولك ضارب زيد بالجرّ ضارب زيدا بالنصب ، فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الاضافة فلم تحدث الاضافة تخصيصا (وانما تفيد) هذه الاضافة اللفظية أمرا لفظيا ، وهو (التخفيف فى اللفظ) لان الأصل فى الصفة أن تعمل النصب ولكن الخفض أخف منه اذلاتنوين معه ولانون قاله فى المغنى ، فحينئذ فقولك ضارب زيد بالخفض أخف من قولك ضارب زيدا بالنصب ، وضاربو زيد بالخفض أخف من قولك ضاربون زيدا بالنصب وكلاهما جائز ولكن هذه الاضافة تفيد التخفيف فقط ، وجاز نحو الضارب ازيد والضاربو بكر لوجود التخفيف وامتنع نحو الضارب زيد لعدم وجود التخفيف خلافا للفراء فى اجازته اضافة الوصف المحلى بأل الى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلمية أم الاشارة أم غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا (وتسمى) هذه الاضافة أيضا (غيرمحضة) أى غير خالصة لانها فى نية الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا فى تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر فى الصفة فاصل بينها و بين مجرورها تقديرا قاله الأزهرى . وقال العصامى لأنها فى نية الانفصال لان أصل ضارب زيد مثلا ضارب زيدا (والصحيح) من أقوال ثلاثة للنحاة فى الجار للمضاف اليه (أن المضاف اليه مجرور بالمضاف) لاتصال الضمير به والضمير لايتصل الا بعامله (لابالاضافة) على ماهو المشهور بين المعربين فانهم يقولون فى نحو غلام زيد غلام مضاف وزيد مضاف اليه مجرور بالاضافة ويقولون فى نحو غلامه الهاء ضمير متصل

وَتَابِعُ لِلْمَخْفُوضِ يَأْتِي فِي التَّوَابِعِ .

باب اعراب الأفعال

تَقَدَّمَ أَنَّ الْفِعْلَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : مَاضٍ ، وَأَمْرٌ ، وَمُضَارِعٌ ، وَأَنَّ الْمَاضِيَ وَالْأَمْرَ مَبْنِيَّانِ ، وَأَنَّ الْمُعْرَبَ مِنَ الْأَفْعَالِ هُوَ الْمُضَارِعُ ، إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِنُونِ الْإِنَاثِ وَلَا نُونِ التَّوْكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَهُ ، وَأَنَّ الْفِعْلَ يَدْخُلُهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ ثَلَاثَةٌ : الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْجَزْمُ . إِذَا عُلِمَ ذَلِكَ فَالْإِعْرَابُ خَاصٌّ بِالْمُضَارِعِ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ فَيَنْصِبُهُ ، أَوْ جَازِمٌ فَيَجْزِمُهُ نَحْوُ : إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ،

في محل جر بالاضافة ، وانما ضعف كونها عامل الجرّ في المضاف اليه لانها معنى والمضاف لفظ واللفظ أقوى . وقيل ان الجر بالحرف المقدّر ، وردّ بان اضمار الجار ضعيف ، ولأن معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد كما تقدم (وتابع المخفوض) من نعت وغيره (يأتي في التوابع) ان شاء الله تعالى . وهي النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف النسق ، كمررت بأخيك الكريم أبي محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر .

باب اعراب الأفعال

أي المضارعية فأل في الأفعال للعهد اذ لا يعرب من الأفعال غيرها (تقدّم) : أي في صدر هذه المقدمة (أن الفعل) : أي من حيث هو (ثلاثة أنواع) لا رابع لها (ماض وأمر ومضارع ، و) تقدم (أن الماضي والأمر مبنيان) على ما تقدم فيهما (وأن المعرب من الأفعال هو المضارع) لكن انما يعرب (اذا لم يتصل بنون الاناث) فان اتصل بها بني على السكون نحو النسوة يقمن والوالدات يرضعن ـ (ولا نون التوكيد المباشرة له) من غير فاصل لفظي ولا تقديري فان اتصل بها بني على الفتح نحو ـ لينبذن ـ لأكيدن ـ (و) تقدّم (أن الفعل) : أي المضارع (يدخله من أنواع الاعراب) الأربعة التي هي الرفع والنصب والخفض والجزم (ثلاثة) لا غير : (الرفع) بحركة نحو يقوم ، أوحرف نحو يفعلان (والنصب) بحركة نحو لن يقوم ، أوحرف نحو لن يفعلا (والجزم) بحذف حركة نحو لم يقم ، أو بحذف حرف نحو لم يفعلا (اذا علم ذلك) أي اذا علمت ذلك أيها الطالب (فالاعراب) المذكور الذي هو الرفع وما بعده (خاص بالمضارع) فلا يدخل الماضي ولا الأمر (وهو مرفوع أبدا) اجماعا اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على أقوال : وأصحها ما هو جار على ألسنة المعربين أن الرافع له تجرده من الناصب والجازم ، وبه قال الفراء وغيره من حذاق الكوفيين ، واعتمده ابن هشام وابن مالك وغيرهما ، ويستمر رفعه (حتى يدخل عليه ناصب فينصبه) ومثل ذلك ما اذا عطف على منصوب فانه ينتصب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) ومثل ذلك ما اذا عطف على مجزوم فانه يجزم (نحو إياك نعبد وإياك نستعين) هذا مثال المضارع المرفوع لتجرده عن الناصب والجازم

وَالنَّوَاصِبُ قِسْمَانِ : قِسْمٌ يَنْصِبُ بِنَفْسِهِ ، وَقِسْمٌ يَنْصِبُ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَهُ . فَالْأَوَّلُ أَرْبَعَةٌ :
أَحَدُهَا أَنْ إِنْ لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ وَلَا ظَنٍّ نَحْوُ : يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ،

واعرابه إيا ضمير منفصل فى محل نصب مفعول مقدم ، والكاف حرف خطاب لامحل له من الاعراب نعبد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب ، والجازم وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ـ و إياك نستعين ـ مثله ، وماجاء مجزومامع تجرده عن الناصب والجازم . فأما أن يخرّج على حذف لام الطلب كقول أبى طالب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم :

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ماخفت من شئ تبالا

أى و بالا ، والتقدير لتفد ، أوعلى حذف الضمة للضرورة كقول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غيرمستحقب * اثما من الله ولا واغل

فليس قوله أشرب مجزوما وانما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة وحذف كل من لام الطلب ، وحركة الاعراب فى المضارع جائز فى الشعر خاصة على الصحيح عند الجمهور (والنواصب) التى تنصبه (قسمان : قسم ينصب) المضارع (بنفسه) وهذا القسم متفق عليه بين البصريين والكوفيين (وقسم ينصب) المضارع لابنفسه بل (بان مضمرة بعده) اضمارا واجبا أوجائزا كما سيأتى . قال الفاكهى : وفى عبارته تجوّز من جهة تسمية غير الناصب ناصبا اه . ولعلّ الذى سهل له ذلك ارادة الجمع بين قول البصريين : ان النواصب أربعة فقط ، وقول الكوفيين ان النواصب عشرة ، فبين بما ذكره أن مازاد على الأربعة المذكورة النصب فيه بأن مضمرة ، ومن أطلق عليه اسم النصب فعلى سبيل المجاز (فالأوّل أربعة أحدها أن) بفتح الهمزة وسكون النون : أى المصدرية ، وهى أمّ الباب ولذا عملت ظاهرة ومضمرة ، وتدخل على الفعل المتصرف مطلقا فتنصب المعرب لفظا والمبنى محلا قاله ابن عنقاء . وقال الفاكهى : وتتصل بالماضى وكذا بفعل الأمر على الأصح وان لم تؤوّل بالمصدر لفوات معنى الأمر ، وخرج بالمصدرية المخففة كما سيأتى قريبا ، والمفسرة والزائدة فانها لاتنصب المضارع ، والمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو ـ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ـ : أى اصنع ـ وانطلق الملأ منهم أن امشوا ـ : أى امشوا فان لم يتقدمها جملة نحو ـ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ـ فليست أن مفسرة بل هى حينئذ مخففة من الثقيلة . والزائدة هى الواقعة بعد لما الحينية نحو ـ فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه ـ أو بين الكاف ومجرورها كقوله : * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * على رواية جر الظبية ، أو بين القسم ولو نحو أقسم بالله أن لو يأتينى زيد لأكرمته . ثم ذكر شروط النصب بأن فى قوله (ان لم تسبق بعلم ولاظن) لأنّ أن الناصبة علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا تقع بعد العلم ولا بعد الظن المؤكد به . ثم ان المصدرية تقع فى موضعين : أحدهما بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون فى موضع رفع على الفاعلية نحو ـ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ـ أى خشوع قلوبهم ، أوفى موضع نصب على المفعولية (نحو : يريد الله أن يخفف عنكم) واعرابه يريد فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، الله فاعل ، أن حرف مصدرى ونصب ، يخفف فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه فتح آخره ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مفعول به ، والتقدير

وان

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ، فَإِنْ سُبِقَتْ بِعِلْمٍ نَحْوُ: عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحْذُوفٌ ، وَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ ، وَهُوَ وَفَاعِلُهُ خَبَرُهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النَّوَاسِخِ ، فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ : وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ، قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ بِالنَّصْبِ

يريد الله التخفيف عنكم ، أوفى موضع جرّ نحو ـ من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ـ الثانى أن تقع فى الابتداء فتكون فى موضع رفع على الابتداء نحو (وأن تصوموا خير لكم) واعرابه أن حرف مصدرى ونصب ، تصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ ، والتقدير صومكم ، خير خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، لكم جار ومجرور متعلق بخير .

[تنبيه] ربما أهملت أن حملا على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن الراوى عن عطاء فقراءته من الشواذ لمن أراد أن يتمّ الرضاعة برفع يتمّ ، وقول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

كما أعملت ما المصدرية قليلا حملا على أن فيما روى عنه صلى الله عليه وسلم من قوله « كما تكونوا يولى عليكم » ذكره ابن الحاجب وتبعه الفاكهى : وغيره قال المرادى وظاهر كلام ابن مالك فى الألفية أن اهمال أن مقيس اهـ . ومن العرب من يجزم بها نحو قول الشاعر :

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحتطب

(فان سبقت بعلم) أى بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظ ع ل م (نحو : علم أن سيكون) واعرابه علم فعل ماض تنصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه ، والسين حرف تنفيس ، ويكون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من كان الناقصة ، واسمها مرضى ، وخبرها جملة منكم ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها ساد مسدّ مفعولى علم ، والتقدير علم كون مرضى منكم ، ومثل هذه الآية : قوله تعالى ـ أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا ـ برفع يرجع لأن أن هذه ليست مصدرية بل هى كما قال (فهى مخففة من) أن (الثقيلة) التى تنصب الاسم وترفع الخبر (واسمها ضمير الشأن محذوف وجوبا (والفعل) بعدها (مرفوع) لتجرده عن الناصب والجازم (وهو وفاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها كما تقدم فى باب النواسخ) وليس من شروط أن المخففة أن تسبق بعلم بل الغالب وقوعها بعد علم كما صرح بذلك الأزهرى فى التصريح والا فقد تكون مخففة وان لم تسبق كقوله تعالى ـ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ـ وقضية قوله وهو وفاعله خبرها أن يكون هنا تامة ، وقد سبق فى الشرح فى باب النواسخ احتمال كونها تامة ، ويؤيده أنها بمعنى يوجد أو يحصل وذلك من علامة تمامها (فان سبقت بظن) والمراد به ما يدل على الظن سواء كان بلفظ الظن أم لا (فوجهان) فيه جائزان : النصب على أنها ناصبة والرفع على أنها مخففة من الثقيلة (نحو ـ وحسبوا أن لا تكون فتنة ـ قرئ فى السبعة بالنصب) وهى قراءة غير أبى عمرو وحمزة والكسائى اجراء للظن على أصله من غير تأويل لانه باعتبار دلالته على عدم الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة

وَٱلرَّفْعِ . وَٱلثَّانِي لَنْ نَحْوُ : لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ . وَٱلثَّالِثُ كَيِ ٱلْمَصْدَرِيَّةُ ، وَهِيَ ٱلْمَسْبُوقَةُ بِاللَّامِ لَفْظًا نَحْوُ لِكَيْلَا تَأْسَوْا . أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي

على الرجاء والطمع ، واعرابه حسبوا فعل وفاعل ، حسب فعل ماض من أخوات ظن تنصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، أن حرف مصدرى ونصب ، ولا نافية ، تكون فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من كان الناقصة بمعنى تحصل ، فتنة فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها سادمسدّ مفعولى حسب ، والتقدير وحسبوا عدم كون : أى حصول فتنة (والرفع) وهى قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائى على تنزيل الحسبان منزلة العلم فيلائم أن المخففة الدالة على التحقق وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف والجملة المنفية بلا فى محل رفع خبرها . قال الفاكهى وغيره : والنصب أرجح لأن التأويل خلاف الأصل ولهذا أجمعوا على النصب فى ـ ألم أحسب الناس أن يتركوا ـ وانما لم يقرءوا فيه بالرفع لعدم وجود الفاصل بين أن والفعل بخلاف ـ وحسبوا أن لا تكون فتنة ـ فانه وجد الفصل بين أن والفعل بلا النافية . (والثانى) مما ينصب بنفسه (لن) وهى حرف بسيط وليس أصلها لا النافية فأبدلت ألفها نونا خلافا للفراء ولا أصلها لا أن حذفت الهمزة تخفيفا خلافا للخليل والكسائى وهى لنفى ماسيفعل : أى لنفى الفعل المستقبل : اما الى غاية تنتهى نحو ـ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ـ واما الى غير غاية نحو ـ لن يخلقوا ذبابا ـ : أى دائما مستمرا ، ولا تكون بذلك مفيدة للتأبيد لأن التأبيد فى الآية المذكورة لأمر خارجى لا من مقتضيات لن . وقول الزمخشرى فى أنموذجه انها مفيدة للتأبيد ، قال ابن هشام فى المغنى دعوى بلا دليل . وقال ابن مالك الحامل له على التأبيد اعتقاده فى ـ لن ترانى ـ أن الله لا يرى ، وهو باطل اه . فقد ثبت فى الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه تعالى ، والأصح أنه يقع الفعل بعدها للدعاء كما يقع بعد لا ، قال الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ ـت لكم خالدا خلود الجبال

وقد سمع الجزم بها فى لغة لكنها شاذة (نحو : لن نبرح عليه عاكفين) واعرابه لن حرف نفى ونصب نبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من برح من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره نحن ، عليه جار ومجرور ، عاكفين خبر نبرح وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه جمع مذكر سالم (والثالث) مما ينصب بنفسه (كى المصدرية وهى) التى تؤوّل مع الجملة بعدها بمصدر وفسرها المصنف كغيره بأنها (المسبوقة باللام) أى التعليلية (لفظا نحو ـ لكيلا تأسوا ـ) أى لئلا تحزنوا ، واعرابه اللام حرف تعليل كى حرف مصدر ونصب ، ولا نافية ، تأسوا فعل مضارع منصوب بكى وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من كى وما بعدها مجرور بلام التعليل والتقدير لعدم أساكم : أى حزنكم . فى القاموس والأسى ، الحزن ، فكى ههنا لا يجوز جعلها حرف تعليل ، وأن مضمرة بعدها لئلا يدخل الجارّ على مثله ، وهم لا يجيزونه (أو) المسبوقة باللام (تقديرا نحو جئت كى تكرمنى) فتكرمنى منصوب بكى اذا قدرت أن الأصل لكى ، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها ، والمصدر المنسبك من كى وما بعدها مجرور باللام المقدرة ، والتقدير جئت

فَإِنْ لَمْ تُقَدَّرِ اللاَّمُ فَكَيْ جَارَةٌ ، وَالْفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَهَا وُجُوبًا . وَالرَّابِعُ إِذَنْ إِنْ صُدِّرَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلاَمِ ، وَكَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلاً ، وَمُتَّصِلاً بِهَا ، أَوْ مُنْفَصِلاً عَنْهَا بِالْقَسَمِ ، أَوْ بِلاَ النَّافِيَةِ نَحْوُ إِذَنْ أُكْرِمَكَ ،

لاكرامك إياى (فان لم تقدر اللام) قبلها (فكى جارة) مفيدة للتعليل (والفعل منصوب بان مضمرة بعدها وجوبا) لاتظهر الافى الشعر كقول الشاعر :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وتغر بفتح أوّله وضم الغين المعجمة . وقد أفاد كلامه أن كى حرف مشترك بين الناصبة والجارة هومذهب الجمهور ، وتتعين للمصدرية ان سبقتها اللام نحو ـ لكيلا تأسوا ـ لئلا يدخل الجار على الجار ، وتتعين للتعليل ان ظهرت أن المصدرية بعدها نحو جئتك كى أن تكرمنى ، أو اللام نحو جئتك لكى تكرمنى اذلا يجوز جعلها حينئذ مصدرية فان لم تظهر أن بعدها ولاسبقتها اللام أو وجدا معاجاز الأمران : المصدرية والتعليلية نحو كيلا يكون دولة وقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتى * فتتركها شنا ببيداء بلقع

(والرابع) ممايتصب المضارع بنفسه (اذن) هكذا رسمها بعضهم بالنون ، والأصح رسمها بالألف كما يوقف عليها ، لكن قال ابن عنقاء المختار خلافا للجمهور أن تكتب فى غير القرآن بالنون و بها يوقف عليها اه : أى وأما فى القرآن فالمتبع رسم المصحف الامام ، وهى حرف بسيط لامركب من اذ وأن وهى غير مختصة بالمضارع ولكن الأصح أنها ناصبة له بنفسها ، لابأن مضمرة وقد ذكر المصنف كغيره لعملها النصب ثلاثة شروط : الأوّل (ان صدرت فى أوّل الكلام) الذى وقع جوابا لكلام قبلها لأنها حينئذ فى أشرف محالها ، فان وقعت حشوا فى الكلام بان اعتمد مابعدها على ماقبلها أهملت ، وذلك فى ثلاثة مواضع : أحدها أن يكون مابعدها خبرا عما قبلها نحو أنا اذن أكرمك . الثانية أن يكون مابعدها جوابا لشرط قبلها نحو ان تأتنى اذن أكرمك . الثالثة أن يكون جواب قسم قبلها نحو والله اذن لاأخرج وقول الشاعر :

لئن عادلى عبد العزيز بمثلها * وأمكننى منها اذن لاأقيلها

لأن التقدير والله لئن ، فان كان السابق عليها واوا أوفاء جاز النصب باعتبار ان مابعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ماقبلها ، والرفع باعتبار كون مابعد العاطف من تمام ماقبله والغالب الرفع ، وبه قرأ السبعة فى قوله تعالى ـ واذا لايلبثون خلافك الاقليلا ـ وقوله تعالى ـ فاذا لايؤتون ـ . والشرط الثانى مذكور فى قوله (وكان الفعل بعدها مستقبلا) قياسا على بقية النواصب فانها لاتعمل فى الحال فيجب الرفع فى نحو اذن تصدق جوابا لمن قال أنا أحب زيدا لأنه حال ولا مدخل للجزاء فى الحال (و) الثالث كونه (متصلا بها أومنفصلا عنها بالقسم أو بلا النافية) فان فصل بينها و بين الفعل المضارع بغير ماذكر أهملت ووجب رفع الفعل بعدها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها : وانما اغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد جىء به للتأكيد فلم يمنع النصب و بلا النافية لتنزيلها منزلة العدم لأن النافى كالجزء من المنفى (نحو إذن أكرمك) هذا مثال مااستوفت الشروط ، واعرابه إذن حرف جواب وجزاء ، ونصب

وَإِذًا وَاللهِ أُكْرِمَكَ ، وَإِذًا لا أُجِيئَكَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ أَنَا آتِيكَ ، وَتُسَمَّى حَرْفَ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ * وَالثَّانِي مَايَنْصِبُ الْمُضَارِعَ بِإِضْمَارِ أَنْ بَعْدَهَا ، وَهُوَ قِسْمَانِ : مَا يُضْمَرُ أَنْ بَعْدَهُ جَوَازًا ، وَمَا يُضْمَرُ أَنْ بَعْدَهُ وُجُوبًا ، فَالأَوَّلُ خَمْسَةٌ ، وَهِيَ لامُ كَيْ

أكرم فعل مضارع منصوب باذن وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنا والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به (وإذاوالله أكرمك) هذا مثال الفصل بالقسم ، واعرابه اذن حرف جواب وجزاء ونصب ، الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره كسر آخره ، أكرم فعل مضارع منصوب باذن وفاعله مسترفيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به (واذن لاأجيئك) هذا مثال الفصل بلاالنافية ، واعرابه اذن حرف جواب وجزاء ونصب ، لانافية ، أجيء فعل مضارع منصوب باذن وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به (جوابا لمن قال أنا آتيك) هذا متعلق بالامثلة الثلاثة (وتسمى) اذن (حرف جواب) لوقوعها فى كلام مجاب به كلام آخر سواء أوقعت فى صدره أوحشوه أوآخره غير أنها لاتنصب إلا ان وقعت فى صدره (وجزاء) لأن مضمون ماهى فيه جزاء لمضمون كلام آخر ، ثم ماذكره المصنف من أن الفصل بلا النافية لايمنع اذن من عمل النصب كالفصل بالقسم هو الذى صرح به ابن هشام ، وان أهمل ذكرها كثيرون حتى أنها فاتت التسهيل على كثرة جمعه . قال الفاكهى فى شرح القطر واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء ، وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه ، والى ذلك أشار بعضهم حيث قال ، وفيه أيضاذكر الشروط الثلاثة :

أعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا أعملتها أن تفصلا * الا بحلف أونداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا
وان تجئ بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين أن لاتعملا اهـ

لكن الأصح أنه اذا فصل بينها و بين الفعل بغير القسم ولا النافية فانها لاتنصب كما يفيده كلامه فى العوامل * (والثانى) من قسمى النواصب (ماينصب) العمل (المضارع باضمار ان بعدها) الضمير عائد على معنى ما : فكأنه قال الثانى الاشياء التى تنصب المضارع باضمار أن بعدها (وهو قسمان) لاثالث لهما (مايضمر) أى يقدر (أن بعده جوازا) ولوظهرت فى الكلام لجاز (وما يضمر أن بعده وجوبا) وذلك لامتناع اظهارها (فالأول خمسة) أى من الحروف (وهى لام كى) أى اللام التعليلية ، وأضيفت الى كى لانها تخلفها فى افادة التعليل عند حذفها ، ويقال لها لام الجر لان المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل مجرور بها لفظا ، وشرط جواز اضمار أن بعدها أمران : الأول أن لاتسبق بكون ماض ناقص منفى ، والثانى أن لايقترن الفعل بلا نحو جئتك لأزورك . فان سبقت بالكون المذكور وجب اضمار أن بعدها كما سيأتى فى لام الجحود ، وان اقترن الفعل بلا النافية أو الزائدة وجب إظهار أن نحو ـ لئلا يكون للناس عليكم حجة ـ بادغام النون فى لا النافية ونحو ـ لئلا يعلم أهل الكتاب ـ بادغام النون فى اللام الزائدة للتأكيد ، ثم لام كى

نحوُ: وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ . وَالْوَاوُ . وَالْفَاءُ . وَثُمَّ . وَأَوِ الْعَاطِفَاتُ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ: أَيْ لَيْسَ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ نحوُ قَوْلِهِ * وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

تصدق بلام التعليل كقوله تعالى ـ ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وماتأخر ـ ولام الحكمة نحو ـ وماخلقت الجن والانس إلا ليعبدون ـ بكسر نون الوقاية ، وانما لم تكن هذه اللام لام التعليل لأن أفعاله سبحانه وتعالى منزهة عن العلل والأغراض ، ولام العاقبة ، وهي التي مابعدها نقيض لمقتضى ماقبلها نحو ـ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّا وحزنا ـ فالتقاطه إنما كان ليكون قرة عين لهم فصار عاقبة أمره عدوّا ، ولام التأكيد ، وهي الزائدة ، وتأتي بعد فعل متعد والغالب وقوعها بعد أمر نحو ـ وأمرت لأعدل بينكم ـ أصله أمرت أن أعدل فزيدت اللام وأضمرت أن ، ومثله عند بعضهم (نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين) واعرابه أمر فعل ماض مغير الصيغة ، وناضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل ، لنسلم اللام مؤكدة ، ويجوز أن يقال فيها اللام لام التعليل على جهة المجاز كما يجوز ذلك في لام الحكمة والعاقبة ، نسلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام ، وانما أضمرت أن بعد اللامات المذكورة ليكون حرف الجر داخلا على الاسم . وفي المجيد لنسلم لام كي ومفعول أمرنا الثاني محذوف : أي أمرنا بالاخلاص لكي تنقاد . وقال الزمخشري هي تعليل للأمر : أي قيل لنا أسلموا لأجل أن نسلم . ذهب ابن عطية إلى أنها زائدة ، وأن نسلم في موضع المفرد ، ونسبه الى سيبويه ، وليس كذلك بل الكسائي والفراء ذهبا الى أن لام كي تقع في موضع أن في أردت وأمرت ، وأما سيبويه وأصحابه فمذهبهم أن اللام تتعلق بمحذوف والفعل قبلها يراد به المصدر : أي الارادة للبيان والأمر للاسلام ، وهما مبتدأ وخبر ، وقيل اللام بمعنى الباء : أي أمرنا بأن نسلم اه وذكر السمين الوجوه المذكورة ، وزاد وجها خامسا ، وهو أن اللام ، ومابعدها مفعول الأمر واقعة موقع أن : أي أنهما يتعاقبان ، تقول أمرتك لتقوم ، وأن تقوم اه (والواو والفاء وثم وأو العاطفات) فان الفعل ينصب بعدها باضمار أن جوازا بشرط أن تكون عاطفات للفعل الذي دخلت عليه (على اسم خالص : أي ليس في تأويل الفعل) ويقال له الاسم الصريح ، وذلك كالمصدر لأنه لا يقصد به معنى الفعل فخرج بذلك الاسم الذي هو في تأويل الفعل كالاسم الواقع صلة للألف واللام نحو الطائر فيغضب زيد الذباب . فانه يجب فيه رفع يغضب لأن الاسم الذي هو الطائر في تأويل الذي يطير * ثم شرع في التمثيل للأربعة الأحرف مبتدئا بالواو . فقال (نحو قوله) قال الفاكهي : الأولى قولها اه أي لأن البيت المذكور لامرأة . وقال الأزهري وقوله : أي الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وأمّ ابنه يزيد اه قال السجاعي وميسون بفتح الميم فمثناة تحتية ساكنة فسين مهملة غير منصرف للعلمية والتأنيث :

(ولبس عباءة وتقر عيني) * أحب الىّ من لبس الشفوف

هو من قصيدة من الوافر أنشدتها ميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهمّ عليها حين تسرى عليها معاوية وعدل عنها ، وقالت أنت في ملك عظيم وماتدري قدره ، وقيل أنشدتها حين نقلها من البدو الى الشام فكانت تكثر الحنين إلى آبائها

وَقَوْلِهِ * لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ *

والتذكر لمسقط رأسها فسمعها ذات يوم ، وهى تنشد هذه القصيدة ، وهى :

لبيت تخفق الأرواح فيــه * أحب الىّ من قصر منيف
ولبس عباءة وتقــرّ عينى * أحب الىّ من لبس الشفوف
وأكل كسيرة فى كسر بيتى * أحب الىّ من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فجّ * أحب الىّ من نقر الدفوف
وكلب ينبح الطرّاق دونى * أحب الىّ من قط ألوف
وخرق من بنى عمى نحيف * أحب الىّ من علج عنيف

فقال معاوية رضى الله عنه مارضيت حتى جعلتنى علجا عاوفا ، فطلقها . ثم الصواب رواية البيت المذكور بالواو عطفا على قوله قبله * لبيت تخفق الأرواح فيه * ومن رواه باللام بلفظ للبس فقدوهم كما نبه عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد * اللغــة الارواح بالواو جمع ريح ، والمنيف العالى ، والعباءة بالمدّنوع معروف من الاكسية وتقر بفتح التاء والقاف كما فى الاسعاف من قولهم عين قريرة : أى باردة من البرد الذى هو النوم ، وقيل هى ضدّ الحرارة ، وقيل من القرار ، وهو السكون لان العين إذا قرت سكنت عن الطموح إلى غيره . وقال بعضهم قرار العين كناية عن الفرح والسرور ، والشفوف بضم الشين جمع شف بفتحها وكسرها ، وهو الثوب الرقيق ، وكسر البيت جانب الخباء الذى يلى الارض ، والفج الطريق الواسع ، والدفوف بضم الدال جمع دف ، وهو الآلة التى يضرب بها ، والخرق بكسر الخاء المعجمة السخى ، والنحيف الهزيل ، والعلج الرجل من كفار العجم ، والعنيف الذى لارفق فيه ، ويروى عجل عليف باللام بدل النون * الاعراب الواو حرف عطف ، لبس مبتدأ ، عباءة مضاف اليه ، وتقر الواو حرف عطف على لبس ، تقر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعــد الواو العاطفة ، وعينى فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها الا كسر ماقبلها ، وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه ، والمصدر المنسبك من أن ومابعــدها معطوف على لبس عباءة والتقدير ولبس عباءة وقرة عينى ، أحب خبر وهو مرفوع وعلامة رفعــه ضم آخره ، وأحب أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعــل وينصب المفعول ، ونائب الفاعل مســتتر فيه وجوبا تقديره هو ، الىّ جار ومجرور متعلق بأحب ، وقد بينت فى أوّل الشرح وجه كون أحب يرفع نائب الفاعل مع أن اسم التفضيل يرفع الفاعل ، من لبس جار ومجرور والشفوف مضاف إليــه . والمعنى ولبس كساء من شعر على عادة أهل البادية وقرة عينى : أى سرورى بأهلى أحب إلىّ مما أنا فيه من لبس الشفوف * والشاهد فى قوله ، وتقرّ عينى حيث نصب الراء التى هى آخر الفعل بأن مضمرة جوازا بعــد عاطف مسبوق باسم خالص فى التقدير بالفعل ، وهو لبس (و) مثال الفاء نحو (قوله :

لولا توقع معترّ فأرضيه) * ما كنت أوثر أترابا على ترب

لم أقف على اسم قائله ، وهو من البسيط * اللغة توقع الشىء ترجى حصوله ، والمعتر بالعين المهملة

وَقَوْلِهِ * إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ *

والتاء المثناة فوق المتعرض للعروف والأتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء ، وترب الرجل من يولد فى الوقت الذى ولد فيه فيساويه فى سنه ، وقوله على ترب بكسر التاء المثناة وفتح الراء جمع ترب بكسر التاء أيضا * الاعراب لولا حرف امتناع لوجود ، توقع مبتدأ ، وهو مضاف إليه ، فارضيه الفاء حرف عطف على توقع أرضى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنا ، ماناعية ، كنت كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، أوثر فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنا ، أترابا مفعول به ، على ترب جار ومجرور متعلق باوثر ، وجملة أوثر إلى آخر البيت فى محل نصب خبر كان . والمعنى لولا توقع من يتعرض لفعل المعروف وارضاؤه ما آثر الشاعر المساوى لغيره من السنّ على المساوى له فى سنه * والشاهد فى قوله فأرضيه حيث نصب بأن مضمرة بعد الفاء العاطفة على اسم خالص وهو توقع لأنه ليس فى تأويل الفعل ، والتقدير لولا توقع معترّ فا رضائى إياه . قال الأزهرى (و) مثال ثم نحو (قوله :

انى وقتلى سليكا ثم أعقله) * كالثور يضرب لما عافت البقر

قاله أنس بن مدركة الخثعمى وهو من البسيط * اللغة سليك بالتصغير اسم رجل يقال له سليك ابن سلكة كما فى حياة الحيوان ، وأعقله من عقلت القتيل : أعطيت ديته ، والثور معروف ، وهو الذكر من البقر لأن البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه ، وقيل المراد بالثور ثور الطحلب ، وهو الذى يعلو على الماء فيصدّ البقر عن الشرب فيضربه صاحب البقر ليتفرق عن الماء فتشربه ، والمناسب للتشبيه الأوّل لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره ، وعافت من عاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافا إذا كرهه فلم يشرب * الاعراب انّ حرف توكيد ونصب ، والياء ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، الواو حرف عطف على اسم انّ ، قتلى معطوف والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى نصبه ، وهومنصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها الا كسر ماقبلها ، وقتل مصدر يعمل عمل الفعل برفع الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف وفاعله وهو ياء المتكلم مضاف اليه ، سليكا مفعول به لقتلى ، ثم حرف عطف على قتلى ، أعقل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم العاطفة وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنا ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها معطوف على قتلى ، والتقدير انى وقتلى سليكا ثم عقلى إياه ، كالثور جار ومجرور فى محل رفع خبر إن ، يضرب فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب الفاعل مستترفيه جوازا تقديره ، هو لما رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، عاف فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، البقر فاعل ، والمعنى مثلى فى قتلى لسليك بن سلكة ثم اعطائى لديته كالذكر من البقر يضرب إذا امتنعت من شربها الماء ، وكانت العرب من عادتها إذا أوردوا البقر فلم تشرب إما لكدورة الماء أولقلة العطش لاتضرب لأنها ذات لبن ، وانما يضرب

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً . وَالثَّانِي وَهُوَ مَاتُضْمَرُ أَنْ بَعْدَهُ وُجُوباً سِتَّةٌ : كَيِ الْجَارَّةُ كَمَا تَقَدَّمَ: وَلَامُ الْجُحُودِ نَحْوُ، وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ،

الثور فيقتحم الماء ، وتتبعه البقر فتشرب ، فكأنه يقول فعل بى ماذكر لتخويف غيرى * والشاهد فى قوله . ثم أعقله حيث نصب بعد . ثم العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قتلى (و) مثال أونحو (قوله تعالى) - وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاوحيا أومن وراء حجاب (أو يرسل رسولا) - فى قراءة غير نافع بنصب يرسل باضمار أن بعد أو عطفا على وحيا واعرابه ماانافية ، كان فعل ماض ناقص ، لبشر جار ومجرور فى محل نصب خبرها مقدم ، أن حرف مصدرى ونصب يكلم فعل مضارع منصوب بأن ، والهاء مفعول به ، الله فاعل ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها اسم كان ، وخبرها جملة لبشر ، والتقدير وما كان تكليم الله كائنا لبشر ، الا أداة حصر ، وحيا حال فى تأويل موحيا ، أوحرف عطف ، من وراء جار ومجرور فى موضع نصب على الحال ، والتقدير "وموصلا ذلك اليه من وراء حجاب ، وهو مضاف وحجاب مضاف اليه ، أوحرف عطف على وحيا ، يرسل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد أو ، والتقدير الاوحيا أو إرسالا ووحيا ليس فى تقدير الفعل وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، رسولا مفعول به . وقرأ نافع وابن عامر برفع يرسل بتقدير هو : أى أوهو يرسل ، وقوله تعالى - فيوحى باذنه مايشاء - مرفوع على قراءة نافع وابن عامر ، ومنصوب على قراءة الباقين لأنه معطوف على يرسل . (والثانى وهو ماتضمر أن بعده وجوبا ستة) من الحروف : أحدها (كى الجارة) التعليلية (كما تقدم) قريبا وهى التى لم تدخل اللام عليها لفظا ولاتقديرا نحو جئتك كى تكرمنى اذا لم تقدر أن الأصل لكى تكرمنى فتقول حينئذ فى اعرابها كى حرف تعليل وجر ، أوتأخرت عنها اللام كقول الشاعر :

كى لتقضينى رقية ما * وعدتنى غير مختلس

فالنصب بعدها بأن مضمرة وجوبا لأنها حينئذ حرف جر كما إذا أتت بعد أن المصدرية كقوله : * كيما أن تغر وتخدعا * (و) ، ثانيها (لام الجحود) وهى المسبوقة بكون ناقص ماض لفظا ومعنى ، أومعنى فقط منفى ; الأول بما أولن على قول بعضهم ، والثانى بلم دون غيرها من أدوات النفى ، مثال الأول (نحو : وما كان الله ليعذبهم) وإعرابه ماانافية ، كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، الله اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره ، ليعذب اللام لام الجحود يعذب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود وعلامة نصبه فتح آخره ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مجرور بلام الجحود متعلق بمحذوف وجوبا ، هو خبر كان ، والنفى متسلط عليه ، والتقدير وما كان الله مريدا لتعذيبهم * ومثال الثانى - وان كان مكرهم لتزول منه الجبال - فان نافية ، وكان فعل ماض ناقص ، ومكر اسمها ، واللام لام الجحود متعلقة بمحذوف وجوبا ، وتزول فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا ، والتقدير وإن كان مكرهم موجبا لزوال الجبال منه * ومثال الثالث لم يكن الله ليغفر لهم فيكن ، وان كان مضارعا فى اللفظ لكنه ماض فى المعنى ، واللام فيه متعلقة بمحذوف وجوبا أيضا هو خبر كان ، والتقدير لم يكن الله مريدا لغفرانهم ، وسميت لام الجحود

وَحَتَّى إِنْ كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلاً نَحْوُ : حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى . وَأَوْ بِمَعْنَى إِلَى أَوْ بِمَعْنَى إِلاَّ كَقَوْلِهِ :

للازمتها الجحد ، وهو النفي من تسمية العام بالخاص لأن الجحد لغة إنكار ماتعرفه ، لامطلق الانكار . قاله الفاكهى ، وماذكرته من أن خبر كان محذوف هو مذهب البصريين ، وعند الكوفيين أن اللام زائدة فلامتعلق لها والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة ، وعلى هذا فمابعد اللام هو خبر كان والنفي متسلط عليه وهو مؤول بمصدر مؤول بالوصف : أى وما كان الله معذبا لهم، ولم يكن الله غافرا لهم ، وإن كان مكرهم مزيلا للجبال . (و) الثالث (حتى) وهى الجارة ، وإنما ينصب المضارع بعدها باضمار أن (ان كان الفعل بعدها مستقبلا) بالنسبة لما قبلها (نحو) ـ لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع الينا موسى) ـ فرجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى ماقبل حتى ، وهو زمن عكوفهم على عبادة العجل ، وإعرابه حتى حرف غاية ونصب يرجع فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى لابحتى نفسها لأنها ثبت جرها للاسماء فوجب نسبة العمل هنا لأن مضمرة لأن عوامل الأسماء لاتكون عوامل فى الأفعال لأن ذلك ينفى الاختصاص . قاله الفاكهى فى شرح الملحة ، الينا جار ومجرور موسى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدّرة للتعذر لأنه اسم مقصور ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مجرور بحتى ، والتقدير الى رجوع موسى ، والغالب فى حتى أن تكون للغاية كهذه الآية ، وعلامتها صلاحية الى فى موضعها وتكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة ، وعلامتها صلاحية كى فى موضعها ، وقد أفهم كلامه أن الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها . ثم ان كان استقباله بالنظر لزمن التكلم فالنصب واجب حينئذ كالآية السابقة ، ونحو ـ فقاتلوا التى تبغى حتى تفيء ـ مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال ، والقائه الى المخاطب به ، وان كان مستقبلا بالنسبة إلى ماقبلها خاصة من غير اعتبار تكلم فوجهان : النصب والرفع وبه قرئ فى السبعة فى قوله تعالى ـ وزلزلوا حتى يقول الرسول ـ فان قول الرسول مستقبل بالنسبة الى زمن زلزالهم ، وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم ، وهو زمنه ﷺ فان انتفى الاستقبال بأن أريد بما بعدها الحال تحقيقا أوحكاية فهى حرف ابتداء لاجارّة ، ومابعدها حينئذ يجب رفعه لتجرده عن الناصب والجازم ، ويجب مع ذلك أن يكون ماقبلها سببا لما بعدها لأنه لما بطل الاتصال اللفظى بينهما : أى بين ماقبلها ومابعدها ، وذلك لتمام الكلام قبل حتى وجب عند ذلك تحقيق الاتصال المعنوى لكون مابعدها مسببا عما قبلها لتحقق الغاية التى هى مدلولها نحو : مرض زيد حتى أنهم لايرجونه الآن ، فلايرجونه حال لأنه فى قوة قولك وهو الآن لايرجى ، ومسبب عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة لان الكلام تمّ قبله بالجملة الفعلية . (و) رابعها (أو) العاطفة . قال ابن عنقاء هى على بابها ، لأحد الشيئين أوالاشياء عاطفة لمصدر منسبك من أن ومدخولها على مصدر مفهوم مما قبلها ، ولهذا وجب تقدم فعل أووصف أوظرف عليها اهـ (بمعنى الى) أى يصلح فى موضعها الى ، وذلك بأن كان الفعل قبلها ممايقضى شيئا فشيئا (أو بمعنى إلا) الاستثنائية بأن صلحت مكانها ، وذلك حيث يقصد أن الأول ينتفى عند حصول الثانى (كقوله :

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ۞ فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ

وَقَوْلِهِ : وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ۞ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

لأستسهلن الصعب أوأدرك المنى ۞ فما انقادت الآمال الالصابر)

لم أقف على قائله ، وهو من الطويل ۞ اللغة يقال استسهل أمره إذا عدّه سهلا ، والصعب العسر يقال استصعب الأمر إذا صار صعبا لايقدر عليه بسهولة ، والمنى بضم الميم مقصور جمع منية ، وهي مايتمناه الانسان : أي يطمع في حصوله ، والآمال بمدّ الهمزة جمع أمل ، وهو الرجاء ، والمراد هنا المأمولات ، وانقيادها حصولها وموافقتها للمراد ومجيئها على حسبه ، والصابر ضد المستعجل ۞ الاعراب اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره والله ، استسهلنّ فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انا ، الصعب مفعول به أوحرف عطف بمعنى الى ، أدرك فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد أوالتي بمعنى الى ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، المنى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مرفوع معطوف على مصدر مأخوذ مماتقدم ، والتقدير ليكوننّ استسهال منى أوادراك للمنى ، وانما احتاجوا الى هذا التأويل ليفرقوا بين أوالتي تقتضي مساواة ماقبلها لمابعدها في الشك و بين أو التي تقتضي مخالفة ماقبلها لمابعدها . قاله السجاعي ، فما انقادت ، الفاء حرف تعليل ، مانافية ، انقاد فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث الآمال فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، الاأداة حصر ، لصابر جار ومجرور متعلق بانقادت . والمعنى لاأزال أعدّ الأمور الصعاب سهلة فأسعى في تحصيلها إلى أن أدرك ماأتمناه لأن الآمال لم تنقد إلا للصابر على محاولة حصولها ۞ والشاهد في قوله أوأدرك حيث جاءت أوفيه بمعنى إلى وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما في لألزمنك أوتقضيني حقي (وقوله :

وكنت إذا غمزت قناة قوم ۞ كسرت كعوبها أوتستقيما)

قاله زياد الأعجم من الوافر ۞ اللغة الغمز بالغين المعجمة والزاي الجسّ ، والعصر باليد ، والقناة الرمح إذا ركب فيها السنان ، وجمعها قنا : مثل حصاة وحصى ، وكعوب الرمح النواشز : أي المرتفعات في أطراف الأنابيب جمع أنبوبة ، وهي مابين كل عقدتين من القصب ، والاستقامة ضد الاعوجاج ۞ الاعراب الواو حرف عطف ، كنت فعل وفاعل ، كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، إذا ظرف لمااستقبل من الزمان ، والعامل فيه كسرت كذا قال بعضهم ، والذي عليه المحققون أن الناصب لها شرطها ، وعليه فالناصب لها هنا غمزت ، وغمز فعل ماض ، والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل ، قناة مفعول به ، وقوم مضاف إليه ، كسرت فعل وفاعل ، كعوب مفعول به ، والهاء في محل جر بالاضافة ، أوحرف عطف بمعنى إلا تستقيما فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد أوالعاطفة التي بمعنى إلى وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هي ، وألفه للاطلاق والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مرفوع معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم ، والتقدير ليكوننّ كسر مني لكعوبها

وفاء

وَفَاءُ ٱلسَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ ٱلْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ

أواستقامة منها * والمعنى إذا اشتدّ علىّ جانب قوم رمت تليينهم حتى يستقيموا ، ومن لاتصلح له الملاينة عاملناه بالمخاشنة إلاأن يستقيم ، فالغمز كناية عن اللين . قال الدماميني وفيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى نشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ماارتفع من أطرافها ارتفاعا مانعا عن اعتدالها ولا يفارق ذلك إلاأن يستقيم اهـ. والشاهد فى قوله أوتستقيما حيث جاءت أوفيه بمعنى إلافى الاستثناء فانتصب المضارع بعدها باضمار أن كما فى لأقتلن الكافر أو يسلم . (و) خامسها (فاء السببية) وهى التى يقصد بها كون ماقبلها سببا لمابعدها ، وهل هى حينئذ عاطفة أم لا ؟ . قال الجمهورنعم . وقال الرضى لا محتجا بأن فاء العطف لاتفيد السببية إلاإذاعطفت جملة على جملة ، وذا مفقود هنا لأن الجمهور قالوا : التقدير فى نحو زرنى فأكرمك ليكن منك زيارة فاكرام منى فعطفوا المصدر المنسبك من أن وصلتها على مصدر متصيد من الفعل السابق فلذلك ادّعى الرضى أنها لمحض السببية وأن مابعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، والتقدير عنده زرنى فاكرامك ثابت ، وردّ بأنه يلزم عليه حذف الخبر وجوبا من غيرشىء يسد مسده وهو ممتنع . (و) سادسها (واو المعية) وهى التى تفيد معنى مع ويكون ماقبلها ومابعدها واقعين فى زمان واحد ، والجمهور على أنها للعطف مع قصد المعية وأن التقدير فى نحو : لاتأكل السمك وتشرب اللبن : لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن : أى مع شرب لبن بمعنى نهيه عن الجمع بين الأمرين معا لاعن كل منهما على الانفراد ، واختيار الرضى كون الواوحالية ، ومابعدهامبتدأمحذوف الخبر وجوبا والجملة فى محل نصب على الحال : أى لاتأكل السمك وشربك اللبن حاصل : أى لاتأكل فى هذه الحالة فتفيد المعية ، وردّ عليه بما مر ، وتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية لاخراج العاطفتين على صريح الفعل إذا لم يشعرا بسببية ولامعية ، والاستئنافيتين ، ومثال الفاء العاطفة على صريح الفعل نحو ـ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ـ فعطف يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له فى رفعه وفى النفى الداخل عليه كأنه قيل لايؤذن لهم فلايعتذرون ، ومثال الفاء الاستئنافية كقول الشاعر :

* ألم تسأل الربع القواء فينطق * برفع ينطق لأنه خبر مبتدا محذوف تقديره فهو ينطق ، والفاء للاستئناف ، ومثال الواو العاطفة : لاتأكل السمك وتشرب اللبن بجزم تشرب اذا قدّر النهى عن كل منهما ، وأن التقدير : لاتأكل السمك ولا تشرب اللبن ، ومثال الواو الاستئنافية : لاتأكل السمك وتشرب اللبن برفع تشرب على أن تكون نهيته عن الأول فقط ، وأبحت له الثانى وكأنك قلت لاتأكل السمك ولك شرب اللبن . ثم ذكر المصنف شرط النصب بعد الفاء والواو ، فقال (مسبوقتين بنفى محض) أى خالص من معنى الاثبات كالمثال الآتى بخلاف النفى المنتقض بالا نحو : وماتأتينا إلا فتحدّثنا ، والنفى المتلوّ بنفى نحو : ما تزال تأتينا فتحدّثنا ، أوالنفى التالى لاستفهام تقريرىّ نحو : ألم تأتنى فأحسن اليك ، فانه يمتنع النصب فى هذه كلها ، وأورد على الاستفهام التقريرى قول الشاعر :

ألم أك جاركم ويكون بينى * وبينكم المودّة والاخاء

بنصب يكون ، وأجاب عنه ابن عنقاء وغيره بأنه اذا أريد الاستفهام حقيقة عن النفى ، فالنصب

أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ ، نَحْوُ : لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ، وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ، لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ، لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ

عن جواب الاستفهام كما فى البيت (أو طلب بالفعل) أى بصيغته لاصالته فى ذلك ، فخرج الطلب بغيره ، فانه يمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو : صه فاحسن اليك ، أو بالمصدر نحو : سقيا فيرويك الله ، أو بلفظ الخبر نحو : حسبك حديث فينام الناس * ثم شرع المصنف فى التمثيل لما جمع الشروط ، فقال (نحو : لايقضى عليهم فيموتوا) هذا مثال الفاء بعد النفى المحض ، واعرابه لا نافية ، يقضى فعل مضارع مغير الصيغة ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتلّ الآخر بالألف ، عليهم جار ومجرور فى محل رفع نائب الفاعل ، فيموتوا الفاء فاء السببية ، يموتوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من الفعل السابق ، والتقدير لا يكون قضاء منا عليهم ، فموت منهم : أى بل هم أحياء فيها : أى النار لأن الآية واردة فى وعيد الكافرين ، وقد قال تعالى فى وصف الكافر فى النار ـ لايموت فيها ولا يحيا ـ (ويعلم الصابرين) هذا مثال الواو بعد النفى المحض لأن صدر الآية ـ لما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ـ واعرابه لما حرف نفى وجزم ، يعلم فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ، وحرّك بالكسرة لالتقاء الساكنين ، الله فاعل ، الذين اسم موصول فى محل نصب مفعول به ، جاهدوا فعل وفاعل ، منكم جار ومجرور فى محل نصب على الحال ، ويعلم الواو للمعية يعلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، الصابرين مفعول به وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ولما يجتمع علمه تعالى بالمجاهدين وعلمه بالصابرين . قاله ابن عنقاء (لاتطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبى) هذا مثال الفاء بعد الطلب بالفعل ، واعرابه لاناهية تطغوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، فيه جار ومجرور متعلق بتطغوا ، الفاء فاء السببية ، يحلّ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه فتح آخره عليكم ، جار ومجرور متعلق بيحلّ غضبى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على ماقبل الياء ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والياء مضاف اليه ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من الفعل السابق ، والتقدير لا يكن منكم طغيان فيه فحلول غضب عليكم (لاتأكل السمك ، وتشرب اللبن) هذا مثال الواو بعد الطلب بالفعل ، واعرابه لاناهية تأكل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرّك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، السمك مفعول به ، وتشرب الواو واو المعية ، تشرب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المفهوم من الفعل

السابق

السابق ، والتقدير لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن : أى مع شرب لبن ، وقد اقتصر المصنف من أمثلة الطلب على مثال واحد ، وهو يشمل ثمانية أشياء ، وتسمى مع النفى الأجوبة التسعة ، وقد نظمها بعضهم مع النفى ، فقال :

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمنّ وارج كذاك النفى قد كملا

فالأمر نحو : زرنى فأكرمك ، أو وأكرمك ، والنهى كلا ترم علما وتترك التعب : أى لايجتمع لك العلم وترك التعب ، والدعاء : كاطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلايؤمنوا ــ أى ليكن منك طمس وشدّ فعدم إيمان ، والسؤال المراد به الاستفهام نحو ــ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ــ ، والعرض : أى الطلب بلطف ويكون بألا المخففة غالبا نحو : ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا ، والتحضيض : أى الطلب بحث ، ويختص بهلا ويكثر بلولا نحو ــ لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق ــ ، والتمنى نحو ــ ياليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ــ ، والترجى نحو ــ لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع ــ فى قراءة من نصب أطلع ، وقوله تعالى ــ لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى ــ بنصب تنفع ، والنفى نحو قوله ﷺ « ما أغبرت قدما عبد فى سبيل الله فتمسه النار » أى لا يكون اغبرار قدم فمسّ النار له . قال ابن عنقاء : ولم يسمع نصبه : أى المضارع بعد الواو فى الدعاء ، والرجاء والعرض والتحضيض ، وأجاز سيبويه النصب بعد الفاء فى جواب الشك بفعل الشك كظننته يشتمنى فأثب عليه اذا لم يقع الوثوب ، بل بمعنى لو شتمنى لوثبت عليه ، و بعضهم فى جواب الحصر بإنما ، وعليه خرّج قوله تعالى ــ فإنما يقول له كن فيكون ــ فيمن نصب يكون .

[فائدة] لايجاب الشىء الواحد بجوابين : أى لا يكون لواحد من الأشياء التسعة جوابان ، لاتقول مثلا اتنى فأكرمك فأعطيك على أن الثانى ليس معطوفا على الأول ، بل جوابا مستقلا لذلك الواحد من الأشياء التسعة ، وقوله تعالى ــ فتطردهم فتكون من الظالمين ــ ليس من باب الاتيان لشىء واحد بجوابين ، بل قوله تعالى ــ فتطردهم ــ جواب للنفى الواقع قبله فى قوله تعالى ــ ماعليك من حسابهم من شىء ــ ، وقوله تعالى ــ فتكون ــ جواب للنهى السابق ، وهو قوله تعالى ــ ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشىّ ــ . قال الزمخشرى : ويجوز أن يكون قوله ــ فتكون ــ عطفا على قوله ــ فتطردهم ــ على وجه التسبب لأن كونه ظالما مسبب عن طردهم .

[تتمة] قال فى المنهل الصافى : وضعف اضمار أن مع بقاء عملها بدون هذه الأمور المتقدمة لأنها عامل ضعيف لايقوى على العمل مع حذفه الابقيام مقوله عليه ، وانما وجد الاستقراء فى تلك المواضع المتقدمة لمناسب هو مفقود فيما عداها ، وفى التسهيل : ولا تنصب أن محذوفة فى غير المواضع المذكورة الا نادرا ، وفى القياس عليه خلاف اه . وفى التصريح مع التوضيح ما ملخصه : ولا ينتصب الفعل بأن مضمرة فى غير هذه المواضع الا شاذا كقول بعضهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بنصب تسمع باضمار أن ، و لذى حسن حذفها من تسمع ذكرها فى أن تراه ، وقول الآخر : خذ اللص قبل يأخذك بالنصب ، وقراءة بعضهم ــ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ــ بنصب يدمغه ، وقراءة الحسن ــ تأمرونى أعبد ــ بالنصب ، بحذف أن فيهن ، والجميع شاذ ، وذهب

وَالجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَهِيَ نَوْعَانِ : جَازِمٌ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ ، وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ . فَالأَوَّلُ سَبْعَةٌ ، وَهُوَ لَمْ نَحْوُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ، وَلَمَّا

الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى أنه لايقاس عليه اهـ ﴿والجوازم﴾ للمضارع (ثمانية عشر) جازما ، وترجع الى خمسة عشر باسقاط ألم وألما المندرجهما تحت لم ولما ، والطلب لأن الأصح أن الجزم بان مقدرة كما سيأتى ، ولذا قال فى شرح الشذور الجازم محصور بحسب الاستقراء فى خمسة عشر (وهى نوعان جازم لفعل واحد) أى بالاصالة ، والا فقد يتعدد المجزوم به بالتبعية بعطف أو غيره ، وكذا يقال فى مقابله ، وهو قوله (وجازم لفعلين) هذا مبنى على الأعم الأغلب ، والافقد يجزم فعلا وجملة (فالأول) أى الذى يجزم فعلا واحدا (سبعة) وكلها لاخلاف فى حرفيتها (وهو لم) وهى حرف تجزم المضارع وتنفى معناه ، وتقلبه ماضيا (نحو : لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) واعرابه لم حرف نفى وجزم ، يلد فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر جوازا تقديره هو ، ولم يولد لم حرف نفى وجزم ، يولد فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ولم يكن الواو حرف عطف لم حرف نفى وجزم ، يكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، كفوا خبرها مقدم منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، أحد اسمها مؤخر ، وحسن تأخيره لوقوعه فاصلة ، وله جار ومجرور متعلق بكفوا على تأويله بمكافئا : أى ولم يكن أحد كفوا له ، وقدم للاهتمام به لاشتماله على ضمير البارى تعالى ، وأجاز أبوالبقاء أن يكون حالا من كفوا لأنه نعت فى الأصل ، فقدم عليه فصار حالا (ولما) وهى كما فى المفصل لم ضمت اليها ما ، يعنى أنها فى الأصل كلمتان : إحداهما لم ، والأخرى ما الزائدة لاالنافية فازدادت فى معناها ، فمن ثم شاركت لم فى أمور الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ونفيه وجزمه وقلب معناه ماضيا ، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما ، وفارقتها فى أمور : الأول أن لما لاتقترن باداة الشرط فلا يقال ان لما بخلاف لم ، نحو ـ فان لم تفعلوا ـ . الثانى أن نفيها مستمر الى زمن الحال فلا تقول لما يقم ثم قام ، بل تقول لما يقم وقد يقوم ، بخلاف منفى لم فانه قد يكون مستمرا كالآية السابقة ، وقد يكون منقطعا ، نحو ـ هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ـ أى وقد كان بعد ذلك شيئا مذكورا . الثالث ان من فيها متوقع الثبوت بالنسبة الى المستقبل ، نحو ـ بل لما يذوقوا عذاب ـ لأن المعنى أنهم ما ذاقوا العذاب فى الماضى واستمر نفيه الى زمن الحال ، ولكن ثبوته متوقع لأنهم سيذوقونه فى الآخرة ، ومن هنا فهم من قوله تعالى ـ ولما يدخل الايمان فى قلوبكم ـ أن الاعراب المذكورين لم يموتوا الاوقد دخل الايمان فى قلوبهم ، وانما أفادت لما توقع ثبوت منفيها فى المستقبل بخلاف لم لأن قولك لم يفعل نفى فعل ، ولما يفعل نفى (١) قد فعل . الرابع انه يجوز حذف مجزومها وأن يسكت عليها دون لم ، وذلك فى نحو قولك خرجت ، ولما : أى ولما تخرج ، ويقال : هل دخلت البلد ؟ فتقول قاربتها ، ولما : أى

(١) قوله لأن قولك لم يفعل الخ ، لعل هذا الكلام فيه سقط . التقدير لأن قولك لم يفعل نفى فعل غير متوقع فعله ، ولما يفعل نفى فعل قد يفعل بعد كما يفهمه سابقه اهـ مصححه

نحو

نَحْوُ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ . وَأَلَمْ نَحْوُ : أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . وَأَلَمَّا كَقَوْلِهِ :

ولما أدخلها ، وقد جاء ذلك فى لم فى ضرورة الشعر كقوله :

احفظ وديعتك التى استودعتها * يوم الأعازب ان وصلت وان لم

والخامس أن لما لايلتقى بها القسم أصلا ، ولم قد يلتقى بها على الأصح ، نحو : والله لم يقم زيد .
والسادس انها لاتفصل عن مجزومها بحال ولم قد تفصل عنه بظرف فى ضرورة الشعر كقوله :

فأضحت مغانيها قفارا رسومها * كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل

والسابع أنه لايجوز رفع الفعل بعدها بخلاف لم فقد جاء رفع الفعل بعدها فى لغة كقول الشاعر :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

(نحو : لما يقض ما أمره) واعرابه لما حرف نفى وجزم ، يقض فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ما اسم موصول بمعنى الذى فى محل نصب مفعول به ، أمر فعل ماض ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة أمره من الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لامحل لها من الاعراب ، والعائد محذوف كما قال أبو البقاء والكرخى وغيرهما ، والتقدير كلا لما يقض ما أمره به ربه وهو مشكل من حيث ان العائد المجرور لايحذف الا اذا جرّ بما جرّ به الموصول ، نحو : مررت بمن مررت : أى به ، ثم رأيت السجاعى أشار للجواب بقوله ـ لما يقض ما أمره ـ أى لم يفعل الذى أمره به ربه ، فما موصول ، والعائد محذوف فيقدّر متصلا لأن أمر يتعدّى بنفسه ، ولا يقال يلزم عليه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو ممنوع لأن محل المنع فى الملفوظ به لا المقدّر لزوال القبح اللفظى ، أو يقدّر منفصلا ، ولايقال ان العائد المنفصل يمتنع حذفه لأن محله اذا حصل اللبس ولا لبس هنا أفاده الشنوانى اهـ * قلت فاذا قدّرناه منفصلا كان التقدير ما أمره إياه ربه ، واذا قدّرناه متصلا كان التقدير ما أمرهه بهاءين : الأولى عائدة الى الانسان . والثانية عائدة على ما الموصولة ، واذا قلنا بما قدّره أبو البقاء وغيره ، فالباء زائدة ، ولكونها زائدة لم تنظر حينئذ لكون الموصول لم يجرّ بما جرّ به العائد محذوف لأن الحرف الزائد كالمعدوم (وألم) والجازم انما هو لم ، والهمزة انما دخلت لتفيد التقرير فلا مدخل لها فى العمل (نحو : ألم نشرح لك صدرك) أى ألم نفسحه بالنبوّة حتى وسع مناجاة الحق ودعوة الخلق ، وألم نوسعه بما أودعناه من الحكم بعد شق جبريل له مرّات ، واعرابه ألم حرف تقرير وجزم : أى شرحنا لك ، ولذا عطف عليه الماضى وهو ووضعنا عنك وزرك لأن الاستفهام التقريرى اذا دخل على منفى قرّره ، فصار المعنى قد شرحنا ، نشرح فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، وأما قراءة ألم نشرح بفتح الحاء ، فتقول فيها نشرح فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة المجتزإ عنها بالفتحة كما قاله ابن مالك ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، لك جار ومجرور متعلق بنشرح ، صدر مفعول به ، والكاف مضاف اليه (وألما) وأصلها لما قرنت بها همزة الاستفهام التقريرى كما فى ألم (كقوله :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ ٱلْمَشِيبَ عَلَى ٱلصِّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَٱلشَّيْبُ وَازِعُ

وَلَامُ ٱلْأَمْرِ وَٱلدُّعَاءِ ، نَحْوُ : لِيُنْفِقْ ذُوسَعَةٍ ، لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ،

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصح والشيب وازع)
قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل * اللغة قوله عاتبت ، يروى بعين مهملة بعدها ألف و بعد الألف تاء مثناة من فوق و بعدها موحدة ساكنة من العتاب : أى لمت ، ويروى عاينت بياء تحتية بعد العين بعدها نون ساكنة من العيان بمعنى الرؤية : أى شاهدت ، والمشيب والشيب بمعنى واحد : ضدّ الشباب ، والصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل ، ويقال صبا يصبو صبا وصبوة . والصحو الافاقة من السكر ، والوازع المانع * الاعراب على حرف جر ، حين مجرور بعلى مبنى على الفتح على الأرجح لكونه مضافا الى مبنى أصالة ، وهو عاتبت ، ويروى على حين بالخفض على الاعراب قاله الأزهرى وغيره . قال العينى وعلى الأوّل هى ظرف كما فى قوله تعالى ـ ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها ـ : أى وقت غفلة . والمعنى فى وقت عاتبت ، وعلى الثانى للتعليل أى لأجل الصبا كما فى ـ ولتكبروا الله على ماهداكم ـ ، عاتبت فعل وفاعل ، المشيب مفعول به ، على الصبا جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، وقلت فعل وفاعل ، ألما حرف تقرير وجزم ، أصح فعل مضارع مجزوم بألما وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو ، وقوله : والشيب الواو واو الحال ، الشيب مبتدأ ، وازع خبر . والمعنى أن الشاعر المذكور بكى لأجل صبوته وميله الى محبوبه ، ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك فى سكر الصبوة ووبخها على عدم الصحو منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك وهو الشيب الذى لايليق بصاحبه التلطخ بأدناس الشهوات لأن البياض قليل الحمل للدنس قاله الدمامينى . والشاهد فى قوله ألما حيث عملت الجزم فى أصح (ولام الأمر) وهى التى يطلب بها الفعل (و) مثلها لام (الدعاء) وهى فى الحقيقة لام الأمر ولكن سميت بذلك تأدبا بناء على الراجح فى الأصول من أنه لا يشترط فى الأمر والنهى علوّ ولا استعلاء ، وقيل إنه يشترط فيهما ذلك وعليه فان كان الطلب بهما ممن هو دونك فهو أمر نحو ـ لينفق ذوسعة من سعته ـ ولا تقربوا الزنى ـ وان كان الطلب بهما ممن هو فوقك فهو دعاء نحو ـ ليقض علينا ربك ، ربنا لاتؤاخذنا ـ وان كان الطلب بهما ممن هو نظيرك فهو التماس كقولك لمن لا تتعين عليه طاعتك : لتعن بحاجتى ، لاتفعل كذا (نحو لينفق ذوسعة) هذا مثال لام الأمر ، واعرابه اللام لام الأمر ينفق فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه سكون آخره ، ذو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وسعة مضاف اليه (ليقض علينا ربك) هذا مثال لام الدعاء ، واعرابه اللام لام الدعاء يقض فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، علينا جار ومجرور ، رب فاعل وهو مضاف والكاف فى محل جرّ بالاضافة ، وقد استفيد من المثالين أن لام الطلب محركة بالكسر تشبيها لها بلام الجرّ ، وسليم تفتحها ، واسكانها بعد الواو والفاء العاطفتين أكثر من تحريكها نحو ـ فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى ـ وقد تسكن بعد ثم نحو ـ ثم ليقضوا تفثهم ـ فى قراءة الكوفيين وقالون ، وفى

ولا

وَلاَ فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ نَحْوُ : لاَ تَحْزَنْ ، لاَ تُؤَاخِذْنَا ، وَالطَّلَبُ إِذَا سَقَطَتِ الْفَاءُ مِنَ الْمُضَارِعِ بَعْدَهُ وَقُصِدَ بِهِ الْجَزَاءُ

ذلك ردّ على من قال انه خاص بالشعر . قال الفاكهى : وتدخل يعنى لام الطلب على فعل الغائب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بافعل اه . وقال غيره ، واذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن الكلام بصيغة افعل غالبا نحو - قم واقعد - وتجب اللام ان انتفت الفاعلية نحو - لتعن بحاجتى - ودخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء أ كان المتكلم مفردا كقوله ﷺ « قوموا فلأصلّ لكم » أو معه غيره كقوله تعالى - ولنحمل خطاياكم - وأقلّ منه دخولها فى فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة - فبذلك فلتفرحوا - وقوله صلى الله عليه وسلم « لتأخذوا مصافكم » قال الدمامينى ، ولاينقاس عند البصريين ، وعبارة ابن عنقاء وشذ دخولها فى أمر المخاطب المعلوم نحو .

ولتقم أنت ياابن خير قريش * ولتقض حوائج المسلمينا

وقرئ به شذوذا اه . وقد تحذف اللام ويبقى عملها ، وذلك فى ضرورة الشعر كقوله :

ولاتستطل منى بقائى ومدتى * ولكن يكن للخير منك نصيب

وقاسه ابن مالك بعد القول ، وجعل منه قوله تعالى - قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة - أى ليقيموا . وقال غيره انّ يقيموا مجزوم فى جواب الطلب وهو قل . قال الصبان : ولاتفصل لام الطلب عن معمولها بمعموله ولا بغيره (ولا) المستعملة (فى النهى) وهى التى يطلب بها ترك الفعل (و) مثلها لا المستعملة فى (الدعاء) وهى لا الناهية فى الحقيقة ، وانما سميت دعائية تأدبا كما تقدم فى لام الأمر (نحو لاتحزن) هذا مثال لا فى النهى ، واعرابه لا ناهية ، تحزن فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (لاتؤاخذنا) هذا مثال لا فى الدعاء ، واعرابه لا دعائية تؤاخذ ، فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه سكون آخره ، ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، واحترز بلا الناهية والدعائية عن لا النافية فانها لاتجزم اذ لاطلب فيها بخلاف لا الناهية فانها نقيضة لام الأمر أونظيرتها ، والشئ يحمل على نقيضه ونظيره . قال التفتازانى : وقد يجزم بلا النافية ان صح معها كى كجئته لا يكن له علىّ حجة ، ويمكن تخريجه على حذف الشرط وأداته أى ان أجئه لا يكن له علىّ حجة ، وتستعمل لا فى نهى الغائب والمخاطب كثيرا ، ولا تصحب فعل المتكلم لأن المتكلم لاينهى نفسه الاعلى سبيل المجاز وتنزيلها منزلة الأجنبى ، وعلى هذا يحمل ماورد من ذلك كقول الشاعر :

اذا ماخرجنا من دمشق فلانعد * بها أبدا مادام فيها الجراضم

بضم الجيم الأكول الواسع البطن ، وفصلها من معمولها ضرورة كقول الشاعر :

* ولا اذا حق قومك تظلم * أى ولا تظلم حق قومك (والطلب) فانه يجزم المضارع على قول ضعيف (اذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع (بعده) : أى بعد الطلب المحض (وقصد به) : أى بالفعل الذى سقطت منه الفاء (الجزاء) للطلب السابق عليه : أى قدره سببا

نحوُ : تَعالَوْا أَتْلُ ، وَقولِهِ

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ‏ ‏ ‏ بِسِقْطِ ٱللِّوَى بَيْنَ ٱلدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

عنه كأن جزاء الشرط مسبب عن الشرط (نحو - تعالوا أتل -) واعرابه تعالوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواوالجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، أتل فعل مضارع مجزوم بجواب الطلب وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره ، وهو الواو وانما جزم أتل لأنه فعل مضارع تقدّمه طلب ، وهو تعالوا ، وقصد به الجزاء ، وهو كون التلاوة مسببة عن اتيانهم فجزم بالطلب كماقاله الخليل وسيبويه والفارسى والسيرافى ومن تبعهم لتضمنه معنى حرف الشرط لأن التقدير فى المثال المذكور - ان تأتونى أتل عليكم - وقيل لنيابته مناب الجازم ، ومذهب الجمهور أن الجزم بأداة شرط مقدّرة هى وفعل الشرط دلّ على ذلك الطلب المذكور والتقدير ، تعالوا فان تأتونى أتل عليكم - قال الفاكهى وابن عنقاء ، وهذا هو الأصح . وقال الأزهرى هو الأرجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا فى كونهما خلاف الأصل لكن فى التضمين : أى الذى يقوله سيبويه والخليل وأتباعهما يعتبر معنى الأصل ولا كذلك الحذف اه . واحترز بقوله وقصد به الجزاء عن نحو قوله تعالى - خذ من أموالهم صدقة تطهرهم - برفع تطهرهم باتفاق السبعة لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وانما أريد به خذ منهم صدقة مطهرة لهم بجملة تطهرهم صفة صدقة ، ولوقرئ بالجزم على معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم لم يمتنع فى القياس لكن القراءة سنة متبعة ، ومثل ذلك قوله تعالى - فهب لى من لدنك وليا يرثنى - فانه قرئ بالرفع بتقدير جملة يرثنى صفة لوليا لاجوابا لهب : أى هب لى من لدنك وليا وارثا لى وقرئ بالجزم على تقدير يرثنى جوابا لهب ، والتقدير ان تهب لى من لدنك وليا يرثنى (وقوله :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ❊ بسقط اللوى بين الدخول فحومل)

هذا البيت من قصيدة من الطويل قالها امرؤالقيس بن حجر بضم الحاء ابن الحرث الكندى الشاعر : الجاهلى المشهور ، وهو أوّل من قصد القصائد ، وأوّل شعرقاله أنه لماراهق الحلم ولم يقل شعرا قال أبوه ليس هذا بابنى انه لوكان كذلك لقال شعرا ، فقال لاثنين من أصحابه خذاه واذهبا به الى مكان كذا وكذا فاذبحاه واتيانى بدمه فمضيا به حتى وصلا المحل المعين فشرعا ليذبحاه فبكى وقال ❊ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ❊ البيت فرجعا به الى أبيه وقالا له هذا أشعر من على وجه الأرض ، فقد وقف واستوقف وبكى واستبكى ، ونعى الحبيب والمنزل فى نصف بيت ، فقام اليه واعتنقه . وقال أنت ابنى حقا ❊ اللغة قفا أمر من الوقوف ، وهو القيام ، والخطاب امالنديمه أولنفسه وهواه على سبيل التجريد تحسرا وتندما ، أو على ان المراد بالتثنية الواحد على جهة التأكيد على ماجرت به عادة العرب من أنهم يخاطبون الواحد مخاطبة الاثنين كقوله تعالى - ألقيا فى جهنم - فانه خطاب لمالك خازن النار ، والعلة فى ذلك أن أقلّ أعوان الرجل فى ماله واهله اثنان وأقلّ الرفقة ثلاثة ، والبصريون ينكرون لهذا . قال الزجاج فى الآية : انه خطاب للملكين ويكون حينئذ قوله قفا خطابا لصاحبيه ، ونبك أمر من البكاء ، والذكرى والذكر بمعنى ، والسقط بكسر السين ، منقطع الرمل حيث يدق واللوى حيث يلتوى ، وفى القاموس اللوى

ما التوى من الرمل أو مستدقه ، والدخول بدال مهملة مفتوحة أو مضمومة فخاء مهملة ، أو معجمة فلام ، وحومل بحاء مهملة أيضا موضعان من منزل كلب * الاعراب قفا فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقوف ، وهذا ان لم تجعل الخطاب لاثنين ، والافهو مبنى على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وألف التثنية فاعل ، نبك فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، من ذكرى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور وهو مضاف وحبيب مضاف اليه ، ومنزل معطوف على حبيب ، بسقط جار ومجرور ، والجملة فى محل جرّ صفة لمنزل ، واللوى مضاف اليه وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الألف لانه اسم مقصور ، بين ظرف مكان ، والجلة فى محل نصب على الحال من سقط أو من منزل ، والدخول مضاف اليه ، والفاء حرف عطف بمعنى الواو كما قال العينى ، وقال فى العقد المكانى المعنى بين أجزاء الدخول فحومل ، فصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم ورهط ، والا لم تصح الفاء لاشتراط التعقيب فى معطوفها على ماقبله من غير مهلة بينهما ، فلو لم يقدر أن السقط من أجزاء الدخول امتنع عطف حومل عليه بالفاء كما لايخفى على متأمل ، وفى شرحى على شواهد شرح القطر كلام قريب من هذا فراجعه ، والمعنى قفا ياصاحبى ولاتعجلا على ذبحى وساعدانى فى البكاء على ذكر حبيب ومنزل كائنين عند منقطع الرمل بين أجزاء الدخول فحومل * والشاهد فى نبك حيث جزم لانه جواب الأمر وذلك لانه خلا عن الفاء وقصد به الجزاء : أى ان تقفا نبك فالبكاء مسبب عن وقوفهم .
[تنبيه] الطلب فى كلامه شامل للأمر كما مثل ، والنهى نحو : لاتدن من الأسد تسلم ، والدعاء نحو رب اغفرلى أدخل الجنة ، والاستفهام نحو : هل تكرمنى أكرمك ، والتمنى نحو : ليت لى مالا أنفقه ، والترجى نحو : لعل زيدا يقدم البلد أكرمه ، والعرض نحو : ألا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض ، نحو : لولا تأتينا تحدثنا ، ولايشترط فى الطلب أن يكون هنا بالفعل ، بل يجزم الفعل فى جوابه وان كان بغير الفعل نحو : أين بيتك أزرك ، وحسبك حديث ينم زيد . وقال الشاعر :

* مكانك تحمدى أوتستريحى * وشرط غير الكسائى من النحويين لصحة الجزم بعد النهى صحة وقوع ان لافى موضعه مع صحة المعنى . فمن ثم جاز لاتدن من الأسد تسلم ، بالجزم لصحة قولك ان لاتدن من الأسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنوّ ، ووجب الرفع فى نحو : لاتدن من الأسد يأكلك لعدم صحة قولك ان لاتدن من الأسد يأكلك لان الأكل لايتسبب عن عدم الدنوّ وانما يتسبب عن الدنوّ ، وخالف الكسائى فى هذا الشرط فجوّز الجزم فى المثال المذكور محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا» أى : بريح الثوم ، وقوله صلى الله عليه وسلم «لاترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» على رواية من جزم يضرب لأنه لايصح تقدير ان لافى الحديثين مع أنه ورد مجزوما . وأجاب الجمهور عن ذلك بان الجزم فى الحديثين على إبدال الفعل من الفعل بدل اشتمال لاعلى الجواب للنهى لعدم صحة ان لايقرب يؤذنا ، وان لاترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأما قوله تعالى — ولاتمنن تستكثر — فقراءة الجمهور برفع تستكثر اذ لايصح أن يقول — ان لاتمنن تستكثر — وأما قراءة بعضهم باسكان تستكثر فيمكن أن يجاب عن ذلك بانه سكنه

وَالثَّانِي وَهُوَ مَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ أَحَدَ عَشَرَ ، وَهُوَ : إِنْ نَحْوُ : إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ . وَمَا نَحْوُ : وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ،

وقفا ووصله بنية الوقف ، والذى حسن ذلك مناسبته للافعال المذكورة معه ، وهى فكبر ، فطهر فاهجر ، ولا يحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنييهما لعدم دلالة الأول على الثانى . (والثانى) أى النوع الثانى من جوازم الأفعال (وهو ما يجزم فعلين) مضارعين : كان تعودوا نعد ، أوماضيين لفظا نحو ـ ان عدتم عدنا ـ أومعنى نحو من لم يجتهد لم ينل العلم ، أوماضيا فمضارعا نحو ـ من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ـ أومضارعا فماضيا ، وهو قليل كقوله صلى الله عليه وسلم « من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له » وهو بعد لم مجزوم بها لفظا ، و بأداة الشرط محلا ، ثم الفعلان إن كانا مضارعين فالجزم للفظهما ، أوماضيين فالجزم لمحلهما ، أومختلفين ماضيا ومضارعا فلكل واحد منهما حكمه (أحد عشر) جازما ، وتسمى أدوات الشرط والجزاء لافادتها أن ما يليها شرط وسبب لما يليه فهى موضوعة لتعليق معنى جملة الجزاء بمعنى جملة الشرط بحيث تكون الأولى سببا للثانيـة ، والثانية مسببة عنها ، والصحيح أن الأداة هى الجازمة لفعل الشرط وجوابه (وهو إن) وهى أم الباب . ومن ثم قدمها ، وهى حرف باتفاق موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط : أى فلا تدل على معنى آخر ، وانما تدل على الشرط المشكوك فى وقوعه (نحو : ان يشأ يذهبكم) واعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه ، يشأ فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، يذهب جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيـه جوازا تقديره هو ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، وقد تدخل على المقطوع به لغرض كابهام زمان الشرط ونحو ذلك كقوله تعالى ـ أفان مت فهم الخالدون ـ وقد تدخل على المقطوع بانتفائه واستحالته للتبكيت وغيره ، والأصل كون شرطها وجزائها مضارعين مستقبلين كهـذه الآية : ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة كابراز غير الحاصل فى صورة الحاصل أوالتفاؤل واظهار الرغبة فى وقوع الشرط والغالب مجىء شرط اذا بلفظ الماضى لدلالته على الوقوع المناسب للجزم (وما) وهى اسم موضوع للدلالة على مالا يعقل على جهة العموم . ثم ضمن معنى الشرط (نحو : وما تفعلوا من خير يعلمه الله) واعرابه ما اسم شرط جازم فى محل رفع مبتدأ ، تفعلوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ما ، ومن خير جار ومجرور متعلق بتفعلوا يعلم جواب الشرط والهاء مفعول به ولفظ الجلالة فاعل . وماذكرته من ان جملة الشرط خبر عن اسم الشرط هو الأصح ، وقيل خبره جملة الجواب ، وقد أثبت ابن مالك وغيره مجىء ما الشرطية ظرفا زمانيا بأن تدل على اسم زمان منصوب بتقدير فى . قال فى المغنى ظاهر قوله تعالى ـ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ـ : أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، فهى هنا اسم شرط جازم فى محل نصب على الظرفيـة الزمانية . قال ابن عنقاء : وقد تأتى زمانا محضا بأن تدل على اسم زمان ليس منصوبا على معنى فى نحو ـ فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن ـ : أى

ومن

وَمَنْ نَحْوُ: مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ . وَمَهْمَا كَقَوْلِهِ * وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ *
وَإِذْ مَا نَحْوُ : إِذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ ،

مسدة استمتاعكم بهن آتوهن أجورهن ، فهى هنا فى محل رفع مبتدأ ، وخبرها فعل الشرط كما فى آية المتن (ومن) هى اسم موضوع لمن يعقل على جهة العموم (نحو: من يعمل سوءا يجز به) أى كل انسان ، واعرابه من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه فى محل رفع مبتدأ ، يعمل فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، سوءا مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر من ، يجز جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، به جار ومجرور (ومهما) وهى اسم بسيط لامركب من مه وما الشرطية على الأصح موضوع لغير العاقل . ثم ضمنت معنى الشرط (كقوله) :

أغرك منى أن حبك قاتلى * (وأنك مهما تأمرى القلب يفعل)

قاله امرؤ القيس ، وهو من قصيدة : قفا نبك * اللغة أغرك بكسر الكاف خطاب للمؤنث ، وهو استفهام انكار وتوبيخ : أى حملك على الغرة ، وهى فعل من لم يجرب الأمور ، والقتل الامانة وتأمرى بالياء لأنه خطاب للمؤنث أيضا وحذفت لالتقاء لساكنين * الاعراب الهمزة للاستفهام غر فعل ماض ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، أن حرف توكيد ونصب ، حب اسمها والكاف فى محل جر بالاضافة ، قاتلى خبرها ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والياء مضاف اليه ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها فاعل ، والتقدير أغرك منى قتل حبك لى : أى إماتته لى ، وأنك الواو حرف عطف أن حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمها ، مهمااسم شرط جازم فى محل رفع مبتدأ تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه ، تأمرى فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط ، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، القلب مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر ، يفعل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسر لقافية الشعر . والمعنى قد غرك : أى خدعك منى كون حبك قاتلى ، وكون قلبي مطيعا لك بحيث أنك مهما تأمرى القلب به من شىء يفعله * والشاهد فى مهما حيث جزمت الفعلين .

[تنبيه] يجوز لك فى ماومن ومهما مراعاة لفظها ، وهو الأفراد والتذكير ، وهذا هو الغالب ومراعاة معناها ، وهو قليل نحو ـ ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا ـ فذكر رعاية للفظ ثم أنث رعاية للمعنى ، ونحو: من يقوما أقم معهما : أى كل اثنين يقومان ، ومن يقوموا أقم معهم : أى كل جمع رجال يقومون (وإذ ما) وهى حرف على الأصح مركب من إذ الظرفية وما الزائدة موضوع لمجرد تعليق الجواب على الشرط ولامحل لها من الاعراب ، وقيل انها ظرف وان محلها نصب بفعل اشرط ، ورجحه ابن هشام فى القطر وشرحه (نحو اذما تقم أقم) وإعرابه اذ ما حرف شرط جازم ، وتقم فعل الشرط ، وأقم جواب الشرط ، وأجاز الفراء الجزم بها مع حذف

وَأَيٌّ نحوُ : أَيًّا مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى . وَمَتَى كَقَوْلِهِ * مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

ما فحينئذ يكون ظرفا بلاخلاف (وأىّ) بالتشديد وهو اسم موضوع بحسب ماتضاف اليه ، فتكون لمن يعقل فى نحو: أيهم يقم أقم معه ، ولمالا يعقل فى نحو : أىّ الدواب تركب أركب ، وللمكان بمعنى أين فى نحو : أى مكان تجلس أجلس فيه ، وللزمان بمعنى متى نحو : أىّ يوم تصم أصم معك ، وقد تضم اليها ما الزائدة (نحو: أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) وإعرابه أيا اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه مفعول مقدّم لتدعوا وهى هنا لمالا يعقل لأن التقدير أىّ الاسمين تدعوا من اسمه الله أو اسمه الرحمن لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول : ياألله يارحمن . فقال المشركون أينهانا أن نعبد إلهين ، وهو يدعو الها آخر معه فنزلت ـ قل ادعوا الله أوادعوا الرحمن ـ الآية ردا عليهم ، وما زائدة ويقال فيها أدبا صلة ، تدعوا فعل الشرط مجزوم باداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فاعل ، فله الفاء رابطة لجواب الشرط ، له جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم ، الأسماء مبتدأ مؤخر ، الحسنى صفة والصفة تتبع الموصوف فى اعرابه تبعه رفعه وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، وجملة المبتدا والخبر فى محل جزم جواب الشرط . وأتى المصنف بمثال ليس الجواب فيه فعلا اشارة الى أن ذلك غير لازم (ومتى) وهى اسم موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط . فله الفا كمى . وقال ابن عنقاء هى ظرف لتعميم الأزمنة وقد تشدّد تاؤها ، ويجب معها اتحاد زمان الشرط والجزاء.فيمتنع متى زرتنى اليوم زرتك غدا ، ومثال ما اتحد فيه زمان الشرط والجزاء (كقوله :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * (متى أضع العمامة تعرفونى)

البيت من الوافر مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحى بالياء التحتانية ، وهو شاعر مخضرم مشهور فى الجاهلية والاسلام ، أنشد القصيدة التى منها البيت المذكور حين جاء رجل من بنى رياح الى الابيرد وابن عمه الأحوص يطلب منهما هناء فقالا ان بلغت عنا سحيم بن وثيل هذا الشعر أعطيناك ، فقال قولاه فأنشداه شعرا :

ان بداهتى (٧) وجرا حول * لذوشق على الحطم الحزون

فأتى الرجل سحيما ، وأنشده البيت فأخذ سحيم عصاه وجعل ينهدج فى الوادى يقبل فيه ويدبر ويهمهم بالشعر ثم قال اذهب وقل لهما أنا ابن جلا البيت ، وبعده :

وان مكاننا من حميرى * مكان الليث من وسط العرين

وفيها يقول : وماذا تبتغى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الأربعين

اللغة ابن جلا من جلا الأمور كشفها وأوضحها ، جلا فعل ، حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه وقيل جلا علم غلب على أبيه . قال فى الصحاح جلا اسم رجل تسمى بالفعل الماضى وأنشد البيت ، ثم حكى عن عيسى بن عمر أنه قال اذا سمى الرجل بقتل وضرب ونحوهما لاينصرف واستدل بهذا . وقال غيره يحتمل البيت وجها آخر وهو أنه لم ينونه كأنه أراد الحكاية كأنه قال ابن الذى يقال له جلا الأمور وكشفها فلذلك لم يصرف ، وطلاع مبالغة فى طالع والثنايا جمع ثنية

وايان

وَأَيَّانَ كَقَوْلِهِ * فَأَيَّانَ مَاتَعْدِلْ بِهِ ٱلرِّيحُ يَنْزِلِ *

وهى ماعلا من الأرض وغلظ ، ويقال هى العقبة والطريق بين الجبلين ، وفلان طلاع الثنايا إذا كان ساميا لمعالى الأمور وصعابها قاصدا لعظائمها كما يقال طلاع أنجد ، وقوله متى أضع العمامة يحتمل متى أضع على رأسى عمامة الحرب ، وهى البيضة أو المغفر تعرفونى : أى تعرفون شجاعتى وإقدامى ويحتمل أن يكون المراد متى أضع العمامة على وجهى الساترة له تعرفونى ولا تجهلونى لشهرتى * الاعراب أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، ابن خبره وهو مضاف وجلا مضاف إليه محكى على ماهو عليه ، ويجوز أن يعرب إعراب مالا ينصرف للعلمية ووزن الفعل بناء على أنه منقول من الفعل وحده ، وطلاع بالجر عطفا على جلا ويصح رفعه عطفا على ابن ويكون خبرا بعد خبر كما ذكره الدمليجى فى حاشية الأزهرية ، والثنايا مضاف اليه وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، متى اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية الزمانية والعامل فيه أضع ، وأضع فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين ، ويجوز أن يقال فيه وعلامة جزمه سكون مقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين وهكذا نظائره كما يفيده ماص فى مباحث الاعراب ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، العمامة مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره تعرفونى جواب الشرط ، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به . والمعنى أنا ابن من جلا الامور وركب الصعاب متى أضع العمامة يعرفنى من رآنى بالصفة المذكورة وان كنت بلا عمامة ، أومتى أضع عمامة الحرب ، وهى البيضة على رأسى تعرفونى اذا حاربت عرفت بإقدامى وشجاعتى * والشاهد فى متى حيث جزمت فعلين (وأيان) بفتح الهمزة ، وكسر همزته لغة سليم ، وبها قرىء فى الشواذ ، وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط كمتى الا أن بينهما فرقا من وجوه : الأول أن متى أكثر استعمالا حتى قال الرضى كتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط ، وأجاز ذلك بعض المتأخرين ولقلة استعمالها شرطا . قال ابن مالك وقلما يجازى بها ولهذا لم يحفظه سيبويه . قال الدمامينى ، والثانى ان أيان تأتى غالبا فى موضع التفخيم نحو ـ يسألونك عن الساعة أيان مرساها . يسأل أيان يوم القيامة ـ بخلاف متى فانها تستعمل فى موضع التفخيم وغيره . والثالث أن أيان تختص بالمستقبل كما جزم به ابن مالك وجماعة ، بخلاف متى فانها تستعمل للماضى والمستقبل لكنه فى الايضاح والمفتاح أطلق بها للزمان ومثلاه بأيان جئت وهو كالصريح فى أنها تستعمل للماضى ، ومع ذلك هو قليل (كقوله) :

اذا النعجة العراء كانت بقفرة * (فأيان ماتعدل به الريح ينزل)

قاله أمية بن عائذة العمرى شاعر مخضرم ، وقيل انه شاعر اسلامى من شعراء الدولة الأموية * اللغة النعجة الواحدة من الضأن ، والجمع نعاج ونعجات ، والعراء بالمد : أى البيضاء ، ويروى الأدماء من الأدمة ، وهى السمرة وهى غالب ألوان نعاج العرب ، والقفر مفازة لانبت فيها ولاماء والجمع قفار ذكره الصحاح * الاعراب اذا ظرف لما استقبل من الزمان ، النعجة فاعل محذوف

وَأَيْنَ نحوُ : أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ، وَأَنَّى كَقَوْلِهِ :

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا

يفسره الفعل بعده لأن الأصح أن اذا لاتدخل الاعلى الجمل الفعلية ، الغراء صفة النجعة وعلامة رفعه ضم آخره ، كان فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث واسمها مستترفيها جوازا تقديره هى ، بقفرة جار ومجرور فى محل نصب خبر كان ، الفاء حرف عطف ، أيان اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، والعامل فيه تعدل ، ومازائدة تعدل فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، به جار ومجرور ، الريح فاعل ، ينزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسر لضرورة الشعر ، والمعنى إذا كانت النجعة الحسناء بمفازة بعيدة ففى أىّ وقت تعدل به الريح ينزل * والشاهد فى قوله أيان حيث استعملت شرطا وجزمت فعلين (وأين) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان . ثم ضمن معنى الشرط (نحو أينما تكونوا يدرككم الموت) أى فى أىّ مكان تكونوا يدرككم الموت ، واعرابه أين اسم شرط جازم تدل على العموم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية المكانية ، والعامل فيه تكونوا ، ومازائدة على سبيل الجواز كما قال السمين . قال أبو البقاء دخول ما على أين يقوّى معناها فى الشرط ، ويجوز حذفها ، وتكونوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط ، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من كان التامة ، والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، ويدرك جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، والموت فاعل ، وقرئ يدرككم برفع الكافين ، وخرجه ابن جنى على حذف فاء الجواب : أى فيدرككم ، أو على أنه كلام مبتدأ وأينما تكونوا متصل بقوله ـ ولا تظلمون فتيلا ـ والمراد من ذلك اتصال معنى لا اتصال عمل كما قاله جماعة ، ورأيت بعض من حشى الأزهرية أعرب جملة يدرككم فى محل نصب خبر تكون ، وهو وهم ، والصواب أنها تامة لأنها بمعنى الحصول ، وقد راجعت السمين وغيره فلم أجد من صرح بأن جملة يدرككم خبر تكون . فان قدرنا تكون ناقصة فخبرها الظرف قبلها ، وهو أينما كما هو ظاهر (وأنى) وهو اسم موضوع للمكان . ثم ضمن معنى الشرط كأين ، وقيل للزمان كمتى ، للحال ككيف ، وقيل للثلاثة ، وقد جوّزت فى قوله تعالى ـ فأتوا حرثكم أنى شئتم ـ أى من أين شئتم ، أو فى أىّ وقت شئتم ، أو كيف شئتم إذ كان المأتىّ واحدا وهو محل الحرث الذى هو القبل دون الدبر (كقوله :

فأصبحت أنى تأتها تستجربها * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا)

قاله لبيد بن ربيعة وهو من الطويل ، ويروى بلفظ :

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

وهو غير بيت الحطيئة :

إذا جئتنا تلمم بنا فى ديارنا * تجد خير نار عندها خير موقد

اللغة تستجر : أى تطلب الاجارة بمعنى الأمن والراحة ، والحطب الجزل : القوى الغليظ ، والمراد بالنار

وحيثما

وَحَيْثُمَا كَقَوْلِهِ :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـــهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

نار القرى لأنها المتبادرة عند الاطلاق ، والتأجج الاشتعال ، وألفه اما للتثنية والضمير للحطب والنار على التغليب فانه يقال تأججت النار التهبت ، وتأجج الحطب وقعت فيه النار ، وأصله أن التأجج قائم بهما ، وماهذا شأنه جاز اسناده إلى المجموع وإلى كل واحد منهما ، واما للاطلاق والضمير اما للحطب وحده أوللنار وحدها ، والتذكير اما على تأويل النار بالقبس أوالشهاب ، واماعلى أن أصل تأجج مضارع حذفت منه احدى التاءين كما فى تلظى ثم أكد بالنون الخفيفة ثم قلب فى الوقف ألفا وجاز ذلك فى غير الطلب شذوذا ، ووصف الحطب بالجزل إشارة إلى قوة النار وكثرة الضيفان وفرط الاهتداء إلى النار * الاعراب الفاء حرف عطف ، أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، أنى حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية المكانية لتأت ، وتأت فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، والهاء مفعول به وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنت ، تستجر بدل اشتمال من تأت والبدل يتبع المبدل منه فى إعرابه تبعه فى جزمه وعلامة جزمه سكون فى آخره ، تجد جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وجملة الشرط وجوابه فى محل نصب خبر أصبح ، وتجد متصرف من وجد ينصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، حطبا مفعولها الأول ، جزلا صفة ونارا معطوف على حطبا ، تأجج فعل وفاعل تأجج فعل ماض مبنى على الفتح ، وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب مفعول ثان لتجد . والمعنى فصرت من أى مكان تأتها مستجيرا بها مما تخافه تجد حطبا قويا ونارا تأججا فتهتدى بهما لمحل القرى والضيافة ، والضمير فى تأتها على هذا المعنى يعود على قبيلة الشاعر وعشيرته أوحلته أونحو ذلك ، بخلافه فى قول الشاعر :

فاصبحت أنى تأتها تشتجر بها * كلا مركبيها تحت رجلك شاجر

فانه يعود إلى الداهية المشكلة والواقعة الهائلة ، وتشتجر فى هذا البيت بالشين المعجمة ، وفى البيت الذى ذكره المصنف بالسين المهملة ، وانما نبهت عليه لأنه قد يلتبس أحدهما بالآخر على بعض الطلبة ، وقد أحسن ابن عنقاء حيث ذكرهما معا فى هذا الموضع فى شرح العمريطية ، ولعله فعل ذلك لدفع الوهم ، والافاحدهما يغنى عن الآخر * والشاهد فى قوله أنى تأتها حيث جزمت أنى الفعلين (وحيثما) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان ، ويضمن معنى الشرط إذا اتصلت به ما ، وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان (كقوله :

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان)

هو من الخفيف ولم أعرف قائله * اللغة تستقم من الاستقامة ، وهى الاعتدال ، النجاح بفتح النون مصدر أنجح الرجل إذا ظفر بحاجته ، والغابر بالغين المعجمة اسم فاعل من غبر بوزن قعد إذا بقى ، وقد يستعمل فيما مضى فيكون من الأضداد ، والمراد هنا الأول ، والأزمان جمع زمن يطلق على الوقت القليل والكثير * الاعراب حيثما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل

وَهٰذِهِ الْأَدَوَاتُ الْإِحْدَى عَشْرَةَ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ إِلَّا إِنْ وَإِذْ مَا فَإِنَّهُمَا حَرْفَانِ ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطًا ، وَيُسَمَّى الثَّانِي جَوَابًا .

الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية الزمانية كما قاله ابن هشام فى المغنى ، تستقم فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، يقتر جواب الشرط ، لك جار ومجرور متعلق بيقدّر ، الله فاعل ، نجاحا مفعول به ، فى غابر جار ومجرور ، الأزمان مضاف إليه . والمعنى فى أى زمن تعدل ولا تعوج تظفر بحاجتك فى باقى الأيام فلا تيأس من الظفر ان أبطأ * والشاهد فى حيثما حيث جزمت فعلين (وهذه الأدوات الاحدى عشرة) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما على الأصح (الاان وإذا ما فإنهما حرفان) الأوّل باتفاق . والثانى على الأصح ، وإذا كان ماعداهما أسماء فلابدّ له من محل من الاعراب : إما النصب أو الرفع لأن أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط ، أو للابتداء لاغير ، فما كان منها اسم زمان أومكان ، فهو فى محل نصب على الظرفية بفعل الشرط ، وما كان غير ذلك ، فهو فى محل رفع بالابتداء ، وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، هذا إن كان فعل الشرط غير متعدّ نحو : من يقم أقم معه ــ من يعمل سوءا يجز به ــ وان كان فعل الشرط متعدّيا ووقع عليه نحو : من يضرب أضرب ، أو على ضميره أو متعلقه نحو : من رأيته أو أخاه فأكرمه ، فهو فى محل نصب ، ويجوز فى هذا المثال الرفع على الابتداء لأنه من باب الاشتغال . قال الفاكهى : وأفهم كلامه أن الجزم بحيث وإذ مخصوص باقتران مابهما كما لفظ به ، وأما غيرهما فهو قسمان : قسم لايصحبه ما ، وهو من ومهما وما وأنى . وقسم يجوز فيه الأمران وهو الباق اهـ (ويسمى) الفعل (الأوّل) من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات (شرطا) لتعليق الحكم عليه ، ولأنه علامة على وجود الفعل الثانى ، والعلامة تسمى شرطا ، ولا يكون الشرط الاجملة فعلية خبرية فعلها متصرّف غير مقرون بقد ، أو حرف تنفيس ، أو بناف غير لا ولم ، ولا يكون ماضى المعنى بل مستقبله ، وان كان ماضى اللفظ لأنه مفروض حصوله فى المستقبل فيمتنع مضيه : لاتقول ان قام زيد أمس ، وأما قوله تعالى ــ ان كنت قلته فقد علمته ــ فالمعنى إن تبين انى كنت قلته ، ولا يكون فعلا جامدا كعسى وليس (ويسمى الثانى) منهما (جوابا) لترتبه على الأوّل كترتيب الجواب على السؤال ، ويسمى جزاء أيضا تشبيها له بجزاء الأعمال لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه وهو كالشرط فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها ، ويكون جملة اسمية ولا يكون ماضى المعنى لأن حصوله معلق على حصول الشرط فى المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول مايحصل فى المستقبل ، وأما قوله تعالى ــ ان كان قميصه قدّ من قبل فصدقت ــ فقد أوّلت بأن المعنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها . وقال الخضراوى كان الأستاذ أبو الحسن بن خروف يرى فى نحو ــ ان يمسسكم قرح ــ الآية ، أن الجواب محذوف اكتفاء بسببه ، ومثله : ان يهنك فقد أهنته . قاله ابن هشام فى حاشية التسهيل : وفى المجيد اعراب القرآن المجيد قوله تعالى ــ إن يمسسكم ــ جواب الشرط محذوف : أى فتأسوا فقد مسّ القوم قرح مثله ــ ومن زعم أن جواب الشرط فقد مسّ فهو غلط لأن الماضى معنى يمتنع أن يكون جوابا للشرط اهـ . قال الكرخى : وللنحويين فى مثل هذا تأويل ، وهو أن يقدروا

وَإِذَا لَمْ يَصْلُحِ الْجَوَابُ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا وَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ نَحْوُ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ، وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ ،

شيئا مستقبلا لأنه لا يكون التعليق الا فى المستقبل كما مرت الاشارة اليه اهـ . وذلك التأويل هو التبيين : أى فقد تبين مس القرح للقوم اهـ . قاله السمين : أى والتبيين مستقبل ، وتأويل المعنى أولى من تقدير الجواب محذوفا ، ومن يقدره محذوفا له أن يؤول كلامهم بأنه لما كان دالا على الجواب وقائما مقامه سمى جوابا ، فنى قوله تعالى ـ قالوا إن يسرق ـ يقدر الجواب فلا تعجبوا ـ فقد سرق أخ له ـ وتكون الفاء للتعليل وهكذا يقدر فى كل موضع بما يناسب السياق ، أو تكون الفاء الداخلة على ماهو جواب فى الظاهر للتعليل (وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطا) بأن كان أحد الأمور التى لاتصلح شرطا بأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبى أو منفى بغير لا ولم (وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه لأن الجواب الحاصل به الربط مفقود ، وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ، ولمناسبتها للجزاء من حيث أن معناها التعقيب فلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك ، فاذا كان الجواب ماضى اللفظ والمعنى اشترط مع الفاء اقترانه بقد لفظا ، وتقديرا نحو ـ إن يسرق فقد سرق أخ له ـ (نحو : وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير) هذا مثال الجملة الاسمية ، واعرابه ان حرف شرط جازم ، و يمسس فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والكاف مفعول به ، بخير جار ومجرور متعلق بيمسس ، والفاء رابطة لجواب الشرط ، وهو ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، على كل جار ومجرور متعلق بقدير ، وشيء مضاف إليه ، قدير خبر المبتدا ، وجملة المبتدا والخبر فى محل جزم جواب الشرط * فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها * قلت لأن عملها فى الظرف والجار والمجرور لما فيها من رائحة الفعل وذلك لايمنع التقديم نبه عليه الأزهرى فى التصريح (ان كنتم تحبون الله فاتبعونى) هذا مثال الفعلية التى فعلها طلبى ، واعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين ، كان فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط وهى ناقصة ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، والميم علامة الجمع ، تحبون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل ، الله منصوب على التعظيم ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر كان ، فاتبعونى الفاء رابطة لجواب الشرط ، واتبعوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والياء مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل جزم جواب الشرط ، وقس على هذا المثال بقية أنواع الطلب من النهى والدعاء ولو بصيغة الخبر ، والعرض ، والاستفهام ، والتحضيض ، والتمنى ، والترجى . قال الأزهرى : ولانطيل بأمثلتها ، فالذكى ينال بالمثال الواحد مالا يدركه الغبى بألف شاهد (وماتفعلوا من خير فلن تكفروه) هذا مثال التى فعلها مقرون بناف غير لم ولا ، واعرابه الواو حرف عطف ما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط . والثانى جوابه فى محل رفع مبتدأ ، تفعلوا فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع

أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ . نحوُ : وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْجَرُّومِيَّةِ فِي الْجَوَازِمِ كَيْفَمَا نحوُ. كَيْفَمَا تَفْعَلْ

خبر ما ، من خبر جار ومجرور متعلق بتفعلوا ، فلن الفاء رابطة لجواب الشرط ، لن حرف نفي ونصب تكفروا فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، فالفاء في هذه الأمثلة ونحوها واجبة الذكر لايجوز تركها إلا في الضرورة ، أو ندور كحديث البخاري في اللقطة « فان جاء صاحبها و إلا استمتع بها » وقول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشرّ بالشرّ عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها ، ثم الفاء متعينة للربط فيما عدا الاسمية ، أما فيها فلا تتعين الجملة له بل يجوز الربط بها (أو باذا الفجائية) أي المنسوبة الى الفجاءة بضم الفاء والمدّ ، وهي ملاقاة الشيء بغتة ، وانما اكتفى بالربط بها لأنها تشبه الفاء في كونها لايبتدأ بها لأن الغرض من ذكرها انما هو الدلالة على أن ما بعدها حصل بعد وجود شيء فلا بدّ من تقدّم ذلك الشيء ، ولأنها لاتقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فلذا قامت مقامها (نحو : و إن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون) معنى الآية وإن تصبهم : أي كفار مكة وغيرهم سيئة : أي شدّة و بلاء بما قدّمت أيديهم من الكفر والعصيان إذا هم يقنطون . ييأسون من الرحمة ، ومن شأن المؤمن أن يشكر عند النعمة و يرجو ربه عند الشدّة ولايقنط . واعرابه ان حرف شرط جازم ، تصب فعل الشرط ، والهاء مفعول به ، والميم علامة الجمع ، سيئة فاعل ، بما جار ومجرور ، الباء حرف جرّ ، وما اسم موصول بمعنى الذى في محل جرّ بالباء ، قدّم فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، أيدى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص ، والميم علامة الجمع ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره قدّمته ، إذا فجائية ، وهي حرف على الأصح لامحلّ لها من الاعراب ، هم ضمير منفصل في محل رفع مبتدا ، يقنطون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدا ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

[تنبيه] يعتبر في الجملة المقرونة باذا أن لاتكون انشائية ، نحو : ان عصى زيد فويل له ، وأن لاتقترن باداة نفي نحو : ان قام زيد فما بكر قائم ، ولابأن نحو : ان قام زيد فان عمرا قائم ، فهذه المواضع الثلاث يتعين فيها الفاء ، ولايجوز فيها اذا ، ولم يذكر المصنف الشروط المذكورة استغناء عنها بالمثال لأنه جامع لها ، وأفهم قول المصنف ، واذا لم يصلح الجواب الخ أنه اذا صلح أن يجعل الجواب شرطا لايجب اقترانه بالفاء بل يجوز ، و به صرّح ابن الحاجب فيما اذا كان المضارع مثبتا أو منفيا بلا . وقال الرضى ان كان مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه و بين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وعلى ماقاله ابن الحاجب جرى [1] (وذكر صاحب الجرومية) بفتح الجيم وتشديد الراء مضمومة نسبة لمؤلفها ابن آجروم كما سبق في أوّل الكتاب (في الجوازم كيفما) وهي اسم موضوع لتعميم الأحوال (نحو كيفما تفعل

---

(١) هكذا بياض بالأصل لعلّ المؤلف تركه ليضع به موافق ابن الحاجب فنسى اهـ مصححه

افعل

أَفْعَلْ ، وَالْجَزْمُ بِهَا مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ ، وَلَمْ نَقِفْ لَهَا عَلَى شَاهِدٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَقَدْ يُجْزَمُ بِإِذَا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ كَقَوْلِهِ * وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ *

أفعل) واعرابه كيفما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط . والثانى جوابه فى محل نصب على الحال من فاعل فعل الشرط : أى على أىّ حال تفعل أفعل ، ويجوز اعرابه مفعولا مطلقا ، ولايبعد جواز اعرابه مفعولا به مقدّما لتفعل ، والتقدير أىّ فعل تفعل أفعل ، وتفعل فعل الشرط وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، أفعل جواب الشرط ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا (والجزم بها مذهب كوفى) وبه قال من البصريين قطرب ، وهو شاذ لاستحالة المعنى فانها لازمة لعموم الأحوال . فاذا قلت كيفما تصنع أصنع كان معناه على أىّ حال تصنع أصنع ، وهذا المعنى متعذر لأن رعاية مثل ذلك أمر صعب ، ولايتقيد الجزم بها عند الكوفيين باتصال مابها ، والصحيح عند البصريين أنها تقع شرطا ولكنها لاتجزم ، وانما يجازى بها معنى لاعملا . قالوا ويجب اتفاق فعليها لفظا ومعنى كالمثال الذى ذكره المصنف ، ونحو : كيفما تزر أزر ، وأما قوله عز وجل ـ ينفق كيف يشاء ـ ، فجوابه محذوف لدلالة ماقبله : أى كيف يشاء ينفق (ولم نقف لها على شاهد فى كلام العرب) يستدلّ به على الجزم بها ، والغالب مجيئها استفهاما عن حال الشيء وصفته . فاذا قلت كيف زيد : أى على أىّ حال وصفة هو ، وشذ دخول حرف الجرّ عليه نحو : قولهم على كيف تبيع الأحمرين : أى اللحم والخمر ، ويلزم فى جوابها التنكير كصالح فى جواب كيف زيد . قال الخبيصى : ولايقع مرجعا للضمير ولامبتدأ ، وانما يقع خبر مبتدا فى الحال أو فى الأصل . فالأوّل نحو : كيف أنت ؟ . والثانى نحو : كيف كنت ؟ ، وكيف ظننت زيدا ؟ ، وكيفما كنت كنت كذلك ، وكيفما ظننته كذلك ، او حالا نحو : كيف جئت على أىّ حال راكبا أم ماشيا ، أو مفعولا مطلقا نحو ـ كيف فعل ربك ـ أى أىّ فعل فعل ، وهى عند الجمهور ظرف ، فمحلها نصب أبدا ، وتقديرها على أى حال ، أو فى أى حال ، وعند الأخفش والسيرافى اسم ، فمحلها رفع مع المبتدا ، نصب مع غيره (وقد يجزم باذا) الظرفية الدالة على المستقبل لأن فيها معنى الشرط غالبا ، ولذا اختير بعدها الفعل والعامل فيها ماهو جواب لها ، وانما يجزم بها (فى ضرورة الشعر كقوله) :

استغن ما أغناك ربك بالغنى * (واذا تصبك خصاصة فتجمل)

هو من قصيدة لعبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة اسلامى ، والقصيدة المذكورة من بحر الكامل ، وكلها حكم ووصايا ، وهى بضعة عشر بيتا أنشدها يوصى بها ابنه * اللغة الغنى بكسر العين والقصر غنى المال ، والخصاصة الحاجة والشدّة ، وقوله فتجمل يروى بالجيم : أى أظهر الجمال بالتعفف ، أوكل الجل : أى الشحم المذاب ، ويروى بالحاء المهملة : أى تكلف المشقة ، واصبر على الشدّة * الاعراب استغن فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا ، أغنى فعل ماض ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، رب فاعل ، والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، بالغنى جار ومجرور وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر

باب النعت

النَّعْتُ هُوَ التَّابِعُ

لأنه اسم مقصور متعلق بالفعل قبله ، وإذا اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط . والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية ، نصب فعل الشرط ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، خصاصة فاعل ، وقوله فتجمل الفاء رابطة لجواب الشرط ، تجمل فعل أمر مبنى على السكون ، وحرك بالكسرة لقافية الشعر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل والفاعل فى محل جزم جواب الشرط * والمعنى أظهر الغنى ما أغناك ربك ، وإذا تصبك فاقة وفقر فأظهر الجمال حتى لايطلع أحد بما أصابك من الحاجة * والشاهد فيه حيث جزمت اذا فى الشعر لتصبك ، وهو شاذ لأن كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للشك والابهام ، وكلمة اذا موضوعة للتحقق فهى منافية لان الشرطية فكيف تعمل عملها ، وعبارة التسهيل لابن مالك مع شيء من شرحه للدماميني اذا للوقت المستقبل متضمنة معنى الشرط غالبا ، لكنها لما تيقن كونه : أى حصوله اذا طلعت الشمس جئتك ، أورجح نحو : اذا قدم الحاجّ أكرمتك ، بخلاف ان فانها للمستحيل غير الراجح ، بل المساوى أوالمرجوح ، فلذا أى لكون اذا لما تيقن أورجح لم تجزم لأنها خالفت بذلك أدوات الشرط فلم تجزم الا فى الشعر اه .

[تتمة] أسماء الشرط ما كان منها ظرفا فمحله نصب على الظرفية بفعل الشرط الا اذا فان العامل فيها جوابها على قول الأكثر ، وعند المحققين العامل فيها شرطها وما أريد به الحدث : أى المصدر كمهما تكرم زيدا أكرمه بمعنى أى اكرام ، فنصب على المفعول المطلق بفعل الشرط أيضا وما عداهما ان كان الفعل مسندا الى ضميره كمن نحو : من يعمل سوءا يجز به ، أو الى سببه نحو من ضيم أخوه فقد هين فبتدأ لاغير ، وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، وان كان الفعل واقعا عليه نحو ـ من يضلل الله فلا هادى له ـ ونحو : أياما تدعوا فمفعول به لاغير ، وان كان واقعا على ضمير مشتغلا به عنه نحو ـ مهما تأتنا به من آية ـ فبتدأ على الأرجح ، أومفعول به على الاشتغال ، ويقدر العامل فعلا بعد اسم الشرط : أى مهما تحضر تأتنا به ، ولايجوز تقديره قبله لان أداة الشرط لها صدر الكلام ولهذا لم يجز تقديم شئ من معمولات الشرط والجزاء عليها

باب النعت

هذا شروع من المصنف رحمه الله فى الكلام على مايعرب تبعا لغيره ، وهو خمسة أشياء : النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف النسق هكذا ترتب اذا اجتمعت ، وبدأ منها بالنعت ويقال له الوصف والصفة ولا فرق بينهما عند النحاة ، وأما عند غيرهم فقيل النعت ما يمكن زواله عن محله كاللون العارض ، والعالمية فى المخلوق . والصفة مالايزول الابزوال محله كاللون الخلق والعالمية قال ابن عنقاء : والحق أن الوصف أعم عند النحاة لانه يقال الحال والخبر وصف معنى ، ولا يقال نعت معنى (النعت هو التابع) أى التالى لما قبله فلا يتقدم عليه ، والعامل فيه على الأصح

المشتق

الْمُشْتَقُّ أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ الْمُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ ، وَالْمُرَادُ بِالْمُشْتَقِّ اسْمُ الْفَاعِلِ كَضَارِبٍ ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ كَمَضْرُوبٍ ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ كَحَسَنٍ ، وَاسْمُ التَّفْضِيلِ كَأَعْلَمَ ، وَالْمُرَادُ بِالْمُؤَوَّلِ بِالْمُشْتَقِّ اسْمُ الْإِشَارَةِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هٰذَا ، وَاسْمُ الْمَوْصُولِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِي قَامَ ، وَذُو بِمَعْنَى صَاحِبٍ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، وَأَسْمَاءُ النَّسَبِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ

نفس عامل متبوعه ، وقيل العامل فيه التبعية استقلالا ، وعليه الأخفش . ونسبه أبو حيان لسيبويه وأكثر المحققين . ثم قوله التابع جنس يشمل جميع التوابع ، وقوله (المشتق أو المؤوّل به) فصل مخرج لغير النعت من بقية التوابع ماعدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد قائم قائم فانه خارج بقوله (المباين للفظ متبوعه) بخلاف قائم الثانى فى المثال المذكور فانه غير مباين لمتبوعه بل مساو له فى لفظه (والمراد بالمشتق) مادلّ على حدث وصاحبه وتضمن معنى فعل وحروفه ، وهو (اسم الفاعل كضارب) ومافى معناه كأمثلة المبالغة كضراب (واسم المفعول كمضروب ، والصفة المشبهة كحسن ، واسم التفضيل كأعلم) تقول هذا رجل ضارب وهذا عبد مضروب ورأيت رجلا حسن الوجه ، ومررت برجل أعلم منك ، وانما نعت بها لأن كلا منها مأخوذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المنعوت ، فخرج من ذلك ماشتق لزمان أومكان نحو مرمى لزمان الرمى ومكانه ، أو آلة نحو مفتاح فانه لاينعت بها فلا ترد نقضا على قولهم المشتق (والمراد بالمؤوّل بالمشتق) الجامد الذى يفيد من المعنى مايفيده المشتق وتضمن معنى فعل دون حروفه فأشبه المشتق فى أداء معناه فجرى مجراه ، وهو لماجار مجراه باضطراد فينقاس ، أوجار مجراه فى حال دون حال فلا ينقاس . فالأوّل أنواع : الأوّل (اسم الاشارة) غير الظرف المكانى ، وهو ثم وهنا فانه لايوصف به فلا تقول مررت برجل هنا أوثم على أنه نعت لرجل لتعلقه بمحذوف هو الصفة فى الحقيقة بل يوصف بغيره مما معناه الحاضر أوالمشار إليه وذلك (نحو مررت بزيد هذا) : أى الحاضر ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، بزيد جار ومجرور ، الهاء للتنبيه : وذا اسم اشارة فى محل جر نعت لزيد (و) الثانى (اسم الموصول) الذى معناه المعهود أو المعمول بخلاف من وما وأىّ وذا فانه لايوصف بها فلا تقول مررت بزيد من جاءك بل يوصف بالذى ونحوه (نحو مررت بزيد الذى قام) أى المعلوم قيامه ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، بزيد جار ومجرور ، الذى اسم موصول فى محل جر صفة لزيد ، قام فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو (و) الثالث (ذو بمعنى صاحب) أى يوصف بها (نحو مررت برجل ذى مال) أى صاحب مال ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، برجل جار ومجرور ، ذى نعت لرجل والنعت تابع للمنعوت فى اعرابه تبعه فى جره وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه من الاسماء الستة ، وهو مضاف ومال مضاف إليه ، ومثلها ذو الطائية فانه يوصف بها تقول جاءنى زيد ذو قام : أى الذى قام (و) الرابع (أسماء النسب) بفتح النون ، وينعت بها المعارف نحو مررت بالرجل الدمشقىّ ، والنكرات (نحو مررت برجل دمشقى) أى منسوب إليها ، ونظرت إلى رجل تمار : أى منسوب إلى التمر ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، برجل جار ومجرور ، دمشقى نعت ، والنعت تابع للمنعوت فى اعرابه تبعه فى جره وعلامة جره

وَمِنْ ذٰلِكَ ٱلْجُمْلَةُ . وَشَرْطُ ٱلْمَنْعُوتِ بِهَا أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً نَحْوُ وَٱتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللّٰهِ ، وَكَذٰلِكَ ٱلْمَصْدَرُ ، وَيَلْزَمُ إِفْرَادُهُ وَتَذْكِيرُهُ تَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ ، وَبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ ، وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ عَدْلٍ ،

كسر آخره (ومن ذلك) أى المؤول بالمشتق ، وهو النوع الخامس (الجملة) فانه ينعت بها بشرط كونها خبرية مشتملة على ضمير ولومقدرا يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه والالكانت أجنبية عنه ، فان وردت بلفظ الاشارة أوّلت بحذف القول العامل فيها كأمت رجل جعلت فداءه فجملة الدعاء صفة لرجل على تقدير مقول فيه جعلت فداءه ، ويمتنع اقترانها بالا أوالواو خلافا للزمخشرى (وشرط المنعوت بها) أى بالجلة ، وكذاشبه الجلة وهوالظرف والمجرور، وشرط المنعوت به (أن يكون نكرة) لانها فى حكم النكرة لتأويلها بالمفرد النكرة ، فلايجوز أن ينعت بها المعرفة ، ثم اما أن يكون المنعوت بها نكرة لفظا ومعنى (نحو) - ليوم لاريب فيه - ونحو (واتقوا يوماترجعون فيه إلى الله) واعرابه اتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواوالجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، يوما مفعول به ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، ترجعون فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وهو مرفوع وعلامةرفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة، وواوالجماعة ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل ، فيه جار ومجرور متعلق بترجعون ، الى الله جار ومجرور ، وجملة ترجعون فى محل نصب نعت ليوما ، وهى مؤوّلة بغير الجملة والتقدير اتقوا يوما راجعين فيه الى الله ، وقد يكون المنعوت بها نكرة معنى فقط على الأصح كقوله تعالى - كمثل الحمار يحمل أسفارا - فجملة يحمل أسفارا نعت للحمار لانه ليس المراد به حمارا بعينه ، فهو وان كان معرفة لفظا لكنه نكرة من حيث المعنى فجاز ان ينعت بالجملة نظرا لمعناه ، وقيل ان الجملة فى مثل هذا تتعين للحال ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولقد أمرّ على اللئيم يسبنى * فاعف ثم أقول لايعنينى

ويجب أيضا كون منعوت الجملة مذكورا مالم يكن مرفوعا ، وهو بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كمنا ظعن ومنا أقام : أى فريق ظعن ، وفريق أقام * النوع السادس مايدل على الكمال كأىّ نحو زيد رجل أىّ رجل ، والثانى من قسمى المؤوّل بالمشتق ، وهو مالاينقاس أنواع : الاوّل منها مذكور فى قول المصنف (وكذلك المصدر) : أى ينعت به كثيرا ، ولكنه مع ذلك سماعا ثم ان أردت المبالغة فلا تأويل ، والافهو مؤوّل عند البصريين على حذف مضاف ، ففى جاءنى رجل عدل ، التقدير جاءنى رجل ذوعدل ، وعند الكوفيين مؤوّل بالوصف : أى عادل (و) على كل حال (يلزم) فيه أمور (إفراده وتذكيره) لأن المصدر من حيثهو لايثنى ولايجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله ، وكونه غير ميمى ، وكونه مصدر ثلاثى كعدل ورضا (تقول) فى المذكر (مررت برجل عدل) أورضا (و) تقول فى المؤنث مررت (بامرأة عدل) أورضا (و) تقول فى المثنى مررت (برجلين عدل) أورضا (و) تقول فى الجمع (مررت برجال عدل) أورضا ، فتقول فى عدل نعت وعلامة جره كسر آخره ، ورضا كذلك نعت وعلامة جره

والنعت

وَالنَّعْتُ يَتْبَعُ الْمَنْعُوتَ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَفِي تَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرَ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتِرَ فِيهِ تَبِعَهُ أَيْضاً فِي تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ ، وَفِي إِفْرَادِهِ وَتَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، وَرَأَيْتُ زَيْداً الْعَاقِلَ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ ، وَجَاءَتْ هِنْدٌ الْعَاقِلَةُ ، وَرَأَيْتُ هِنْداً الْعَاقِلَةَ ، وَمَرَرْتُ بِهِنْدٍ الْعَاقِلَةِ ،

كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، والنوع الثانى العدد نحو مررت بجب ثمانين قامة : أى عميق ، وبأبل مائة : أى كثيرة ، والثالث المقدار نحو عندى بر قفيز : أى مكيل به ، وسمن رطل : أى موزون به ، ويجوز اعراب هذا النوع بدلا ، أوعطف بين . الرابع ماقام به معنى ينزل منزلة المشتق نحو هذا رجل أسد : أى شجاع ، وهذا ماء عسل أى طعمه حلو (والنعت) حقيقيا كان أو سببيا (يتبع المنعوت) فى اثنين من خمسة (فى رفعه) إن كان مرفوعا (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا وهذا حكم النعت غير الجملة ، وأما هى فهى بمعزل عن هذا البحث كما قاله العصمى (وفى تعريفه) ان كان معرفة (وتنكيره) ان كان نكرة فلا تنعت معرفة بنكرة ولانكرة بمعرفة وان تخصصت النكرة على الأصح نعم ان كان النعت مقطوعا جازت مخالفته لمنعوته تعريفا وتنكيرا كجاءنى رجل كريم أخا القوم ويحتمله قوله تعالى ــ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ــ ومن لم يجعله نعتا مقطوعا أعرب الذى بدلا ، ولا يكون النعت أعرف من منعوته بل مساويا له أودونه لان الموصوف هو المقصود بالنسبة ، والمقصود بالنعت انما هو الدلالة على المعنى الذى فى الذات فنحو صاحبك فى مررت برجل صاحبك بدل من الرجل ، أوعطف بيان عليه لا نعت له لان صاحبك مضاف للضمير فهوأعرف من الرجل المعرف بالألف واللام (ثم ان رفع) : أى النعت (ضمير المنعوت المستتر فيه) أو وقع موقع مايرفعه ، كاسم الاشارة ، واسم الموصول وذى بمعنى صاحب فانها لاتحتمل الضمير ، ولكنها لما كانت واقعة موقع مايرفع الضمير جعلت كأنها واقعة ويسمى حينئذ نعتا حقيقيا لجريانه على صاحبه حقيقة (تبعه) أى تبع النعت المنعوت (أيضا) فى اثنين من خمسة (فى تذكيره) ان كان المنعوت مذكرا (وتأنيثه) ان كان مؤنثا (وفى إفراده) ان كان مفردا (وتثنيته) ان كان مثنى (وجمعه) ان كان جمعا فيصير بهذه مع ماص مطابقا لمنعوته فى أربعة من عشرة (تقول) فى النعت الجارى على من هوله مع التذكير والافراد والتعريف حالة الرفع (قام زيد العاقل) واعرابه قام فعل ماض ، زيد فاعل ، العاقل نعت والنعت يتبع المنعوت فى اعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (و) تقول فيه حالة النصب (رأيت زيدا العاقل ، و) حالة الخفض (مررت بزيد العاقل) واعرابهما ظاهر (و) تقول مع التأنيث والافراد والتعريف حالة الرفع (جاءت هند العاقلة) واعرابه جاء فعل ماض هند فاعل ، العاقلة نعت ، والنعت يتبع المنعوت فى اعرابه تبعه فى رفعه ، وعلامة رفعه ضم آخره (و) تقول فى حالة النصب (رأيت هندا العاقلة ، و) حالة الخفض (مررت بهند العاقلة) واعرابهما

وَجَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ ، وَرَأَيْتُ رَجُلاً عَاقِلاً ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ ، وَجَاءَ الزَّيْدَانِ العَاقِلانِ وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ العَاقِلَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ العَاقِلَيْنِ ، وَجَاءَ رَجُلانِ عَاقِلانِ ، وَرَأَيْتُ رَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ ، وَجَاءَ الزَّيْدُونَ العَاقِلُونَ ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدِينَ العَاقِلِينَ ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ العَاقِلِينَ ، وَجَاءَتِ الهِنْدَانِ العَاقِلَتَانِ ، وَرَأَيْتُ الهِنْدَيْنِ العَاقِلَتَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِالهِنْدَيْنِ العَاقِلَتَيْنِ ، وَجَاءَتِ الهِنْدَاتُ العَاقِلاتُ ، وَرَأَيْتُ الهِنْدَاتِ العَاقِلاتِ ، وَمَرَرْتُ بِالهِنْدَاتِ العَاقِلاتِ ،

ظاهر (و) تقول مع التنكير والافراد والتذكير فى حالة الرفع (جاء رجل عاقل ، و) فى حالة النصب (رأيت رجلاعاقلا ، و) فى حالة الخفض (مررت برجل عاقل) واعراب الأمثلة الثلاثةظاهر (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف فى حالة الرفع (جاء الزيدان العاقلان) فالعاقلان نعت للزيدان تابع له فى رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى (و) تقول فى حالة النصب (رأيت الزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين تابع له فى نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى (و) فى حالة الخفض (مررت بالزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين تابع له فى جره وهو مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى (و) تقول مع التثنية والتذكير والتنكير فى حالة الرفع (جاء رجلان عاقلان ، و) فى حالة النصب (رأيت رجلين عاقلين و) فى حالة الخفض (مررت برجلين عاقلين) وإعرابه كاعراب الذى قبله لأن كلاً منهما مثنى (و) تقول مع الجمع والتذكير والتعريف فى حالة الرفع (جاء الزيدون العاقلون) فالعاقلون نعت للزيدون والنعت تابع للمنعوت فى اعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (و) تقول فى حالة النصب (رأيت الزيدين) بكسر الدال لأنه جمع (العاقلين) بكسر اللام ، فالعاقلين نعت للزيدين تابع له فى نصبه وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) فى حالة الجر (مررت بالزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين تابع له فى جره وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف فى حالة الرفع (جاءت الهندان العاقلتان ، و) فى حالة النصب (رأيت الهندين العاقلتين ، و) فى حالة الخفض (مررت بالهندين العاقلتين) وان كان المتبوع منكرا . قلت جاءت امرأتان عاقلتان فى حالة الرفع ، وفى حالة النصب رأيت امرأتين عاقلتين ، وفى حالة الخفض مررت بامرأتين عاقلتين (و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف فى حالة الرفع (جاءت الهندات العاقلات ، و) فى حالة النصب (رأيت الهندات العاقلات ، و) فى حالة الخفض (مررت بالهندات العاقلات) وهذا مثال الجمع المؤنث المعرف ، ومثال المنكر جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات ، وتقول فى الجمع المكسر جاءنى رجال عقلاء برفع عقلاء بلا تنوين ، ورأيت رجالا عقلاء بنصب عقلاء بلاتنوين ومررت برجال عقلاء بالخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف ، والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة فالنعت فى ذلك كله رافع لضمير المنعوت

وان

وَإِنْ رَفَعَ النَّعْتُ الِاسْمَ الظَّاهِرَ أَوِ الضَّمِيرَ الْبَارِزَ لَمْ يُعْتَبَرْ حَالُ الْمَنْعُوتِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، بَلْ يُعْطَى النَّعْتُ حُكْمَ الْفِعْلِ ، فَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُؤَنَّثًا أُنِّثَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ بِهِ مُذَكَّرًا ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُذَكَّرًا ذُكِّرَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ بِهِ مُؤَنَّثًا ، وَيُسْتَعْمَلُ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ وَلَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ ، تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ الْقَائِمَةُ أُمُّهُ ، وَجَاءَتْ هِنْدٌ الْقَائِمُ أَبُوهَا ،

وتابع لمنعوته فى أربعة من عشرة ، وهذا هو الغالب فى النعت الحقيقى ، والافقد يتبع منعوته فى ثلاثة من ثمانية بأن لزم التذكير فقط أوالتأنيث فقط كالوصف الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث : كهذا رجل مطعام ، وامرأة مطعام ، ورجل ربعة ، وامرأة ربعة ، ورجل همزة ، وامرأة همزة ، وقد يتبعه فى اثنين من خمسة بأن لزم الافراد ، والتأنيث : كهذا رجل عصبة لفلان ، وامرأة عصبة ، وهذان رجلان عصبة ، وامرأتان عصبة ، وهؤلاء رجال عصبة ، ونسوة عصبة ، أولزم الافراد والتذكير ، نحو : مررت بامرأة عدل ، ورجل عدل ، وامرأتين عدل ، وبرجلين عدل ، ونسوة عدل ، ورجال عدل (وان رفع النعت الاسم الظاهر) الملابس لضمير يعود على المنعوت (أو) رفع (الضمير البارز) المنفصل العائد الى غير المنعوت ، ويسمى هذا النعت بالسببى لجريانه على غير صاحبه مع مابينهما من الملابسة ، نحو : جاءتنى امرأتان كريم أبوهما ، وجاءنى غلام امرأة ضاربته هى ، وهذا القسم (لم يعتبر) فيه (حال المنعوت فى) الأحوال الخمسة الأخيرة : أى (التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ، بل) يتبع منعوته فى اثنين من خمسة : فى واحد من أوجه الاعراب الثلاثة ، وفى واحد من التعريف والتنكير ، و (يعطى النعت) أى النعت السببى فيما عدا ذلك (حكم الفعل) الذى حلّ هو محله لمساواته له فى المعنى والعمل ، اذ معنى قولك جاءتنى امرأتان كريم أبوهما كرم أبوهما ، فيعطى حينئذ حكم الفعل ، فيجب موافقته لما بعده فى التذكير والتأنيث ، لاموافقته متبوعه فيهما ، ويجب افراده كالفعل ، ولهذا قال (فان كان فاعله) أى النعت (مؤنثا أنث) أى النعت نظرا لفاعله (وان كان المنعوت به) أى بذلك النعت (مذكرا) نحو : مررت برجل حسنة أمه فحسنة نعت لرجل ، وانما أنث لأن فاعله مؤنث ، وهو أمه (وان كان فاعله مذكرا ذكر) أى النعت (وان كان المنعوت به) أى بذلك النعت (مؤنثا) نحو : مررت بامرأة قائم أبوها فقائم نعت لامرأة ، وانما ذكر لان فاعله مذكر وهو أبوها (ويستعمل) أى النعت حينئذ (بلفظ الافراد) وجوبا لحلوله محل الفعل (ولايثنى ولايجمع) وان كان منعوته مثنى أومجموعا كما هو اللغة الفصيحة فى الفعل ، ويجوز جعله تابعا لمنعوته فى التثنية والجمع على لغة أكلونى البراغيث (تقول) فى التعريف والافراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت كما تقول قامت أمه ، واعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل القائمة نعت ، والنعت تابع للمنعوت فى اعرابه تبعه فى رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول أمّ فاعل ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وجاءت هند القائم أبوها)

وَتقولُ مَرَرتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ ، وَبِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبُوهُمَا وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ إِلاَّ أَنَّ سِيبَوَيْهِ قَالَ فِيمَا إِذَا كَانَ الِاسْمُ المَرْفُوعُ بِالنَّعْتِ جَمْعاً كَالْمِثَالِ الْأَخِيرِ فَالْأَحْسَنُ فِي النَّعْتِ أَنْ يُجْمَعَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ فَيُقَالُ مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامٍ آبَاؤُهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ ، فَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ وَقَاعِدٍ غِلْمَانُهُ بِالْإِفْرَادِ، وَالْإِفْرَادُ كَمَا تَقَدَّمَ أَفْصَحُ مِنْ جَمْعِ التَّصْحِيحِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ وَرَجُلٍ قَاعِدِينَ غِلْمَانُهُ ، هذِهِ أَمْثِلَةُ النَّعْتِ الرَّافِعِ لِلِاسْمِ الظَّاهِرِ ،

بتذكير النعت كما تقول قام أبوها ، واعرابه جاء فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، هند فاعل ، القائم نعت تابع للمنعوت فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره ، وقائم اسم فاعل ، أبو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الاسماء الستة وهو مضاف ، والهاء فى محل جر بالاضافة (وتقول) فى التنكير والافراد (مررت برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه (وبامرأة قائم أبوها) كما تقول قام أبوها (و) تقول فى التثنية والجمع مع التنكير (مررت برجلين قائم أبوهما) بافراد النعت كما تقول قام أبوهما ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، برجلين جار ومجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، قائم نعت والنعت تابع للمنعوت فى اعرابه تبعه فى جره وعلامة جره كسر آخره ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أبو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، والهاء فى محل جر بالاضافة والميم والألف حرفان دالان على التثنية (و) تقول فى الجمع مع التنكير (مررت برجال قائم آباؤهم) كما تقول قام آباؤهم فقائم نعت لرجال ، وهو اسم فاعل وآباء فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، والهاء فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع (الا أن سيبويه) استثنى من كونه كالفعل فى الافراد مسئلة واحدة فانه (قال فيما اذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الأخير فالأحسن) أى الارجح كما عبر به ابن هشام (فى النعت) حينئذ أن يجمع جمع تكسير فيقال مررت برجال قيام آباؤهم) بخفض قيام نعت لرجال وهو جمع تكسير لقائم ، وآباؤهم فاعل بقائم (ومررت برجل قعود غلمانه) بخفض قعود نعت لرجل وهو جمع قاعد ، وغلمانه فاعل بقعود (فهو) أى جمع التكسير (أفصح من) قولك مررت برجال (قائم آباؤهم) بالافراد (و) مررت برجل (قاعد غلمانه بالافراد) للنعت ، وان كان ذلك هو القياس فى الفعل إذ لو قيل فيه جاءنى رجل قعدوا غلمانه لم يجز ذلك إلا على لغة أكلونى البراغيث ، وهى ضعيفة (والافراد) أى فى المجموع جمع تكسير (كما تقدم أفصح من جمع) النعت جمع (التصحيح) ثم مثل مثل لجمع التصحيح بقوله (نحو مررت برجال قائمين آباؤهم ، ورجل قاعدين غلمانه) فذلك ضعيف لافصيح لأنه يشبه يقومون آباؤهم ويقعدون غلمانه ، وهو ضعيف لاختصاصه بلغة طيء (هذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر) المتصل بضمير المنعوت ، ويسمى بالنعت السببى

وَمِثَالُ النَّعْتِ الرَّافِعِ لِلضَّمِيرِ الْبَارِزِ قَوْلُكَ جَاءَنِي غُلَامُ امْرَأَةٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، وَجَاءَتْنِي أَمَةُ رَجُلٍ ضَارِبُهَا هُوَ ، وَجَاءَنِي غُلَامُ رِجَالٍ ضَارِبُهُ هُمْ . وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصُ الْمَنْعُوتِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ ، وَتَوْضِيحُهُ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ الْعَالِمُ ، وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الْمَدْحِ نَحْوُ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ ، أَوْ لِمُجَرَّدِ الذَّمِّ نَحْوُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ .

(ومثال النعت الرافع للضمير البارز) العائد الى غير المنعوت (قولك جاءنى غلام امرأة ضاربته هى) واعرابه جاء فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، غلام فاعل ، وهو مضاف وامرأة مضاف إليه ، ضاربة نعت لغلام ، والنعت يتبع المنعوت فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره ، وضاربة اسم فاعل يعمل عمل الفعل برفع الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف ومفعوله وهو الهاء فى محل جر بالاضافة ، وهى ضمير منفصل فى محل رفع فاعل كما تقول ضربته هى (وجاءتنى أمة رجل ضاربها هو) فهو فاعل ضاربها كما تقول ضربها هو (وجاءنى غلام رجال ضاربه هم) فهم فاعل ضارب ، وأفرد كما يفرد الفاعل فى نحو ضربه هم (و) النعت (فائدته) حقيقيا كان أوسببيا (تخصيص المنعوت إن كان نكرة نحو : مررت برجل صالح) فصالح نعت لرجل مخصص له : أى رافع عنه احتمال الشركة (وتوضيحه) أى توضيح المنعوت (ان كان معرفة نحو : جاء زيد العالم) فالعالم نعت موضح لزيد : أى مخرج له من الابهام ومظهر للمراد به فيما إذا كان هناك زيدان أوزيود فلولم يوصف بالوصف المذكور التبس بغيره ولم يتميز فالتخصيص رفع الاشتراك المعنوى الواقع فى النكرة على سبيل الوضع فهو يجرى مجرى تقييد المطلق بالصفة ، فاذا قلت جاءنى رجل تناول كل ذكر بالغ من بنى آدم بطريق الوضع . فاذا قلت صالح أخرج من ليس بصالح ، فالنعت أخرج ماتناوله معنى المنعوت ، والتوضيح رفع الاشتراك اللفظى الواقع فى المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجرى مجرى بيان المجمل . فاذا قلت جاء زيد تناول لفظ زيد لكل من تسمى بهذا الاسم وتناوله لذلك من حيث اللفظ لامن حيث الوضع . فاذا قلت العالم مثلا أخرج من ليس عالما ، فالنعت أخرج ماتناوله لفظ المنعوت كما هو ظاهر :

[تنبيه] الأشبه أن يكون وصف المعرفة بلام العهد الذهنى نحو قول الشاعر :

* ولقد أمر على اللئيم يسبنى * للتخصيص دون التوضيح قاله عصام الدين فى شرح الكافية (وقد يكون) أى النعت لغير التخصيص والتوضيح بل (لمجرد المدح) أى مدح المنعوت : أى الثناء عليه ببيان صفة كماله ، وذلك فيما اذاتعين ، المنعوت عند المخاطب بدون النعت (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) فالرحمن والرحيم نعتان للجلالة لغرض المدح لله تعالى ، ومثل ذلك جميع صفات البارى جلّ وعلا نحو ـ الحمد لله رب العالمين ـ (أولمجرد الذم) للمنعوت ، وهذا أيضا اذا استغنى المنعوت فى تعينه عن النعت (نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فالرجيم بالخفض نعت للشيطان بمعنى المرجوم : أى المطرود عن رحمة الله تعالى ، ووصف الشيطان

أَوِ التَّرَحُّمِ نحوُ: اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ الْمِسْكِينَ ، أَوْ لِلتَّأْكِيدِ نحوُ: تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ، وَإِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْلُوماً بِدُونِ النَّعْتِ جَازَ فِي النَّعْتِ الْإِتْبَاعُ وَالْقَطْعُ ، وَمَعْنَى الْقَطْعِ أَنْ يُرْفَعَ النَّعْتُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ وَيُنْصَبُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ نحوُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ

بذلك ليس لعرض التخصيص والتوضيح ، بل لمجرّد الذم (أو الترحم) على المنعوت (نحو اللهم ارحم عبدك المسكين) وإعرابه الله منادى حذف منه حرف النداء وعوّض عنه الميم، ارحم فعل دعاء مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت عبد مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره ، والكاف فى محل جر بالاضافة ، المسكين نعت لعبد ، وليس الغرض عادة من الوصف بذلك مدحه ولاذمه بل استعطاف السامع عليه (أو للتأكيد) أى لتوكيد المعنى الذى علم من المنعوت (نحو : تلك عشرة كاملة) فان كاملة نعت لعشرة ، ومعنى النعت مفهوم من لفظ عشرة لاشتماله عليه ضمنا ، وفائدة ذكر النعت تأكيد ذلك المعنى . قال بعضهم ، وقد يكون النعت للتعميم نحو : يحشر الله عباده الأولين والآخرين ، أو للتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى ، أو الابهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة ، أو اعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كأن يقال أرأيت فقيها فيقال رأيت فقيه بلدكم العالم العامل ، أو للتفسير وتسمى الصفة الكاشفة ، وهى التى يراد بها الكشف عن الماهية كقولنا الله قديم لاابتداء له، والجسم الطويل العريض العميق حادث قطعا والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكد أن الأول مفسر والثانى مقرر ، والفرق بين التفسير والتقرير بين ، وقيل الفرق بينهما أن النعت المؤكد بعض مفهوم المنعوت ، والكاشف يبين تمام ماهية المنعوت . واعلم أن الأصل فى النعت أن يكون للايضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشئ فى غير ماوضع له على أنه قد يكون موضحا أو مخصصا وفيه مدح أو ذم أو غير ذلك من المعانى السابقة (وإذا كان المنعوت معلوما) أى للسامع (بدون النعت) حقيقة نحو : بسم الله الرحمن الرحيم ، أو ادّعاء بأن نزل المجهول منزلة المعلوم كمررت بزيد التاجر اذا ادّعيت تعيين زيد بدون الصفة (جاز فى النعت الاتباع) لما قبله فى اعرابه وهو الأصل (والقطع) عنه لعدم احتياجه للنعت ، ومحل جواز الأمرين اذا لم يكن النعت مؤكدا نحو رميته رمية واحدة ، أو ملتزما نحو نظرت الى الشعرى العبور والى السماك الاعزل ، أو جاريا على اسم الاشارة نحو مررت بهذا العالم . فان كان المنعوت غير معلوم بدون النعت لم يجز القطع لأن المنعوت حينئذ محتاج الى النعت لتبيينه وتمييزه ولا قطع مع الحاجة (ومعنى القطع أن يرفع النعت على أنه خبر مبتدا محذوف) أى ان كان المنعوت مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا (وينصب) أى النعت ان كان المنعوت مرفوعا أو مجرورا ويكون نصبه مفعولا (بفعل محذوف) مناسب كما يعلم مما نقدره فيقطع من الجر الى النصب أو الرفع ، ومن الرفع الى النصب أو الرفع ومن النصب الى الرفع فقط فيصير فى نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه ، وفى نعت المنصوب وجهان فقط إلا أن ابن عنقاء . قال انه يجوز قطع المنصوب الى النصب فيما يظهر اذ لامانع منه (نحو الحمد لله الحميد) أما الحمد لله ، فاعرابه الحمد مبتدأ ، ولله جار ومجرور فى محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف

جَوَّزَ فِيهِ سِيبَوَيْهِ الْجَرَّ عَلَى الْإِتْبَاعِ ، وَالرَّفْعَ بِتَقْدِيرِ هُوَ ، وَالنَّصْبَ بِتَقْدِيرِ أَمْدَحُ ، وَإِذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ لِوَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْلُوماً بِدُونِهَا جَازَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا ، وَقَطْعُهَا كُلِّهَا وَإِتْبَاعُ الْبَعْضِ وَقَطْعُ الْبَعْضِ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الْمُتْبَعِ وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بِمَجْمُوعِهَا بِأَنِ احْتَاجَ إِلَيْهَا وَجَبَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا ، وَإِنْ تَعَيَّنَ بِبَعْضِهَا جَازَ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ الْبَعْضِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ

والتقدير الحمد كائن لله . وأما الحميد فقد (جوز فيه سيبويه) ثلاثة أوجه (الجر على الاتباع) للفظ الجلالة وهو الأصل . ومعنى الحميد فى صفاته المحمود (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ فالحميد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير) فعل محذوف مناسب للمقام كأعنى وأريد فى التوضيح ، وأخص فى التخصيص ، وأمدح فى المدح ، وأذم فى الذم ، وأرحم فى الترحم ، فلذا قال المصنف فى تقدير الفعل العامل فى الحميد (أمدح) لأن الحميد لم ينعت به للتخصيص ولا للتوضيح ، وهذا كله عند قصد معنى منها مخصوص للتنصيص عليه والا فالمقدر فى كلها عموما حال النصب هو أعنى نحو : الحمد لله أهل الحمد رفعا ونصبا ، والجملة المقطوعة لامحل لها من الاعراب ، بل هى مستأنفة استئنافا بيانيا لأنها فى التقدير جواب سؤال ، بل هى لمجرد المدح ، وقد ذكر المحقق الرضى انه لايجوز اظهار المقدر الا فى نعت التخصيص والتوضيح . وقال ابن هشام فى أوضح المسالك ، واذا كان النعت المقطوع لمجرد مدح أوذم أوترحم وجب حذف المبتدا والفعل ، وان كان النعت المقطوع لغير ذلك جاز ذكره نحو مررت بزيد التاجر : أى هو التاجر . ثم لافرق فى جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدده ، فالمتحد قدسبق مثاله (واذا تكررت النعوت) أى تعددت (لواحد فان كان المنعوت معلوما) ولوادّعاء (بدونها) بأن استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها ، و) جاز (اتباع البعض) منها (وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم المتبع) من النعت على النعت المقطوع ومتبع بضم الميم وسكون التاء وفتح الباء ، وانما اشترط تقدم المتبع لأن الاتباع بعد القطع لايجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ، ولما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه ، أولما فيه من القصور بعد الكمال لأن القطع أبلغ فى المعنى ، ولذا قال غيرواحد قطع النعوت فى مقام المدح والذم أقوى من اجرائها . وقال الفارسى : إذا تكررت صفات فى معرض المدح والذم فالأحسن أن يخالف فى إعرابها لأن المقام يقتضى الاطناب . فاذا خولف فى الاعراب كان المقصود أكمل لأن المعانى عند الاختلاف تتنوّع وتتفنن ، وعند الاتحاد تكون نوعا واحدا اه (وان لم يعرف) مسماه (الا بمجموعها) أى جميعها (بأن احتاج اليها) كلها فى تخصيصه أوتوضيحه (وجب اتباعها كلها) لتنزيلها منزلة الشيء الواحد نحو مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان زيد الموصوف بهذه الصفات يشاركه فى اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد وأحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب فلايتعين زيد الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين ببعضها) بأن استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذى تعين به المنعوت (الاوجه الثلاثة) الاتباع والقطع إلى الرفع أوالنصب وقطع بعض واتباع

باب العطف

وَالْعَطْفُ نَوْعَانِ: عَطْفُ بَيَانٍ، وَعَطْفُ نَسَقٍ. فَعَطْفُ الْبَيَانِ هُوَ التَّابِعُ الْمُشْبِهُ لِلنَّعْتِ

بعض بشرط تقدم اتبع ، واما البعض الذى تعين به المنعوت فيتعين فيه الاتباع ، نعم ان كان المنعوت نكرة وجب فى نعته الأول الاتباع لأجل التخصيص ، وجاز فيما عداه القطع ، وان لم يتعين بدونه لأن المقصود من النعت بها التخصيص ، وقد حصل بتبعية الأول .

[تنبيه] هذا الحكم الذى ذكره المصنف هو حكم ماذا تعددت النعوت ، وكانت لواحد ، فان تعددت لغير واحد ، فان كان المنعوت مثنى أوجموعا واتحد معنى النعت ولفظه استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف : نحو ، جاءنى رجلان فاضلان ، ورجال فضلاء ، وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أولفظه دون معناه كالمنطلق والذاهب وجب التفريق بالعطف بالواو كقولك مررت برجل شاعر وكاتب وفقيه ، وان تعددت النعوت مع تفريق المنعوت ، فان كان العامل فيها واحدا ، فان اتحد العمل فالاتباع نحو : مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جالوس ، وان اختلف عمل العامل فى النعوت نحو وضرب زيد وعمو الظريفين فالقطع ، وان كان العامل متعددا واتحد لفظ النعت . فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع نحو : ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان ، وهذا زيد ، وهذا عمرو الفاضلان وجاء زيد وأتى عمرو الظريفان ، وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ، وان اختلف العاملان فى المعنى والعمل كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان أواختلف العمل فقط كهذا مؤلم زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع لأن الاتباع يؤدى الى تسليط عاملين مختلفى المعنى أوالعمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على أن العامل فى النعوت هو العامل فى النعت وهو الصحيح .

[تتمة] يجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا بأم وحتى ، وإذا اجتمعت النعوت متبوعة فالأحسن الاتيان بالمفرد الحقيقى حقيقة ، فجارا ، ولمبنى ، فالظرف ، فالمجرور ، فالجملة الاسمية ، فالجملة الفعلية كهذا رجل عاقل فاضل الأب كريم أخوه عندى من قريش آباؤه فضلاء يقوم الليل ، وفى التنزيل — وقال رجل من آل فرعون يكتم إيمانه —

باب العطف

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه . (والعطف) اصطلاحا (نوعان : عطف بيان) بغير حرف . (وعطف نسق) . وهو ما كان بحرف . (فعطف البيان) أى المعطوف للبيان ، وقيل ليس العطف هنا بمعنى المعطوف لأنه حقيقة فى التابع المخصوص كالنعت والتوكيد فلاحاجة الى تأويله ، وسمى هذا العطف بيانا لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه بخلاف النعت والتوكيد والبدل ، والكوفيون يسمونه الترجمة ، ولم يحتج الى حرف لأنه عين الأول ، والصحيح أن عامله عامل متبوعه (هو التابع) لماقبله ، وهذا جنس يشمل التوابع وقوله (المشبه للنعت) فصل أخرج به النعت . فان شبه الشيء غيره ، وأخرج بما بعده

فِى تَوْضِيحِ مَتْبُوعِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوُ * أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوحَفْصٍ عُمَرْ *

بقية التوابع لكونها غير موضحة ولامخصصة (فى توضيح متبوعه ان كان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه ، وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات ، وبهذا يعلم أن النعت يدل على معنى متبوعه كالمدح أوالذم أوغير ذلك مماسبق ، وعطف البيان لايدل على معنى فى متبوعه (نحو) قول الشاعر :

(أقسم بالله أبو حفص عمر) * ماسها من نقب ولادبر

هذا بيت من مشطور الرجز . قال ابن يعيش قاله رؤبة ، وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولاعده أحد من التابعين ، وانما قاله أعرابى . قال الرضى وغيره : وقصة هذا الشعر أن قائله أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . فقال ان أهلى بعيد وانى على ناقة عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا . فقال كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك فانطلق فحمل بعيره . ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول ، وهو يمشى خلف بعيره :

أقسم بالله أبو حفص عمر * ماسها من نقب ولادبر * فاغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر رضى الله عنه مقبل من أعلى الوادى فجعل يقول إذا قال فاغفر له اللهم إن كان فجر اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده . فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوّده وكساه . وقال هطيل فى شرح المفصل ، روى أن أعرابيا احتكم الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى ناقة اشتراها وأرادردّها فادعى أن بها نقبا فعرضها على عمر وكان أعرف بذلك . فقال له يا أخا العرب مابها قلبة فراجعه . فقال بالله مابها من نقب ، فانصرف الاعرابى ، وهو يقول وذكر الابيات . قال فسمعه عمرفقال اللهم اغفرلعمر اه * اللغة أقسم : أى حلف ، وأبوحفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والنقب من نقب البعير ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع إذا رق خفه ، والنقب بفتحتين مصدره . قال الأزهرى : والدبر بفتحتين أيضا مصدر دبر بكسر الباء اذا حصلت له جراحة ، ودبر البعير اذاحفى فكانه تفسير للنقب ، وفجر اذا حنث فى يمينه، وهو بمعنى قول بعضهم كذب ومال عن الصدق وأمير المؤمنين رضى الله عنه لم يكذب لأنه انما حلف على غلبة ظنه ، ومن حلف كذلك لا يكون كاذبا ولا يعد حانثا إذا أخطأ ظنه ، وقول أمير المؤمنين صدق من باب هضم النفس ولأن حسنات الابرار سيئات المقرّبين * الأعراب أقسم فعل ماض بالله جار ومجرور ، الباء حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم به وعلامة جره كسر الهاء تادبا ، أبوفاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وحفص مضاف اليه ، عمر بالرفع عطف بيان لأبوحفص مانافية مس فعل ماض ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به من زائدة ونقب فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، ولادبر الواو حرف عطف لانافية ودبر معطوف على نقب ، ويجوز أن تقدره مرفوعا عطفا على محل ، نقب ومجرورا عطفا على لفظه لأنه نكرة فيجوز دخول من الزائدة عليها بخلاف مالوكان المعطوف على مدخول من الزائدة معرفة فانه يتعين عطفه على

وَتَخْصِيصُهُ إِنْ كَانَ نَكِرَةً نَحْوُ : هٰذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ بِالرَّفْعِ ، وَيُفَارِقُ النَّعْتَ فِى كَوْنِهِ جَامِدًا غَيْرَ مُؤَوَّلٍ بِمُشْتَقٍّ ، وَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِمُشْتَقٍّ ، وَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ فِى أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ فِى وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ ، وَفِى وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَفِى وَاحِدٍ مِنَ

المحل كما صرحوا به ، وقوله فاغفر الفاء فصيحة ، اغفر فعل أمر وأدبا مع البارى عز وجل يقال فيه فعل دعاء مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، له جار ومجرور ، اللهم منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم ، ان حرف شرط جازم ، كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر فى محل جزم فعل الشرط ، واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو جفر فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان وجواب الشرط محذوف دل عليه ماقبله ، والتقدير ان كان جفر فاغفر له اللهم . والمعنى ظاهر من قصة الشعر المذكور * والشاهد فيه أن متبوعه وقع معرفة موضحا له ، ووقوع عطف البيان موضحا هو الأغلب والاقد يكون للمدح كما جعل الزمخشرى البيت الحرام فى قوله تعالى ـ جعل الله الكعبة البيت الحرام ـ بيانا للكعبة على جهة المدح . قال أبو حيان : وليس كما ذكر لأنهم شرطوا فى عطف البيان الجمود ، والجامد ليس فيه إشعار بمدح انما يشعر بمدح المشتق الا أن يقال انه لما وصف عطف البيان بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك اه . وقال المولى عصام القول بمجىء عطف البيان للمدح رأى أهل المعانى دون النحويين اه (و) فى (تخصيصه) أى تخصيص المتبوع (ان كان نكرة) بناء على جواز مجيئه فى النكرات ، وهو الأصح ومن ثم اختاره الزمخشرى وابن مالك ، وصححه ابن هشام ، ومنع ذلك جمهور البصريين وتأولوا ماجاء من ذلك على أنه بدل (نحو هذا خاتم حديد بالرفع) أى الحديد على أنه عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه . قال الفاكهى : فانما قال بالرفع لأنه يجوز فيه النصب والجر أيضا كما تقدم اه . أما النصب فعلى التمييز ، وأما الجر فعلى الاضافة (ويفارق) أى عطف البيان (النعت فى كونه) أى عطف البيان (جامدا غير مؤول بمشتق ، والنعت مشتق) نحو جاءنى زيد الفاضل (أومؤول بمشتق) نحو مررت بزيد القرشى أوالتمار : أى المنسوب الى قريش أوالى بيع التمر لأن المشتق يدل على معنى منسوب الى غيره ، والجامد لادلالة له على ذلك بالوضع ، ويخالف النعت أيضا بأنه قد يكون أعرف من متبوعه ، بل أوجبه ابن عصفور تبعا لظاهر كلام الزمخشرى والجرجانى والصحيح أن شرطه كونه أجلى عند المخاطب وان لم يكن أعرف منه (ويوافق) أى عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقى (فى أربعة من عشرة) والظاهر جواز القطع فيه كما يجوز فى النعت والبدل (فى واحد من أوجه الاعراب الثلاثة) الرفع والنصب والخفض ، وأما قول ذى الرمة فى رجزه :

انى وأسطار سطرن سطرا * لقائل يانصر نصر نصرا

فنصر الثانى عطف بيان على الأول على اللفظ والثالث ، عطف بيان على الأول أيضا ، على المحل لأن المنادى المبنى على الضم محله النصب (وفى واحد من التذكير والتأنيث ، وفى واحد من

التعريف

ٱلتَّعْرِيفِ وَٱلتَّنكِيرِ ، وَفِى وَاحِدٍ مِنَ ٱلْإِفْرَادِ وَٱلتَّثْنِيَةِ وَٱلْجَمْعِ ، وَيَصِحُّ فِى عَطْفِ ٱلْبَيَانِ أَنْ يُعْرَبَ بَدَلَ كُلٍّ فِى ٱلْغَالِبِ

التعريف والتنكير ، وفى واحد من الافراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة ، هى التى مرت فى النعت وليس فى كلام المصنف مايشعر بان عطف البيان لا يكون بلفظ متبوعه ، وفى المغنى ذهب ابن الطراوة الى أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم أن الشئ لايبين نفسه ، وفيه نظر لان اللفظ المكرر اذا اتصل به مالم يتصل بالأول اتجه كون الثانى بيانا لما فيه من زيادة البيان اه . وقال ابن عنقاء الأصح أنه لا يكون بلفظ متبوعه الا اذا اشتمل على زيادة بيان اه (ويصح فى عطف البيان أن يعرب) عطف بيان وأن يعرب (بدل كل) من كل نظرا لكونه مقصودا بالاسناد اليه ، وجيء بالأول توطئة له مبالغة فى الاسناد (فى الغالب) : أى فى غالب استعمالاتهم يجوز اعراب عطف البيان بدلا وخرج بالغالب حالتان الاولى ما اذا وجب ذكره نحو قولك هند قام زيد أخوها ، فأخوها عطف بيان لزيد ولايصح اعرابه بدلا منه لان البدل فى نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فيخلو المبتدأ من رابط ، إذ لوقيل قام أخوها خلت جملة الخبر من رابط ، والثانية أن يمتنع احلاله محل الأول نحو يازيد الحرث فالحرث عطف بيان لابدل إذ لايحل محل الأول لاستلزامه اجتماع أل وحرف النداء وهو ممتنع إذ لا يقال ياالحرث ، وما ذكرناه من استثناء هاتين الحالتين هو الذى عليه عامة النحاة المتأخرين . وقال ابن عنقاء ، والحق جواز اعرابه بدلا مطلقا فى هذا وغيره حتى على رأى الجمهور القائلين بان عامل البدل مقدر من جنس عامل المبدل منه لانهم يغتفرون فى التوابع مالا يغتفرون فى غيرها ، نعم يتعين البيان اذا دخلت عليه أى التفسيرية نحو هذا عسجد : أى ذهب فيتعين البدل ، ويمتنع عطف البيان فى حالتين الأولى اذا كان الأول أوضح من الثانى نحو قرأ قالون عيسى ، فعيسى بدل لاعطف بيان لان البيان لا يكون دون مبينه فى الايضاح بل مثله أوأوضح منه ، قاله الفاكهى وابن هشام فى الشذور وشرحه ، وخالف ذلك فى التوضيح ، فقال اشتراط كون البيان أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه ، وهو صريح فى جواز كون عطف البيان دون متبوعه فى الوضوح ، ويؤخذ منه جواز كونه مساويا لمتبوعه ، وكونه أوضح يوافقه قول ابن مالك فى شرح التسهيل : الصحيح جواز الثلاثة لانه بمنزلة النعت ، وهو يكون فى الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا ، فليكن العطف كذلك انتهى . والراجح ماقاله الفاكهى : لأن القصد من عطف البيان الايضاح والبيان . والحالة الثانية ، اذا كان التابع أعرف من المتبوع نحو قوله تعالى ــ فيه آيات بينات مقام ابراهيم ــ فيمتنع كون مقام ابراهيم عطف بيان على آيات ، ويتعين اعرابه بدلا منه لان النكرة لاتبين بالمعرفة ، وجمع المؤنث لايبين بالمفرد والمذكر اجماعا ، وقول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان مخالف لاجماع البصريين والكوفيين ، فلا يلتفت به . قال أبوحيان ، ويخالف عطف البيان البدل أيضا فى غير هاتين الحالتين ، منها أن عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل نحو قوله تعالى ــ مايقال لك الاما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة ــ الى آخر الآية : وهو أصح الأقوال فى قولهم

وَأَمَّا عَطْفُ ٱلنَّسَقِ فَهُوَ ٱلتَّابِعُ ٱلَّذِي يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ حَرْفٌ مِنْ هٰذِهِ ٱلْحُرُوفِ ٱلْعَشَرَةِ وَهِيَ : ٱلْوَاوُ ، وَٱلْفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَحَتَّى ، وَأَمْ ، وَأَوْ ، وَإِمَّا ، وَبَلْ ، وَلَا ، وَلٰكِنْ ، فَالسَّبْعَةُ ٱلْأُوَلُ تَقْتَضِي ٱلتَّشْرِيكَ

عرفت زيدا أبو من هو ، ومنها أن لايكون تابعا لجلة ، بخلاف البدل نحو قوله تعالى ــ اتبعوا المرسلين اتبعوا من لايسألكم أجرا ــ ونحو ــ أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين ــ ، ومنها أنه لا يكون فعلا ، ولا تابعا لفعل بخلاف البدل ، نحو قوله تعالى ــ ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب ــ ومنها أنه لايكون مضمرا ، ولا تابعا لمضمر لانه فى الجوامد نظير النعت فى المشتقات ، ووهم الزمخشرى فجعل جلة ــ أن اعبدوا الله ربى وربكم ــ بيانا للضمير فى أمرتنى به . وأما البدل فيكون تابعا لمضمر بالاتفاق نحو قوله تعالى ــ ونرثه ما يقول ــ وقوله تعالى ــ وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره ــ (وأما عطف النسق) أى المعطوف فالحرف عطف نسق بفتح السين ، والنسق ما جاء على نظام واحد ، يقال هــذا على نسق هذا : أى على نظمه فسمى التابع المذكور نسقا ، لأن مابعد حرف العطف على نظم ما قبله فى اعرابه . قال الفاكهى والتعبير بعطف النسق هو أصطلاح الكوفيين ، وهو المتداول ، وسيبويه وأصحابه يسمونه باب الشركة لان هذه الحروف تفيد تشريك ما بعدها لما قبلها فى الاعراب (فهو التابع) هذا جنس يتناول جميع التوابع ، وما بعده مخرج لما عداه (الذى يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هــذه الحروف العشرة) والمراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثانى للأول بواسطة الحرف ، فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ، ولا الجلة المقرونة بثم المؤكد بها جلة أخرى نحو ــ كلا سيعلمون ، ثم كلا سيعلمون ــ لأن التبعية فيهما حاصلة بغير الحرف فاطلاق العطف عليهما مجاز فنحو جاءنى زيد العالم والعاقل باق على ما كان عليــه من الوصفية وانما حسن دخول العاطف بنوع من التشبيــه بالمعطوف لما بينهما من التغاير ، وتقييد الحروف بالعشرة لاخراج ماعـداها ، مما قيل انه من حروف العطف نحو : أى التفسيرية ، من نحو قولك مررت بغضنفر : أى أسد فان أسدا ، تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسـير ، وهو أى ، وليس هو من الحروف العشرة ، فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالأجلى على الأخفى ، وذهب الكوفيون ، إلى ان أى حرف عاطف ، وهو خلاف ما عليــه الأكثر ، ومما ذكرته يعلم أن حقيقة عطف النسق تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه تتوسط بينهما تلك الحروف العشرة ، وعامله عامل متبوعه بواسطة الحروف : فاذا قلت جاء زيد وعمرو فعمرو قصد لنسبة المجىء إليه كما قصد نسبته إلى زيد ، والعامل فيه هو العامل فى زيد ، وهو جاء (وهى الواو والفاء وثم وحتى) فى بعض الهوامع (وأم وأو وإما) بكسر الهمزة فى رأى ضعيف (وبل ولاولكن) على الأصح خلافا ليونس ووافقــه ابن مالك فى التسهيل ، وعبارته وليس منها لكن وفاقا ليونس . ثم اعلم أن هــذه الحروف قسمان لأنها اما أن تقتضى التشريك فى الاعراب والمعنى ، أوفى الاعراب فقط (فالسبعة الأول) وهى الواو واما وما بينهما (تقتضى التشريك) بين التابع والمتبوع فى اللفظ

فى

فى الْإِعْرَابِ وَالْمَعْنَى ، وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ تَقْتَضِى تَشْرِيكَ الْإِعْرَابِ ، فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ ،

وهو الذى عبر عنه المصنف بقوله (فى الاعراب) لان ما بعدها يتبع ما قبلها فى أوجه الاعراب من رفع وغيره (والمعنى) لأن ما قبلها ان كان مثبتا ، فما بعدها كذلك ، وإن كان منفيا فما بعدها كذلك (والثلاثة الباقية) وهى بل ولا ولكن (تقتضى تشريك الاعراب) فيكون المعطوف بها مشاركا للمعطوف عليه فى اللفظ فقط : أى دون المعنى ، وكذا أم وأو إن اقتضيا اضرابا بان كان المعنى بل فانهما يشركان فى اللفظ دون المعنى (فان عطفت بها على مرفوع) لفظا أوتقديرا من اسم وفعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظا أوتقديرا (أوعلى منصوب) لفظا أوتقديرا (نصبت) ذلك المعطوف لفظا أوتقديرا (أوعلى) اسم (مخفوض) لفظا أوتقديرا (خفضت) ذلك المعطوف لفظا أوتقديرا (أوعلى) مضارع (مجزوم) بالسكون أو بالحذف (جزمت) ذلك المعطوف كذلك ، فعطف النسق يتبع فى جميع وجوه الاعراب لانه يدخل الأسماء والأفعال والجملة وشبهها بخلاف النعت وماشابهه فانه لايدخل فيه الجزم لاختصاصه بالأسماء فيعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل والاسم على الفعل ، وعكسه . قاله ابن عنقاء : وشرط عطف الفعل ، على مثله اتحاد زمانهما فى الاستقبال والمضى سواء اتحد نوعهما فى الفعلية أواختلف كان أتيتك تكرمنى أزرك وأكرمك ، وشرط عطف الاسم على الفعل ، وعكسه كون الاسم فى معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو ـ فالمغيرات صبحا فأثرن ـ أى اللاتى أغرن فأثرن ـ يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى ـ :

[تنبيه] العطف على أقسام الأول العطف على اللفظ ، وهو الاصل ، وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز فى نحو ماجاءنى من امرأة ولا زيد الارفع زيد على محل امرأة لان من الزائدة لاتدخل المعارف على الصحيح ، نعم ان ارتفع المتعاطفان ، والعامل فعل أمر ـ كاذهب أنت وربك ـ أو مضارع لمتكلم ـ كلا نخلفه نحن ولا أنت ـ أو لمخاطب كتقوم أنت وأخوك ، أو لمؤنث والمعطوف مذكر نحو قوله تعالى ـ لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ـ أو بالعكس نحو لايقم زيد وأمه لم يشترط فيه ذلك كالأمثلة المذكورة . الثانى العطف على المحل ، وشرطه امكان ظهور ذلك المحل الفصيح ، فيمتنع مررت بزيد وأباك ووجود الطالب لذلك المحل فيمتنع ان هذا وأبوه قائمان خلافا للأخفش لأن الطالب لرفع أبوه هو الابتداء الذى هو عبارة عن التجرد والتجرد قد زال بدخول انّ ، ولهذا كان الصحيح فى نحو انّ زيدا قائم وأبوه رفع أبوه بالابتداء حذف خبره أو بالعطف على الضمير المستتر فى خبر ان لا بالعطف على محل اسم ان ولا على محلها مع اسمها خلافا لمن زعمه ، والأصح جواز هذا أعنى عطف المرفوع على المنصوب بعد استكمال الخبر فى ان المفتوحة ولكن ، وأجازه الفراء فى ليت ولعل وكأن بعد استكمال الخبر قبله . قال ابن عنقاء : والحق جوازه بعد استكماله فى كلها ، وقد يمتنع العطف على اللفظ والمحل كما زيد قائما لكن أو بل قاعد برفع قاعد على اضمار مبتدأ ، ويمتنع عطفه على لفظ قائما لان مالا تعمل فى المثبت وعلى محله لان فيه اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ . الثالث العطف

نحوُ : صَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَمَنْ يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ، آمِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَنحوُ : وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ

على التوهم ، ويسمى العطف على المعنى ، وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم على المتعاطفين وشرط حسنه كثرة دخوله : أى ذلك العامل المتوهم هناك ، نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بجرّ قاعد بالعطف على قائم لتوهم أنه قال ليس زيد بقائم بزيادة الباء لكثرة زيادتها فى خبر ليس ونحو قوله تعالى ـ لولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدّق وأكن من الصالحين ـ أكن عطف على أصدّق ، وهو وان كان منصوبا لكن معنى لولا أخرتنى فأصدّق ، ومعنى ان أخرتنى أصدّق بحذف الفاء والجزم واحد ، فتقول فى اعرابه الواو حرف عطف أكن معطوف على فأصدّق لانه فى معنى ان أخرتنى أصدّق وأكن (نحو صدق الله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم فى حالة الرفع ، واعرابه صدق فعل ماض ، الله فاعل ، ورسوله ، الواو حرف عطف ، رسول معطوف على ماقبله ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه ، والهاء فى محل جر بالاضافة (ومن يطع الله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم حالة النصب ، واعرابه من اسم شرط جازم ، يطع فعل الشرط ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ورسوله الواو حرف عطف رسوله معطوف على لفظ الجلالة ، والهاء فى محل جر بالاضافة ، وجواب الشرط جملة ـ فقد فاز فوزا عظيما ـ (آمنوا بالله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم فى حالة الخفض ، واعرابه آمنوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، بالله جار ومجرور ، الواو حرف عطف ، رسول معطوف على ماقبله تابع له فى جرّه ، والهاء فى محل جر بالاضافة ، ومثال عطف الفعل على الفعل فى الرفع نحو ـ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون ـ وفى النصب ـ لنحيى به بلدة ميتا ونسقيه ـ (و) فى الجزم (نحو: وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) واعرابه ، ان حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه ، تؤمنوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون ، والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والواو حرف عطف تتقوا معطوف على ماقبله ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى جزمه ، وعلامة جزمه حذف النون ، والواو فاعل ، يؤت جواب الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره ، وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو متصرف من آتى بمدّ الهمزة بمعنى أعطى تنصب مفعولين ، والكاف مفعولها الأوّل والميم علامة الجمع ، أجور مفعولها الثانى ، والكاف فى محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع والواو حرف عطف ، لا نافية ، يسأل معطوف على يؤتكم ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى جزمه ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويسأل متصرف من سأل تنصب مفعولين ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأوّل والميم علامة الجمع أموال مفعولها الثانى ، والكاف فى محل جرّ بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، ومعنى الآية : وان تؤمنوا معشر المخاطبين بالله تعالى وتتقوا فتؤدوا ما أمرتم بأدائه ، وتنهوا عما نهيتم عنه

والواو

وَٱلْوَاوُ لِمُطْلَقِ ٱلْجَمْعِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَبْلَهُ، أَوْ مَعَهُ،

يؤتكم : أى يعطكم الله أجوركم : أى جزاءها ولايلتكم من ذلك شيئا، ولا يسألكم أموالكم أى لا يأمركم سبحانه باخراجها جيعها فى الزكاة بل انما أمركم باخراج البعض، وقيل لايسألكم أموالكم، وانما يسألكم أمواله، وقيل لايسألكم محمد أموالكم أجرا على تبليغ الرسالة ـ قل لاأسألكم عليه أجرا إلا المودّة فى القربى ـ * ثم شرع المصنف فى بيان معانى حروف العطف وذكره بعد ماسبق اشارة الى أنها وأن اجتمعت فى إفادة معنى الجمع إلاأن لكل واحد منها بعد ذلك معنى يخصه فقال (والواو) أى العاطفة (لمطلق الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم الذى للمعطوف عليه بمعنى أنه ليس فيها تعرض بتقديم ولاتأخير ولا معية لا على سبيل الظهور ولاعلى سبيل الاشتراك بل هى أجنبية عن ذلك وان كان المعبر عنه فى الخارج لاينفك عن ذلك، والأكثر الأرجح عطفها للشئ على مصاحبه نحو ـ فأنجيناه ومن معه ـ ويكثر عطفها له على سابقه نحو ـ كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده ـ وقوله تعالى ـ ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم ـ ويقل عطفها له على لاحقه نحو قوله ـ كذلك يوحى إليك والى الذين من قبلك الله ـ فان قلت جاء زيد وعمرو، فيحتمل مجيئهما معا، وسبق زيد لعمرو بمهلة وبدونها، والعكس، ومن ثم جاز (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه) فهى لمطلق الجمع، ولهذا استعملت فيما استحال فيه الترتيب، وهوكل مالا يقوم الا باثنين نحو: المال بين زيد وعمرو، واصطف هذا وابنى، وهذا هو مذهب سيبويه. وقال بعض الحنفية هى للمعية فقط وقال قطرب والربيعى والفراء وثعلب والعلامة أبو عمرو الزاهد، ونقل عن الكسائى والفراء: هى للترتيب مطلقا، وعزى الى الامام الشافعى، والحق انه لايرى ذلك كما يدل له سائر احتجاجاته، وانما أوجب الترتيب فى الوضوء لدليل خارجى وهو الاتباع لأن الأحاديث مصرّحة بأن النبى ﷺ واظب عليه مدّة عمره [1] من ارتكاب ماينافيه باللسان والأركان، وقد ترد للتقسيم نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف، وهى فيه أحسن من أو.

[تنبيه] تختص الواو دون أخواتها بنيف وأربعين حكما استوفاها بعض المتأخرين، وسنذكر بعضا منها لكثرة دورانه: الأول احتمال معطوفها للمعانى الثلاثة كما سبق. الثانى اقترانها بإما نحو ـ إما شاكرا وإما كفورا ـ. الثالث اقترانها بلا المفيدة نفى الفعل عن المتعاطفين بشرط أن تسبق بنفى، نحو ـ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال ـ ما قام زيد ولا أبوه، أو بمؤوّل بنفى نحو ـ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ـ، أوبنهى نحو ـ لاتحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ـ فلا يجوز قام زيد ولا بكر. قال ابن هشام: والنحاة يسمون لاهذه زائدة وليست ألبتة زائدة، إذ لوقيل ماجاء زيد وأخوه احتمل نفى مجيئهما مطلقا فى كل حال، ونفى مجيئهما فى كل حال اجتماعهما فقط، ومع لايصير الكلام نصا فى المعنى الأوّل اهـ. قال ابن عنقاء: وهو الحق، وكأنهم لقبوها زائدة لاعتراضها بين العاطف والمعطوف، وقدمرّ بعض هذا فى مبحث لاالنافية للجنس. الرابع اقترانها بلكن كقوله تعالى ـ ولكن رسول الله ـ، فلكن حينئذ حرف ابتداء واستدراك على الأصح،

(١) لعلّ هنا حذفا تقديره بدون اخلال بما يدلّ على وجوبه من الخ اهـ مصححه

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ نَحْوُ : أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ،

والمفرد بعدها معمول لمحذوف : أى ولكن كان رسول الله . الخامس عطف مالا يستغنى عنه ، نحو : اختصم زيد وعمرو . والسادس . والسابع عطف العام على الخاص وعكسه ، فالأول نحو ـ رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا ـ الآية . والثانى نحو ـ وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ـ ويشاركها فى هذا الحكم الأخير نحو : مات الناس حتى الأنبياء بل . قال ابن عنقاء : إن عطف الخاص على العام يكون بالواو جوازا نحو ـ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ـ ، وأما حتى العاطفة فانها ملازمة لعطف الخاص على العام لأن من شرطها كون معطوفها بعض ماعطف عليه حقيقة أوحكما ، ولاشك أن الجزء أخص من كل . الثامن عطف الشىء على مرادفه نحو ـ شرعة ومنهاجا ـ انما أشكو بثى وحزنى إلى الله ـ عوجا ولا أمتا ـ وزعم ابن مالك كثعلب أن أو تشاركها فى ذلك ، وأن منه قوله تعالى ـ ومن يكسب خطيئة أو اثما ـ عذرا أو نذرا ـ . التاسع جواز حذفها وحدها إذا أمن اللبس ولو فى السعة على الأصح كقوله عليه الصلاة والسلام «تصدق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع برّه من صاع تمره» رواه مسلم ، وتصدق خاص بمعنى الطلب : أى ليتصدق . العاشر العطف التلقينى كقوله تعالى ـ إنى جاعلك للناس إماما قال ـ أى ابراهيم ـ ومن ذريتى ـ أى وبعض ذريتى عطف على الكاف من جاعلك مع وقوعها فى كلام غيره كما تقول : وزيدا لمن قال سأكرمك ، ويجوز أن يكون مابعد الواو معمولا لمحذوف دل عليه ماقبله : أى واجعل من ذريتى وأكرم زيدا . الحادى عشر عطف ماحقه التثنية والجمع كقول الفرزدق :

ان الرزية لارزية مثلها * فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبى نواس بضم النون وتخفيف الواو :

أقمنا بها يوما ويوما وثالثا * ويوما له يوم الترحل خامس

فالأيام ثمانية ، وإيراد بيت أبى نواس تمثيل لا استشهاد لأن المولدين لايحتج بشعرهم الا فى نحو البديع (والفاء) للجمع بين المتعاطفين فى الحكم كما قاله الفاكهى تبعا لابن هشام فى الشذور و (للترتيب) بأن يكون المعطوف بها متأخرا عن المعطوف عليه (والتعقيب) بأن يكون المعطوف واقعا عقب المعطوف عليه متصلا به بلا تراخ ولا مهلة بينهما (نحو : أماته فأقبره) واعرابه أمات فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، الفاء حرف عطف أقبر فعل ماض ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على الله : أى أمات الله الانسان فأقبره ، وعد الاماتة من النعم لأنها وصلة فى الجملة الى الحياة الأبدية ، والنعيم المقيم ، وعد الاقبار من النعم لما فيه من ستر الميت وعدم إلقاء جثته للطير والسباع . وقال أقبره ولم يقل قبره لأن القابر هو الدافن بيده ، والمقبر هو الله تعالى : يقال قبر الميت إذا دفنه بيده ، وأقبره إذا أمر غيره أن يجعله فى قبره ، ثم التعقيب فى كل شىء بحسبه : يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء وان كانت مدته متطاولة ، وتقول دخلت مكة فالمدينة إذا لم تقم بمكة ولا بين البلدين ، ولا يعترض على الترتيب بقوله

وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي ، نَحْوُ : ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ،

تعالى ـ أهلكناها فجاءها بأسنا ـ لأن المعنى أردنا اهلاكها ، فجيء البأس متأخر عن إرادة الاهلاك ، ولايعترض على التعقيب بقوله تعالى ـ الذى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى ـ فان الجعل غثاء أحوى : أى يابسا أسود لايعقب اخراج المرعى ، والجواب عنه من وجهين : أحدهما أن جملة جعله غثاء أحوى معطوفة على جملة محذوفة ، والتقدير فمضت مدة ـ فجعله غثاء أحوى ـ . الثانى أن الفاء فى ذلك نيابة عن ثم كما جاء عكسه . قاله ابن هشام فى التوضيح . وقال ابن عنقاء : تأتى الفاء بمعنى ثم عند كثيرين ، وبمعنى إلى عند بعضهم ، وتأتى للسببية ، وذلك غالب فى العاطفة للجمل نحو ـ فوكزه موسى فقضى عليه ـ ، وللصفات نحو ـ لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون الخ ، وقد تتمحض للسبب كفاء الجزاء فلا يقال فيها عاطفة . وقال ابن جنى : انها العاطفة ، ومثلها الفاء الفصيحة ، وهى التى تعطف الانشاء على الخبر نحو ـ إنا أعطيناك الكوثر فصلّ لربك وانحر ـ لأنه لايجوز ، أو لايحسن على الخلاف فى ذلك عطف الانشاء على الخبر وعكسه ، وقد تأتى فى الجمل لغير السببية نحو قوله تعالى ـ فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقرّبه إليهم ـ ، وقد تزاد على الأصح ، وهى فى نحو خرجت ، فاذا الأسد زائدة لازمة عند المازنى والفارسى ، وقد تأتى للاستئناف فيقدّر بعدها ضمير مبتدأ نحو ـ فانما يقول له كن فيكون ـ بالرفع : أى فهو يكون ، ولا تعطف كقراءة المرفوع فى قوله تعالى ـ فيغفر لمن يشاء ـ . قاله ابن عنقاء فى شرح العمريطية . وقال فى حاشية البهجة نقلا عن المغنى : التحقيق أنها عاطفة ، وأن المعتمد بالعطف هو الجملة ، وانما يقدّرون بعدها هو ليبينوا أن المعتمد بالعطف ليس هو الفعل بل الجملة ، وقد نظم بعضهم معانى الفاء العاطفة ، فقال :

والفاء للتفريع جاءت ان يكن * ما قدّموه علة للاحق
والعكس للتعليل وهى فصيحة * مهما أتت لجواب شرط سابق
وإذا أتت من بعد إجمال فللتفصيل فاحفظه بنظم رائق

[تنبيه] الأصل فى الفاء أنها للترتيب المعنوى ، وهو أن يكون وقوع الثانى بعد زمن وقوع الأوّل ، وقد تكون للترتيب الذكرى بأن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر فقط لأن حصول الثانى وقع بعد زمان حصول الأوّل ، وأكثر ما يكون هذا فى عطف مفصل على مجمل هو هو فى المعنى نحو : توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه ، وعطف المفصل على المجمل يختص بالفاء كما صرّحوا به (وثم) وقد تبدل ثاؤها فاء وتلحقها التاء ، فيقال ثمت بتاء ساكنة ومفتوحة ، فاذا لحقتها التاء اختصت بعطف الجمل ، وهى للجمع بين المتعاطفين فى الحكم ، و (للترتيب) بينهما (والتراخى) أى المهملة بأن يكون المعطوف بها متراخيا زمن وقوعه عن زمن وقوع المعطوف عليه (نحو) فأقبره (ثم إذا شاء أنشره) واعرابه ثم حرف عطف إذا ظرف لما استقبل من الزمان ، شاء فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، أنشر فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والهاء مفعول به ، ومفعول المشيئة محذوف : أى إذا شاء انشاره أنشره : أى بعثه ، وعبر بإذا شاء اشعارا بأن وقت المشيئة غير معلوم ، وأما

وَالْعَطْفُ بِحَتَّى قَلِيلٌ ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ بِهَا اسْمًا ظَاهِرًا ، وَبَعْضًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ،

سائر الأحوال المذكورة قبله فانها تعلم أوقاتها من بعض الوجوه فلم تفض إلى مشيئته تعالى ، ولا يرد على الترتيب قوله تعالى ـ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ـ لأن التقدير ، ولقد خلقنا أباكم آدم ، ثم صورناه ، ثم قلنا للملائكة ، فحذف المضاف ونسب الخلق والتصوير إليهم لأنهم فرعه ، والنعمه الحاصلة للأصل حاصلة للفرع ، وقد تتخلف عن التراخى : تقول ماصنعت اليوم ثم ماصنعت أمس أعجب لأنها فى ذلك لترتيب الاخبار ، ولا تراخى بين الاخبارين ، وتأتى للترتيب فى الذكر كقوله تعالى ـ فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وان كنتم من قبله لمن الضالين ، ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ـ فثم هنا للترتيب فى الذكر لا فى الزمان لتعذره ، وهذا بناء على أن الافاضة من عرفات ، وقيل هى على بابها من الترتيب الزمانى ، والافاضه المأمور بها هنا هى الافاضة من جمع إلى منى ، وهذا القول رجحه الطبرى . وقال بعضهم انه الذى يقتضيه ظاهر القرآن ، وذكر الزمخشرى أن ثم أشار بها هنا لتفاوت مابين الافاضتين ، وان أحدهما صواب ، وهى التى من عرفات ، والأخرى خطأ ، وهى التى كان يفيضها المشركون من جمع ، ومن مجيئها للترتيب فى الذكر لا فى الزمان قول الشاعر :

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده

وقال ابن عصفور : ان المراد أن الجد أتاه السودد من قبل الأب ، والأب أتاه من قبل الابن كما قال ابن الرومى :

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم * كلا لعمرى ولكن منه شيبان
وكم أب قد علا بابن ذرى حسب * كما علت برسول الله عدنان

(والعطف بحتى قليل) فى كلامهم ، وأنكره الكوفيون بالكلية ، وحملوا نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيت القوم حتى أباك ، ومررت بالقوم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية ، وأن مابعدها على اضمار عامل ، وهى للجمع بين المتعاطفين والغاية والتدريج : أى ان ماقبلها ينقص شيئا فشيئا إلى أن يبلغ الغاية ، وهو الاسم المعطوف بها ، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه ، واختلف فى إفادتها للترتيب ، والأصح كما قال ابن مالك : أنها لاتفيد الترتيب ، وعليه اقتصر ابن هشام فى المغنى . وقال ابن عنقاء : التحقيق أنها للترتيب فى الذهن من الأضعف إلى الأقوى ، أو العكس : أى لا للترتيب فى الخارج ، وبهذا يجمع بين قول من قال انها تفيد الترتيب ، ومن قال انها لاتفيد الترتيب (و) العطف بها (يشترط فيه) أربعة أمور : الأول (أن يكون المعطوف بها اسما) فلا يعطف بها الفعل خلافا لابن السيد ، فانه أجاز نحو : أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أقت نفسى خادما له . والثانى أن يكون الاسم (ظاهرا) فلا يعطف بها الضمير فلا يقال قام الناس حتى أنا . قال الفاكهى : وكونه ظاهرا لم يشترطه الا ابن هشام الخضراوى . قال فى المغنى : ولم أقف عليه لغيره اه لكن القياس على مجرورها يؤيده ، ومن ثم جرى عليه المصنف وغيره (و) الثالث أن يكون (بعضا من المعطوف عليه) ليفيد قوة أوضعفا

وغاية

وَغَايَةً لَهُ نَحْوُ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا بِالنَّصْبِ ، وَيَجُوزُ الْجَرُّ لَهُ عَلَى أَنَّ حَتَّى جَارَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِى الْمَخْفُوضَاتِ ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ لَهُ عَلَى أَنَّ حَتَّى ابْتِدَائِيَّةٌ وَرَأْسُهَا مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ : أَىْ حَتَّى رَأْسُهَا مَأْكُولٌ ، وَأَمْ لِطَلَبِ التَّعْيِينِ إِنْ كَانَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ

سواء كان بعضا حقيقة ، نحو : جاء الحجاج حتى المشاة ، وكالمثال الذى ذكره المصنف ، أو حكما نحو : أعجبتنى الجارية حتى كلامها لأن الكلام فى عدم استقلاله بنفسه واحتياجه اليها كالجزء منها لما بينهما من التعلق الاشتمالى ، وامتنع نحو : أعجبتنى الجارية حتى ولدها ، وجاء الرجال حتى النساء لأن مابعد حتى ليس جزءا فيهما مما قبلها . والضابط أنه حيث صح الاستثناء بالمتصل صح دخول حتى وإلا فلا (و) الرابع أن يكون المعطوف (غاية له) أى المعطوف عليه ، ومعنى الغاية آخر الشىء سواء كان غاية له فى زيادة أو نقص حسيين كفلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف ، والمؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة ، أو معنويين نحو : مات الناس حتى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وهلك الناس حتى النساء ، ومن النوع الأول (نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب) لما بعد حتى بتقديرها عاطفة ، ويقال فيها حينئذ حتى حرف غاية وعطف ، ورأس معطوف على ماقبله وعلامة نصبه فتح آخره ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة ، ولاخلاف حينئذ فى وجود دخول مابعدها فيما قبلها (ويجوز الجرّ له) أى لما بعدها (على أن حتى) فى المثال (جارة) . ويقال فيها حينئذ حتى حرف غاية وجرّ ، ورأس مجرور بحتى وعلامة جرّه كسر آخره ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة (كما تقدم فى المخفوضات) وفى دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالان كما يعلم مما مرّ فى المخفوضات (ويجوز الرفع له) أى لما بعدها (على أن حتى) فيه (ابتدائية) وما بعدها مستأنف لاتعلق له بما قبله من حيث الاعراب (ورأسها مبتدأ ، والخبر محذوف : أى حتى رأسها مأكول) وانما جاز فيها ذلك لأن مابعدها جزء ماقبلها ، ولم يتعذر دخوله فيما قبله ، وإذا عطفت حتى على مجرور حسن اعادة الجار كما قال ابن عصفور ، وأوجب ذلك ابن الخباز ، وتبعه ابن مالك ، وقيده بما اذا لم يتعين العطف لما فى ذلك من الفرق بينها وبين الجارة تقول مررت بالقوم حتى بزيد بالباء ، فاذا تعين العطف لم تجب إعادة الجار لانتفاء مقتضيه ، نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم . وقال ابن هشام : يظهر لى أن الذى لحظه ابن مالك أن الموضع الذى يصح أن تحلّ فيه الى محل حتى العاطفة ، فهى محتملة للجارة ، فتحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو : اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره بخلاف المثال : أى فانه لاتحلّ الى فيه محل حتى إذ لايقال عجبت من القوم الى بنيهم (وأم) حرف عطف موضوع (لطلب التعيين) من المخاطب لأحد الشيئين ، وانما يكون كذلك (ان كانت) واقعة (بعد همزة داخلة على أحد المستويين) فى الحكم فى ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده غير معين فيطلب بها وبأم تعيين المحكوم عليه منهما ، فاذا قيل أزيد عندك أم عمرو فهو عالم بأن أحدهما عندك : لكنه جاهل بعينه ، وسؤاله بأم والهمزة عن تعيينه ، فيقال فى الجواب عن ذلك بالتعيين ، فيقال فى الجواب

وَأَوْ لِلتَّخْيِيرِ أَوِ الْإِبَاحَةِ بَعْدَ الطَّلَبِ

عن السؤال المذكور زيد : أو يقال عمرو ، ولا يقال : لا ولا نعم ، ولا أحدهما عندى ، فان لم تقع أم بعد الهمزة المذكورة لم تكن لطلب التعيين غير أنها تكون عاطفة أيضا ، لكن ان وقعت بعد همزة التسوية ، وليس المراد الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها كما قد يتوهم ، بل المراد بها الواقعة بعد كلمة سواء ، وما أبالى ، ولا أدرى ، وليت شعرى ، ونحوها مع وقوع أم بين جملتين اسميتين ، أو فعليتين ، أو مختلفتين فى تأويل المفرد : أى يصح حلول المصدر محلها نحو ـ سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ـ أى استغفارك وعدمه سواء ، وقال الشاعر :

ولست أبالى بعد فقدى مالكا ✻ أموتى ناء أم هو الآن واقع

أى لا أبالى ببعد موتى ووقوعه الآن ، والفرق بين أم الواقعة بعد همزة التسوية وبعد أم التى بعد الهمزة التى يطلب بها التعيين كما يفيده كلامهم أن المسبوقة بهمزة التعيين لا تقع الا بين مفردين غالبا نحو ـ أأنتم أشدّ خلقا أم السماء ـ أى أيكما أشدّ ـ وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون ـ أى وما أدرى أىّ الأمرين : القرب والبعد كائن ، أو بين جملتين ليستا فى تأويل المفرد نحو ـ إن أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا ـ أى ما أدرى أىّ الأمرين حاصل ، والكلام معها انشاء لأنه استفهام حقيقة فتستحق جوابا وهو التعيين ، ومن علاماتها أن تغنى عنها وعن الهمزة أى الاستفهامية ، وأن المسبوقة بهمزة التسوية لا تقع الا بين جملتين فى تأويل المصدر ، والكلام معها خبر لأن المعنى ليس على الاستفهام فلا تستحق جوابا ، وتسمى أم فيهما متصلة لأن ماقبلها وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر ومعادلة لمعادلتها الهمزة فى افادة التسوية فى الثانى ، وافادة الاستفهام فى الأول ، وهى عاطفة فيهما ، وأما أم المنقطعة فهى الخالية عن ذلك كله ، ومعناها الاضراب كبل ، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ، وهى حرف ابتداء على الأصح : أى تبتدأ بعدها الجمل فلا تدخل على المفرد ولا يعطف بها ، واذا وقع بعدها مفرد قدر له مايتم به جملة نحو : انها لأبل أم شاء : أى بل أهى شاء ، اسم جمع شاة ، ثم هى قد تكون للاضراب المحض نحو ـ أم هل تستوى الظلمات والنور ـ أى بل هل ، وقول الشاعر :

فليت سليمى فى المنام ضجيعتى ✻ هنالك أو فى جنة أم فى جهنم

أى بل ضجيعتى فى جهنم ، وقد تقتضى معه استفهاما حقيقيا كقولهم انها لأبل أم شاء : أى بل أهى شاء ، أو استفهاما انكاريا نحو ـ أم له البنات ـ أى أله البنات ، إذ لو قدر محض الاضراب لزم اثبات البنات له سبحانه وتعالى ، والله منزه عن ذلك (وأو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء مبهما ، وتأتى مع ذلك لأمور فهى (للتخيير) بين المتعاطفين (أو الاباحة) لهما بحسب الفعل ، أو بحسب العرف لا الاباحة الشرعية . وهى التى لا الزام فيها بالفعل ولا حرج فيها بالترك كذا قاله الشمنى رادّا به على الدمامينى فى قوله : ان المراد الاباحة الشرعية التى هى أحد الأحكام الخمسة ، وعلل الشمنى ماقاله بأن الكلام فى معنى او بحسب اللغة قبل ظهور الشرع . وما قاله الدمامينى لا بعد فيه لأن الشرع ينبنى فيه أكثر الأحكام على اللغة ولولا ذلك لما كان الاشتغال بعلم اللغة من المقاصد الشرعية (بعد) صيغة (الطلب) وان لم يكن هناك طلب حقيقة إذ لا طلب فى الاباحة

نحوُ : تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا ، وَجَالِسِ الْعُلَمَاءَ أَوِ الزُّهَّادَ ، وَلِلشَّكِّ أَوِ الْإِبْهَامِ أَوِ التَّفْصِيلِ

والتخيير ، ثم هي للتخيير ، أو الاباحة بعد الطلب مطلقا على الأصح : أى سواء امتنع الجمع بين ماقبلها وما بعدها كالمثال ، أولم يمتنع كالمثال الثانى ، وقيل هى مختصة بالتخيير ان امتنع الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه (نحو تزوّج هندا أو أختها) واعرابه تزوّج فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، هندا مفعول به ، أو حرف عطف ، أخت معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه ، تبعه فى نصبه وعلامة نصبه فتح آخره ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة ، ومن التخيير آياتا الكفارة والفدية لأن الجمع وان أمكن فليس متعلقه الاطعام والكسوة والتحرير اللاتى كل منهن كفارة ، ولا الصيام والصدقة والنسك اللاتى كل منهن فدية ، بل ان وقع الجمع بينهما وقعت واحدة منهن كفارة أو فدية ، وكان الباقى قربة مستقلة خارجة عن ذلك ، وليس الكلام فى الجمع من هذه الحيثية فانه ممكن ، وانما الممتنع هو الجمع بينهن على أن كلا منها هو الكفارة (و) مختصة بالاباحة حيث جاز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه نحو (جالس العلماء أو الزهاد) واعرابه ظاهر ، والعلماء فى عرف الشرع أصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه وآلاتها كالنحو والتصريف ، والزهاد المتقللون من الدنيا المقبلون على الآخرة من الزهد ، وهو ترك الشبهات مع ترك فضول الحلال خوفا من الوقوع فى الحرام .

[تنبيه] ماذكر من كون أو بعد الطلب للتخيير أو الاباحة مختص بالطلب بصيغة الأمر ، إذ يكون المعنى حينئذ على منع الجمع ، وذلك فى التخيير ، أو على منع الخلوّ من المأمور به ، وذلك فى الاباحة لأنه اذا لم يجالس أحد هذين الصنفين لم يكن آتيا بالمأمور به أمر اباحة ، وأما بقية أقسام الطلب فالاستفهام لايعرض فيه شىء من المعانى المذكورة ، نحو : أزيد عندك أو عمرو ، والتحضيض كالأمر فى احتمال الاباحة أو التخيير ، نحو : هلا تتعلم الفقه أو النحو ، وهلا تتزوّج هندا أو أختها ، والتمنى قال الرضى : الظاهر فيه جواز الجمع إذ الغالب عادة أن من تمنى أحدهما لاينكر حصولهما معا ، نحو : ليت لى فرسا أو حمارا . ثم اعلم أنه لما كثر استعمال أو فى الاباحة التى معناها جواز الجمع ، جاز استعمالها بمعنى الواو نحو ـ لايبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن ـ الآية . قاله ابن مالك تبعا للسيرافى ، فانه قال فى شرح كتاب سيبويه : ومما تقع فيه الواو بمعنى أو ما كان من التخيير بمعنى الاباحة ، فانك اذا قلت جالس الحسن وابن سيرين بالواو فهى للجمع بين المتعاطفين فى معنى العامل ، وهو إباحة المجالسة كأنه قيل أبحت لك مجالستهما ، ومن أبيحت له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد أحدهما ولا الجمع بينهما لأن معنى كون الشىء مباحا أنه يستوى طرفاه فعلا وتركا ولاحرج فيه ، واذا دخلت عليها لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ـ ولا تطع منهم آثما أو كفورا ـ أى لاتطع واحدا منهم لأن لا لاتدخل للنهى عما كان مباحا ، وكذا حكم النهى الداخل على التخيير فأو فى الآية ليست بمعنى الواو بل باقية على وجهها للاباحة ، والتعميم لم يجىء منها وانما جاء من جهة النهى الذى فيه بمعنى النفى (وللشك) من المتكلم ، وشك المخاطب ناشئ عن تردّد المتكلم (أو الابهام) بالباء الموحدة : أى التعمية على السامع مع كون المتكلم عالما بالواقع من الأمرين أو الأمور ، ويعبر عنه بالتشكيك : أى إيقاع السامع فى الشك (أو التفصيل)

بَعْدَ ٱلْخَبَرِ نحوُ : لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ، وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ ، كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ،

بعد الاجمال ، وقد يعبرعنه بالتفريق و بالتقسيم كما قال ابن عنقاء ، وصنيع الشارح الفاكهى يعطى أن التقسيم خلاف التفصيل ، والظاهر ما قاله ابن عنقاء ، ثم افادتها لأحد المعانى الثلاثة انما هو اذا كانت (بعد الخبر) فمثال الشك (نحو : لبثنا يوما أو بعض يوم) واعرابه لبثنا فعل وفاعل لبث فعل ماض ، وناضمير متصل فى محل رفع فاعل ، يوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ، أوحرف عطف ، بعض معطوف على ماقبله وعلامة نصبهفتح آخره ، ويوم مضاف اليه ، ثم ماجنح اليه المصنف من كون أو فى هذه الآية للشك هو الذى مشى عليه الأكثرون ، وقيل انها بمعنى بل : أى بل بعض يوم ، لأن الله أماته فى أوّل النهار وأحياه قبل الغروب ، فلما قال له كم لبثت ؟ ظن انقضاء النهار فقال يوما ، فلما نظر الى ضوء الشمس وكانت باقية على رؤوس الجدران . قال أو بعض يوم فلا يكون قوله أوّلا يوما كذبا لأنه قاله على حسب ظنه فلا يؤاخذ به كأهل الكهف لما قالوا ذلك ، ومثال الابهام نحو (وإنا أو إياكم) لعلى هدى ـ واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر، ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، أوحرف عطف ايا ضمير منفصل فى محل نصب معطوف على ماقبله ، والكاف حرف خطاب لامحلّ له من الاعراب ، والميم علامة الجمع ، واللام لام الابتداء ، على هدى جار ومجرور وعلامة جرّه كسرة مقدرة على الألف لأنه اسم مقصور ، وجملة الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف فى محل رفع خبر إن ، واقتصار المصنف على هذا الشق من الآية لأن الشاهد فى أوالأولى ، وهى المذكورة هنا ، وهوالذى قاله ابن هشام فى المغنى . وقال الدماميني : ان الشاهد فى الثانية ، وهى قوله تعالى ـ أو فى ضلال مبين ـ لأن الشرط تقدم كلام خبرىّ ، وهو انما يتحقق بقوله ـ لعلى هدى ـ لافى الأولى لأن ماقبلها ليس كلاما اهـ . وفى المجيد إعراب القرآن المجيد مايشهد لما قاله ابن هشام فانه قال ـ وإنا أو إياكم ـ أولأحد الشيئين على موضوعها ، وخبر ـ وإنا أو إياكم ـ جملة ـ لعلى هدى أو فى ضلال مبين ـ ولا حاجة الى حذف لأن المعنى أن أحدنا لفى أحد هذين كقوله زيد أو عمرو فى القصر أو فى المسجد : أى أحد هذين فى أحد هذين اهـ . ومثال التفصيل (كونوا هودا أو نصارى) أى قالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، واعرابه كونوا فعل أمر مبنى على حذف النون متصرّف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع اسمها هودا خبرها ، وأوحرف عطف ، نصارى معطوف على ماقبله ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى نصبه وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور . هذا ، وقد تأتى أوللتقسيم نحو : الكلمة اسم أوفعل أو حرف ، والاضراب كبل عند سيبويه بشرط تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل نحو : لايقم زيد أو لايقم بكر ، وعند آخرين مطلقا ، ومنه عندهم ـ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ـ أى بل يزيدون ، ولمطلق الجمع كالواو ، كقول الشاعر :   * لنفسى تقاها أو عليها فجورها *   أى وعليها ، ومنه قوله تعالى ـ أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم ـ ، وقد تأتى لبعض هذه الأشياء بعد الطلب .

[فائدة] لاتأتى أو بعد همزة التسوية لأنها لأحد الشيئين أوالأشياء ، والتسوية تقتضى شيئين

وَإِمَّا بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ مِثْلُ أَوْ بَعْدَ الطَّلَبِ وَالْخَبَرِ نَحْوُ : تَزَوَّجْ إِمَّا هِنْدًا وَإِمَّا أُخْتَهَا ، وَبَقِيَّةُ الْأَمْثِلَةِ وَاضِحَةٌ ، وَقِيلَ إِنَّ الْعَطْفَ إِنَّمَا هُوَ بِالْوَاوِ وَإِنَّ إِمَّا حَرْفُ تَفْصِيلٍ كَالْأُولَى فَإِنَّهَا حَرْفُ تَفْصِيلٍ ، وَبَلْ لِلْإِضْرَابِ غَالِبًا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو

فصاعدا فلا يقال سواء أكان كذا أوكذا . قال ابن هشام : وقد أولع به الفقهاء وهو لحن ، والصواب الاتيان بأم ، وفى الصحاح سواء علىّ أقمت أوقعدت وهو سهو ، وفى الكامل أن ابن محيصن قرأ ـ أولم تنذرهم ـ وهو من الشذوذ بمكان . قال : وأما همزة الاستفهام فيعطف بعدها باو نحو : أزيد عندك أو عمرو اهـ . وفى البديع : قال سيبويه اذا كان بعد همزة الاستفهام فلا بدّ من أم اسمين كانا أو فعلين تقول سواء علىّ أزيد فى الدار أم عمرو ، وسواء علىّ أقمت أم قعدت ، فاذا كانا فعلين من غير ألف الاستفهام عطفت على الثانى بأو تقول سواء علىّ قمت أو قعدت ، وان كانا اسمين بلا ألف عطفت الثانى بالواو نحو : سواء علىّ زيد وعمرو . قال الدماميني : وبذلك يتبين صحة قول الفقهاء ، وكأن ابن هشام توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فى أوّل جملتها وليس كذلك اهـ . وفى حواشى السجاعى على شرح القطر ، قوله امتنع أن يقال سواء علىّ أقمت أو قعدت الخ ، محله ان وجدت الهمزة ، فان لم توجد الهمزة جاز العطف بأو كما نصّ عليه السيرافى ، ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خلافا للمصف (وإما بكسر الهمزة) وهى لغة أهل الحجاز ومن جاورهم وهى الفصحى ، وقد تبدل ميمها ياء مع كسر الهمزة وفتحها وأصلها ان ضمت اليها ما ، وهى حرف عطف اذا كانت مسبوقة بمثلها : أى غالبا (مثل أو) أى فى معناها فترد لما ترد له ، أومن المعانى فتفيد (بعد الطلب) التخيير أوالاباحة (و) بعد (الخبر) الشك أوالابهام أوالتفصيل (نحو تزوّج إما هندا وإما أختها) هذا مثال التخيير ، وقد مرّ اعرابه قريبا (وبقية الأمثلة) أى الاباحة والشك والابهام والتفصيل (واضحة) مثال الاباحة تعلم إما فقها وإما نحوا ، ومثال الشك نحو : جاء إما زيد وإما عمرو اذا لم تعلم الجائى منهما ، ومثال الابهام قام إما زيد وإما عمرو اذا كنت تعلم القائم منهما ، وانما أردت الابهام على السامع ، ومثال التفصيل ـ إما شاكرا وإما كفورا ـ وانتصابهما على الحال من الهاء فى هديناه ، والمعنى بينا له الطريق وأوضحناه ، فالحال مقدّرة لأن المراد بالشكر العمل بما بيناه ، والعمل ليس مقدورا للعامل ، وكذا الكفر فاحتيج للحكم بكون الحال مقدرة (وقيل) انها غير عاطفة كالأولى ، و (ان العطف انما هو بالواو) لئلا يلزم اجتماع حرفى عطف يكون أحدهما لغوا (وأن إما حرف تفصيل) أتى به لافادة المعانى المذكورة فى أو (كالأولى فانها حرف تفصيل) لا حرف عطف باتفاق ، وهذا القيل هو الأصح ، واختاره ابن مالك (وبل) موضوعة (للاضراب) أى الاعراض عما قبلها موجبا كان أو غير موجب كقولك جاءنى زيد بل عمرو ، وما جاءنى بكر بل خالد ، وهذا معناها (غالبا) وإلا فقد تجيء لترك الشيء الى الأهمّ نحو : وجهك النجم بل البدر بل الشمس ، ومنه قوله تعالى فى سورة الأنبياء ـ بل قالوا أضغاث أحلام بل افتراه بل هو شاعر ـ وهم فى كل واحدة من هذه مبطلون ، والمبطل رجاع يتلوّن ألوانا ولا يثبت على حالة واحدة (نحو قام زيد بل عمرو) واعرابه قام فعل ماض ، زيد فاعل ، بل حرف إضراب وعطف ، عمرو معطوف على ماقبله ، والمعطوف

وَلَكِنْ لِلاسْتِدْرَاكِ نَحْوُ : مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ ، وَلاَ لِنَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا بَعْدَهَا نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو

يتبع المعطوف عليه فى اعرابه وعلامة رفعه ضم آخره ، وهذا مثال العطف ببل بعد الاثبات ، ويعطف بها بعد الأمر ، نحو : أكرم زيدا بل عمرا ، ومعناها بعد هذين نقل حكم ماقبلها لما بعدها ، ويصير ماقبلها كالمسكوت عنه ، فى مثال المتن يصير زيد مسكوتا عنه ، فكأنه لم يجر عليه حكم لا بالقيام ولا بعدمه ، والاخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد ، فلذا أضرب عنه ببل ويعطف بها بعد النفى والنهى ، نحو : ماجاءنى زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيدا بل عمرا ، ومعناها حينئذ تقرير حكم ماقبلها واثبات نقيضه لما بعدها ، وقد أشعر مثال المتن أن المعطوف بها شرطه الافراد ، وهو الذى صرح به الفا كهى فى الشرح . وقال غيره انه الصحيح ، فاذا تلتها جملة فهى حرف ابتداء لا عاطفة لها على الصحيح ، ومعنى الاضراب فيها حينئذ إما الابطال نحو ــ وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه بل عباد مكرمون ــ أى بل هم عباد ، ونحو ــ أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق ــ ، واما الانتقال من غرض الى آخر . قال ابن هشام : ووهم ابن مالك إذ زعم فى شرح كافيته أن بل لا تقع فى التنزيل الا على هذا الوجه ، ومثاله ــ قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ــ ، ونحو ــ ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا ــ وتزاد لا قبل بل فى الايجاب لتوكيد الاضراب نحو قول الشاعر :

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ✲ تقض للشمس كسفة وأفول

وفى السلب لتوكيد تقرير ماقبلها كقول الشاعر :

وما هجرتك لا بل زادنى شغفا ✲ هجر و بعد تراخ لا إلى أجل

(ولكن) الساكنة النون موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها افراد معطوفها ، ووقوعها بعد نفى أو نهى ، وعدم اقترانها بالواو ، وهى كبل تفيد تقرير ماقبلها واثبات نقيضه لما بعدها (نحو مامررت برجل صالح ، لكن طالح) أى لكن مررت بطالح ، وهو ضدّ الصالح ، واعرابه ظاهر ، وهذا مثال النفى ، ومثال النهى لا يقم زيد لكن عمرو ، فان وقعت بعدها جملة فهى حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة ، ويجوز حينئذ أن تستعمل بالواو نحو ــ ولكن كانوا هم الظالمين ــ وان وقعت بعد أمر أو اثبات فهى حرف ابتداء واستدراك أيضا ، نحو : قام زيد لكن أبوك ، ونحو اضرب زيدا لكن عمرا ، وأجاز ذلك الكوفيون ، والمنقول عن البصريين أنه لا يجوز فى الاختيار قام زيد لكن عمرو ، بل لابدّ من ذكر الخبر ، فتقول لكن عمرو لم يقم ، وان اقترنت بالواو فهى حرف ابتداء واستدراك أيضا ، واذا كان ما بعدها مفردا قدر معه ماتمّ به الجملة نحو ــ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله ــ أى ولكن كان رسول الله ، وأجاز يونس فى مثل هذا أن تكون لكن غير عاطفة ، والواو عاطفة مفردا على مفرد (ولا) موضوعة (لنفى الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه ، إذ لا يعطف بها إلا بعد الاثبات أو الأمر أو النداء كما نصّ عليه سيبويه ، ونصّ عليه ابن هشام فى الأوضح وغيره (نحو جاء زيد لا عمرو) واعرابه جاء فعل ماض ، زيد فاعل ، لا حرف نفى وعطف ، عمرو معطوف

باب التوكيد

وَالتَّوْكِيدُ ضَرْبَانِ : لَفْظِيٌّ ، وَمَعْنَوِيٌّ : فَاللَّفْظِيُّ إِعَادَةُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ بِعَيْنِهِ سَوَاءٌ كَانَ اسْماً نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ ، أَوْ فِعْلاً نَحْوُ * أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ *

على ماقبله ، فالمجيء في هـذا المثال ثابت لزيد منفيّ عن عمرو ، ومثال الأمر نحو : اضرب زيدا لاعمرا ، وكالأمر التحضيض نحو: هلا تكرم زيدا لاعمرا ، والدعاء نحو : غفرالله للمسلم لاالكافر ، ومثال النداء نحو: ياابن أخى لاابن عمى . وشرط العطف بها إفراد معطوفها باتفاق ، وتقدم ماص‍ر وتعاند متعاطفيها بأن لايصدق أحدهما على الآخر كالأمثلة التى ذكرناها ، فيمتنع جاء رجل لازيد لأن زيدا يصدق عليه أنه رجل ، وللدماميني كلام طويل يفيد أنه لايشترط تعاند متعاطفيه ، ولكن النحويون على خلافه ، وعدم اقترانها بعاطف ، فان اقترنت به نحو: جاء زيد لابل عمرو ، فالعاطف بل ، ولا ردّ لما قبلها وليست عاطفة ، أو ماجاء زيد ولا أبوه فلا لتوكيد النفي :

باب التوكيد

بالواو ، ويقال فيه التأكيد بالهمزة ، وبإبدالها ألفا ، ولكنه بالواو أفصح ، وبه جاء القرآن ــ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ــ وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل ، وعرفه ابن مالك بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره ، وعامله عامل متبوعه بعينه ، وقيل التبعية (والتوكيد ضربان) أى قسمان (لفظى) منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرره ، وإنما يؤتى به عند إرادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع أوظنه بالمتكلم الغلط (ومعنوى) منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظى) بدأ به لأنه الأصل ولذا يقدّم على المعنوى إذا اجتمعا ويجرى فى كل لفظ (إعادة اللفظ الأوّل بعينه) وذلك كالامثلة الآتية أو بمرادفه : أى موافقه فى المعنى نحو ــ فجاجا سبلا ــ لأن معنى الفجاج والسبل واحد وان إختلفا فى اللفظ . قال الدماميني وبموافق له فى الزنة يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو : حسن بسن وشيطان ليطان وعفريت نفريت فهـذه الالفاظ ونحوها ليست من المرادف معـنى كما فى أصول ابن الحاجب بدليل أن الثانى منها لايفرد إذلامعنى له حال افراده ، وكلّ من المترادفين يصح افراده وسمى النحويون مثـل هذا اتباعا ، ومن شرطه أن لا يكون مع العطف لأنه نوع من التوكيد ثم التوكيد اللفظى يجرى فى الألفاظ كلها ولذا قال المصنف (سواء كان) أى اللفظ المعاد (اسما) معربا أومبنيا مفردا أومركبا اضافيا أومزجيا (نحو جاء زيد زيد) واعرابه جاء فعـل ماض زيد فاعل زيد الثانى توكيد لفظى ، والتوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (أوفعلا) خاليا من الفاعل (نحو) قول الشاعر :

فاين إلى أين النجاء ببغلتى * (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس)

هو من الطويل * اللغـة النجاء بالمد الاسراع والخلاص ، واللاحقون يروى بالنون ، ويروى بالكاف بدل النون وهوالذى فى أكثر النسخ وهو من لحق من باب نعت بمعنى أدرك ، واحبس

أَوْ حَرْفاً نَحْوُ قَوْلِهِ

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا　　أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُودَا

أَوْ جُمْلَةً نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ زَيْداً

أمر من الحبس بمعنى المنع ، والمراد الكف عن السير * الاعراب فأين الفاء للعطف أين اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف تقديره فأين تذهب ومعناه لامذهب لك ، ومثله قوله تعالى ــ فأين تذهبون ــ إلى أين جار ومجرور خبر مقدم متعلق بواجب الحذف تقديره كائن ، والنجاء مبتدأ مؤخر وهو مصدر نجوت نجاء ، وقوله ببغلتى جار ومجرور مضاف الى الياء متعلق بالنجاء أتى فعل ماض والكاف محل فى نصب مفعول به وأتاك الثانى توكيد لفظى للاول وهو من توكيد المفرد ، ولما كان لمحض التوكيد لم يطلب عاملا ولذا لم يحصل بينه و بين الأوّل تنازع فى اللاحقون ، اللاحقون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وسقطت نون الجمع لأجل الاضافة ، احبس فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت واحبس الثانى وفاعله المستتر توكيد لفظى وهو من توكيد الجلة ومعمول احبس محذوف تقديره ، احبس نفسك ، والمعنى فى أىّ محل أنجو وإلى أىّ محل تكون النجاة والخلاص ببغلتى من الاعداء وقد أدركنى اللاحقون منهم فليس لى حينئذ الا الكف عن الفرار والأمساك عن السير * والشاهد فى قوله أتاك أتاك حيث كرر الفعل الأوّل بعينه . قال السجاعى : وأما احبس احبس فليس محل الشاهد لأنه من توكيد الجلة اه . (أوحرفا نحو قوله :

لالا أبوح بحب بثنة انها * أخذت علىّ مواثقا وعهودا)

هو من الكامل * اللغة أبوح مأخوذ من باح بسرّه بمعنى أظهره وأفشاه و بثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون اسم محبوبة الشاعر ، والمواثق جمع موثق كمواعد وموعد بمعنى ميثاق وأصل مواثقا مواثيقا حذفت الياء تخفيفا ، وعهودا جمع عهد عطف تفسير على مواثقا * الاعراب لانافية ولاالثانية توكيد لفظى أبوح فعل مضارع وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنا ، بحب جار ومجرور معلق بأبوح وهو مضاف و بثنة مضاف إليه ، وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية والتأنيث اللفظى ، ان حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، أخذ فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هى ، علىّ جار ومجرور ، مواثقا مفعول به وعهودا عاطف ومعطوف . والمعنى لاأظهر حب معشوقتى بثنة لأنها أخذت علىّ العهد والميثاق أن لا أظهر حبها * والشاهد فى قوله لالا حيث أكد الحرف بمثله (أوجملة) اسمية أوفعلية والأكثر اقترانها بالعاطف نحو ــ كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ــ وقد يحذف نحو : قول الشاعر :

أيامن لست أقلاه * ولاقى البعد أنساه

لك الله على ذاك * لك الله لك الله

وقد يتعين تركه إذاتوهم التعدد (نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) فجملة ضربت زيدا الثانية

وَالْمَعْنَوِيُّ ، وَلَهُ أَلْفَاظٌ مَعْلُومَةٌ ،

توكيد للأولى ولوجيء بالعاطف بينهما لأوهم تكرر الضرب ، وليس مرادا ونحو : طلقت فلانة . وبما ذكر يعلم أنه يشترط اتفاق معنى المؤكد والتأكيد اللفظى فنحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق إذا قصد بالثانية والثالثة التوكيد فلايجوز أن يكونا خبريتين لأن الجملة الخبرية غير الانشائية ، والجملة الأولى انشائية وشرط التأكيد أن يكون من جنس الأول فهما لانشاء التوكيد ولايقع بهما شيء ، وانما تقع طلقة واحدة بالأولى وليستا لانشاء الايقاع والاحصل بهما طلقتان . [تنبيه] ليس من التوكيد اللفظى دكا دكا وصفا صفا خلافا لكثير من النحويين لأنه جاء فى التفسير : أن معنى دكا دكا دكا بعد دك ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا ، وأن معنى صفا صفا أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والانس وعلى هذا فليس الثانى منهما توكيدا للأول على أن المراد التكرير كما تقول علمته الحساب بابا بابا قاله ابن هشام فى القطر وشرحه وجزم به المولى عصام الدين فى شرح الكافية ، وجعل من ذلك قول العلماء كل فرد فرد ، وقيل انه توكيد وجرى عليه أكثر النحاة ووافقهم ابن هشام فى الشذور فى دكا دكا . قال القارضى فى شرح الالفية : إنه من التوكيد لأن الدك فى القيامة مرة واحدة بدليل قوله تعالى ــ وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة ــ وقال الدمامينى فى اعراب علمته الحساب بابا بابا . قال الزجاج انتصب الثانى على أنه توكيد ، والحال هو الأول ، فكأنه رأى أن الأول بمعنى مرتبا فجعل الثانى تأكيدا اه .

[فائدة] قال العز بن عبد السلام فى قواعده اتفق الأدباء أن التوكيد فى لسان العرب إذا وقع بالتكرار لايزيد على ثلاث مرات . قال وأما قوله تعالى فى سورة المرسلات ــ ويل يومئذ للمكذبين ــ فى جميع السورة فذلك ليس بتوكيد ، بل كل آية قيل فيها ــ ويل يومئذ للمكذبين ــ فى هذه السورة ، فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قبيل هذا القوم . ثم يذكره الله بمعنى آخر ويقول ــ ويل يومئذ للمكذبين ــ أى بهذا فلايجتمعان على معنى واحد فلا توكيد ، وكذلك ــ فبأى آلاء ربكما تكذبان ــ فى سورة الرحمن اه وجزم بما ذكره غير واحد (و) التوكيد (المعنوى) وهو مايقرر أمر متبوعه عند السامع : أى يجعله ثابتا مقررا عنده : اماف النسبة بأن يرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع ، واما فى الشمول بأن يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فخرج بقولنا يقرر أمر متبوعه النعت والعطف والبدل . فان قيل النعت التوكيدى مقرر لأمر متبوعه ، أجيب عنه بأن تقريره فى المعنى الافرادى لافى النسبة والشمول . قاله بعضهم . قال العصامى وهو ظاهر (وله) : أى التوكيد المعنوى (ألفاظ معلومة) تحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ أخر ، وهى الألفاظ التى سيذكرها . قال الأندلسى : التوكيد المعنوى على ضربين لأنه إما أن تكون ألفاظه محصورة أولا ، والثانى كثير واسع مثل غرابيب سود ، فالغرابيب ، هى السود فى المعنى الافرادى لافى النسبة والشمول ، ومنه ــ فبما نقضهم ميثاقهم ــ ونحوه ــ تلك عشرة كاملة ــ وغير ذلك مما اراد من اللفظ لتمكن المعنى ، ومنها الألفاظ الموضوعة لهذا المعنى مثل انّ ولام التوكيد لانها نائبة عن تكرير الجملة بلفظها ، ومنها تأكيد المصدر لأنه نائب عن تكرير الجملة

وَهِيَ النَّفْسُ ، وَالْعَيْنُ ، وَكُلٌّ ، وَجَمِيعٌ ، وَعَامَّةٌ ، وَكِلَا ، وَكِلْتَا ، وَيَجِبُ اتِّصَالُهَا بِضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمُؤَكَّدِ نَحْوُ : جَاءَ الْخَلِيفَةُ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ ، وَلَكَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِشَرْطِ أَنْ تُقَدِّمَ النَّفْسَ ، وَيَجِبُ إِفْرَادُ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ مَعَ الْمُفْرَدِ ،

فهذا كله من التأكيد المعنوى ، وهو مما أغفل النحاة ذكره فى باب التوكيد . ثم انهم يقولون مازائدة للتأكيد ، وان حرف توكيد اه (وهى النفس والعين) ويؤكد بهما لرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع . فان قولك جاء زيد ظاهره نسبة المجىء الى زيد ، وهو الحقيقة ، ويحتمل أن يكون الجائى أصحابه أومتاعه أوخبره أوكتابه ، ونسبة المجىء اليه مجاز . فاذا قلت جاء زيد نفسه أوعينه ارتفع الاحتمال المجازى وثبت الفعل حقيقة للمؤكد . وقال ابن عصفور : انه يضعف احتمال المجاز ولايرفعه ألبتة . قال بعض المتأخرين ، وهو وجيه (وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا) وهذه يؤكد بها لرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم ، فانك إذا قلت جاء أهل مكة فظاهره مجىء كلهم ، ويحتمل أنك أردت بهذا اللفظ العام معنى خاصا فأردت مجىء أشرافهم أوعلمائهم أوغالبهم لأن استعمال العام فى بعض أفراده مجاز شائع ، فبقولك كلهم ونحوه ارتفع المجاز ، وعلم ان المراد جميعهم حقيقة ، وأنه لم يتخلف منهم أحد ، وكذا اذا قلت جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما . فاذا ذكرت كلا وكلتا ارتفع احتمال أن الجائى أحد الزيدين أواحدى المرأتين . قال الفاكهى والتوكيد بجميع وعامة غريب اه وهوكما قال الا أن المصنف تبع ابن مالك . فانه ذكر فى التسهيل أنه يؤكد بكل منهما كما قال ، وذكر مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه ، وأغفل ذلك عامة النحاة سهوا أوجهلا . فيقال جاء القوم جميعهم أوعامتهم كما يقال جاءوا كلهم ، والمعنى واحد ، وفى الافصاح أن المبرد يفسر عامة بأكثر لابجميع ، وأنه خالف سيبويه فى ذلك فعلى هذا يكون بدل كل لاتوكيدا ويفيد تخصيصا لاتعميما والتاء فيها بمنزلتها فى نافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر (ويجب اتصالها) أى جميع ألفاظ التوكيد (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا ليرتبط به وليدل على من هوله (نحو جاء الخليفة نفسه أوعينه) وهند نفسها أوعينها والقوم كلهم أوجميعهم أوعامتهم والقبيلة كلها أوجميعها أوعامتها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما ، وليس ماذكر من اضافة الشىء الى مثله : بل من باب اضافة العام الى الخاص ولا يكفى نية الضمير : بل لابد من ذكره ، وبهذا يعلم أنه ليس من التوكيد نحو جاء الناس عامة أوقاطبة أوكافة ، وان كان فيها معناه لفقد الضمير ، بل هى منصوبة على الحال المؤكدة لصاحبها فى الأصح ، أوعلى المفعول المطلق مع أنها غير تابعة لما قبلها فى اعرابه ، وجميعا فى قوله تعالى ــ هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا ــ حال من ما مؤكدة لها خلافا لابن عقيل ، وكلا فى قوله تعالى ــ إنا كلا فيها ــ فى قراءة من نصب بدل من اسم ان خلافا للزمخشرى وليس من التوكيد أيضا ، نحو : جاء الناس بأجمعهم لأن أجمع وأخواته لايضاف ، بل هوحال مؤكدة لصاحبها (ولك أن تجمع بينهما) أى النفس والعين (بشرط أن تقدم النفس) أى على الأصح على العين كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه لأن النفس هى الذات حقيقة ، والعين مستعارة من الجارحة المخصوصة (ويجب افراد النفس والعين مع المفرد) المذكر والمؤنث

وَجَمْعُهُمَا عَلَى أَفْعُلٍ مَعَ الْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ تَقُولُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَجَاءَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ . وَكُلٌّ ، وَجَمِيعٌ ، وَعَامَّةٌ يُؤَكَّدُ بِهَا الْمُفْرَدُ

اذا أكد بهما كالمثال الذى فى المتن (و) يجب (جمعهما) جمع قلة (على) وزن (أفعل) بضم العين ، احترز بذلك عن جمع الكثرة نحو : نفوس وعيون ، وعن جمع القلة على غير أفعل كأعيان جمع عين فلا يؤكد بشىء منهما (مع المثنى) المذكر والمؤنث ، أوما فى معناهما (و) مع (الجمع) كذلك (تقول) فى تثنية المذكر (جاء الزيدان) أو زيد وعمرو (أنفسهما أو أعينهما) فكان القياس نفساهما أو عيناهما ، لكنهم عدلوا عن ذلك فى اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشىء الواحد (و) تقول فى جمع المذكر (جاء الزيدون) أو جاء زيد وعمرو وبكر (أنفسهم أو أعينهم) بالجمع . قال الفاكهى : وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب ، ومع المثنى راجح لاواجب كما هو قضية كلامه ، بل يجوز معه افرادهما وتثنيتهما نحو : جاء الزيدان نفسهما أو عينهما ونفساهما أو عيناهما اهـ * قلت : وما اقتضاه كلام المصنف من وجوب جمع النفس والعين فى توكيد الاثنين ، هوالذى صرّح به ابن مالك فى التسهيل ، وجزم به ابن هشام فى القطر . وقال فى الجامع وشرحه : صرّح ابن مالك وولده بتثنية النفس ، والعين فى توكيد الاثنين نحو : قام الزيدان نفساهما أو عيناهما ، ومنع ذلك أبوحيان : وقال انه غلط لم يقل به أحد من النحويين اهـ لكن قال فى شرح الشذور : اذا أكد المثنى بالنفس أوالعين ففيهما ثلاث لغات : أصحها الجمع ودونه الافراد ، ودون الافراد التثنية ، وهى الأوجه الجائزة فى قطعت رؤوس الكبشين اهـ . قال العصامى : وانما اختير الجمع على الافراد لأن التثنية جمع فى المعنى ، ومسئلة قطعت رؤوس الكبشين ذكرها النحويون ، فقال ابن مالك فى التسهيل : يختار فى المضاف لفظا أو معنى الى متضمنهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ، ولفظ الجمع على لفظ الافراد اهـ . وقال فى الهمع : ما أضيف الى متضمنه ، وهومثنى لفظا نحو : قطعت رأس الكبشين أومعنى * كماغرى الأفواه عند عرين *

أى كأسدين فاغرين فاهما عند عرينهما ، فان ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنية اهـ * والحاصل أن جمعهما على أفعل مع الجمع واجب ، ومع المثنى أفصح ، فافرادهما فتثنيتهما ، ويجوز أن تزاد الباء فيهما كجاء زيد بنفسه أو بعينه ، ولا يجوز ذلك فى غيرهما من ألفاظ التوكيد ، وأما جاءوا بأجمعهم فليس من التوكيد كما مرّ ، وخرّج بعضهم على زيادة الباء قوله تعالى ــ يتربصن بأنفسهن ــ قال فالباء فيه زائدة ، وأنفسهن توكيد ، ورده بعضهم بأن التوكيد هنا ضائع لأن المأمورات بالتربص لايذهب الذهن الى أن المأمور غيرهن بخلاف جاء زيد نفسه ، وانما ذكرت النفس لزيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستنكفن منه من طموح النفس الى الرجال على أن مما يمنع كون بأنفسهن تأكيدا قاعدة أن حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أوّلا بالمنفصل نحو قمتم أنتم أنفسكم ، أويفصل بينه وبين المؤكد بفاصل مّا نحو جئتم يوم الجمعة أنفسكم . قال الدمامينى فيمكن أن يقال هنا اكتفى فى الفصل بالباء الزائدة كما يكتفى بلا الزائدة ، فى العطف على الضمير نحو قمتم ولا زيد (وكل وجميع وعامّة يؤكد بها) : أى بكل منها (المفرد) المذكر والمؤنث ان تجزأ بعامله نحو اشتريت العبد كله والأمة جميعها لانها لرفع ارادة الخصوص بما ظاهره العموم

وَالجَمْعُ ، وَلاَ يُؤَكِّدُ بِهَا لِلْمُثَنَّى ، تَقُولُ : جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَوْ جَمِيعُهُ أَوْ عَامَّتُهُ ، وَجَاءَتِ القَبِيلَةُ كُلُّهَا أَوْ جَمِيعُهَا أَوْ عَامَّتُهَا ، وَجَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَوْ جَمِيعُهُمْ أَوْ عَامَّتُهُمْ ، وَجَاءَتِ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ أَوْ جَمِيعُهُنَّ أَوْ عَامَّتُهُنَّ . وَكِلاَ ، وَكِلْتَا يُؤَكَّدُ بِهِمَا المُثَنَّى نَحْوُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا ، وَجَاءَتِ الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا ، وَإِذَا أُرِيدَ تَقْوِيَةُ التَّأْكِيدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بَعْدَ كُلِّهِ بِأَجْمَعَ ، وَبَعْدَ كُلِّهَا بِجَمْعَاءَ ، وَبَعْدَ كُلِّهِمْ بِأَجْمَعِينَ ، وَبَعْدَ كُلِّهِنَّ بِجُمَعَ . قَالَ اللهُ تَعَالَى : فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ،

والعبد والأمة كل منهما يتجزأ باعتبار الشراء ، وان لم يتجزأ باعتبار ذاته ، فلا يجوز جاء زيد كله لانه لايتجزأ بذاته ولا بعامله (و) يؤكد بها (الجمع) المذكر والمؤنث لانه يتجزأ بذاته فكل واحد من أجزائه يصح وقوعه موقع الآخر (ولا يؤكد بها المثنى) استغناء عنها بكلا وكلتا (تقول جاء الجيش كله ، أوجميعه أوعامته ، وجاءت القبيلة كلها أوجميعها أوعامتها ، وجاء الرجال كلهم أوجميعهم أوعامتهم ، وجاءت النساء كلهن أوجميعهن أوعامتهن) فهذه الأمثلة كلها جامعة للشروط وقس بها ما أشبهها (وكلا وكلتا يؤكد بهما المثنى) خاصة لانهما مثنيان معنى فلا يستعملان فى المفرد والجمع وانما يؤكد بهما المثنى ان صح حلول المفرد محله لامكان توهم ارادة البعض بالكل (نحو جاء الزيدان كلاهما) واعرابه ، جاء فعل ماض ، الزيدان فاعل وعلامة رفعه الألف لانه مثنى ، كلاهما توكيد ، والتوكيد يتبع المؤكد فى اعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه محمول على المثنى ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية (وجاءت الهندان كلتاهما) واعرابه كاعراب الذى قبله ، ولا يقال اختصم الزيدان كلاهما ، إذ لايحتمل ارادة أحدهما لأن الاختصام لا يكون الامن اثنين ولابد مع ذلك أيضا أن يتحد معنى المسند الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما . ثم المراد بالمثنى هنا مادلّ على اثنين ، فيدخل نحوجاء زيد وعمرو كلاهما وجاءت زينب وهند كلتاهما (واذا أريد تقوية التأكيد) أى عند احتياج المقام اليه (فيجوز أن يؤتى بعد كله) أى بعد لفظة كله (بأجمع) بوزن أفعل (و بعد كلها بجمعاء) بوزن فعلاء (و بعد كلهم بأجمعين ، و بعد كلهن بجمع) بوزن عمر وزحل ، فالثلاثة ممنوعة من الصرف للتعريف المقدر فيهن ، ووزن الفعل فى أجمع ، والتأنيث فى جمعاء ، والعدل فى جمع (قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون) واعرابه الفاء حرف عطف ، سجد فعل ماض الملائكة فاعل ، كلهم توكيد معنوى ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة ، أجمعون توكيد ثان والتوكيد يتبع المؤكد فى اعرابه ، تبعه فى رفعه ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة ، والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد قال بعضهم : فائدة ذكر أجمعون بعد كلهم رفع توهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا فى وقت واحد بل سجدوا فى وقتين مختلفين ، فكلّ تفيد رفع احتمال التخصيص ، وأجمع تفيد رفع

وَيُقَالُ جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ ، وَالنِّسَاءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ ، وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِأَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ وَأَجْمَعِينَ وَجُمَعَ بِدُونِ كُلٍّ نَحْوُ : لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ، وَقَدْ يُؤْتَى بَعْدَ أَجْمَعَ بِتَوَابِعِهِ ، وَهِيَ : أَكْتَعُ ، وَأَبْصَعُ ،

احتمال التفرّق ، ورد بقوله تعالى ـ لأغوينهم أجمعين ـ إذ الاغواء لايختص بوقت واحد ، فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت ، وقد يقال هي دالة فى لأغوينهم أجمعين ، على اتحاد الوقت لأن المراد به فى الآية جميع أيام الدنيا بدليل قوله تعالى بعده ـ الى يوم الوقت المعلوم ـ فجعل أيام الدنيا كلها بمنزلة وقت واحد ، ومن ثم قال بدلالة أجمعين على اتحاد وقت الفعل الفراء والمازنى والمبرد (ويقال جاء الجيش كله أجمع) فأجمع توكيد بعد توكيد لغرض زيادة التقوية (والقبيلة كلها جمعاء) بالمدّ بمعنى جميعا ، وقد يرادف جمعاء مجتمعة فلا تفيد توكيدا : ففى الحديث « كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء » : أى سليمة من العيوب ، مجتمعة الاعضاء كاملتها لاجدع بها (والنساء كلهن جمع) بضم الجيم ، وفتح الميم وقد استفيد من تمثيله أنه لايثنى أجمع ولا جمعاء فلا يقال أجمعان ولا جمعاوان ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وهو الصحيح ، لانه لم يسمع وأجاز الأخفش والكوفيون تثنيتهما فيقال جاء الزيدان أجمعان ، والهندان جمعاوان ، وهذا الخلاف جاز فيما وازنهما نحو : أكتع وكتعاء ، ثم لما كان الغالب فى هذه الألفاظ أن لايؤكد بها الا بعد كلّ جىء بها غير مضافة الى ضمير المؤكد كما مثل (وقد يؤكد بأجمع ، وجمعاء وأجمعين وجمع) أى بكل منها استقلالا (بدون كل) وهو وان كان كثيرا فى نفسه الا أنه قليل بالنسبة الى التوكيد بها مع كل ، بل وقع لابن هشام فى المغنى أنه قال : انما يؤكد بأجمع وأخواته بعد التوكيد بكل نحو ـ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ـ لكن قال الدمامينى هذا سهو منه قال تعالى ـ لأغوينهم أجمعين ـ وقال تعالى ـ ولوشاء لهداكم أجمعين ـ ومثله فى التنزيل كثير ، وفى الهمع : الجمهور على أنه لايؤكد أجمع دون كلّ اختيارا ، والمختار كما قاله أبو حيان جوازه لكثرة وروده فى القرآن ، والكلام الفصيح : كقوله تعالى ـ وان جهنم لموعدهم أجمعين ـ وفى الصحيح « فله سلبه أجمع » انتهى . (نحو لأغوينهم أجمعين) واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدّر تقديره والله ، أغوين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والميم علامة الجمع أجمعين تأكيد للهاء ، والمؤكد يتبع المؤكد فى اعرابه تبعه فى نصبه ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه محمول على جمع المذكر السالم ، ومن يرى منع استعمال أجمع معردة عن كل يعرب أجمعين فى الآية حالا. قال ابن عنقاء : أجاز ابن درستويه اعراب أجمعين حالا . قال المجد اللغوى : وهو الصحيح وعليه تكون قد خرجت عن موضوعها ، وهو التعريف بتقدير الشيوع فيها ولكن هذا ضعيف ، والأصح منع اعرابها حالا (وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه) لزيادة تقوية التأكيد ، ونقل عن سيبويه أنه لا يرتفع المجاز حتى يؤتى بجميع ألفاظ التأكيد (وهى أكتع) مأخوذ من تكتع الجلد اذا اجتمع ، أومن قولهم حول أكتع : أى تامّ (وأبصع)

وَأَبْتَعُ نحوُ : جَاء الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ ، وَهِيَ بِمَعْنًى وَاحِدٍ ، وَلِذَلِكَ لَا يُعْطَفُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يُعْطَفُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ،

بالصاد المهملة مأخوذ من البصع ، وهو العرق المجتمع (وأبتع) مأخوذ من التتع ، وهو طول العنق (نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون) واعرابه ، جاء فعل ماض القوم فاعل ، كل توكيد ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، أكتعون ومابعده توابع لكل تابعة له فى الرفع ، وعلامة الرفع فيها الواو لأنها محمولة على الجمع المذكر السالم ، والأصح أنها توكيد للمؤكد السابق كالصفات المتوالية ، وقيل كل منها توكيد لما قبله (وهى) أى ألفاظ التوكيد المعنوى (بمعنى واحد) : أى متحدة المعنى (ولذلك لايعطف بعضها على بعض) بل تورد متتابعة من غير عطف كقوله صلى الله عليه وسلم « لتدخلن الجنة أجمعون أكتعون » لان العطف يفيد تعدّد المعانى ، وهذه معناها واحد ، فلا يحسن عطف بعضها على بعض (لأن الشئ الواحد لايعطف بعضه على بعض) بخلاف الصفات فانها يجوز عطف بعضها على بعض لتعدّد معانيها ، وقد أفهمت عبارته أنه لا يجوز تقديم توابع أجمع عليه ، وهو كذلك لأنه أدلّ على المقصود ، وهو الجمعية ، والجمهور على أنه لايؤكد بما بعد أجمع دونه لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ، بل قيل لامعنى لها فى حال الافراد ، وأجازه الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بنحو قول الشاعر : * تحملنى الذلفاء حولا أكتعا * وحمله الجمهور على الضرورة على أن فيه توكيد النكرة ، وهو ضعيف كما سيأتى . واعلم أنه كما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جمعاء بكتعاء و بصعاء و بتعاء ، و بعد جمع بكتع و بصع و بتع ، والأصح وجوب الاتيان بها على هذا النمط ، فتقدّم مادة أكتع . ثم أبصع . ثم أبتع ، وقيل هو راجح لاواجب . وجزم به ابن مالك فى التسهيل ، وقيل لا ترتيب بين أبصع وأبتع خاصة ، فيجوز تقديم أيهما شئت . وعليه ابن هشام كابن عصفور ، والأصح أنه لا يجوز استعمال شئ من أجمع ، وأخواته فى غير التأكيد وإذا اجتمعت ألفاظ التوكيد كلها بدأت بالنفس ، فالعين ، فكل ، فأجمع ، فأكتع ، فأبصع ، فأبتع فان حذفت النفس أتيت بما بعدها مرتبا أو العين فكذلك ، أو كلا فكذلك ، أو حذفت أجمع لم تأت بأكتع وما بعده لأن ذلك توكيد لأجمع ، فلا يؤتى به بدونها كما مرّ :

[فوائد] لايجوز حذف المؤكد بفتح الكاف عند الأخفش والفارسى وابن جنى وثعلب وموافقيهم ، وهو الأصح . وأجازه الخليل وسيبويه والمازنى وابن طاهر وابن خروف ، وجعلوا منه قوله ﷺ « فصلوا جلوسا أجمعين » على أن أجمعين توكيد لضمير منصوب وأن التقدير أعنيكم أجمعين ولا يجوز أن يفصل بين المؤكد بكسر الكاف والمؤكد بفتحها باما بكسر الهمزة خلافا للفراء فانه أجاز مررت بقومك إما أجمعين أو بعضهم ، ولايلى العامل شئ من ألفاظ التأكيد وهو باق على حاله فى التأكيد لاجميعا وعامّة مطلقا : أى الابتداء أو غيره فتقول جميعهم أوعامتهم يتحدثون ومررت بجميعهم وعامتهم ، وذلك لقلة استعمالهما فى التوكيد ، والا كلّ وكلا وكلتا فى الابتداء بكثرة نحو – وكلهم آتيه يوم القيامة فردا – وعن بعض العرب كلاهما بالفان وفى التنزيل – كلتا الجنتين آتت أكلها – وقال الراجز : * كلتاهما قد قرنت بزائد *

وَالتَّوْكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِى رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَوْكِيدُ النَّكِرَةِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ .

ومع غير الابتداء بقلة ، وذلك بأن ترد فاعلا ، أومفعولا ، أومجرورا ، ويلزم تابعية كل بمعنى كامل واضافته الى مثل متبوعه مطلقا نعتا لاتوكيدا نحو أطعمنا شاة كل شاة ، وقول الشاعر :

وان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم ياأم خالد

ويجب اعتبار المعنى فى خبر كل مضافا الى نكرة لامضافا الى معرفة ، فتقول كل رجل قائم ، وكل امرأة قائمة ، وكل رفيقين متعاونان ، وكل غلمان اشتريتهم صالحون ، وكل اماء اتخذتهن صوالح فان كان ما أضيف اليه كل معرفة لم تجب مراعاة المعنى ، بل لك اعتبار اللفظ واعتبار المعنى نحو كلهم قائم وكلهم قائمون ، وفى هذه المسئلة مؤلف للعلامة التقى السبكى سماه [أحكام كل وماعليه تدل] (والتوكيد) أى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتحها (فى رفعه) ان كان مرفوعا (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا (وتعريفه) ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره ، لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف لاضافتها لضميرالمؤكد لفظا ، ومالم يضف منها هو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية ، وعبارة ابن عقيل : والأصح أن تعريف أجمع وأخواته بالعلمية على جنس الاحاطة والشمول ، فمنع أجمع وتوابعه للعلمية والوزن ، وجمع وتوابعه للعلمية والعدل . وقيل شبه العلمية بناءعلى أنها تعرفت بنية الاضافة فاشبهت العلم فى التعريف بغير أداة ظاهرة اه . (و) لهذا (لايجوز توكيد النكرة) بألفاظ التوكيد المعنوى (عند البصريين) مطلقا : أى سواء أفاد توكيدها أم لا . وذهب الكوفيون والأخفش الى جواز توكيدها ان أفاد بان كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار وكان التوكيد من ألفاظ الاحاطة ككل . واختاره ابن مالك فى جميع كتبه لصحة السماع به ولأن فيه فائدة ، لأن من قال صمت شهرا ، قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ، ففى قوله احتمال يرفعه التوكيد . قال ابن هشام فى الأوضح : وهذا المذهب هو الصحيح ، واستدل عليه بقول عائشة «ماصام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان» وقول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * ياليت عدة حولى كله رجب

وقد أنشد ابن مالك وجماعة هذا البيت بلفظ : * يا ليت عدة شهر كله رجب *
قال ابن هشام : وهو تحريف . قال الأزهرى : لأن المعنى يفسد عليه لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله الى آخره رجب . قال لما رأى فيه من الخيرات ، ولايصح فيه أن يتمنى عدة شهر كله رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجب و بعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجبا اه . قال العصامى : وقد تضمن تعبيره برجب منونا أنه منصرف ، وهو الظاهر إذ لايظهر فيه سوى العلمية ، وبذلك صرح بعض الأئمة . لكن جزم العلامة التفتازانى بانه غير منصرف للعلمية والعدل عن الرجب كأمس فى لغة من منعه من الصرف ، وعلى هذا فصرفه فى البيت للضرورة اه . وقد يفرق بينه و بين أمس ، بأن ذلك سمع فيه منع الصرف ، وفيه العلمية ،

باب البــدل

هُوَ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ ، وَإِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ ، وَالْبَدَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ * الْأَوَّلُ بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ ، وَيُقَالُ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ

إذ هو اسم لليوم الذى قبل يومك بخلاف هـذا فانه لم يسمع فى أشعار العرب منع صرفه و بأنه يستعمل نكرة ، فان أريد به معين وقدرنا فيه العدل امتنع :

باب البدل

والتعبير به اصطلاح البصريين ، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين ، والتكرير (هو) لغة العوض قال تعالى ـ عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها ـ واصطلاحا (التابع) هذا جنس شامل لجميع التوابع (المقصود بالحكم) أى دون متبوعه ، وهذا مخرج لبقية التوابع ماعدا المعطوف ببل بعـد الاثبات ، فان النعت والتوكيد وعطف البيان ليست مقصودة بالحكم ، بل المقصود به متبوعها وهى مكملات للمقصود ، والمعطوف بلا بعد الايجاب و ببل ولكن بعد النفى ليس مقصودا بالحكم الواقع قبله ، بل المقصود به هو ما قبله ، وأما المعطوف ببقية أحرف العطف ، فليس هو المقصود بالحكم فقط ، بل المقصود بالحكم هو المعطوف والمعطوف عليه بخلاف البـدل فانه هو المقصود بالحكم فقط (بلا واسطة) بينـه وبين متبوعه ، فخرج المعطوف ببل بعد الاثبات فانه مقصود بالحكم لكن بواسطة ، وظاهر التعريف المذكور أن المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدّمة للبدل ، لأن ذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره يفيد توكيد الحكم وتقريره ، ولهذا كان فى حكم تقرير العامل عندالجمهور ، ولاينوى بمتبوعه الطرح ، وقول كثيرين : المبدل منه فى حكم الطرح ، انما يعنون به من جهة المعنى غالبا ، دون اللفظ بدليل جواز نحو ضربت زيدا رأسه ، إذ لولم يعتد بزيد أصلا لم يكن للضمير ما يعود إليـه ، قاله ابن عنقاء ثم البـدل يدخل الأسماء والأفعال ، وحكمه التشريك فى الاعراب : ولهذا قال (واذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع اعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم وعامله مقدّر من جنس عامل متبوعه ، ويظهر كثيرا ان كان حرف جرّ ، وقيل عامله نفس عامل متبوعه ، وليس على نية تكرار العامل أصلا ، واختاره ابن مالك وآخرون ، وكأنهم نظروا لتسميته تابعا إذلايصدق عليه ذلك حقيقة الا اذا كان عامله هو عامل متبوعه . (والبدل على أربعة أقسام) على المشهور (الأوّل بدل الشئ من الشئ) أى بدل شئ من شئ مساو له فى المعنى بأن تكون ذات المبدل عين ذات المبدل منه ، ويكون المراد منهما واحدا وان اختلف مفهومهما (ويقال بدل الكل من الكل) وسماه ابن مالك البدل المطابق : أى الموافق لمعنى المبـدل منه . قال لأن هـذه العبارات صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه فى المعنى ، بخلاف قول النحويين بدل الكل من الكل فانها لاتصدق الاعلى ذى أجزاء ، وهذا البدل يقع فى اسم الله تعالى ـ والله سبحانه منزه

نحوُ : جاءَ زَيْدٌ أخوكَ ، قَالَ اللهُ تَعالَى : اهْدِنَا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ صِراطَ الَّذِينَ ، وَقالَ تَعالَى : إلَى صِراطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ ، اللهِ فى قِراءَةِ الجَرِّ ، الثَّانِي بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ سَوَاءٌ كانَ ذٰلِكَ البَعْضُ قَلِيلاً أَوْ كَثِيراً نحوُ : أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ أَوْ نِصْفَهُ ، أَوْ ثُلُثَيْهِ ، وَلاَ بُدَّ مِنَ

عن الأجزاء ـ فالعبارة الجيدة أن يقال بدل موافق من موافق ، أو بدل الشئ من الشئ ، أو البدل المطابق . ثم إدخال المصنف أل على كل مبنى على ماوقع لكثيرين ، وهو معترض بقول بعض الأئمة لايجوز إدخال أل على كل و بعض عند الجمهور . قال ابن خالويه فى كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال أل على كل و بعض ، وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان فى نية الاضافة وبذلك نزل فى القرآن اهـ . لكن نقل بعضهم عن الأزهرى أنه قال : أجاز النحويون إدخال الألف واللام فى كل و بعض وان أباه الأصمعى ، لان مذهب العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما لأنهما مضافتان ألبتة إما ظاهرا ، و إما مضمرا . وفى القاموس : وكل و بعض معرفتان لم تجىء عن العرب بالألف واللام ، وهو جائز اهـ . (نحو جاء زيد أخوك) واعرابه جاء فعل ماض ، زيد فاعل ، أخو بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه فى اعرابه تبعه فى رفعه ، وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة ، والكاف فى محل جرّ بالاضافة ، فزيد وأخوك يصدقان على ذات واحدة ، ومفهومهما مختلف (قال الله تعالى : اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) واعرابه اهد فعل دعاء مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ينصب مفعولين ، والأصل فيه أن يتعدى الى ثانى مفعوليه باللام أو بالى : يقال هداه لكذا أو الى كذا ، وقد يتسع فيه فيتعدى بنفسه كما فى هذه الآية وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأوّل ، الصراط مفعول ثان ، المستقيم نعت للصراط بدل كل من كل ، والذين اسم موصول فى محل جر بالاضافة ، وفائدة البدل التوكيد والتوضيح ، والمراد بالصراط المستقيم : طريق الحق وهو دين الاسلام ، ولما كان فى قوله الصراط المستقيم بعض إبهام بينه بقوله صراط الذين أنعمت عليهم : أى من الأنبياء والملائكة ، والصديقين والشهداء ، والصالحين (وقال تعالى ـ الى صراط العزيز الحميد الله ـ فى قراءة الجر) وهى قراءة غير نافع وابن عامر ، فالاسم الكريم بدل من العزيز بدل الشئ من الشئ ، ولا ينبغى أن يقال بدل الكل من الكل لأن الكل يطلق على ذى أجزاء كما مرّ ، تعالى الله عن ذلك ، وقد يقال لامحذور فى ذلك ، لأن قولهم بدل الكل من الكل قد صار علما بالغلبة على البدل المطابق . ثم هذا البدل لايحتاج الى رابط يربطه بالمبدل منه اتفاقا لأحدهما (الثانى بدل البعض من الكل) وهو بدل الجزء من كله أن يكون مدلول الثانى بعضا من مدلول الأوّل (سواء كان ذلك البعض قليلا) : أى دون النصف (أوكثيرا) أى فوق النصف ، أومساويا خلافا لمن زعم كالكسائى وهشام أن لا يكون الا ما دون النصف (نحو : أكلت الرغيف ثلثه أونصفه أوثلثيه) واعرابه أكلت فعل وفاعل ، الرغيف مفعول به ثلثه بدل بعض من كل ، وكذا نصفه وثلثيه ، والهاء فى الجميع فى محل جرّ بالاضافة (ولا بد من

اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ يَرْجِعُ مِنْهُ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ إِمَّا مَذْكُورٍ كَالْأَمْثِلَةِ ، أَوْ مُقَدَّرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ : أَيْ مِنْهُمْ . الثَّالِثُ بَدَلُ الْاشْتِمَالِ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ

اتصاله) : أى بدل البعض (بضمير يرجع منه للمبدل منه) ليحصل به الربط بينهما ، وهذا ماعليه الجمهور ، وخالف فى ذلك ابن مالك ، فجعل اتصاله به كثيرا لاشرطا (اما مذكور) ذلك الضمير : أى ملفوظ (كالأمثلة) المذكورة ، ونحو ضربت زيدا رأسه (أومقدر كقوله تعالى : ولله على الناس حج البيت من استطاع) واعرابه لله جار ومجرور خبر مقدم ، على الناس جار ومجرور فى محل نصب على الحال ، حج مبتدأ مؤخر ، والبيت مضاف اليه ، من اسم موصول فى محل جرّ بدل من الناس بدل بعض من كل لأن الناس يعم المستطيع وغيره ، فهو عام مخصوص بالمستطيع ، استطاع فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول، والعائد الضمير المستتر . وقال ابن برهان: هو بدل كل ، لأن المراد بالناس المستطيع دون غيره ، فهو عام أريد به الخصوص ، وعليه لايحتاج لتقدير الرابط ، وقال الكسائى : من شرطية حذف جوابها : أى من استطاع فليحج ، ويقويه مجىء الشرط عقبه فى قوله تعالى ــ ومن كفر فان الله غنىّ عن العالمين ــ وحسن المعنى لان قضيته أن الناس يلزمهم عموما إحياء البيت كل سنة بالحج ، وهو فرض كفاية ، ويلزم المستطيع خصوصا أن يحج بنفسه ، وهو فرض عين ويدخل فيه حينئذ الملائكة بناء على أنه صلى الله عليه وسلم مرسل اليهم ، وهو الأصح ، وعلى القول بأن من بدل بعض لايدخل الملائكة ، لأن الناس يعم الأنس والجن فقط ، كذا قرّره بعض المحققين ، وعلى القول بالبدلية أيضا فالضمير العائد على المبدل منه مقدّر (أى منهم) يعنى من الناس (الثالث بدل الاشتمال) ويقال له بدل انتقال ، وهو أن يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الجزئية والكلية ، سمى بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه ، لأن العامل فى المتبوع يشتمل على منعاه بطريق الاجمال سواء اشتمل الأوّل على الثانى نحو ــ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ــ أو الثانى على الأوّل نحو سلب زيد ثوبه ، أولم يشتمل أحدهما على الآخر : نحو سرق زيد فرسه ، فتسمية مثل هذا بدل اشتمال من حيث اشتمال المتبوع على التابع لكن لا كاشتمال الظرف على المظروف كما قد يتوهم بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس متشوّقة عند ذكر الأوّل الى ذكر ثان منتظرة له ، فيجىء الثانى ملخصا لما أجمل فى الأوّل ومبينا له (نحو أعجبنى زيد علمه) واعرابه أعجب فعل ماض والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، زيد فاعل علم بدل اشتمال ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة ، ومثله سلب زيد ثوبه ، ورأيت درجة الأسد برجه ، لأن البرج عبارة عن مجموع الدرجات ، ونظرت الى القمر فلكه ، لأن الفلك ملابس للقمر بغير الجزئية والكلية ، ولابد فى بدل الاشتمال من أمور ثلاثة : الأوّل أن تبقى النفس عند ذكر الأوّل متشوّقة اليه : أى الى البدل ، ومنتظرة له نحو : سلب زيد ثوبه ، فانك قبل أن تذكر الثوب تصير النفس

وَلاَ بُدَّ مِنَ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ إِمَّا مَذْكُورٍ كَالْمِثَالِ أَوْ مُقَدَّرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ : أَىْ فِيهِ . الرَّابِعُ الْبَدَلُ الْمُبَايِنُ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : بَدَلُ الْغَلَطِ ، وَبَدَلُ النِّسْيَانِ ، وَبَدَلُ الْإِضْرَابِ نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ رَأَيْتُ الْفَرَسَ فَغَلِطْتَ

متشوفة الى بيان الشيء المساوب ، اذ من الظاهر أنه لم تساب نفسه بل شيء منه ، وحينئذ فالاسناد الى الأول لايكتفى به من جهة المعنى ، وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويلابسه بغير الجزئية والكلية ، ويكون المعنى مختصا بالأول كأعجبنى زيد حسنه أوكلامه أوفهمه فان الاعجاب مشتمل على زيد مجازا ، وعلى حسنه وكلامه وفهمه حقيقة ، وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه فان زيدا مسروق مجازا والفرس حقيقة ، فخرج بهذا الشرط نحو قتل الأمير سيافه فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا لفقد الشرط المذكور ، لأن الأول غير مجمل ، اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الأمير أن القاتل سيافه قاله الدماميني . الثانى لابد فيه كما قال ابن مالك . وتبعه الفاكهى وغيره من امكان فهم معناه عند حذفه ، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولأجل ذلك جعل نحو : أعجبنى زيد أخوه بدل اضراب لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول ، وكذلك نحو : أسرجت زيدا فرسه ، لأنه وان فهم معناه فى حال الحذف لكن لايحسن استعمال مثله بل لايستعمل لأن الاسراج لا يكون الا للخيل ، فان سمع شيء حمل على الاضراب والغلط . قال ابن عنقاء : وقد يخرج بهذا الشرط نحو نظرت الى القمر فلكه فتأمل اه وليس كذلك . فان اسناد النظر الى القمر والمراد فلكه مما يحسن ويسمع (و) الثالث (لابد من اتصاله) أى البدل (بضمير) يرجع الى المبدل منه (اما مذكور كالمثال) المذكور (أومقدر كقوله تعالى : قتل أصحاب الأخدود النار) أى لعن أصحاب الاخدود : أى الشق فى الأرض الذى جعلوه للمؤمنين وأوقدوا فيه النار وألقوا فيها المؤمنين ، وقصة أصحاب الاخدود مستوفاة فى كتب التفسير ، وفى صحيح مسلم بنجران قبل بعثة النبى صلى الله عليه وسلم بنحو سبعين سنة . وإعراب الآية قتل فعل ماض مغير الصيغة ، وأصحاب نائب الفاعل ، والأخدود مضاف اليه ، النار بدل اشتمال من الأخدود ، والضمير العائد الى المبدل منه مقدر عند الجمهور (أى فيه) وعند الكوفيين وجماعة نابت عنه أل والأصل ناره . وعند ابن مالك لاحذف أصلا ، وقال الفراء وابن الطراوة بدل كل ولاحذف وابن خروف بدل اضراب ، والأصح ماذكره المصنف (الرابع البدل المباين) أى للمبدل منه بحيث لايشعر به ذكر المبدل منه بوجه : أى بأن لا يكون مطابقا له ، ولاجزءا منه ، ولاملابساله (وهو ثلاثة أقسام : بدل الغلط) وهو الذى لم يقصد متبوعه بل سبق اليه اللسان (وبدل النسيان) وهو ماقصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده (وبدل الاضراب) وهو ماقصد فيه كل من من المبدل والمبدل منه قصدا صحيحا ، وأنكر قوم منهم المبرد الثلاثة وخرّجوا ماأوهم ذلك على على حذف العاطف ، وهى الواو المفيدة للتقسيم (نحو : رأيت زيدا الفرس) هذا المثال يصلح لكل واحد من الثلاثة (لأنك أردت أن تقول) ابتداء (رأيت الفرس فغلطت) أى سبق

فَقُلْتَ زَيْدًا فَهٰذَا بَدَلُ الْغَلَطِ ، وَإِنْ قُلْتَ رَأَيْتُ زَيْدًا ثُمَّ لَمَّا نَطَقْتَ تَذَكَّرْتَ أَنَّكَ إِنَّمَا رَأَيْتَ فَرَسًا فَأَبْدَلْتَهُ مِنْهُ فَهٰذَا بَدَلُ نِسْيَانٍ ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْإِخْبَارَ أَوَّلًا بِأَنَّكَ رَأَيْتَ زَيْدًا ، ثُمَّ بَدَا لَكَ أَنْ تُخْبِرَ بِأَنَّكَ رَأَيْتَ الْفَرَسَ فَهٰذَا بَدَلُ الْإِضْرَابِ

لسانك لغيره (فقلت زيدا) من غير قصد ثم نطقت بالصواب فقلت الفرس (فهذا بدل الغلط) بالاضافة : أى بدل عن اللفظ الذى هو الغلط ، فالمبدل منه هو الغلط لا البدل ، ويسمى التابع هنا ببدل الغلط من حيث ان سبب الاتيان به هو الغلط فى ذكر المبدل منه ، ولم يرد أن المبدل نفسه غلط ، وكيف يكون غلطا ، وهو المقصود بالنسبة ، وقضية كلام المصنف كغيره أن بدل الغلط يصح فى النثر ، وهو قول سيبويه والأكثرين . وقال بعضهم إنه يجوز فى الشعر دون النثر ، وعكسه بعضهم . وقال آخرون ان بدل الغلط لم يقع فى نظم ولا نثر ، واستدل المثبتون له بقول ذى الرمة :

لمياء فى شفتيها حوة لعس * وفى اللثات وفى أنيابها شنب

قال . الحوة السواد . واللعس سواد مشرّب بحمرة . وفى الوافى وشرحه ماحاصله : وقد يكون المبدل منه متغالطا فيه لا غلطا : أى يظهر المتكلم من نفسه أنه غالط فيه لغرض الابهام ، وليس غالطا فى نفس الامر بل ذكره أوّلا عن قصد وتعمد لكنه أوهم أنه غالط لغرض المبالغة والتفنن فى الفصاحة ، وهذا يستعمله الشعراء كثيرا ، وشرطه أن يرتقى من الأدنى الى الأعلى كهند نجم بدر شمس لأنك وان كنت قاصدا لذكر النجم توهم من نفسك الغلط وأنك لم تقصد فى الأوّل الاتشبيها بالبدر ثم تفعل كذلك منتقلا الى الشمس ، وهو فصيح دون الغلط ولا أدرى لأىّ معنى جزموا بأن بدل الغلط غير فصيح مع أن النسيان لاينافى الفصاحة . اللهم إلا أن يكونوا تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط فاشيا فيه فحكموا بأنه غير فصيح نظرا الى هذا المعنى ، وليس المراد أن الانسان إذا سبق لسانه الى ذكر مالم يقصده فتنبه وذكر المقصود يحكم بأن لفظه المذكور على سبيل السهو غير فصيح اهـ (وان قلت رأيت زيدا) قاصدا الاخبار عن رؤيته (ثم لما نطقت تذكرت أنك) لم ترد زيدا ، و (انما رأيت فرسا فأبدلته) أى لفظ الفرس (منه) أى من زيد بأن قلت رأيت زيدا الفرس (فهذا بدل نسيان) أى بدل ذكر شىء نسيانا ، وهذا كالذى قبله . قال الفاكهى : لايقع فى فصيح الكلام ومتعلقه الجنان ، و بدل الغلط متعلقه اللسان ، و بعض النحويين لم يفرقوا بينهما : بل سموهما بدل الغلط (وان أردت الاخبار أوّلا بأنك رأيت زيدا ثم بدا لك أن) تضرب أى تعرض عن ذلك ، وأن (تخبر بأنك رأيت الفرس) ويكون الأوّل فى حكم المتروك (فهذا بدل الاضراب) ويسمى أيضا بدل البداء بالدال المهملة والمدلان المتكلم يخبر بشىء ثم يبدوله أن يخبر بآخر من غير ابطال للأوّل فكل من التابع والمتبوع فيه مقصود قصدا صحيحا ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « إن الرجل ليصلى الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها سدسها سبعها ثمنها تسعها عشرها » فثلثها ، ومابعده بدل اضراب من نصفها أوكل واحد بدل مما قبله ، وهو اضراب انتقال لا اضراب ابطال والأحسن فى هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع فيكون من عطف النسق لأن بل تشعر

وَمِثَالُ ٱلْفِعْلِ ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ،

بأن ماقبلها ذكر عن قصد إلاأنه أضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدرعن غلط أونسيان ولأن بذكر بل يندفع توهم كون البدل فى ذلك صفة لما قبله كما فى قولك رأيت رجلا حمارا إذ يحتمل أن تكون أردت بقولك حمارا جاهلا أو بليدا :

[فائدة] قال الفاكهى : ذكر بعض النحاة قسما خامسا ، وهو بدل كل من بعض واحتج له بقول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فيمن رواه بنصب طلحة على أنه بدل من أعظما . وأجيب بأنه على تقدير مضاف : أى أعظم طلحة أوعلى أن المراد بها الذات من باب تسمية الكل بالجزء ، وعلى كل فهو من بدل الكل اهـ وقال غيره قيل ومنه : * كأنى غداة البين يوم تحملوا * فيوم بدل من غداة بدل كل من بعض ، ويجاب بأنه بدل كل من على حذف مضاف : أى غداة يوم تحملوا أوعلى أن المراد باليوم مطلق الوقت لا اليوم المحدود اهـ ونحو ذلك فى الوافى وشرحه . وقال أبوحيان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو : لقيته غدوة يوم الجمعة لأن يوم الجمعة لايكون ظرفا ثانيا لأن العامل لايعمل فى نوع من المعمولات إلا فى واحد منها الاعلى طريق الاتباع ، ولا يكون غلطا لان اللقى لا يكون فى كل اليوم بل فى بعضه . قال السيوطى : وقد وجدت له شاهدا فى التنزيل ، وهو قوله تعالى ـ فأولئك يدخلون الجنة ولايظلمون شيئا جنات عدن ـ اهـ ويمكن الجواب عن الآية بأن المراد بالجنة جنس الجنات ، فيكون جنات حينئذ بدل كل من كل لابدل كل من بعض، وعن المثال بأنه غير مسموع بل المسموع لقيته يوم الجمعة غدوة لأن سيبويه يجيز تعدد الظرف من نوع إذا كان الثانى أخص من الأول (ومثال) ابدال (الفعل) من الفعل قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب) واعرابه من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه فى محل رفع مبتدأ ، يفعل فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ، ذلك اسم اشارة فى محل نصب مفعول به ، يلق جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستترفيه جوازاتقديره هو ، أثامامفعول به ، يضاعف بدل كل من يلق لأن مضاعفة العذاب هى لقى الآثام ، والبدل يتبع المبدل منه فى اعرابه تبعه فى جزمه وعلامة جزمه سكون آخره وهو مغير الصيغة ، وله جار ومجرور والعذاب نائب الفاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، وقد أجرى الشاطبى الأقسام الأربعة فى الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن فبدل الكل كما مثل ، و بدل البعض من الكل ان تصل تسجد لله يرحمك ، و بدل الاشتمال نحو من * يصل الينا يستعن بنا يعن * و بدل الغلط نحو ان تأتنا تسألنا نعطك ، ومثل بعضهم بقوله تعالى ـ ومن يفعل ذلك يلق آثاما يضاعف ـ على تقدير بل . ومنع بعضهم فى الفعل ماعدا بدل الكل . وشرط ابن مالك لابدال الفعل من الفعل الموافقة فى المعنى مع زيادة بيان ، وقدح فيه بعضهم بأن ذلك ليس بشرط ، ولكن الأصح ماقاله ابن مالك قال غيره : فإن لم يكن الثانى راجح البيان على الأول كان تأكيدا . قال الفاكهى : وكما يبدل

وَيَجُوزُ إِبْدَالُ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ : يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ .

الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المقصود من الأول نحو ـ أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين ـ فجملة أمدكم بأنعام بدل بعض من الأولى لأن مااشتملت عليه بعض ماتعلمون من نعمه ونحو ـ انى جزيتهم اليوم بما صبروا انهم هم الفائزون ـ على قراءة حمزة والكسائى ، بكسرانهم . فجملة انهم بدل كل أو بدل اشتمال من جملة ـ انى جزيتهم اليوم ـ الخ ، ويجوز ابدال الجملة من المفرد كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجملة كيف يلتقيان بدل اشتمال من حاجة وأخرى ، وهما مفردان وقول الشاعر :

* أقول له ارحل لاتقيمن عندنا * (ويجوز ابدال النكرة من المعرفة) ويجب فى بدل الكل وصف النكرة نحو ـ لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ـ لأنها هى فى المعنى فلايمكن أن يؤتى بالمقصود من غيرزيادة . قال أبوعلى فى كتابه الحجة : يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل مالبس فى المبدل منه ، واختاره الرضى . وقال انه حق وذلك كقول الشاعر :

فلا وأبيك خير منك انى * ليؤذينى التحمحم والصهيل

ونحو قوله تعالى ـ إنك بالواد المقدس طوى ، فطوى بدل كل من الوادى اذالم يجعل طوى اسم الوادى بل من الطى لأنه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقديس ، وإذالم يفد الاما أفاد الأول لايجوز لأنه إنما يكون ابهاما بعد التفسير ولافائدة فيه ، وان كان غير بدل الكل من الكل جاز إبدال النكرة من المعرفة غير الموصوفة اكتفاء بالضمير الراجع الى المبدل منه (نحو : يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال نكرة ، وهو بدل اشتمال من الشهر وهو معرفة وقضية كلامه أنه اذا أبدل اسم من اسم لاتجب موافقة البدل للمبدل منه فى التعريف والتنكير فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة كما فى الأمثلة السابقة ، ومن النكرة نحو ـ الى صراط مستقيم صراط الله ـ والنكرة من النكرة نحو ـ مفازا حدائق ـ ولاتجب موافقته له أيضا فى الاضمار والاظهار فيجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر ، ومن المضمر نحو : رأيته زيدا ، والمضمر من المضمر الموافق له نحو : رأيتك اياك ، ومن الظاهر نحو : رأيت زيدا اياه ، ومنع ابن مالك وقوع الضمير بدلا ، وجعل نحو : رأيتك اياك توكيدا ، ورأيت زيدا اياه من وضع النحويين : أى انه لم يسمع من العرب وشرط ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب عند الجمهور بدل كل افادة البدل الاحاطة نحو : هذا لكم صغيركم وكبيركم وقوله تعالى : تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا وندر نحو قول الشاعر :

بكم قريش كفينا كل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا

بجر قريش بدلا من كاف بكم ، وتجب موافقة البدل للمبدل منه فى تذكيره وتأنيثه وافراده وجمعه وتثنيته ، وإنما يجب ذلك فى بدل الكل من الكل . قال بعضهم مالم يمنع مانع من التثنية والجمع بكون أحدهما مصدرا أوقصد به التفصيل فالأول نحو ـ مفازا حدائق وأعنابا ـ . والثانى نحو :

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

اعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَمَلِ لِلْأَفْعَالِ وَيَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ .

ماف الحديث « أذن لها بنفسين : نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف » وفيه نظر لأن المراد بالمطابقة أعم من أن يكون بحسب اللفظ أو بحسب المعنى ففى الأول المصدر يطلق على الاثنين والجماعة ، ولهذا يوصف به الجمعان . وفى الثانى البدل هو المجموع لا كل واحد من شق التفصيل . وأما الأبدال الأخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الافراد والتذكير وفروعهما .

[تتمة] قد يحذف فى الصلة المبدل منه استغناء بالبدل كقوله تعالى ـ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب ـ أى تصفه ، والكذب بدل من الهاء المحذوفة ، وقد يحذف البدل لحلول دليله محله كقوله عليه الصلاة والسلام « لايحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث : الثيب الزانى ، وقتل النفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » أى بثيوبة الزانى ، ويجوز رفع الثيب خبر المحذوف : أى هم الثيب ، والضمير يعود للذين يحل قتلهم المفهوم مما قبله ، وقد يقطع البدل للرفع مبتدأ ، والنصب مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى مع جواز اظهار المحذوف ، و يحسن مع الفصل نحو ـ بشر من ذلكم النار ـ : أى هى النار ، واذا كان البدل تفصيلا . فان كان وافيا بما فى المفصل من الأعداد جاز الاتباع والقطع نحو قوله تعالى ـ قد كان لكم آية فى فئتين التقتا فئة ـ أى منهم فئة ، وان لم يف تعين القطع نحو قوله صلى الله عليه وسلم « اتقوا الموبقات ، الشرك والسحر » ومحل وجوب القطع ان لم ينو معطوف محذوف ، فان نوى معطوف يحصل به منضما الى المذكور الوفاء بالتفصيل لم يتعين القطع ، بل يجوز القطع والابدال ، وقد روى الحديث المذكور بالرفع على القطع ، وهو ظاهر ، وروى بالنصب على البدل ونية معطوف محذوف كأنه قال اجتنبوا الموبقات الشرك والسحر وأخواتهما ، وقد ثبت تفصيل حديث السبع فى حديث آخر ، وإذا أبدل من اسم الاستفهام وجب فى البدل التفصيل والهمزة بعديلتها نحو : من رأيت أزيدا أم عمرا وكم مالك أثلاثون أم عشرون ، أومن اسم شرط وجب التفصيل وان ، نحو مهما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به . فان استفهمت أو شرطت بالحرف كهل وان لم يجب التفصيل ولم تأت بالهمزة نحو هل جاء أحد رجل أو امرأة وان تكرم أحدا زيدا أوعمرا أكرمه وان تكرم أحدا رجلا أوامرأة أكرمه .

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

فترفع الفاعل وتنصب المفعول و يتعلق بها الظرف والمجرور . (اعلم أن الأصل فى العمل) أن يكون (للافعال) وماعمل من الأسماء فلشبهه بالفعل (و يعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة) المصدر واسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الفعل ، وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب ولم يتعرض المصنف لعمل اسم المصدر لندور إعماله ، بل البصريون يمنعون إعماله نظرا الى ان أصل وضعه لغير المصدر ، وأولوا ماأوهم ذلك ولا الظرف والمجرور المعتمدين للاختلاف فى إعمالهما . قاله الفاكهى . وقال غيره انما لم يذكر اسم المصدر مع أنه يعمل عمل الفعل لرجوعه الى المصدر ولا الظرف والجار والمجرور لرجوعهما الى اسم الفعل

الْأَوَّلُ : الْمَصْدَرُ بِشَرْطِ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَعَ مَا نَحْوُ يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا أَيْ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا ، وَنَحْوُ يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا أَيْ مَا تَضْرِبُهُ

فلاحاجة الى عدها عشرة كما فعل صاحب الشذور ، وهذا الاعتذار أولى لان اسم المصدر إذا كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل فانه يعمل باتفاق بشروط المصدر الآتية لانه مصدر حقيق ، ويسمى المصدر الميمى ، ويكون من الثلاثى على مفعل بفتح ميمه وعينه كجلست مجلسا : أى جلوسا مالم يكن فاؤه واوا مع صحة آخره فتكسر عينه ، وقد تفتح كوعده موعدا ووهبه موهبا : أى عدة وهبة ، وهو مقيس مطرد ، ومنه قول الشاعر :

أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم

وما كان منه اسم جنس لغير حدث ثم نقل الى الحدث كالكلام والصلاة والثواب والعطاء والغسل والوضوء اسمى مصدر اغتسل وتوضأ ، فمنع البصريون اعماله وحملوا ماجاء منه على حذف عامل من مصدر الاسم المذكور ، والأصح وفاقا لاكثر المتأخرين جوازه بشروط المصدر الآتية نحو : أعجبنى كلامك هندا وثوابك زيدا وعطاؤك بكرا ، ومنه ـ ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا ـ أى تكفتهم ، وأما الظرف والجار والمجرور فالأصح أنه يجوز إعمالهما بشرط اعتمادهما على نفى أواستفهام ، أوموصوف ، أوموصول ، أومخبرعنه ، أوذى حال ، ويتعلقان حينئذ بكون عامّ واجب الحذف : كالاستقرار ، والحصول ، والكون ، والوقوع ، والثبوت ، ويسميان بالظرف المستقر بفتح القاف لتعلقهما بالاستقرار ، وهو الكون العام لالاستقرار الضمير فيهما لأن قضيته أنهما اذا رفعا الاسم الظاهر لايسميان بذلك وعملهما كاستقر فيرفعان الضمير المسمى بضمير الاستقرار فى نحو : زيد فى الدار وعندك ، والظاهر فى نحو أفى الله شك وزيد عندك أبوه ، وهو : أى مرفوعهما فاعل والأصح أنهما الرافعان له بنيابتهما عن المحذوف ، وأنه يجوز كونه مبتدأ مؤخرا وهما الخبر .

(الأوّل) من السبعة التى تعمل عمل الفعل (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل : أى المشتمل على جميع حروفه لفظا ، أوتقديرا لخرج اسم المصدر لخلوّه عن بعض حروف الفعل لفظا وبدأبه لانه أصل الفعل فى الاشتقاق ، ولأنه يعمل عمل فعله ماضيا ، أوحالا ، أو مستقبلا تقول أعجبنى ضرب زيد عمرا أمس أو الآن أوغدا فيرفع الفعل وينصب المفعول لكن (بشرط أن يحل) بضم الحاء (محله) أى فى محله (فعل مع أن) المصدرية ان أريد به المضىّ أو الاستقبال (أو) فعلا (مع ما) المصدرية ان أريد به الحال ، وذلك لأجل أن يشابه الفعل : فالأوّل (نحو يعجبنى ضربك زيدا) غدا أو أمس ، وإعرابه يعجب فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ضرب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، وضرب مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف ، وفاعله مضاف اليه ، زيدا مفعول به ، والمصدر فى تقدير الفعل (أى) يعجبنى (أن تضرب زيدا) غدا وأن ضربته أمس (و) الثانى (نحو يعجبنى ضربك زيدا) الآن فضرب فيه مصدر فى تقدير الفعل (أى) يعجبنى (ماتضربه) الآن : أى الضرب الذى تضربه الآن ، ولا يصح حلول أن محله إذا كان بمعنى الحال لأن أن المصدرية إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال ، وأن دخلت على الماضى فانه يبقى معها على المضىّ ، فهى ممتنعة مع الحال جائزة مع

غيره بخلاف ما المصدرية . فان كلام الجماعة فى هذا الموضع يوهم أنه لايجوز تقديرما مع الماضى والمستقبل وليس كذلك . بل يجوز مطلقا ، وعبارة الدماميني فى المنهل الصافى : ولك تقدير المصدر فى جميع الحالات بالفعل مع ما لأنها تدخل على الافعال الثلاثة نحو : أعجبنى ماصنعت أمس وماتصنع الآن وماتصنع غدا ، ولك تقديرأن مع غيرالحال كما مرّ انتهت ، نخرج ما اذالم يحل محله فعل أوحل محل الفعل وحده بدون أن وما ، فانه حينئذ يكون مفعولا مطلقا فلا يعمل شيئا ، بل العمل للفعل إذ لايجوز اعمال الضعيف مع وجود الأقوى سواء كان مذكورا نحو : ضربت ضربا زيدا أومحذوفا نحو ضربا زيدا خلافا لابن مالك فى الثانى . ووجه ماقاله أنه لما صار بدلا من الفعل قام مقامه . فان كان بدلا من الفعل بأن حذف فعله حذفا واجبا وصار المصدر بدلا عنه نحو سقياله وشكرا وحمدا له ، فانه يجوز أن يكون العمل له لا للمصدرية بل لنيابته عن الفعل ، وهذا هو الأصح ، واليه ذهب سيبويه والأخفش ، ولفعله بالاصالة ورجحه السيرافى وارتضاه الرضى ، وحينئذ . فاذا قلت سقيا زيدا ، فزيدا منصوب بسقيا من حيث أنه قام مقام اسق لامن حيث كونه مصدرا ثم هل نيابة المصدر عن الفعل المحذوف من الأمور القياسية أولا ؟ نقل أكثر المتأخرين عن سيبويه انه غير مقيس بل يقتصر فيه على ماسمع ولايتعدى . وقال ابن مالك انه قياسى فى الأمر نحو :

* فندلا زريق المال ندل الثعالب * يعنى اندل يازريق المال : أى اختلس . والدعاء كقوله : * ياقابل التوب غفرانا ما ٓثما * والاستفهام كقوله :

أعلاقة أم الوليد بعدما * أفنان رأسك كالثغام المخلس

[تنبيه] اقتصر المصنف رحمه الله تعالى من شروط اعمال المصدر على هذا الشرط والافله شروط أخر : منها أن لايكون مصغرا فلا يقال أعجبنى ضريبك زيدا لأن التصغير من خصائص الأسماء فيبعد به المصدر عن شبه الفعل . قال ابن هشام : وهذا الشرط مجمع عليه . ولامضمرا فلايقال ضربى زيدا حسن ، وهو عمرا قبيح بنصب عمرا مفعولا للضمير ، وأجاز ذلك الكوفيون . ولامحدودا بالتاء والتثنية والجمع ، فلايقال أعجبنى ضربتك ، ولاضربتاك ولاضرباتك زيدا ، لأن الفعل يصدق على القليل والكثير ، والمصدر انما عمل لأنه أصل الفعل ونائب عنه فروعى أن لايبعد عنه بالتحديد بما ذكر وماوردفى كلامهم مما يخالف ذلك فشاذ لايقاس عليه . وأن لايتبع بنعت أوغيره قبل العمل فلايقال أعجبنى ضربك الشديد زيدا ولاسوقك العنيف الابل ، لأنه مع معموله كالموصول مع صلته فلايفصل بينهما بفاصل . ولامفصولا من معموله بأجنبى فلايقال ان يوم من قوله تعالى ـ يوم تبلى السرائر ـ معمول لرجعه لفصل بينهما بالخبر ، بل هو معمول لفعل محذوف دل عليه المصدر : أى يرجعه . وأن لا يكون مؤخرا عن معموله ، فلايقال زيدا أعجبنى ضربك ولا أعجبنى زيدا ضربك ، وأجاز بعضهم تقديمه اذا كان ظرفا أوجارا ومجرورا لأنهم توسعوا فيهما مالم يتوسعوا فى غيرهما ، واستدل لذلك بقوله تعالى ـ ولاتأخذكم بهما رأفة ـ وقوله تعالى ـ أكان للناس عجبا ـ وقول كعب بن زهير :

ضخم مقلدها فعم مقيدها * فى خلقها عن بنات الفحل تفضيل

قال ابن هشام فى شرحه لهذه القصيدة عن بنات الفحل متعلق بتفضيل وان كان مصدرا لأنه ليس بمنحلّ لأن والفعل ، ومن ظن أن المصدر لايتقدم معموله مطلقا فهو واهم انتهى ، وكرر فى

وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مُضَافٌ ، وَمُنَوَّنٌ ، وَمَقْرُونٌ بِأَلْ ، فَإِعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ الْقِسْمَيْنِ كَالْمِثَالَيْنِ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ، وَعَمَلُهُ مُنَوَّنًا أَقْيَسُ نَحْوُ : أَوْ إِطْعَامٌ

المغنى القول بجواز تقديم معمول المصدر الذى لاينحل جازمابه ، والمصدر الذى لاينحل هوالذى لا يكون للفاعل ولانائبه ذكر فى الترتيب أصلا لأنه يلزم على تأويله بالفعل بقاء الفعل بلا فاعل ولانائب وما ذكره ابن هشام يوافق مذهب ابن مالك من أن تقدير المصدر بأن والفعل إنما هو أغلبى . وقال الجمهور هذا التقدير يكون دائما (وهو) أى المصدر باعتبار أحواله التى يكون عليها فى وقت عمله (ثلاثة أقسام : مضاف) لما بعده (ومنوّن) أى لتجرده من أل والاضافة (ومقرون بال) سواء كانت معاقبة للضمير نحو انك والضرب خالدا المسىء : أى وضربك خالدا ، أولا نحو عجبت من الضرب زيدا خلافا لمن أعمل المصدر معها فى القسم الاول دون الثانى (فاعماله مضافا) الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه ، أوالى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) فى كلام العرب (من اعمال القسمين) يعنى بهما المنوّن ، والمقرون بأل ، وعمله مضافا للفاعل أكثر من عمله مضافا للمفعول ، لان نسبة الحدث لمن وجد منه أكثر من نسبته لمن وقع عليه (كالمثالين) المتقدمين فى المتن (وكقوله تعالى : ولولا دفع الله الناس) أى ولولا أن يدفع الله الناس أوأن دفع الله الناس ، واعرابه لولا حرف امتناع لوجود ، دفع مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ودفع مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف ، وفاعله مضاف اليه ، وهو مجرور ، وعلامة جره كسرالهاء تأدبا ، الناس مفعول به للمصدر ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهذا مثال اضافة المصدر للفاعل ، ومثال اضافته للمفعول قوله تعالى ـ لا يسأم الانسان من دعاء الخير ـ وقديضاف المصدر الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو : عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا ثم ان أضيف الى الفاعل انتصب بعده المفعول كالمثال الذى فى المتن ، وان أضيف الى المنصوب فالأكثر حذف الفاعل كقوله تعالى ـ لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه ـ وقد يذكر بعده الفاعل مرفوعا كحديث «وحج البيت من استطاع إليه سبيلا» وقراءة ابن عامر ـ ذكر رحمة ربك عبده زكريا ـ برفع عبده ، وخرّج على ذلك ابن السيد ـ ولله على الناس حج البيت من استطاع ـ فجعل من فاعلا بحج ، والمعروف فى أكثر كتب العربية أنها بدل من الناس ، ثم ماأضيف اليه المصدر ان كان فاعلا ، فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل ، وان كان مفعولا ، فهو مجرور اللفظ منصوب المحل ، فلك فى تابع الفاعل الجرّ حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو : عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر والظريف بالرفع ، وفى تابع المفعول الجر أيضا على اللفظ والنصب على المحل نحو : عجبت من أكل اللحم والخبز بالجرّ ، وإن شئت قلت والخبز بالنصب ، فان كان مفعولا به ليس بعده مرفوع بالمصدر نحو عجبت من شرب العسل الصرف جاز فى تابعه كالصرف فى هذا المثال الجرّ على الاتباع للفظ والرفع على أن يكون المصدر مقدرا بفعل مغير الصيغة : أى أعجبنى أن شرب العسل الصرف والنصب على أن يكون المصدر مقدرا بفعل مبنى للفاعل : أى عجبت من أن تشرب العسل الصرف (وعمله) حال كونه (منونا أقيس) أى أقوى فى القياس من عمله مضافا أومقرونا بأل لأنه انما عمل لشبهه بالفعل ، وبالتنكير يقوى شبهه به لان الفعل نكرة فى المعنى (نحو : أواطعام

فى

فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ، وَعَمَلُهُ مَقْرُوناً بِأَلْ شَاذٌّ كَقَوْلِهِ :

ضَعِيفُ ٱلنِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ   يَخَالُ ٱلْفِرَارَ يُرَاخِي ٱلْأَجَلْ

فى يوم ذى مسغبة يتيما) واعرابه أوحوف عطف على قوله تعالى ـ فك رقبة ـ اطعام معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه ، وعلامة رفعه ضم آخره ، واطعام مصدر يعمل عمل الفعل برفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله محذوف ، والتقدير أواطعامه يتيما والضمير للانسان المذكور بدليل قراءة ـ فك رقبة اواطعم ـ بصيغه الفعل ، فى يوم جار ومجرور متعلق باطعام ، ذى نعت ليوم ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ومسغبة : أى مجاعة مضاف اليه ، يتيما مفعول به للمصدر ، وعلامة نصبه فتح آخره (وعمله) حال كونه (مقرونا بال شاذ) أى قليل قياسا واستعمالا لبعده من مشابهة الفعل باقترانه بال ، وكان القياس أن لاتدخل عليه لأنه مؤول بالفعل والفعل لاتدخل عليه أل ، لكنه لما كان على صورة الاسم ساغ ذلك ، واعمالم تبعده الاضافة عن شبه الفعل مع أن المضاف كالمعرف بال لأنها متأخرة عنه وهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال ولذا وقع المصدر المضاف فى القرآن عاملا ولم يأت فيه المقرون بال عاملا فى فاعل ولامفعول نعم جاء فيه معدى بحرف الجر كقوله تعالى ـ لايحب الله الجهر بالسوء ـ الا أن يقال ان من ظلم فاعل المصدر ، لكن القراءة لاتخرج على الوجوه الشاذة وقدورد عمله فى الشعر (كقوله :

ضعيف النكاية أعداءه * يخال الفرار يراخى الأجل)

هذا البيت من أبيات الكتاب من المتقارب * اللغة النكاية مصدر نكيت فى العدو اذا قتلت منهم وجرحت ، ويخال : أى يظن ، ويراخى : أى يؤخر ، والأجل مدة الشئ * الاعراب ضعيف خبر مبتدأ محذوف : أى هو ضعيف ، وهو مضاف والنكاية مضاف اليه ، والنكاية مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله محذوف ، وأعداءه مفعول به ، والتقدير ضعيف نكايته أعداءه ، يخال فعل مضارع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو متصرف من خال من أخوات ظن تنصب مفعولين الفرار مفعولها الأول ، يراخى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن النصب والجازم ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، الأجل مفعول به ، وجملة يراخى من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب مفعول ثان ليخال . والمعنى أن هذا الشخص لايصيب من أعدائه إلا إصابة ضعيفة لقلة إقدامه لأنه يظن أن فراره من العدو يطيل بقاءه فى الدنيا فلا ينال من أعدائه منالا ينكيهم به * والشاهد فى قوله النكاية فانه مصدر معرف باللام ، وقد عمل عمل فعله .

[تنبيه] قد استفيد من الأمثلة أنه لايلزم ذكر فاعل المصدر ، بل يجوز حذفه لأن طلبه للفاعل ليس بوضعى بخلاف الفعل ، فان طلبه للفاعل وضعى ، فلذلك امتنع حذف فاعله ، وقيس بالفعل اسم الفاعل واسم المفعول لأنهما عملا لمشابهتهما الفعل فأجريا مجراه ، والصفة المشبهة أشبهت اسم الفاعل فحملت عليه فى امتناع حذف المرفوع ، ولكن المصدر يقبل التثنية والجمع بخلاف الفعل ،

الثَّانِي اسْمُ الْفَاعِلِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ ، فَإِنْ كَانَ مَقْرُونًا بِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقًا نَحْوُ هٰذَا الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسِ أَوِ الآنَ أَوْ غَدًا ،

ويغاير الفاعل الذى يرفع به بخلاف الصفة كاسمى الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة إذ ليس مدلولها يغاير مدلول فاعلها فلا يضمر فيه الفاعل لئلا يزدحم تثنيتان أو جمعان عند إرادة تثنيته أو جمعه ، وأما حيث لا ازدحام بأن يكون الفاعل مفردا فترك اضماره بالحمل على ذلك ، ومن الضعيف قول صاحب العباب : يجوز أن يتحمل المصدر ضمير التثنية والجمع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل ، وإذا تقرّر أن فاعل المصدر لايضمر ، بل يكون إما مذكورا أو محذوفا فاعلم أن لك أن تقدره بصيغة الضمير المتصل كما قدمناه فى إطعام ونكايته ، ولك أن تقدره ضميرا منفصلا ، وعبارة هطيل فى شرح المفصل : قوله عزّ اسمه ـ أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ـ التقدير أو أن يطعم ، والضمير للانسان بدليل القراءة الأخرى ـ فك رقبة أوأطعم ـ ، ولو ظهر لقيل أو إطعام هو ، ويجوز أن يكون التقدير أوإطعام أنت أو أنتم أو أحدكم انتهت . وقال فى المجيد من دعاء الخير ، دعاء مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف : أى دعاء الخير هو اه * (الثانى) من الأسماء التى تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو كان مثنى أو مجموعا ، وهو اسم لذات قام بها الفعل مشتق من مصدر فعل موضوع ذلك الفعل لمن قام الفعل به على معنى الحدوث بخلاف الصفة المشبهة ، واسم التفضيل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لا على معنى الحدوث ، بل على معنى الثبوت ، ولا يرد على اعتبار الحدوث فى حد اسم الفاعل ما كان فى حد اسم الفاعل للثبوت كالرازق ، والعالم ونحوهما من أسماء الله تعالى لأنه مبنى على التجريد من الحدوث المعتبر فى وضع الصفة ، والاستمرار ليس مدلولا للفظ ، بل مستفاد من العلم بأن كل ماهو صفة له تعالى مستمرّ له ، ومن قال الدلالة على الثبوت عارضة فقد التزم ماعنه مندوحة . قاله المولى عصام الدين (كضارب ومكرم) مثل بمثالين للاشارة الى أن اسم الفاعل ان كان من فعل ثلاثى جاء على وزن فاعل وهو أكثر مايبنى منه ، وانما قيل له اسم فاعل ، ولم يقل له اسم مفعل بوزن مكرم ، وان كان من فعل غير ثلاثى كرباعى وخماسى وسداسى جاء على صيغة المضارع المعلوم، بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة، وكسر ماقبل الآخر كمكرم ومنطلق ومستخرج (فان كان) أى اسم الفاعل (مقرونا بأل) أى الموصولة لأنها متى قدرت للتعريف : اقتضى القياس أن لاتعمل شيئا ، نصّ على ذلك أصحاب الأخفش سعيد . قال ابن هشام فى شرح اللمحة : وهو الحق لمن تأمّل ، وجزم فى المغنى فى الكلام على أل الموصولة بإبطال المعرفة للعمل اه (عمل مطلقا) أى سواء كان ماضيا أو حالا أو استقبالا ، وسواء اعتمد على ماسيأتى أولم يعتمد (نحو هذا الضارب زيدا أمس أوالآن أو غدا) واعرابه الهاء للتنبيه ، وذا اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، الضارب خبر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، والضارب اسم فاعل يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، زيدا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، أمس ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الكسر ومحله النصب ، والآن ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الفتح ومحله النصب ، وغدا ظرف زمان مفعول فيه ، وهومنصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وانما عمل اسم الفاعل مع أل مطلقا : أى من

وان

وَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْ أَلْ عَمِلَ بِشَرْطَيْنِ : كَوْنُهُ لِلْحَالِ أَوِ الِاسْتِقْبَالِ ، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ نَحْوُ مَاضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَأَضَارِبٌ زَيْدًا عَمْرًا ،

غير شرط لأنه حينئذ صلة للموصول الذى هو أل ، فهو فعل بحسب المعنى ، وان كان اسما بحسب الصورة ، ومن ثمّ جاز عطف الفعل عليه (وان كان مجرّدا من أل) الموصولة (عمل) عمل فعله متعدّيا كان أو لازما (بشرطين) لأنه بالأوّل منهما يتمّ له مشابهة الفعل لفظا من جهة موافقته له فى الحركات والسكنات ، ومعنى من جهة اقتران حدثه بأحد الزمانين المذكورين ، وبالثانى تقوى مشابهته له لأن مقتضى كونه وصفا أن يكون له موصوف ، فقياسه أن لايقع إلا مع صاحبه ، إذ ذكره بدونه يخرجه عن أصل وضعه ويلحقه بالجوامد فلا يعمل ، وإنما اشترط عند فقدان اعتماده على الصاحب أن يخلفه حرف النفى أوالاستفهام لأنهم قصدوا به قصد الفعل يجرى مجراه ، وقد علم بالاستقراء أنهم لايستعملون الوصف قائما مقام الفعل إلا مع النفى أوالاستفهام * الأوّل من الشرطين (كونه) أى اسم الفاعل (للحال) حقيقة ، نحو : أنا ضارب زيدا الآن ، أو حكاية نحو ــ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ــ فذراعيه معمول لباسط ، وهو وان كان ماضيا : لكنه لحكاية الحال الماضية ، فيقدّر المتكلم بذلك كأنه موجود فى ذلك الزمان ، أو يقدّر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، فالجملة حالية ، والواو فيه واو الحال ، ويدلّ عليه عطف وتقلبهم عليه ، ولم يقل وقلبناهم (أوالاستقبال) لابمعنى الماضى خلافا لهشام والكسائى ، فانهما أجازا عمله بمعنى الماضى (و) الثانى (اعتماده على) واحد من أمور أربعة (نفى) بحرف أو اسم وفعل ، نحو : ما ، أو غير ، أو ليس ضارب زيدا الآن ، أوغدا (أو استفهام) بحرف ، و اسم ، نحو : أضارب أوكيف ضارب زيد عمرا الآن أوغدا (أو مخبر عنه) أى على مبتدا مخبر عنه باسم الفاعل سواء كان مبتدأ فى الحال نحو : زيد ضارب عمرا الآن ، أوغدا ، أو فى الأصل نحو : ظننت زيدا ضاربا عمرا الآن أوغدا ، وأعلمت زيدا ضاربا بكرا الآن ، أوغدا (أو موصوف) لفظا ، نحو : جاء رجل ضارب عمرا الآن ، أو غدا ، أو معنى نحو : جاءنى زيد راكبا جملا لأن الحال وصف فى المعنى ، ولا يشترط فى المعتمد عليه من النفى وما بعده أن يكون ملفوظا به ، بل يكفى أن يكون مقدرا نحو مهين عمرو زيدا أم مكرمه : أى أمهين ، ولا يقدّر من أدوات الاستفهام الا الهمزة ونحو ــ مختلف ألوانه ــ أى صنف ، ومنه نحو : ياطالعا جبلا أم رجلا طالعا . وقول ابن مالك : انه اعتمد على حرف النداء سهو منه لأنه مختصّ بالاسم فكيف يكون مقرّبا من الفعل ، قاله ابن هشام . ثم سرد المصنف أمثلة مامضى على الترتيب ، فقال (نحو ماضارب زيد عمرا) الآن أوغدا ، هذا مثال مااعتمد على النفى ، واعرابه مانافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ضارب اسمها ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وضارب اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، زيد فاعل سدّ مسدّ الخبر ، عمرا مفعول به ، ويجوز أن تجعل ماتميمية ، وضارب مبتدأ ، وزيد فاعل به سدّ مسدّ الخبر ، الآن ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الفتح ، أوحرف عطف ، غدا ظرف زمان معطوف على ماقبله وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (و) نحو (أضارب زيد عمرا) الآن أوغدا ، هذا مثال ما اعتمد على الاستفهام ، واعرابه الهمزة للاستفهام ، ضارب مبتدأ ، وهو اسم فاعل ، وزيد فاعل

وَزَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا * الثَّالِثُ أَمْثِلَةُ الْمُبَالَغَةِ ، وَهِيَ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَّالٍ ، أَوْ فَعُولٍ ، أَوْ مِفْعَالٍ ، أَوْ فَعِيلٍ ، أَوْ فَعِلٍ ،

سدّ مسدّ الخبر ، عمرا مفعول به (و) نحو (زيد ضارب عمرا) الآن أو غدا ، هذا مثال المعتمد على المخبر عنه ، واعرابه ظاهر (و) نحو (مررت برجل ضارب عمرا) الآن أو غدا ، هذا مثال المعتمد على الموصوف واعرابه ظاهر . ثم الشرطان المذكوران يعتبران فى اسم الفاعل لعمله فى المنصوب كما فى المغنى ، فاذا وجدا فلا يتعين عمله ، بل تجوز اضافته الى مفعوله الذى يليه تحقيقا نحو : هذا ضارب زيدا الآن ، أو غدا بخفض زيد بالاضافة ، وان شئت نصبته . قال ابن هشام فى المغنى : النصب أولى لأنه الأصل . وقال أبوحيان : يظهر لى أن الجرّ أولى ، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى ـ إنّ الله بالغ أمره ـ فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه ، نحو : أنت كاس زيدا ثوبا الآن أو غدا ، وبما تقرّر يعلم أن اسم الفاعل المجرّد من أل الصالح للعمل يضاف للمفعول جوازا ان كان المفعول ظاهرا نحو ـ هديا بالغ الكعبة ـ ووجوبا ان كان ضميرا ، نحو : هذا مكرمك ، وهذان مكرماك ، وهم مكرموك ، فالكاف فى هذه الأمثلة وشبهها فى محل جرّ عند سيبويه والأكثر وهو الأصح ، وشذ فصل المضاف بمفعول كقراءة بعضهم ـ فلا تحسبنّ الله مخلف وعده رسله ـ بجر رسله بالاضافة لمخلف ، ونصب وعده ، وقد أفهم كلام المؤلف أن اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى ، أو لم يعتمد على ما مرّ لم يعمل ، بل لم تجب اضافته لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه .

[تنبيه] ذكر غير المصنف لاعمال اسم الفاعل فى المفعول شرطين : أحدهما أن لا يكون مصغرا . والثانى أن لا يكون موصوفا ، لأن كلا من التصغير والوصف يزيل شبهه بالفعل ، فلا يقال جاء رجل ضويرب زيدا ، ولا رأيت ضاربا مسيئا زيدا ، وأجاز الكوفيون ماخلا الفراء ، والنحاس اعمال المصغر مطلقا ، وأجاز البصريون والفراء اعمال الموصوف بعد العمل ، وصححه ابن هشام فى المغنى وهو الأصح ، ومنه قوله تعالى ـ ولا آمّين البيت الحرام يبتغون ـ فجملة يبتغون نعت لآمّين لاحال منه خلافا لأبى البقاء * (الثالث) أى من الأسماء العاملة عمل الفعل (أمثلة المبالغة) فانها تعمل عمله ولو كانت مثناة أو مجموعة ، وانما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة فى المعنى فقامت مقام المشابهة ، وعدّها قسما ثالثا على تقدير أن تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل (وهى ما) أى اسم فاعل حوّل عن صيغته للمبالغة والتكثير فى الفعل حتى (كان) أى صار (على وزن فعال) بتشديد العين * حكى سيبويه : أما العسل فأنا شراب . وقال الشاعر :

* مقدما على الحرب خواضا اليها الكتائبا * (أو فعول) بفتح الفاء . قال الشاعر :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها * اذا عدموا زادا فانك عاقر

وسمع من كلامهم : إنّ الله غفور ذنب العالمين ، وان الله سموع دعاء من دعاه (أو مفعال) بكسر الميم كقول بعضهم يصف آخر بالجود : وانه لمنحار بوائكها : أى سمانها (أو فعيل) بفتح الفاء وكسر العين وسكون الياء ، نحو : إنّ الله سميع دعاء من دعاه (أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين كقول الشاعر :

حذر أمورا لاتضير وآمن * ماليس منجيه من الأقدار

وَهِيَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ فَمَا كَانَ صِلَةً لِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقًا نَحْوُ : جَاءَ الضَّرَّابُ زَيْدًا ، وَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْهَا عَمِلَ بِالشَّرْطَيْنِ نَحْوُ : مَا ضَرَّابٌ زَيْدٌ عَمْرًا * الرَّابِعُ اسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ : مَضْرُوبٌ وَمُكْرَمٌ ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ،

(وهى كاسم الفاعل) فى العمل وشروط عمله حتى عدم التصغير والوصف قبل العمل ، وأكثرها استعمالا : فعال ، وفعول ، ثم مفعال ، ثم فعيل ، ثم فعل ، وإعمال هذه الأمثلة قول سيبويه وأصحابه ، وحجتهم فى ذلك السماع كما قدمنا ، والقياس على أصلها الذى هو اسم الفاعل لأنها محوّلة عنه لقصد المبالغة والتكثير لأنها كلها تقتضى تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرّة واحدة ، ولم يجز الكوفيون إعمالها كلها لمخالفتها لأوزان المضارع ومعناه ، ومتى وجدوا بعدها شيئا منصوبا قدّروا له فعلا ، ومنع أكثر البصريين إعمال فعيل وفعل ، والأصح ما قاله سيبويه وأصحابه من إعمالها كلها (فما كان) منها (صلة لأل) بأن كان معرّفا بها (عمل مطلقا) أى ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا معتمدا على شىء أولا (نحو جاء الضراب زيدا) أمس أو الآن أو غدا ، واعرابه جاء فعل ماض ، الضراب فاعل ، وضرّاب من أمثلة المبالغة ، يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، زيدا مفعول به (وان كان) كذا فى النسخ ، والأولى وما كان ليناسب ماقبله (مجردا منها) أى من أل (عمل بالشرطين) السابقين فى اسم الفاعل عدم المضى ، والاعتماد على أحد الأمور الأربعة السابقة (نحو ماضرّاب زيد عمرا) فضراب عامل فى عمرا النصب لاعتماده على النفى ، ويجرى فى هذه الأمثلة ماقدّمناه فى اسم الفاعل من أن وجود الشرطين المذكورين لايوجب عمل هذه الأمثلة ، بل يجوز إعمالها وإضافتها إلى مفعولها ، ولا تضاف الى فاعلها كما أن أصلها وهو اسم الفاعل لايضاف إلى فاعله بخلاف المصدر لأنها أقوى منه شبها بالفعل ، والفعل لايضاف * (الرابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم المفعول) ولو مثنى أو مجموعا ، وهو اسم اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه (نحو مضروب ومكرم) نبه بالمثالين على أن اسم المفعول ان بنى من الثلاثى فهو على صيغة مفعول ، كمضروب ، ومأكول ، ومشروب ، وأن بنى من غيره فهو على صيغة المضارع المجهول بابدال حرف المضارعة ميما مضمومة ، وفتح ماقبل آخره ، كمكرم ، ومنطلق ، ومستخرج ، بفتح ماقبل الآخر فى الجميع ، وهذا مالم يستغن بمفعول عن مفعل بفتح العين ، وذلك مثل محزون ، ومحموم ، ومجنون ، ومزكوم ، فان اسم المفعول فيها لم يقولوا فيه محزن ، ولا محم ، ولا مجنّ ، ولا مزكم : مع أن أفعالها سمعت ثلاثية ورباعية ، فدلّ على أنهم استغنوا بمفعول عن مفعل ، وقد ينوب فى الدلالة لا فى العمل عن مفعول بقلة فعل بكسر الفاء وسكون العين ، نحو : ذبح بمعنى مذبوح ، وفعل بفتح الفاء والعين ، نحو : قبض بمعنى مقبوض ، وفعلة بضم الفاء وسكون العين ، نحو : أكلة ولقمة ، وغرفة بمعنى مأكولة وملقومة ومغروفة ، وبكثرة فعيل كجريح وقتيل وصريع ، وقد ينوب عن مفعل بضم الميم وفتح العين ، فعيل نحو : أعقدت العسل فهو عقيد : أى معقد ، وأعللت المريض فهو عليل ، فهذا كله فى الدلالة لا فى العمل ، فلا يقال : مررت برجل ذبيح كبشه (ويعمل عمل الفعل المبنى للمفعول) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل ، فان كان من متعدّ لاثنين أو ثلاثة رفع

وَشَرْطُ عَمَلِهِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : جَاءَ الْمَضْرُوبُ عَبْدُهُ ، وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ فَعَبْدُهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ فِي الْمِثَالَيْنِ * الْخَامِسُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّى إِلَى وَاحِدٍ كَحَسَنٍ ، وَظَرِيف ، وَلِمَعْمُولِهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ : الرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ

واحدا ، ونصب ماسواه (وشرط عمله كاسم الفاعل) أى كشروطه ، فان كان صلة لأل عمل مطلقا (نحو جاء المضروب عبده) أمس أوالآن أو غدا ، واعرابه جاء فعل ماض ، المضروب فاعل ، وهو اسم مفعول يعمل عمل فعله برفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، عبدنائب الفاعل ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة كما تقول زيد ضرب عبده ، وان كان مجرّدا عمل بشرط أن يكون حالا أواستقبالا ، وأن يعتمد على واحد مما مرّ ولو تقديرا (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو غدا (فعبده) مرفوع باسم المفعول (نائب عن الفاعل فى المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ، ويجوز لك أن تجريه مجرى الصفة المشبهة بأن تحوّل إسناده عن مرفوعه إلى ضمير موصوفه ثم تضيفه إلى مرفوعه معنى أو تنصبه تقول : زيد مضروب العبد بخفض العبد أو نصبه لأنك أسندت اسم المفعول إلى ضمير زيد كما تفعل فى الصفة المشبهة * (الخامس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّى إلى واحد) من حيث إنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ، ولهذا عملت عمله ، وان كان أصلها أن لاتعمل لمباينتها الفعل من حيث كونها تدلّ على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر : أى لازم أو متعدّ منزل منزلة اللازم بحذف مفعوله اختصارا ، أو بنقله إلى فعل بضم عينه كالراحم القلب ، واقتصر فى عملها على واحد لكونه أدنى درجات المتعدّى ، والمراد بها كل صفة صح تحويل إسنادها عن مرفوعها إلى ضمير موصوفها على سبيل الثبوت (كحسن وظريف) فان كلا منهما صفة مشتقة من الحسن والظرف اللذين كل منهما مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت ، إذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له ، واستمراره له فى سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد حادث ، فاذا أريد الحدوث حوّلت إلى بناء اسم الفاعل ، وقيل حاسن بكسر السين ، وعلى القياس : فرح وفارح ، وجزع وجازع ، والظرف بفتح الظاء ، والراء من ظرف ككرم ظرفا وظرافة . وفى القاموس : الظرف فى اللسان ، أو هو حسن الوجه والهيئة ، أويكون فى الوجه واللسان ، أوالبراعة وذكاء القلب أوالحذاق أولا يوصف به إلا الفتيان الأزوال ، والفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة ، وبما ذكرناه يعلم أن الصفة المشبهة تختص بالحال الدائم : أى الماضى المستمرّ إلى زمان الحال فلا تكون للماضى المنقطع ولا للمستقبل بخلاف اسم الفاعل (ولمعمولها) الذى تعمل فيه عمل الفعل ، ويشترط لصحة عملها إذا تجرّدت من أل الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال ، والاستقبال لما تقرّر من أنها للثبوت فلا معنى لاشتراط ماذكر لأن مالا يدلّ على حدوث لاتعلق له بالزمان ، ويشترط لعملها أيضا أن لا يفصل بينها وبين معمولها بظرف أوعديله عند الجمهور بخلافه فى اسم الفاعل ، فيجوز بالاتفاق (ثلاث حالات) لايخلو عن واحد منها : الأولى (الرفع على الفاعلية) وهذا الوجه متفق عليه ، وحينئذ فالصفة خالية عن الضمير إذ لا يكون للشىء فاعلان ،

نحو

نحوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وَظَرِيفٍ لَفْظُهُ . وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مُعَرَّفاً نحوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ ، أَوْ حَسَنٍ وَجْهَهُ ، أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً نحوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهاً ، وَالْجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ نحوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصِّفَةِ عَلَيْهَا ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ : إِمَّا لَفْظاً نحوُ

أو على البدلية من ضمير مستتر فى الصفة يعود على موصوفها ، بدل بعض من كل ، وهذا الوجه نقله ابن هشام عن الفارسى وترده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه لأنه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر فى حسن لوجب تأنيثه لأن المسند إذا رفع ضميرمؤنث وجب تأنيثه كذا قال بعضهم (نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه) واعرابه مررت فعل وفاعل ، برجل جار ومجرور حسن نعت لرجل ، وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وجه فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة ، وظريف معطوف على حسن وهو صفة مشبهة ، ولفظه فاعل ، ويجوز اعراب كل من وجهه ولفظه بدلا ويكون فاعل الصفة ضميرا مستترا يعود على رجل (و) الحالة الثانية (النصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرّفا) بأل أو الاضافة (نحو مررت برجل حسن الوجه) فحسن نعت لرجل وهو صفة مشبهة وفاعلها مستتر فيها جوازا تقديره هو ، الوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به (أو) مررت برجل (حسن وجهه) بنصب وجهه على التشبيه بالمفعول به ، والفاعل مستتر فى حسن جوازا تقديره هو (أو على التمييز ان كان نكرة نحو مررت برجل حسن وجها) فحسن صفة مشبهة ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجها تمييز ، وظاهر كلام المصنف أنه لا يجوز فى النكرة النصب على التشبيه بالمفعول به ، وهو ما اقتضاه كلام غيره . لكن قال ابن هشام فى الجامع وشرح القطر ، وشرح اللمحة بتجويز الوجهين فى النكرة : أى التمييز والتشبيه بالمفعول به ، ولكن النصب على التمييز أرجح (و) الحالة الثالثة (الجرّ على الاضافة نحو مررت برجل حسن الوجه) واعرابه مررت فعل وفاعل ، برجل جار ومجرور ، حسن نعت لرجل ، وهو صفة مشبهة ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو مضاف والوجه مضاف اليه : نعم تمتنع الاضافة اذا كانت الصفة مقرونة ، بأل ومعمولها عار عنها لأن ما فيه أل من الوصف لا يضاف الا الى ما فيه أل أو الى مضاف الى ما هى فيه ، فلا يقال زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجه بالجرّ ، وانما جاز اسناد الصفة المشبهة الى ضمير موصوفها فى حالتى الجرّ والنصب فى الأمثلة السابقة ولم يجز ذلك فى اسم الفاعل نحو زيد ضارب أبوه لأن تحويل الاسناد فيه الى ضمير الموصوف يوهم أن الموصوف مفعول بخلافه فى الصفة المشبهة فان اسنادها الى ضمير الموصوف لا يوهم ما ذكر فلا يمتنع ولا يقبح أيضا لأن من حسن وجهه حسن أن يسند الحسن الى جملته مجازا (ولا يتقدم معمول الصفة) أى الصفة المشبهة ، والمراد بمعمولها ما هو فاعل فى المعنى فلا تتقدّم (عليها) لأنها فرع اسم الفاعل الذى هو فرع الفعل فى العمل فقصرت عنه فلم تعمل فى متقدّم فلا يقال زيد وجهه حسن ، وحينئذ لا يجوز أن يكون معمولها أجنبيا (بل لا بد من اتصاله بضمير الموصوف) أى بضمير يعود على موصوفها (إما لفظا نحو

زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، أَوْ مَعْنًى نحوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ * السَّادِسُ اسْمُ التَّفْضِيلِ نحوُ : أَكْرَمُ وَأَفْضَلُ ، وَلاَ يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ بِهِ اتِّفَاقاً

زيد حسن وجهه أو معنى) أى تقديرا كما عبر به غيره (نحو مررت برجل حسن الوجه) أى منه ، وهذا قول البصريين . وقال الكوفيون لاحذف ، فأل فيه خلف عن الضمير المضاف اليه والأصل وجهه ، ورد بسماع التصريح بالضمير مع أل ، فخرج نحو زيد حسن عمرا فلا يجوز ذلك لعدم اتصال المعمول بالضمير * (السادس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) ويقال له أفعل التفضيل . قال ابن هشام : ولوسموه بأفعل الزيادة لكان أولى لأنه قد يبنى لما لا تفضيل فيه نحو أبخل وأجهل ، ويمكن أن يجاب بان هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما للدال على الزيادة ، وهو الوصف المبنى على أفعل تحقيقا أوتقديرا لزيادة صاحبه على غيره فى الحدث المشتق هومنه ، فدخل فى ذلك خير وشر لكونهما فى الأصل أخير وأشر ، خذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال بدليل ظهورها فى قراءة أبى قلابة ـ سيعلمون غدا من الكذاب الأشر ـ بفتح الشين وتشديد الراء ، وقوله : * بلال خير الناس وابن الأخير * وقدعرف ابن هشام اسم التفضيل بانه الصفة الدالة على المشاركة والزيادة ، وهو يقتضى منع نحو زيد أعلم من الجدار وعمرو أكثر من الشعر الا أن يجاب بان ما جاء من نحو ذلك فاسم التفضيل فيه يخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز والبعد الذى يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عليه فكأنه قيل زيد بعد عن الجدار وعمرو بعد عن الشعر ، ونظير ذلك قول العلماء هذا أظهر من أن يخفى فليست من متعلقة بأفعل بل متعلقة بالبعد المفهوم من التفضيل : أى هذا أظهر من كل ما عداه بعيد من الخفاء قاله العصامى فى شرح الكافية . ثم أفعل التفضيل لايبنى الامن فعل ثلاثى مجرد من الزيادة ليس بلون ولاعيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو أكرم وأفضل) فان كلا منهما اسم تفضيل : الأول من كرم . والثانى من فضل بمعنى صار ذا كرم وذا فضل ، أومتعديا كأعلم وأضرب (ولا ينصب المفعول به) فلا يقال زيد أشرب الناس عسلا ، ولا المفعول له فلا يقال زيد أعلى الناس اجتهادا ، ولا معه ، فلا يقال أنا أسير الناس والنيل ، ولا المفعول المطلق فلا يقال زيد أحسن الناس حسنا ، ولا المشبه بالمفعول به (اتفاقا) : أى اجماعا لأنه التحق بالأفعال الغريزية : نعم يصل الى المفعول بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلا تقوية نحو : هو أوعى للعلم وأبذل للمعروف وأعلم بزيد وأجهل بعمرو ، فان كان الفعل يتعدى لاثنين نصبت الآخر بفعل مقدر نحو : هو أكسى للفقراء الثياب ، فالثياب مفعول لفعل محذوف : أى يكسوهم الثياب ، وأما نحو قوله تعالى ـ ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله ـ فمن ليست مفعولا بأعلم بل هى اسم موصول مفعول لفعل محذوف دل عليه أعلم : أى يعلم من يضل عن سبيله : أى يعلم المضلين ، ويحتمل أن تكون من استفهامية فى محل رفع مبتدأ ، ويضل خبره ، والجملة فى محل نصب علق عنها العامل والاستفهام للتعجب من شأن الضال المتبع للظن الكاذب :

[تنبيه] ما ذكره المصنف من الاتفاق على منع عمل اسم التفضيل فى المفعول به تبع فيه ابن هشام فى شرحه على القطر وابن مالك فى شرح الكافية ، وفيه نظر ، فقد نقل فى المغنى عن

ولا

وَلَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ إِلَّا فِى مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ، وَضَابِطُهَا أَنْ يَكُونَ فِى الْكَلَامِ نَفْيٌ، وَبَعْدَهُ اسْمُ جِنْسٍ مَوْصُوفٌ بِاسْمِ التَّفْضِيلِ، وَبَعْدَهُ اسْمٌ يُفَضَّلُ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ نَحْوُ: مَارَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِى عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِى عَيْنِ زَيْدٍ،

بعضهم جواز نصبه للمفعول به . وقال ابن عنقاء فى الدرر البهية : و بعضهم ينصب باسم التفضيل ان أوّل بما لا تفضيل فيه ، و بعضهم ينصب به مطلقا انتهى . وقال فى شرح التسهيل عن محمد بن مسعود أنه قال : غلط من قال ان اسم التفضيل لايعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى ـ فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا ـ وليس تمييزا لانه ليس فاعلا فى المعنى كما فى زيد أحسن وجها ، وقول العباس بن مرداس : * وأضرب منا بالسيوف القوانسا * انتهى . وظاهره تجويز عمله فيه مطلقا : نعم قد يجاب بانه نزل الخلاف المذكور منزلة العدم لامكان تأويل ما ذكر بانه على تقدير فعل ، وان سبيلا تمييز محوّل عن المبتدا ، والأصل بمن سبيله أهدى ، و يرفع الفاعل المستتر (ولا يرفع) الفاعل (الظاهر) ولو ضميرا منفصلا ، فلا يقال جاءنى رجل أحسن منه أبوه أوهو ، إذ ليس له فعل بمعناه فى الزيادة واقع موقعه ، ولأنه يشبه فعل التعجيب وزنا وأصلا (الا فى مسئلة الكحل) فانه يجوز فيها رفعه للفاعل الظاهر اجماعا لأنه حينئذ يصح أن يحلّ محله فعل من مادّة لفظه ، وأن يراد معنى التفضيل حقيقة لأنه يصح أن يقال مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ، وسميت بذلك لأن أشهر مثلها مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد (وضابطها أن يكون) اسم التفضيل صفة فى المعنى لاسم جنس ، وذلك بأن يكون (فى الكلام نفى) أوشبهه من نهى أو استفهام (و بعده اسم جنس) عام (موصوف) معنى (باسم التفضيل) بأن يكون نعتا أو غيره كالحال والخبر (و بعده اسم) مرفوع أجنبى عن الموصوف : أى خال عن ضميره مكتنف غالبا بضميرين (يفضل) أى ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) واعرابه ما نافية رأيت فعل وفاعل ، رجلا مفعول به ، أحسن نعت لرجلا ، وهو اسم تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول ، فى عينه جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الكحل قدّمت عليه ، الكحل فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، منه جار ومجرور متعلق بأحسن ، لأنه ظرف لغو بخلاف فى عينه فانه ظرف مستقرّ ، فى عين جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير فى منه ، وزيد مضاف اليه ، فهذا المثال جمع الشروط التى ذكرها المصنف ، فان رجلا اسم جنس تال لنفى ، وموصوف باسم التفضيل ، و بعده اسم مرفوع وهو الكحل ، وهو أجنبى عن الموصوف لأنه لم يتصل بضميره ومكنوف بضميرين ، وهما الهاآن ، ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين ، اذ الكحل باعتبار كونه فى عين زيد ، أحسن من نفسه باعتبار كونه فى عين غيره من الرجال ، ومعنى المثال حينئذ ما رأيت رجلا أحسن الكحل كائنا فى عينه منه : أى من الكحل كائنا فى عين زيد ، ولو لم يعرب المرفوع فى هذا المثال فاعلا بل أعرب مبتدأ ، ورفعنا أفعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبى وهو الكحل ، وكهذا المثال قوله صلى الله عليه وسلم « مامن أيام أحبّ إلى

وَيَعْمَلُ فِى التَّمْيِيزِ نَحْوُ : أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ، وَفِى الجَارِّ وَالْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ الْيَوْمَ .

الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة» فالصوم نائب فاعل أحب لأنه هنا بمعنى يحب مبنيا للمفعول (ويعمل) أى اسم التفضيل (فى التمييز نحو : أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) لأن التمييز ينصبه مايخلو عن معنى الفعل نحو عندى رطل زيتا (وفى الجار والمجرور والظرف) لأنهما تكفيهما رائحة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) واعرابه زيد مبتدأ ، أفضل خبره وأفضل اسم تفضيل يعمل عمل الفعل ، منك جار ومجرور متعلق به ، واليوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بأفضل ، وفاعل أفضل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويعمل أيضا فى الحال نحو زيد أحسن الناس متبسما :

[تتمة] اسم التفضيل لا يستعمل الا مع من نحو زيد أفضل من عمرو أو اللام نحو زيد الأفضل أو الاضافة نحو زيد أفضل رجل لأن الغرض منه الزيادة على غيره ، وهو حاصل بأحدها فلا يجوز استعماله باثنين منها وشذ الجمع بين الاضافة ومن فى قول الشاعر :

نحن بغرس الودى أعلمنا * منا بركض الجياد فى السدف

قال أبو حيان يريد أعلم منا ، ولم يعتد بالاضافة للضمير ، وخرجه ابن جنى على أن نا تأكيد للضمير المستتر فى أعلم وهو نائب عن نحن فمحله رفع ولا اضافة ألبتة ، واختلف فى من الداخلة على المفضول فقال الجمهور : هى لابتداء الغاية : أى غاية الارتفاع فى نحو زيد أفضل من عمرو ، والابتداء الانحطاط فى نحو زيد خير من عمرو . قال سيبويه : وفيها معنى التبعيض ، ويجب تقديم المفضول مجرورا بمن اذا كان اسم استفهام أو مضافا اليه نحو : ممن أنت أعلم : ومن أى رجل أنت أكرم وذلك لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام ، وما أحسن قول الأمين المحلى :

عليك بأرباب الصدور فمن غدا * مضافا لأرباب الصدور تصدرا
وإياك أن ترضى صحابة ناقص * فتنحط قدرا من علاك وتحقرا
فرفع أبو من ثم خفض مزمل * يبين قولى مغريا ومحذرا

فالاشارة بقوله أبو من الى قولك علمت أبو من زيد ، فحق أبو زيد النصب بعلمت ، لكنهما رفعا بالابتداء والخبر لاكتساب أبو الصدارة باضافته لمن الاستفهامية فمنع أن يعمل ماقبله فيما بعده وزيد فى هذا المثال هو المبتدأ ، وأبو من خبره ، وأشار بقوله مزمل الى قول امرئ القيس : .

كأن ثبيرا فى عرانين وبله * كبير أناس فى بجاد مزمّل

وذلك لأن مزمّل صفة لكبير فكان حقه الرفع لكنه لما جاور المخفوض وهو بجاد خفض ويجوز حذف المفضول مع من نحو ـ والآخرة خير وأبقى ـ أى من الأولى . ثم اسم التفضيل ان كان معرفا بأل طابق وجوبا من هوله نحو زيد الأفضل والزيدان الأفضلان وهكذا ، وان كان مجردا من أل والاضافة ، وهو المقرون بمن الجارة للمفضول أو مضافا لنكرة أفرد ، وذكر وجوبا فيهما نحو زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو ، وهكذا زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، وهند أفضل امرأة وهكذا . وان كان مضافا لمعرفة

السَّابِعُ : اسْمُ الْفِعْلِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ، مَاهُوَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَهُوَ الْغَالِبُ كَصَهْ بِمَعْنَى اسْكُتْ ، وَمَهْ بِمَعْنَى انْكَفِفْ ، وَآمِينَ بِمَعْنَى اسْتَجِبْ ، وَعَلَيْكَ زَيْدًا بِمَعْنَى الْزَمْ ، وَدُونَكَ بِمَعْنَى خُذْ .

جاز فيه وجهان المطابقة والافراد نحو : الزيدان أفضلا الرجال وأفضل الرجال والزيدون أفضلو الرجال وأفضل الرجال ، فان استعملت أفعل لغير التفضيل ، وجبت المطابقة كقولهم : الناقص والأشج أعدلا بنى مروان : أى عادلاهم ، اذليس منهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل *

(السابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ماناب عن الفعل معنى واستعمالا بمعنى أنه عامل أبدا غير معمول ولافضلة . واختلف النحاة فى مدلول اسم الفعل على القول باسميته وهو الأصح ، فقيل مدلوله لفظ الفعل ، فصه مثلا اسم لاسكت ، وهو الأصح ، وقيل مدلول المصدر فصه اسم لقولك سكوتا ، واختاره ابن الحاجب ، وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان الأن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ، ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع ، فصه اسم لمعنى الفعل ، وعليه جرى المؤلف رحمه الله تعالى ، ونسب هذا القول الى ظاهر قول سيبويه والجماعة ، ثم على القول بان مدلوله مدلول المصدر ، فوضعه نصب بفعله النائب عنه ، وعلى القول بان مدلوله مدلول الفعل فوضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر ، وعلى القول الأصح ان مدلوله لفظ الفعل فلا موضع له من الاعراب (وهو ثلاثة أنواع) : الأول (ماهو بمعنى الأمر وهو الغالب) ولهذا قدمه (كصه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى اسكت) فاذا قلت صه فكأنك قلت اسكت لأن أسماء الأفعال موضوعة بازاء الأفعال من حيث انه يراد بها معانيها (ومه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى انكفف) لابمعنى اكفف لأن مه غير متعد واكفف متعد ، فالاحسن تفسيره بغير المتعدى وهو انكفف فاذا قلت مه فكأنك قلت انكفف (وآمين) بفتح النون فهو اسم فعل أمر (بمعنى استجب) فاذا قلت آمين فكأنك قلت استجب ، وقد قيل آمين اسم سريانى لان هذا الوزن ليس الامن أوزانه كهابيل وقابيل لجعل اسم فعل (وعليك زيدا) فهو فى الأصل جار ومجرور ، ثم نقل وصار اسم فعل أمر (بمعنى الزم) فاذا قلت عليك زيدا فكأنك قلت الزم زيدا قال الله تعالى ــ ياأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ــ فعليكم اسم فعل أمر بمعنى الزموا وأنفسكم مفعول به ، ومثله عليك به : أى الصق به ، والباء زائدة كما قاله ابن هشام والدمامينى نقلا عن الرضى ، ونظر فيه بعضهم بان الزيادة خلاف الاصل وقد أمكن جعله بمعنى فعل متعد بالباء ، وهو استمسك فلا معدل عنه (ودونك) وهو فى الأصل ظرف مكان مضاف الى ضمير المخاطب . ثم نقل عن ذلك وصار اسم فعل أمر (بمعنى خذ) فاذا قلت دونك بكرا فكأنك قلت خذه ، ومنه اليك بمعنى تنح ، ووراءك : أى تأخر ، وأمامك : أى تقدم ، وهيا مثقلا ومخففا : أى أسرع ، وحى : أى أقبل كحى على الصلاة ، وإيها بالتنوين : أى انكفف عن حديثك ، وايه بالتنوين وعدمه : أى امض فى حديثك ، ورويد فى أحد استعماليه ، نحو رويد زيدا : أى امهله ، وبله زيدا بمعنى دعه قال ابن هشام : ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير سورة الم السجدة يقول الله تعالى

وَمَا هُوَ بِمَعْنَى الْمَاضِي كَهَيْهَاتَ بِمَعْنَى بَعُدَ ، وَشَتَّانَ بِمَعْنَى افْتَرَقَ ، وَمَا هُوَ بِمَعْنَى الْمُضَارِعِ نَحْوُ أَوَّهْ بِمَعْنَى أَتَوَجَّعُ ، وَأُفٍّ بِمَعْنَى أَتَضَجَّرُ ، وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ عَمَلَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ فَلَا يُضَافُ وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ

« أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله مااطلعتم عليه » فاستعملت بمن خارجة عن المعانى الثلاثة : يعنى التى تستعمل عليها بله ، وهى كونها اسم فعل أومصدرا ، أواسم استفهام ، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر ، وبهذا يتقوّى من يعدّها من ألفاظ الاستثناء اهـ . (و) الثانى (ماهو بمعنى الماضى) وهو أكثر من الذى بعده (كهيهات) مثلثة التاء عند الحجازيين ، وبكسرها عند التميميين ، وبضمها عند جماعة وفيها قريب من أربعين لغة على ماقيل ، بل قيل تنيف على الأربعين ، وكلها يقال فيها اسم فعل ماض (بمعنى بعد) بضم العين ، ثم من فتح التاء وقف عليها بالهاء ، ومن كسرها وقف بالتاء ، ومن ضمها فقيل يقف بالهاء وقيل بالتاء (وشتان) بفتح أوّله وتشديد ثانيه وفتح النون آخره ، وحكى عن الفراء كسرها ، اسم فعل ماض (بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور ، وقيده الزمخشرى بان يكون الافتراق فى المعانى والأحوال كالعلم والجهل ، والصحة والسقم . قال فلا يستعمل فى غير ذلك لاتقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتبايعان عن محل العقد . قاله فى التصريح ، ومنه بخ بلغاته ، وبه : أى عظم ، وفيه تعجب ومدح ، وأولى لك : أى هلكت أوداناك الهلاك ، واللام للتبيين . (و) الثالث (ماهو بمعنى المضارع) وهو أقل من الذى قبله بل اسم الفعل بمعنى المضارع انما هو رأى ابن مالك ومن تبعه ، وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لأن أسماء الأفعال مبنية لمشابهتها فعل الأمر والماضى ، ولوكانت بمعنى المضارع لأعربت فأوّه عنده بمعنى توجعت ، وأف عنده بمعنى تضجرت مرادا بهما الانشاء ، لكن قد سبق أنها انما بنيت لمشابهتها الحرف فى كونها عاملة غير معمولة ، لا لما يقوله ابن الحاجب (نحو أوّه) بفتح الهمزة وتشديد الواو ، وبالحركات الثلاث ، وفيه ثلاث عشرة لغة كما يستفاد من القاموس ، ومن جملتها أوّاه وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى أتوجع) بصيغة المضارع (وأف) بضم الهمزة وتشديد الفاء وفيها أربعون لغة ، وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى أتضجر) قال الله تعالى ـ فلا تقل لهما أف ـ ومنه أخ وكخ بتشديدهما بمعنى أتكره وأتقذر ، وقد ، وقط ، بلغاته : أى يكفى . قال الفاكهى : وقد أفهم كلامه أن اسم الفعل قسمان : ماوضع من أوّل الأمر كذلك نحو هيهات وشتان ، وما نقل من غيره كعليك ودونك (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذى هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهرا أومستترا ، ويتعدّى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجرّ ، ومن ثمّ عدى حيهل بنفسه لما كان بمعنى ائت فى نحو حيهل الثريد ، وبالباء لما كان بمعنى عجل فى نحو اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر ، وبعلى لما كان بمعنى أقبل فى نحو حيهل على كذا (فلا يضاف) اسم الفعل كما أن مسماه الذى هو الفعل لا يضاف ، ولذا قالوا فى نحو بله زيد ورويد زيد بالجرّ انهما مصدران والفتحة فيهما : أى فى بله ورويد ، فتحة اعراب (ولا يتقدّم معموله عليه) بل

وما

وَمَا نُوِّنَ مِنْهُ فَهُوَ نَكِرَةٌ ، وَمَا لَمْ يُنَوَّنْ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ .

باب التنازع فى العمل

وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَامِلَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، وَيَتَأَخَّرَ مَعْمُولٌ فَأَكْثَرُ ،

يجب تأخيره عنه لأنه ضعيف فى العمل فلا تقول زيدا دونك خلافا للكسائى ، فانه يجوز ذلك قياسا على أصله الذى هو الفعل ، فانه يجوز أن تقول زيد أخذ ، واستدل على ذلك من التنزيل بقول الله تعالى ـ كتاب الله عليكم ـ زاعما أن معناه عليكم كتاب الله بمعنى الزموه : وأجيب عنه بأن كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف ، وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم ، حذف الفعل ، وأضيف المصدر الى فاعله على حدّ قوله تعالى ـ صبغة الله ـ واستفيد من منع تأخيره عن معموله منع عمله محذوفا ، وبه جزم ابن هشام فى المغنى وغيره : وأما قول سيبويه فى زيدا فاقتله ، وفى شأنك والحج ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج فانما أراد تفسير المعنى لا الاعراب ، وانما التقدير الزم زيدا ، والزم الحج ، وأجاز ابن مالك إعماله محذوفا (وما نوّن منه) أى من اسم الفعل (فهو نكرة وما لم ينوّن) منه (فهو معرفة) ثم بعضه ملتزم تنكيره كواها وويها فلابدّ من تنوينه ، و بعضه ملتزم تعريفه كنزال ودراك ونحوهما فلايجوز تنوينه ، و بعضه جاء بالوجهين : التعريف والتنكير كه وصه وأف ، فهو فى حال تنوينه نكرة ، وفى حال عدم تنوينه معرفة ، فصه مثلا اذا نويت به اسكت سكوتا ما نوّنته وحكمت عليه بانه نكرة ، أو السكوت المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بأنه معرفة :

باب التنازع فى العمل

و يسمى أيضا باب الاعمال . والتنازع لغة التخاصم والاختلاف ، وسمى به هذا الباب: إما للخلاف بين البصريين والكوفيين فى المختار إعماله من العاملين ، أو العوامل ، أو تشبيها للعاملين بالمتنازعين من جهة أن كلا منهما يطلب العمل فى المعمول ، وهذا الثانى أقرب (وحقيقته) اصطلاحا (أن يتقدّم عاملان) فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما فى التصرف ، أو فعل متصرف واسم يشبهه نحو ـ هاؤم اقرءوا كتابيه ـ فخرج الفعل الجامد والحرف فلاتنازع بينهما فلايقال فى لعلّ وعسى زيد أن يخرج انه من باب إعمال . الثانى (أو أكثر) منهما اتفقا فى العمل أواختلفا فيه بشرط أن يكون بين العاملين ، أو العوامل ارتباط : إما بعاطف كما فى قام وقعد أخوك أو أعمل أوّلهما فى ثانيهما نحو ـ وأنه كان يقول سفيهنا ـ أو كان ثانيهما جوابا للأول إما جوابية الشرط نحو قوله تعالى ـ تعالوا يستغفر لكم رسول الله ـ وإما جوابية السؤال نحو ـ يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة ـ أو نحو ذلك من أوجه الارتباط أما اذا لم يكن ارتباط ألبتة فانه يمتنع التنازع ، فلا يجوز قام قعد زيد على أنه من ذلك (و يتأخر) عنهما أو عنها (معمول فأكثر) فخرج المعمول المتوسط بين العاملين نحو : ضربت زيدا : وأكرمت ، والمتقدم عليهما نحو : زيدا ضربت وأكرمت لتعين المعمول فى الصورتين ، وأن يكون للعامل الأوّل

وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمَةِ يَطْلُبُ ذَلِكَ الْمُتَأَخِّرَ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا ، وَاللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ إِعْمَالِ أَيِّ الْعَامِلَيْنِ

ومعمول الثانى محذوف لدلالة الأوّل عليه ، وليس هذا بمتفق عليه ، فقد أجاز بعض المغاربة التنازع فى المتقدّم مستدلا بقوله تعالى ـ بالمؤمنين رءوف رحيم ـ ولا حجة له فى ذلك لامكان تقدير معمول الثانى : وما قاله بعض المغاربة . قال به الرضى فقال ، وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت ، وتعقبه البدر الدمامينى فقال : يلزم عليه عند إعمال الثانى تقدّم ما فى حيز حرف العطف عليه ، وهو ممتنع فى غير همزة الاستفهام أما فيها فيجوز نحو ـ أفلم يسيروا فى الأرض ـ فان الهمزة واقعة فى الأصل بعد العاطف ولكنها قدّمت عليه لفظا (ويكون كل واحد من) العاملين المتقدّمين أو العوامل (المتقدّمة يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعنى أن يكون معمولا له ، والطلب إما على جهة التوافق فى الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معا ، أو مع التخالف فيهما (نحو قوله تعالى : آتونى أفرغ عليه قطرا) فآتونى يطلب قطرا مفعولا ثانيا ، وأفرغ يطلبه مفعولا به ، فأعمل الثانى فيه ، والأوّل فى ضميره وحذفه لكونه فضلة ، والأصل آتونيه ، ولو أعمل الأوّل لقيل أفرغه * واعراب الآية : آتوا فعل أمر مبنى على حذف النون بمعنى أعطوا ينصب مفعولين ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية والياء مفعول أوّل ، والمفعول الثانى محذوف والتقدير آتونيه ، أفرغ فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، عليه جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير ، قطرا مفعول به لأفرغ ، وهذا من قول ذى القرنين يخاطب به القوم الذين وجدهم بين السدّين بمنقطع بلاد الترك ، والقطر النحاس المذاب . أفرغ النحاس المذاب على الحديد المحمى فدخل بين زبره ، فصار شيئا واحدا ، وهذه كرامة له من حيث ان العملة لم يتألموا من حرارة النار مع كثرة الايقاد ، أفاده الخازن (و) قولك (ضربنى وأكرمت زيدا) واعرابه ضربنى فعل ومفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على زيد ، وهو اضمار قبل الذكر ، وقد جاء كثيرا ، وأكرمت فعل وفاعل ، وزيدا مفعول لأكرمت وقد تنازعه كل من الفعلين (و) نحو (اللهمّ صل وسلم وبارك على سيدنا محمد) واعرابه اللهم منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوّض عنه الميم ، صلّ فعل دعاء مبنى على حذف حرف العلة من آخره ، وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه تقديره أنت ، وسلم فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وبارك فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله مستتر ، على سيد جار ومجرور ، ونا فى محل جر بالاضافة ، محمد بدل من سيدنا ، وعلى سيدنا متعلق ببارك ، وقد تنازعه كل من الثلاثة الأفعال . وقد علم مما تقرر أنه لا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ، ولا فى معمول متقدّم أو متوسط ولا فيما اذا كان أحد العاملين مؤكدا للآخر لأن الطالب للمعمول انما هو الأوّل ، ويعلم منه أيضا امتناع التنازع فيما اذا كان المعمول ضميرا متصلا (ولا خلاف) أى بين البصريين والكوفيين (فى جواز إعمال أىّ العاملين

أو

أَوِ الْعَوَامِلِ شِئْتَ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْأَوْلَى فَاخْتَارَ الْبَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ الثَّانِي لِقُرْبِهِ ، وَاخْتَارَ الْكُوفِيُّونَ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ لِسَبْقِهِ ، فَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ فِي ضَمِيرِ ذَلِكَ الِاسْمِ الْمُتَنَازَعِ فِيهِ فَتَقُولُ قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُ زَيْدٌ ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُمَا أَخَوَاكَ ،

أوالعوامل شئت) فى الاسم المتنازع فيه : وحكى بعضهم فيه الاجماع ، لكن لم يسمع من كلامهم إعمال الثانى من الثلاثة . قال أبو حيان : ولم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرئ (وإنما الخلاف فى الأولى) بفتح الهمزة وسكون الواو : أى الأرجح من العاملين (فاختار البصريون) بفتح الموحدة وكسرها قاله الدماميني . قال فى غاية التحقيق ، والقياس الفتح ، وكأن الكسر لايقاع الفرق بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى الحجارة اه . (إعمال الثانى لقربه) من المعمول وكثرة استعماله فى كلام العرب نثرا ونظما (واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه) وللاحتراز من الأضمار قبل الذكر ، واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الأول والثالث ، ويتردد النظر فى المتوسط هل يلحق بالأول لسبقه على الثالث ؟ أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبة الى الأول ، أو يستوى فيه الأمران ، قاله الفاكهى : وسبقه إليه الأزهرى فى التصريح . وقال لم أر فى ذلك نقلا ، وقال الدماميني فى شرح التسهيل على قول ابن مالك ، والأحق بالعمل الأقرب لاالأسبق خلافا للكوفيين ، وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والاسبق لكونه مع إفادته الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين ولشموله لما اذا كان التنازع بين أكثر من عاملين وان كان هذا بصدد ذكر العاملين على الخصوص اه ولعله يشير بهذا الى إلحاق المتوسط بالأول لأنه بعيد عن المعمول ، ولأن إعمال الثالث يقتضى اضمار الفاعل فيه فان أعملناه كان الحكم كما اذا أعملنا الأول (فان) تنازع اثنان و (أعملت الأول) منهما فى المتنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعملت الثانى) الذى أهملته (فى ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه) مرفوعا كان أومنصوبا أومجرورا لأن مرجع الضمير وان تأخر لفظا متقدم رتبة لأنه معمول للأول فيجوز عود الضمير اليه ولأن المعنى عليه فكان أدل على المعنى وأبقى للالتباس ، وجوز بعضهم حذف غير المرفوع كالمنصوب والمجرور ، قال لأنه فضلة . قال الفاكهى : وهو ضعيف لاحجة له فى قول عاتكة بنت عبد المطلب :

بعكاظ يعشى الناظريــــن اذا هم لمحوا شعاعه

وجه الاستشهاد به أنها أعملت الأول وهو يعشى ، فرفعت شعاعه وأعملت لمحوا فى ضميره وحذفته والتقدير لمحوه لأنهم أجابوا عنه بانه ضرورة فلا يصلح الاحتجاج به (فتقول قام وقعدا أخواك) باعمال الثانى فى الضمير المرفوع المحل ، وهو ألف التثنية ، الراجع الى أخواك المتأخر عنه لتقدمه رتبة ، فتقول قام فعل ماض ، وقعدا فعل وفاعل ، قعد فعل ماض ، وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل أخواك فاعل لقيام ، وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف لانه مثنى (وضربنى وأكرمته زيد) فزيد فاعل ضربنى ، والتاء من أكرمته فاعل أكرم ، والهاء مفعوله فهذا مثال اضمار المفعول (وضربنى وأكرمتهما أخواك) باعمال الثانى أيضا فى الضمير المنصوب

وَمَرَّ بِي ، وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ، وَاللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَبَارِكْ عَلَيْهِ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ فَإِنِ احْتَاجَ الْأَوَّلُ إِلَى مَرْفُوعٍ أَضْمَرْتَهُ تَقُولُ : قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ ، وَإِنِ احْتَاجَ إِلَى مَنْصُوبٍ أَوْ مَجْرُورٍ حَذَفْتَهُ كَالْآيَةِ ، وَقَوْلِكَ ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي أَخَوَاكَ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي أَخَوَاكَ .

المحل الراجع الى أخواك لأن مرجع الضمير متقدم رتبة (ومر بى ومررت بهما أخواك) واعرابه مر فعل ماض ، بى جار ومجرور متعلق بمر ، ومررت فعل وفاعل ، بهما جار ومجرور متعلق بمررت وأخواك فاعل بالفعل الأوّل وهو مر بى ، وهذا مثال اضمار المجرور (واللهم صل وسلم عليه و بارك عليه على محمد) وهـذا مثال أيضا لاضمار المجرور لانه أعمل الثانى والثالث فى الضمير المجرور المحل العائد لما بعـده ، وحينئذ فقولنا : اللهـم صل وسلم و بارك على محمد من غـير اضمار كما هو المشهور مبنىّ على قول البصريين من اعمـال الثانى وحـذف ما احتاجه الأوّل ان كان فضلة كالمنصوب والمجرور كما يستفاد من قول المصـنف (وان أعملت الثانى) فى الاسم المتنازع فيـه على اختيار البصريين ، وهو الراجح (فان احتاج الأوّل) الذى أهلته (الى مرفوع أضمرته) وجوبا : أى جئت به ضميرا مطابقا للمتنازع فيه ، فان كان مفردا استتر فى الفعل ، وان كان مثنى أومجموعا برز ، ولا يجوز حذفه لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر : أى لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهو ممتنع لـكنه مسموع فى غيرهذا الباب نحو : ربه رجلا : ونعم رجلا ، وهـذا فى الباب نثرا وشعرا كقول العرب ضربونى وضربت قومك حكاه سيبويه وقال الشاعر :

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى * لغير جميل من خليلى مهمل

وأوجب الـكسائى وهشام حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر (تقول قاما وقعد أخواك) واعرابه قام فعل ماض ، وألف التثنية فاعل ، وقعد فعل ماض ، أخواك فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وان احتاج) أى الأوّل (الى منصوب أو مجرور حذفته) وجوبا ان استغنى عنه (كالآية) المتقدّمة ، وهى قوله تعالى ـ آتونى أفرغ عليه قطرا ـ (وقولك ضربت وضربنى أخواك ومررت ومر بى أخواك) فلايجوز اضمار المنصوب فى الأوّل بأن تقول ضربتهما وضربنى أخواك ، ولا اضمار المجرور فى الثانى بأن تقول مررت بهما ومر بى أخواك لأنه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر ، وانما جاز ذلك فى الفاعل لـكونه عمدة ، فان كان المنصوب أوالمجرور غير مستغنى عنه بأن كان العامل من باب كان ، أو من باب ظن نحو : كنت وكان زيد صديقا إياه ، وظننتنى وظننت زيدا قائما إياه ، أوكان حذفه يوقع فى لبس نحو : استعنت واستعان على زيد به وجب اضماره مؤخرا عن المتنازع فيه لـكون المنصوب فى المثالين الأوّلين عمدة فى الأصل ، وان لزم عليه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبىّ ، ولخوف اللبس فى المثال الأخير .

بابُ التعجّب

وَلَهُ صِيغَتَانِ : إِحْدَاهُمَا مَا أَفْعَلَ زَيْدًا نَحْوُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَمَا أَفْضَلَهُ ، فَمَا مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٌ عَظِيمٌ ، وَأَفْعَلَ فِعْلٌ مَاضٍ ،

باب التعجب

أى باب الكلام فى صيغتى التعجب ، والتعجب انفعال يحدث فى النفس عند شعورها بأمر خفى سببه بأن خرج عن نظائره أوقات نظائره ، ولهذا قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب ، فلا يجوز على البارى سبحانه لأنه لايعزب عن علمه شىء . وأما قوله جلّ ذكره ـ فما أصبرهم على النار ـ فهو وارد باعتبار حال المخاطب : أى يجب أن يتعجب من حالهم فى تلبسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم (وله) أى التعجب صيغ كثيرة تدلّ عليه نحو ـ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحيا كم ـ « سبحان الله ان المؤمن لاينجس حيا ولا ميتا » لله دره فارسا وناهيك به ، و ياك رجلا وو يل أمه رجلا ، وقاتله الله من شاعر ولاثلّ عرشه ، وأكثر هذه الصيغ منقولة إلى التعجب من الدعاء أوالاستفهام أوغيرهما ، وليس كل فعل أفاد هذا المعنى بطريق اللزوم : يسمى فعل التعجب ، بل المصطلح عليه المبوّب له فى النحو (صيغتان) وضعتا لانشاء التعجب لاطرادهما فى كل معنى يصح التعجب منه ، فما فى الشذور من جعلها ثلاث صيغ عدّ منها فعل بفتح الفاء وضم العين كشرف وحسن خلاف الاصطلاح كما أشار إلى ذلك الرضى لأن القصد من شرف وحسن الاخبار بشرفه وحسنه ، ويلزم منه التعجب منهما بخلاف ما أحسن زيدا وأحسن به فانه ليس القصد منه إلا إنشاء التعجب ، ويخرج أيضا عجبت وتعجبت لكونه خبرا لا إنشاء ، والصيغتان المذكورتان لازمتان لصيغة الماضى وان كانت الثانية بصورة صيغة الأمر كما سيأتى (إحداهما ما أفعل زيدا) أى ماجاء على هذا الوزن (نحو ما أحسن زيدا وما أفضله) وما أكرمه وما أعلمه ، واذا أردت إعرابه (فما مبتدأ) لأنها مجرّدة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها ، وهى نكرة موصوفة بمحذوف ، ولهذا قال (بمعنى شىء عظيم) وانما قدّر الوصف لأن استعمالها غير موصوفة نادر ولم ترد مع ذلك مبتدأ ، ومن لم يقدّر الوصف قال ابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب ، ومع ذلك لاحاجة لتقدير الوصف لأن المسوّغ للابتداء بالنكرة حينئذ هو معنى التعجب (وأفعل) أى فى قولك ما أفعل زيد (فعل ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به فى نحو : ما أفقرنى إلى عفو الله ، فان النون فيه لازمة لايستغنى عنها بغيرها ، ففتحة بناء كالفتحة فى نحو : زيد ضرب عمرا . وقال بعض الكوفيين : هو اسم والفتحة فيه فتحة إعراب ، وهو خبر عن ماتقول العرب ما أحيسنه وما أميلحه ، والتصغير من خصائص الأسماء ، وأجيب بأنه شاذ حتى حكى الجوهرى أنه لم يسمع تصغير أفعل الا فى أحسن وأملح ، لكن استدرك عليه بعضهم بأحيلى فى قول الشيخ شرف الدين عمر بن الفارض ✻ ورصابه ياما احيلاه بفى ✻ وليس بشئ لأن مراد الجوهرى بسماع

وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوباً يَعُودُ إِلَى مَا ، وَالِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ مَا . وَالصِّيغَةُ الثَّانِيَةُ أَفْعِلْ بِزَيْدٍ نَحْوُ أَحْسِنْ بِزَيْدٍ وَأَكْرِمْ بِهِ ، فَأَفْعِلْ لَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ ، وَمَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ وَلَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ ، بِزَيْدٍ فَاعِلُهُ ، وَأَصْلُ قَوْلِكَ أَحْسِنْ بِزَيْدٍ أَحْسَنَ زَيْدٌ : أَيْ صَارَ ذَا حُسْنٍ نَحْوُ أَوْرَقَ الشَّجَرُ ، ثُمَّ غُيِّرَتْ صِيغَتُهُ إِلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ فَصَحَّ إِسْنَادُهُ إِلَى الظَّاهِرِ فَزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ .

التصغير فى كلام العرب المحتج بكلامهم (وفاعله) أى فاعل أفعل (ضمير مستتر فيه وجوبا) لأنه لا يمكن حلول الظاهر محله (يعود الى ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها لأن الضمير لا يعود إلا إلى الأسماء (والاسم المنصوب) بعد أفعل (المتعجب منه) وهو زيد فى المثال السابق (مفعول به) لأفعل لتعدّيه اليه بهمزة النقل (والجملة) الفعلية ، وهى جملة أفعل زيدا فى محل الرفع على أنها (خبر ما) والتقدير شىء عظيم حسن زيدا ، وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور ، وقيل ما استفهامية ، والجملة بعدها خبر . قال الرضى : وهو قوى من حيث المعنى كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه ، قالوا وهو ضعيف من حيث إنه نقل من الاستفهام الى التعجب ، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لا يثبت (والصيغة الثانية أفعل بزيد) بكسر العين : أى ما كان على هذا الوزن (نحو أحسن بزيد وأكرم به) فان أردت إعرابه (فافعل) فعل باتفاق خلافا لمن شذ كابن الأنبارى فقال انه اسم . ثم قال جمهور البصريين (لفظه لفظ الأمر) وليس بفعل أمر إذ لا معنى للأمر هنا (ومعناه التعجب) فتقول فى إعرابه أحسن فعل تعجب مبنى على السكون ، وكأنك قلت ما أحسن زيدا (وليس فيه ضمير) لأنه لو كان فعل أمر لكان فيه ضمير يعود على المخاطب بل الاسم بعده وهو (بزيد فاعله) والباء زائدة وجوبا (وأصل قولك) أى فى التعجب (أحسن بزيد) بصيغة الأمر (أحسن زيد) بصيغة الماضى ، والهمزة فيه للصيرورة لا للنقل (أى صار ذا حسن نحو أورق الشجر) أى صار ذا ورق ، وأزهر النبات : أى صار ذا زهر ، وأغدّ البعير : أى صار ذا غدّة (ثم غيرت صيغته) أى فعل التعجب من الماضى (الى صيغة الأمر) مع بقاء المعنى الخبرى لأن فى الأمر تعظيما ، والتعظيم يناسب معنى التعجب (فصح اسناده) وهو بصيغة الامر (الى) الاسم (الظاهر) لأن صورة أمر الواحد المذكور لا يجوز إسنادها إلى الاسم الظاهر (فزيدت الباء فى الفاعل) صونا للفظ عما هو قبيح غير جائز ، ولهذا وجبت زيادتها الا ان كان الفاعل منه ان وصلتها نحو قوله ＊ وأحبب الينا أن تكون المقدما ＊ أى بأن تكون دون أن المشدّدة وصلتها لعدم السماع ، و بعضهم ألحق المشدّدة بالمخففة . قال بعضهم : قول البصريين فى أحسن بزيد يلزم عليه شذوذ من أوجه : أحدها استعمال الأمر بمعنى الخبر وهو غير معهود ، بل المعهود مجىء الماضى بمعنى الأمر نحو : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه . ثانيها استعمال أفعل بمعنى صار ذا كذا وهو قليل . ثالثها وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الأمر بغير لام . رابعها حذف الفاعل فى نحو ـ أسمع بهم وأبصر ـ . خامسها زيادة الباء فى الفاعل اهـ ولكن مما يؤيد أنه خبر على صورة الأمر ابراز الضمير فى نحو : أحسن بك لأنه بمعنى أحسنت ، والضمير يبرز معه ،

باب العـدد

اَعْلَمْ أَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : الْأَوَّلُ مَا يَجْرِي عَلَى الْقِيَاسِ فَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُذَكَّرِ ، وَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ ، وَهُوَ الْوَاحِدُ وَالِاثْنَانِ ، وَمَا كَانَ عَلَى صِيغَةِ فَاعِلٍ تَقُولُ فِي الْمُذَكَّرِ : وَاحِدٌ ، وَاثْنَانِ ، وَثَانٍ ، وَثَالِثٌ إِلَى عَاشِرٍ ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ وَاحِدَةٌ ، وَاثْنَتَانِ ، أَوْ ثِنْتَانِ وَثَانِيَةٌ ، وَثَالِثَةٌ إِلَى عَاشِرَةٍ ، وَكَذَا إِذَا رُكِّبَتْ مَعَ الْعَشَرَةِ أَوْ غَيْرِهَا إِلَّا أَنَّكَ تَأْتِي بِأَحَدٍ وَإِحْدَى ، وَحَادِي ، وَحَادِيَةٍ فَتَقُولُ فِي الْمُذَكَّرِ عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ ،

وأتى مكان التاء بالكاف لما جيء بباء الجرّ ، فلو لم يكن بمعنى الماضى لوجب الاستتار ، ولم يجز الاظهار .

[تتمة] جرى لفظ صيغة التعجب مجرى المثل ، فلذا لايغير بل يحافظ عليه كما يحافظ على المثل فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله كذلك فلا يتصرّف فيهما بتغيير ولا بتقديم للمعمول فلا يقال ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن ولا يفصل بين العامل والمعمول ، نعم يغتفر الفصل بالظرف والجار والمجرور لثبوته نظما ونثرا كقول عمرو بن معد يكرب : ما أحسن فى الهيجاء لقاءها ، وأكرم فى اللزبات عطاءها ، وأثبت فى المكرمات بقاءها . وقول الآخر : ما أحسن بالرجل ان يصدق ، وجوّز الجرمى وهشام الفصل بالحال نحو : ما أحسن مقبلا زيدا ، وأجاز بعضهم الفصل بالنداء لما روى أن عليا رضى الله عنه : مرّ بعمار بن ياسر رضى الله عنه فمسح التراب عن وجهه وقال : أعزز علىّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مجندلا ، وفيه شاهد على جواز حذف الباء الداخلة على فاعل أفعل لأن الفاعل المتعجب منه أن وصلتها وهو جائز قياسا مطردا .

باب العدد

أى باب بيان حكم ألفاظه من حيث التذكير والتأنيث . والعدد مايقع جوابا لكم فيندرج فيه الواحد والاثنان ، إذ لو قيل لك كم عندك لصح أن تقول واحد أو اثنان ، وأهل الحساب لايرون الواحد من العدد لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد (اعلم أن ألفاظ العدد) أى الألفاظ الموضوعة بازاء الكميات الموضوعة للعدد (على ثلاثة أقسام : الأوّل مايجرى) أى دائما (على القياس) أى على الأصل (فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان ، وما كان) من ألفاظ العدد (على صيغة فاعل) كثالث ورابع وخامس إلى عاشر (تقول فى المذكر) من ذلك (واحد واثنان وثان وثالث) وهكذا (إلى عاشر) بادخال الغاية (و) تقول (فى المؤنث واحدة واثنتان أو ثنتان وثانية وثالثة وهكذا إلى عاشرة) بادخال الغاية أيضا ، وهـذا حكمها إذا كانت مفردة (وكذا) الحكم (إذا ركبت) هذه الألفاظ (مع العشرة أو غيرها) وذلك بعد مجاوزة العشرين ، فانها تجرى على القياس (إلا أنك تأتى بأحد وإحدى) بابدال الواو همزة فيهما فى مكان واحد وواحدة (وحادى وحادية) بوزن فاعلة (فتقول فى المذكر عندى أحد عشر)

وَاثْنَا عَشَرَ ، وَحَادِي عَشَرَ ، وَثَانِي عَشَرَ ، وَثَالِثَ عَشَرَ إِلى تَاسِعَ عَشَرَ ، وَفِى الْمُؤَنَّثِ إِحْدَى عَشَرَةَ ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ ، وَحَادِيَةَ عَشَرَةَ ، وَثَانِيَةَ عَشَرَةَ ، وَثَالِثَةَ عَشَرَةَ إِلى تَاسِعَةَ عَشَرَةَ ، وَتَقُولُ الحَادِي وَالْعِشْرُونَ ، وَالثَّانِي وَالْعِشْرُونَ إِلى التَّاسِعِ وَالتِّسْعِينَ ، وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ ، وَاثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ ، وَالحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ ، وَالثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ إِلى التَّاسِعَةِ وَالتِّسْعِينَ . وَالثَّانِي مَايَجْرِي عَلَى عَكْسِ الْقِيَاسِ فَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَهُوَ الثَّلَاثَةُ وَالتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ أُفْرِدَتْ نَحْوُ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ ، وَقَوْلِهِ

رجلا بتذكير الجزءين وبنائهما على الفتح (و) تقول عندى (اثنا عشر) رجلا بتذكيرهما أيضا ، واعراب الأوّل وبناء الثانى على الفتح (و) تقول عندى (حادى عشر) رجلا بتذكير الجزءين أيضا وبنائهما على الفتح لأن ياء حادى مفتوحة (و) تقول عندى (ثانى عشر) عبدا بتذكير الجزأين أيضا وبنائهما على الفتح ، ويجوز فى حادى وثانى أن تعربهما اعراب المنقوص ، فتكون عشرحينئذ مضافا اليه مبنيا على الفتح ومحله الجر (و) عندى (ثالث عشر) غلاما بتذكير الجزأين أيضا ، وبنائهما على الفتح ، وهكذا (إلى تاسع عشر) بتذكير الجزءين وبنائهما (و) تقول (فى المؤنث) عندى (إحدى عشرة) أمة بتأنيث الجزءين وبنائهما (واثنتا عشرة) جارية بتأنيثهما ، واعراب الجزء الأوّل اعراب المثنى ، وعشرة نائب مناب النون (وحادية عشرة ، وثانية عشرة ، وثالثة عشرة) وهكذا (إلى تاسعة عشرة) بتأنيث الجزأين وبنائهما ، ولك فى الشين من العشرة الاسكان والكسر . واعلم أن واحدا اسم فاعل من وحد يحد واحدا ووحدة : أى منفردا ، فالواحد بمعنى المنفرد : أى العدد المنفرد ، وأحد يستعمل بعد نفى أو نهى أو استفهام للعموم فى أهل العلم ، ويلزمه الافراد والتذكير : تقول ماجاءنى من أحد . وقال تعالى ـ لستنّ كأحد من النساء ـ ، وقد يستغنى بنفى ماقبله عن نفى مابعده إن تضمن ضميره نحو : ان أحد إلا يقول كذا ، واذا وقعت فى إيجاب لايراد بها العموم ، ويستعمل واحد للعموم فى غير إيجاب ، ويؤنث نحو : مالقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن . قال الرضى : همزة أحد بدل من الواو مطلقا ، فمعنى ماجاءنى أحد ما جاءنى واحد اهـ (وتقول) اذا جاوزت العشرين فى المذكر أحد وعشرون غلاما ، وعندى اثنان وعشرون رجلا ، وعندى الجزء (الحادى والعشرون ، و) الجزء (الثانى والعشرون) وهكذا (الى التاسع والتسعين) بالتذكير لأن المعدود مذكر (و) تقول فى المؤنث عندى (إحدى وعشرون) أمة (واثنتان وعشرون) جارية (و) عندى المقامة (الحادية والعشرون ، والثانية والعشرون) وهكذا (الى التاسعة والتسعين) بتأنيث العدد لأن المعدود مؤنث (و) القسم (الثانى مايجرى على عكس القياس) أى على خلاف الأصل (فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو) أى الجارى على عكس القياس (الثلاثة والتسعة وما بينهما) من ألفاظ العدد : كالأربعة ، والخمسة ، والستة ، والسبعة ، والثمانية (سواء أفردت) عن العشرة (نحو) عندى (ثلاثة رجال) بالتاء (وثلاث نسوة) بتركها (وقوله

تعالى

تعالى: سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ، أوْ رُكِّبَتْ مَعَ الْعَشَرَةِ نحوُ : ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ إلَى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ إلى تِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً ، أوْ رُكِّبَتْ مَعَ الْعِشْرِينَ وَمَا بَعْدَهُ نحوُ : عِنْدِي ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلاً إلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ أَمَةً إلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ . وَالثَّالِثُ مَالَهُ حَالَتَانِ وَهُوَ الْعَشَرَةُ إنْ رُكِّبَتْ جَرَتْ عَلَى الْقِيَاسِ نحوُ : أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً ، وَاثْنَا عَشَرَ ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ ،

تعالى) ـ سخرها عليهم (سبع ليال وثمانية أيام حسوما) واعرابه سبع ظرف زمان متعلق بسخرها ، وليال مضاف اليه وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الياء المحذوفة المعوّض عنها التنوين منع من ظهور الحركة فيه الاستثقال لأنه اسم منقوص ، وثمانية الواو حرف عطف ، ثمانية معطوف على سبع ، وأيام مضاف اليه ، حسوما حال من الهاء فى سخرها ، ومعنى حسوما متتابعة شبه هبوب الرياح فى الشدّة وعدم الخفة بتتابع فعل الحاسم فى إعادة الكىّ على الداء كرّة بعد كرّة ، ويجوز اعرابه حسوما مصدرا على أن الناصب له فعل مضمر ، والتقدير تحسمهم حسوما بمعنى تستأصلهم استئصالا ، أو على أنه مفعول لأجله : أى سخرها عليهم لأجل الاستئصال (أو ركبت مع العشرة نحو) عندى (ثلاثة عشر) غلاما (وأربعة عشر) وهكذا (الى تسعة عشر رجلا) فى المذكر (و) تقول فى المؤنث (ثلاث عشرة) أمة (وأربع عشرة) جارية وهكذا (الى تسع عشرة امرأة) بادخال الغاية فى جميع ذلك (أو ركبت مع العشرين وما بعده) بالعطف (نحو عندى ثلاثة وعشرون رجلا) وهكذا (الى تسعة وتسعين) غلاما فى المذكر (وثلاث وعشرون أمة) وهكذا (الى تسع وتسعين) جارية فى المؤنث . قال ابن مالك : وانما حذفت التاء من عدد المؤنث ، وأثبتت فى عدد المذكر فى هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات : كزمرة ، وأمة ، وفرقة ، والأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذفت مع المؤنث للفرق اهـ . وقال بعضهم : ولأن المذكر خفيف فلحقته التاء ، والمؤنث ثقيل فحذفت منه ، وهذه المسئلة حلّ ما ألغز به الحريرى فى مقاماته حيث قال : أين يلبس الذكران براقع النسوان ، وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال ، ومحل ماتقرّر حيث لم يقصد بالثلاثة والعشرة وما بينهما العدد المطلق ، فان قصد بهنّ العدد المطلق كانت كلها بالتاء ألبتة نحو: ثلاثة نصف ستة . قال بعضهم : وهى فى هذه الحالة غير مصروفة لأنها أعلام خلافا لبعض النحويين اهـ وبما قاله جزم ابن هشام فى الجامع ، ومثله فى التسهيل ، ومحل ماتقرّر أيضا حيث كان العدد مذكورا ، فان كان محذوفا جاز حذف التاء مع المذكر . حكى الكسائى صمنا من الشهر خمسا . وحكى الفراء أفطرنا خمسا ، وفى الحديث « وأتبعه بست من شوّال » . قال فى التصريح : والفصيح اثبات التاء . قال بعضهم : ومما يجوز فيه الوجهان اذا كان لفظ العدد مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس (و) القسم (الثالث) من أقسام العدد الثلاثة (ماله حالتان وهو) لفظ (العشرة ان ركبت) أى مع الآحاد (جرت على القياس) فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث (نحو) عندى (أحد عشر رجلا ، واثنا عشر) غلاما (وثلاثة عشر) عبدا وهكذا (الى تسعة عشر) بتذكير

وَعِنْدِي إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ ، وَإِنْ أُفْرِدَتْ جَرَتْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ نَحْوُ عَشَرَةُ رِجَالٍ ، وَعَشْرُ نِسْوَةٍ

باب الوقف

العشرة لأنها ركبت مع المذكر (و) تقول (عندى إحدى عشرة) أمة (واثنتا عشرة ، وثلاث عشرة) جارية ، وهكذا (الى تسع عشرة) بتأنيث العشرة لأنها مركبة مع المؤنث (وان أفردت) أى العشرة عن التركيب (جرت على خلاف القياس) فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث (نحو) عندى (عشرة رجال) بالتاء (وعشر نسوة) بتركها ، وعلى هذا جاء التنزيل . قال الله تعالى ـ والفجر وليال عشر ـ . وقال ـ فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ـ فأنث العشرة فى هذه الآية مع المذكر وهو الأيام ، وذكرها فى الآية الأولى مع المؤنث ، وأما قوله تعالى ـ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ـ فعلى حذف مضاف : أى عشر حسنات أمثالها ، فالمعدود فى الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث ، أوا كتسب المضاف من المضاف اليه التأنيث .

[تتمة] ألفاظ العدد بالنسبة الى الاعراب وعدمه أقسام : الأول مايعرب بحركات ظاهرة مطلقا لصحة آخره وهو ماعدا إحدى واثنين واثنتين . الثانى مايعرب بحركات مقدرة مطلقا كالمقصور وهو إحدى . الثالث مايعرب بحركة ظاهرة نصبا ومقدرة رفعا وجرا كالمنقوص وهو حاد وثان ، واذا ركبا فتح آخرهما بناء أو سكن تخفيفا . الرابع مايعرب تارة كالمنقوص ، وتارة كالصحيح وهو ثمان ، فان أثبتت ياؤه وهو الأصل فهو كالمنقوص ، نحو : عندى ثمانى نسوة ، ومررت بثمانى نسوة بسكون الياء ، ورأيت ثمانى نسوة بفتحها ، ونحو عندى ثمان ، ومررت بثمان بكسر النون منونة ، ويقدر الاعراب على الياء المحذوفة ، ورأيت ثمانيا ، وان حذفتها لزيادتها وجعلت آخرها النون ، فكالصحيح كعندى ثمان ، ورأيت ثمانا ، ومررت بثمان ، واذا ركبته فلك فى الياء اثباتها فتفتح أو تسكن ، وحذفها فيفتح النون أو يكسر . الخامس مايعرب كالمثنى وهو اثنان واثنتان فيعربان بالألف رفعا ، وبالياء جرا ونصبا فى المشهور كامر فى باب المثنى ، فاستفد ماذكرته فانه مهم .

[فائدة] تتعلق بألفاظ العدد الواقعة فى التاريخ يؤرخ بالليالى لسبقها لأنهم لايعرفون دخول الشهر الا باستهلاله ، وهو فى أول الليالى ، فيقال فى أول ليلة من الشهر كتب لأول ليلة منه أولغرته أولمستهله ، وفى اليوم الأول لليلة خلت ، ثم لليلتين خلتا ، ثم لثلاث خلون ، وهكذا الى العشر ، ثم لاحدى عشرة خلت ، وهكذا الى النصف من كذا ، وهو : أى النصف من كذا أجود من لخمس عشرة خلت أو بقيت ، ثم بعد النصف تقول كتب لأربع عشرة بقين ، أو لست عشرة مضت الى عشر بقين ، وهكذا الى ليلة التاسع والعشرين فتقول لليلة بقيت ، ثم فى ليلة الثلاثين منه تقول لآخر ليلة منه أو سلخه أو انسلاخه ، وقد يخلف التاء النون ، وبالعكس : فيقال فى موضع خلون خلت ، وفى موضع بقين بقيت ، وفى موضع خلت وبقيت خلون وبقين .

باب الوقف

وهو قطع النطق عند اخراج آخر الكلمة وفيه وجوه مختلفة فى الحسن والمحل ، وهو أحد عشر

يُوقَفُ عَلَى الْمُنَوَّنِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدْ وَمَرَرْتُ بِزَيْدْ، وَعَلَى الْمُنَوَّنِ الْمَنْصُوبِ بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ أَلِفًا نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدَا فَكَذَلِكَ تُبْدَلُ نُونُ إِذًا أَلِفًا فِى الْوَقْفِ، وَكَذَلِكَ نُونُ التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةِ نَحْوُ لَنَسْفَعَا وَيُكْتَبْنَ كَذَلِكَ

نوعا مذكورة فى المطولات (يوقف على) الاسم (المنون المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين) من غير ابدال وذلك (نحو: جاء زيد ومررت بزيد) باسكان الدال واعرابه جاء فعل ماض، زيد فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف، وكذا يعرب فى مررت بزيد: وقولهم من غير ابدال احترازا عن لغة الازد فانهم يبدلون مكان الضمة واوا ومكان الكسرة ياء: فيقولون جاء زيدو ومررت بزيدى (و) يوقف (على النون المنصوب بابدال التنوين ألفا) فى لغة غير ربيعة (نحو رأيت زيدا) فزيدا مفعول به، وعلامة نصبه فتح آخره، اذ ليس فى ابداله ألفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور. وأما ربيعة فيقفون على المنصوب بحذف التنوين كما يقفون على المرفوع والمجرور، فيقولون رأيت زيد بالاسكان قال الشاعر:

ألا حبذا غنم وحسن حديثها ❊ لقد تركت قلبي بها هائما دنف

قال الدماميني: والجمهور يخصون ذلك بالشعر:

[تنبيه] كالصحيح فى ابدال التنوين ألفا فى النصب وحذفه فى الرفع والجر المقصور المنون. فاذا قلت هذه عصا وضربت بعصا، فالألف الموجودة لام الكلمة والتنوين محذوف، واذا قلت كسرت عصا فالألف الثابتة بدل من التنوين والأصلية محذوفة لالتقاء الساكنين (فكذلك) أى كما يبدل تنوين المنصوب ألفا فى الوقف (تبدل نون اذا) الجوابية (ألفا فى الوقف) تشبيها لاذا باسم منوّن، واختار ابن عصفور تبعا لبعضهم أن الوقف عليها بالنون قياسا على لن، واحترزوا بالجوابية عن الظرفية. فان الوقف عليها بالألف اتفاقا (وكذلك نون التوكيد الخفيفة) اذا تلت فتحة تبدل ألفا فى الوقف مالم يحصل لبس (نحو: لنسفعا) أى لنجرّن بناصية الكافر الى النار: فيقال فيه حالة الوقف لنسفعا بغير تنوين، واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله نسفعا فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن. فان كان قبل نون التوكيد ضمة أو كسرة. فانها اذا وقف عليها تحذف ويرد ما كان حذف لأجل لحاقها للفعل كقولك فى نحو أخرجن ياهؤلاء، واخرجن ياهند أخرجوا واخرجى، وكذا ان أدّى ابدالها ألفا الى اللبس فلا يوقف عليها بالألف ولاترسم ألفا بل يوقف عليها بالنون وترسم كذلك نحو: قولك مخاطبا لواحد اضربن عمرا ولاتضربن زيدا فانك لو كتبته ووقفت عليه بالألف لالتبس بأمر الاثنين ونهيهما (و) كما يوقف على المنون المنصوب واذا ونحو: لنسفعا (يكتبن كذلك) اذ الأصل فى كتابة كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، ولهذا كتب انازيد بالألف لأن الوقف عليه كذلك. قال الفاكهى: ومن النحاه من يكتب اذن بالنون لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن، وهو الأولى للفرق بينها وبين اذا التى للظرفية اه

وَرَحْمَةٍ بِالْهَاءِ ، وَيُوقَفُ عَلَى الْمَنْقُوصِ الْمُنَوَّنِ فِى الرَّفْعِ وَالْجَرِّ بِحَذْفِ يَائِهِ نَحْوُ جَاءَ قَاضْ ، وَمَرَرْتُ بِقَاضْ ، وَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا فِى النَّصْبِ بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ أَلِفًا نَحْوُ رَأَيْتُ قَاضِيًا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُنَوَّنٍ فَالْأَفْصَحُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ نَحْوُ جَاءَ الْقَاضِى ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِى ، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَبِالْإِثْبَاتِ لَا غَيْرُ ، وَيُوقَفُ عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ فَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ تُغَيَّرْ نَحْوُ قَامَتْ وَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً ، فَإِنْ كَانَتْ

(و) يكتب نحو (رحمة) من كل مفرد أوجمع مؤنث بتاء التأنيث الاسمية المحرك ماقبلها لفظا كقائمة وشجرة أوتقديرا كصلاة وزكاة ومناة وشفاة وتوراة (بالهاء) بدلا عن التاء لأن الوقف عليها كذلك أما التاء التى لغير التأنيث نحو : التابوت فلا تقلب هاء فى الوقف ، ومن قلبها فعل ذلك وصلا ووقفا ، وشذ قولهم فعدنا على الفرات . أى الفرات وتاء التأنيث الفعلية والحرفية كقامت ور بت وثمت لاتبدل هاء ، وتاء التأنيث الاسمية التى لم يتحرك ماقبلها كبنت وأخت كذلك لاتقلب هاء : بل يوقف عليها بالسكون كما سيأتى (ويوقف على المنقوص المنون فى) حالتى (الرفع والجر بحذف يائه نحو : جاء قاض ومررت بقاض) باسكان آخرهما مراعاة للاصل ، واعرابهما جاء فعل ماض ، قاض فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين المحذوف للوقف ، ويقال مثل ذلك فى مررت بقاض (ويجوز اثباتها) أى الياء كقراءة ابن كثير - ولكل قوم هادى ، ومالهم من دونه من والى ، وماعند الله باقى - ويوقف على المنقوص المنون (فى) حالة (النصب بابدال التنوين ألفا) ولاتحذف ياؤه (نحو رأيت قاضيا) فهو مفعول منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، ومثله ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو : رأيت جوارى ، وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين ، وان الاثبات أجود قاله الفاكهى . وقال الدمامينى بعد ذكره لذلك وليس كذلك . فقد نص الشيخ يعنى ابن مالك على وجوب الوقف بالياء فى ذلك فتأمله اه (وان كان) أى المنقوص (غير منون) نحو القاضى (فالأفصح) فى حالتى الرفع والجر (الوقف عليه باثبات الياء) اذ لاموجب لحذفها لأن الحذف يقتضى السكون وذلك حاصل مع اثباتها (نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى) باثبات الياء (ويجوز حذفها) على قلة فرقا بين الوصل والوقف . فيقال جاء القاض ومررت بالقاض وعليه قراءة غير ابن كثير - الكبير المتعال ، لينذر يوم التلاق - (وان كان منصوبا) أى المقوص غير المنون (فبالاثبات) أى للياء الساكنة وقف عليه نحو : رأيت القاضى (لاغير) بالبناء على الضم كقبل وبعد ، وهو اسم لا التبرئة ، وخبرها محذوف أى لاغير ذلك جائز . قال الفاكهى : واستعمال لاغير فى كلام المصنفين كثير وله مستند وان قال فى المغنى انه لحن ، وفى شرح الشذور ان العرب لم تتكلم به انتهى . ثم اعلم ان كلام المصنف يقتضى أن المعرّف منه بالأضافه نحو : جاءنى قاضى مكة كالمعرف منه بال فيوقف عليه باثبات الياء ، وكلام غيره يشعر بأن الحذف أرجح فيه من الاثبات (ويوقف على مافيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تغير) عما كانت عليه قبل الوقف فعلية كانت (نحو قامت) أوحرفية نحو ر بت وثمت ولاتبدل هاء فى الوقف لئلا تلتبس بهاء الضمير (وان كانت متحركة فان كانت

فى

فِى جَمْعٍ نَحْوُ الْمُسْلِمَاتِ فَالْأَفْصَحُ الْوَقْفُ بِالتَّاءِ وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالْهَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِى مُفْرَدٍ فَالْأَفْصَحُ الْوَقْفُ بِالْهَاءِ نَحْوُ رَحْمَةٍ وَشَجَرَةٍ ، وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالتَّاءِ وَقَدْ قَرَأَ بِهِ بَعْضُ السَّبْعَةِ فِى قَوْلِهِ تَعَالَى : إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ .

فى جمع) المؤنث السالم (نحو المسلمات) والهندات ، أوفيما الحق به كاذرعات وعرفات (فالأفصح الوقف بالتاء) من غير ابدال لدلالتها على التأنيث والجمعية معا ، وفى ابدالها هاء ابدال صورتها الدالة على ماذكر (وبعضهم) أى العرب (يقف) على ذلك (بالهاء) أى بابدال التاء هاء كقول بعضهم : فى دفن البنات من المكرمات دفن البناه من المكرماه بالهاء . وحكى قطرب كيف الاخوة والاخواه ، ومثل جمع المؤنث هيهات ولات فانه يوقف عليهما بالتاء . و بعضهم بالهاء ، وبهما قرىء فى السبع (وان كانت) أى تاء التأنيث (فى مفرد فالأفصح الوقف بالهاء) أى بابدال تاء التأنيث هاء (نحو رحمة وشجرة) من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولوتقديرا فانه يوقف عليه بالهاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل . فان كان ماقبل التاء ساكنا صحيحا كأخت و بنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف (و بعضهم) أى العرب (يقف) على نحو رحمة وشجرة (بالتاء) على الأصل من غير أن يقلبها هاء ، وهى لغة فصيحة وبها رسم فى المصحف قوله تعالى ـ ان شجرت الزقوم ـ ، وقوله تعالى ـ أهم يقسمون رحمت ربك ـ (وقد قرأبه بعض السبعة) وهم نافع وعاصم وحمزة وابن عامر ، وانما وقفوا بالتاء اتباعا للرسم ، والباقون وقفو بالهاء بدلا من التاء المرسومة (فى قوله تعالى : ان رحمت الله قريب من المحسنين) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر رحمت اسمها منصوب بهاوعلامة نصبه فتح آخره ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، قريب خبران ، من المحسنين جار ومجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، والجار والمجرور متعلق بقريب لأنه صفة مشبهة باسم الفاعل مصوغة من قرب ضد بعد ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى لأن الرحمة فى الأصل رقة تقتضى التفضل والاحسان الى المرحوم ، وهى فى حق الله سبحانه وتعالى عبارة عن الافضال والانعام على عباده وايصال الخيراليهم ، أوعن ارادة فعل ذلك ، فالمراد منها على كلا الحالين الثواب الحاصل للمحسنين فلذا ذكر قريب نظر المعنى الرحمة الذى هو الثواب دون لفظها ، وقيل ان تأنيث الرحمة ليس حقيقيا ، وماكان كذلك يجوز فيه التأنيث والتذكير عند أهل اللغة ، وانما كانت الرحمة قريبة من المحسنين لأن الانسان فى كل ساعة من الساعات فى إدبار عن الدنيا واقبال على الآخرة ، واذا كان كذلك كان الموت أقرب اليه من الحياة وليس بينه وبين رحمة الله تعالى التى هى الثواب فى الآخرة الاالموت فهوقريب من الاحسان .

﴿قال المؤلف﴾ نفع الله به وأعاد علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته هذا آخر مايسره الله تعالى من الفوائد المضيئة على متممة المقدمة الآجرومية ، وقد بذلت جهدى فى تسهيل العبارة وسلكت طريق التصريح لتوضيح الاشارة منتطفا من الفواكه اليانع ، وطاويا فى غضون مباحثه المفصل والجامع .

بقاء بحمد الله تعالى، وإنما لكثير من الأسفار مغنيا طالبيه بما حوله من الأحكام والأشعار
وأسأل الله تعالى أن ينفع به من قصده ونحاه ، وأن يبلغه فى الدارين أعلى ما تمناه ، وأن يرحمنى
ويغفر لى ولوالدى ومشايخى فى الدين وأتباعى وجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات
(وفرغ) من تسويده ثلث ليلة الجمعة لليلتين خلتا من شهر جمادى الآخرة من شهور سنة ١٢٨٨
ألف ومائتين وثمانية وثمانين والحمد لله رب العالمين حمدا يوافى نعمه ويدافع نقمه ويكافئ
مزيده يا ربنا لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحانك لانحصى ثناء عليك
أنت كما أثنيت على نفسك فلك الحمد بعد الرضا ولك الحمد إذا رضيت عنا دائما أبدا يارب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

صحح بمعرفة لجنة من علماء الأزهر الشريف برئاسة الاستاذ الشيخ أحمد سعد على

***

وكان تمام طبعه بشركة ـ مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر : يوم الاثنين
٢٨ شعبان سنة ١٣٥١ هـ [٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ م]



مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبى

فهرس

الجزء الثانى من : الكواكب الدرية فى شرح متممة الآجرومية

﴿ تمت والحمد لله ﴾